العدد الأول
نوفمبر 2025

صفحة جديدة



إرادة سياسية قوية لاقتصاد أكثر تنافسية

موازنة 2025 - 2026
نمو واستقرار وشراكة مع مجتمع الأعمال

لا أعباء جديدة على المستثمرين

مساندة استثنائية للإنتاج والتصدير

ما وعدنا به حققناه

نتائج 2024 - 2025 جيدة ومشجعة

شكرًا لشركائنا

بكم نجحنا فى التسهيلات الضريبية

ومعًا.. نكمل المشوار

رموز مجتمع الأعمال: الحكومة تمد يد الثقة للقطاع الخاص بحوافز غير مسبوقة





مصلحة الجمارك المصرية تعلن

بدء التطبيق الإلزامى للتسجيل المسبق للشحنات الجوية «ACI»

فى الأول من يناير 2026

وتدعو المستوردين والمستخلصين الجمركيين ووكلاء الشحن الجوى للتسجيل بنظام « ACI » من خلال البوابة الإلكترونية لمنصة نافذة

www.nafeza.gov.eg

وتؤكد أنه لن يتم السماح بدخول أى شحنات جوية للبلاد اعتبارًا من الأول من يناير 2026 إلا بالتسجيل عبر منظومة « ACI »

وذلك تنفيذًا لأحكام قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 وللقضاء على الممارسات الضارة بالتجارة الدولية

من أجلك.. من أجل بلدك
التزم بنظام التسجيل المسبق للشحنات ACI

الخط الساخن
15460
aci.campaign@mts-egy.com
www.nafeza.gov.eg

صفحة جديدة

من هنا نطلق

نلتقى معًا مجددًا فى هذا الإصدار التوثيقى، الذى يعكس إيماننا الكامل بأهمية التواصل الإعلامى الجيد والصادق، والمتنوع بكل صوره وأدواته مع شركائنا من مجتمع الأعمال والمواطنين.. نستعرض ما وعدنا به منذ عام.. وما حققناه بالفعل من نتائج نتمنى أن تكون ملموسة.. نشير فى مجملها إلى رؤيتنا لأولويات السياسة المالية، فى إطار رؤية اقتصادية متكاملة ومتسقة، تؤمن بأن النشاط الاقتصادى القوى والمستدام هو أفضل سبل المساهمة فى تحسين واستدامة أوضاع المالية العامة، آملين أن يسهم ذلك بصورة أعمق فى تحقيق المستهدفات.



ومن المهم هنا، التأكيد أنه لو لم يكن القطاع الخاص قد قام بدور أكبر وأقوى فى النشاط الاقتصادى لما تحققت النتائج المرجوة، على مستوى الأداء المالى.. أو الأداء الاقتصادى.

اشتغلنا على 4 أولويات تنطلق ببدء صفحة جديدة بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال، ترتكز على مد جسور الثقة والشراكة واليقين والمساندة.. يليها سياسات مالية متوازنة أكثر شمولاً وتأثيرًا فى النشاط الاقتصادى، دون إغفال لأهمية تحسن المؤشرات المالية.. ثم أولوية خفض معدلات الدَّين للناتج المحلى، وتحسين مؤشرات المديونية من خفض لحجم الدَّين الخارجى، وخفض أعباء خدمة الدَّين وإطالة عمر الدَّين.. وأخيرًا أهمية إيجاد حيز مالى إضافى يساهم فى زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، التى تستهدف الفئات الأولى بالرعاية.

المتأمل فى كل هذه الأولويات يدرك أنها تصب جميعًا فى مصلحة المواطن والاقتصاد.. لذلك تحركنا نحو تحقيقها بخطوات متوازية.. والحمد لله جاءت النتائج إيجابية جدًا.. بما فى ذلك ارتفاع استثمارات القطاع الخاص بنسبة 73% على نحو انعكس فى زيادة معدل النمو إلى 4.4%، وزيادة الإيرادات الضريبية بمعدل 35%، دون فرض أى أعباء أو ضرائب جديدة مع التطبيق الصادق لحزمة التسهيلات الضريبية.. ولا يفوتنى أن أوجه الشكر لشركائنا من مجتمع الأعمال، الذين نجحنا بثقتهم وتجاوبهم الكبير، وهو ما يدفعنا بالتأكيد إلى استكمال هذا المسار بإطلاق الحزمة الثانية للتسهيلات الضريبية قريبًا، وبالتوازى نستهدف إطلاق حزمة التسهيلات الجمركية.. ثم الضرائب العقارية.

ومما نذكره أيضًا قدرتنا على خفض معدل دَين أجهزة الموازنة للناتج المحلى إلى 85.6% بنهاية يونيو الماضى، وهو ما يُمثِّل خفضًا بنحو 10% من الناتج خلال عامين من يونيو 2023 حتى يونيو 2025، وكذلك تراجع قيمة الدَّين الخارجى لأجهزة الموازنة بنحو 4 مليارات دولار، خلال العامين الماضيين.

وقد تحقق ذلك بالتوازى مع زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية بشكل أولى.. مع تحقيق «فائض أولى» بنسبة 3.6% من الناتج المحلى.

شكرًا .. للجميع:

شكرًا لفخامة رئيس الجمهورية.. لدعمه ومساندته ومتابعته تنفيذ أولويات السياسات المالية على النحو، الذى يُحفِّز الاستثمار، ويخدم الاقتصاد المصرى، وينعكس فى تحسين معيشة المواطنين.

شكرًا لدولة رئيس مجلس الوزراء.. لرعايته الكريمة مسار تطوير الأداء المالى، فى إطار رؤية متكاملة ومتسقة للمجموعة الاقتصادية.

شكرًا لزملائى الوزراء.. لتعاونهم الإيجابى والمثمر فى تعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى، والعمل على الارتقاء بكل ما يهم المواطنين.

شكرًا للمجتمع الضريبى.. شريكنا فى المسار المُحفِّز لتطوير الخدمات الضريبية.. «ثقة.. شراكة.. يقين.. ومساندة».

شكرًا لزملائى فى وزارة المالية والمصالح التابعة لها.. لتفانيهم فى إنجاح المستهدفات على كل المستويات.

مرة أخرى..

شكرًا للجميع.. تفاءلوا بالخير تجدوه

وغدًا أفضل بإذن الله.

أحمد كجوك

وزير المالية



صفحة جديدة

لأول مرة.. مجلة غير دورية تصدرها وزارة المالية، وتعدها الإدارة العامة للمكتب الإعلامى والمتحدث الرسمى؛ استهدافًا للتواصل الإعلامى الفعال فى مسار الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال



السيسى يوجه باستمرار الإصلاحات المحفِّزة للمجتمع الضريبى

كجوك: حزم متتالية من التسهيلات فى الضرائب والجمارك خلال الفترة المقبلة

76

إشادة واسعة من مجتمع الأعمال والخبراء والإعلاميين

86

منظومة «ACI» نجحت بحريًا.. وتنطلق جويًا يناير المقبل

110

.. وتسهيلات فى الضرائب العقارية.. للتخفيف عن المستثمرين والمواطنين

118

لأول مرة إعلان برنامج «رد أعباء التصدير» قبل بدء السنة المالية



45 مليار جنيه لتنشيط الصادرات

59

ردود أفعال إيجابية للمصدرين

«شراكة الثقة» مع مجتمع الأعمال لتخفيف أعباء التمويل

78 مليار جنيه لتحفيز زيادة الإنتاج والتصدير

47



مدبولى: استدامة المسار النزولى للدين الخارجى

34

المتحف الكبير هدية مصر للعالم

137

رئيس مجلس الإدارة
ياسر صبحى
نائب وزير المالية

المشرف العام
ابتسام سعد
المستشار الإعلامى

رئيس التحرير
حسام حسين
مدير عام الإدارة العامة للمكتب الإعلامى والمتحدث الرسمى

مدير التحرير
فتحى مصطفى

مدير التحرير الفني
أحمد حسام

سكرتيرا التحرير
أحمد على كامل
محمود الحرانى

الديسك المركزى
أحمد فراج
محمد وجيه

المراجعة اللغوية
عمر وهدان

التجهيزات الفنية
محمد مصطفى
وليد عباس

تصوير
مصطفى عميرة



ياسر صبحي
نائب الوزير للسياسات المالية
رئيس مجلس الإدارة

السؤال الرئيسى والمشروع جدًا: متى سيشعر المواطن بالآثار الإيجابية للإصلاح؟ أريد أن أطمئنكم أن هذا هو الشغل الشاغل للحكومة بصفة عامة ووزارة المالية على الأخص.. وأن كل السياسات والإصلاحات والمؤشرات تستهدف بالكامل جودة حياة أعلى للمواطن.
وزارة المالية، وهى تستهدف شراكة أعلى مع مجتمع الأعمال، وهى تسعى للتوازن بين الاستقرار المالى وتسارع نمو النشاط الاقتصادى، وهى تستهدف خفض الدين وخدمته للحفاظ على الاستدامة المالية، وهى توجِّه حيزًا ماليًا أكبر للإنفاق على الصحة والتعليم، وباقى الخدمات الأساسية، وبرامج الحماية الاجتماعية، فإنها بالحقيقة تعمل كل ذلك من أجل المواطن.

التحول الاقتصادى بدأ.. وسيشعر به الناس بشكل أكبر

بدأت السياسات والإصلاحات تأتى بثمار أولية، فارتفاع معدلات النمو الاقتصادى إلى 4.4% تقوده القطاعات الإنتاجية والخدمية، كالصناعة والسياحة والتكنولوجيا، وتقوده استثمارات القطاع الخاص (زيادة 73% فى عام واحد)، ويدعمه نمو الصادرات غير البترولية (زيادة 29% فى عام واحد)، ينعكس على المواطن فى فرص عمل جديدة، ومِن ثَمَّ حصول أسر على دخل جديد لم يكن متاحًا من قبل، أو ينعكس فى زيادة الدخل لمن كان يعمل من خلال فرص عمل حقيقية ومنتجة، ومستقرة فى القطاع الخاص، إنها هى المساندة الفضلى للمواطن.

وأن تحقيق فائض أولى (3.6% من الناتج المحلى) من خلال الإيرادات العامة، والتحكم فى مستويات الإنفاق العام، أسهم مع السياسات النقدية المتحفظة فى خفض معدلات التضخم، ومِن ثَمَّ وقف الموجة المرتفعة فى مستويات الأسعار على المواطنين؛ حيث انخفض التضخم من 35% إلى 11–12% فى عام واحد.

وأن عمل وزارة المالية مع باقى الوزارات فى الحكومة على تحديد الأولويات، ورفع كفاءة وفاعلية الإنفاق من خلال إصلاحات لتطوير إدارة المالية العامة أسهم فى توجيه المزيد من الموارد للإنفاق على الصحة والتعليم كأولوية، إضافة إلى تطوير خدمات الإسكان والنقل والمواصلات والطرق والمدن والمجتمعات الجديدة، وتوفير مصادر الطاقة (كهرباء ومواد بترولية) وبنية تكنولوجية تحتية (شبكات اتصالات وإنترنت) وغيرها، مما يسهم فى تمكين المواطنين ورفع معدلات الإنتاجية فى الاقتصاد.

وأن التوسع فى برامج الحماية الاجتماعية بشكل عام، إضافة إلى الزيادات السنوية فى المعاشات ودعم السلع الغذائية وغيرها، يساند الفئات المستهدفة ويعزز قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية.

فهل بلغنا ما ننشده؟

الإجابة: لا.. ليس بعد.. إن طموحاتنا فى الاقتصاد المصرى كبيرة؛ أن يكون اقتصادًا قويًا قائمًا على شراكات قوية قادرة على المنافسة محليًا ودوليًا، وتحقق فوائض ومكاسب تمكِّن من زيادة عائدات الدولة وقدرتها على الإنفاق بشكل أكبر؛ اقتصادًا قائمًا على التطوير المستمر، وزيادة القيمة المضافة والمكون المحلى والتكنولوجى، والتحسن المستمر فى حياة المواطنين.

إن الدول، التى حققت ارتفاعات كبيرة ومستمرة فى متوسط دخل الفرد، قامت بذلك على فترات طويلة (لا تقل عن سبع سنوات) ولكن الأهم أننا بدأنا وبدأت بعض الثمار تظهر.. وستزداد مع الوقت طالما مستمرون فى الإصلاح والتطوير، وتطبيق السياسات الملائمة من خلال رؤية واضحة تحدد: إلى أين نريد أن نصل، والآليات المستخدمة والإصلاحات المطلوبة.

والسياسة المالية تركز ليس فقط على ما يتم تحقيقه، ولكن على إطار زمنى متوسط المدى يضمن استمرار وزيادة المكاسب عامًا بعد عام، وقدرة أعلى على استيعاب الصدمات، والاستفادة من الفرص المتاحة فى الاقتصاد العالمى لتنمية أوضاعنا المحلية.



الرئيـس.. والإعـلام

إبتسام سعد

المستشار الإعلامى لوزير المالية - المشرف العام

أثق فى أن الإعلام المصرى يزخر بالكفاءات الوطنية المخلصة القادرة على إثراء الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشكيل وعى المواطنين وترسيخ القيم والثوابت المجتمعية.. من خلال بناء وتطوير منظومة إعلامية متجددة.. ترتكز على أصول المهنة ومبادئها.. وتوظيف كل الأدوات النمطية وغير التقليدية فى التواصل الفعال على نحو يواكب التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية؛ بما يلبى الحاجة الملحة للمعرفة فى وقت تتسارع فيه الخطى.

لقد جاء لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسى مع الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، والمهندس خالد عبد العزيز، رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والمهندس عبد الصادق الشوربجى، رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، وأحمد المسلمانى، رئيس الهيئة الوطنية للإعلام.. إيذانًا ببدءِ مرحلة جديدة لتطوير الإعلام المصرى.. على نحو يمكنه من أداء رسالته بما يتوافق مع توجهات الدولة فى الجمهورية الجديدة.

أكد السيد الرئيس التزام الدولة الراسخ بإعلاء حرية التعبير، واحتضان كل الآراء الوطنية، ضمن المنظومة الإعلامية المصرية، بما يعزز من التعددية والانفتاح الفكرى.

وجَّه السيد الرئيس بأهمية إتاحة البيانات والمعلومات للإعلام، خاصة فى أوقات الأزمات، التى تحظى باهتمام الرأى العام، حتى يتم تناول الموضوعات، بعيدًا عن المغالاة فى الطرح أو النقص فى العرض.

أكد الرئيس أن الإعلام الوطنى هو العمود الفقرى لبناء الشخصية المصرية ويجب تطويره ليعكس واقع وطموحات الشعب بشكل مهنى ومسؤول، وقال الرئيس إن الوعى لا يبنى إلا بإعلام قوى يواجه الشائعات بالحقائق ويغرس الثقة بين المواطن والدولة.

وشدد السيد الرئيس على أهمية الاعتماد على الكوادر الشابة المؤهلة للعمل الإعلامى، وتنظيم برامج تثقيفية وتدريبية للعاملين فى هذا المجال، مع التركيز على مفاهيم الأمن القومى، والانفتاح على مختلف الآراء، بما يرسِّخ مبدأ «الرأى والرأى الآخر» داخل المنظومة الإعلامية المصرية.

نتفق تمامًا مع ما طرحه سيادة الرئيس.. ونؤكد أن الرأى الآخر لا بد أن يستند إلى دراسة موضوعية لكل جوانب أى قضية، دون تهوين أو تهويل.. أخذًا فى الاعتبار بالقدر الكافى أبعاد الأمن القومى فى الأمور الاستراتيجية.

وحتى يكون لدينا رأى مدروس لا بد من إتاحة المعلومات والبيانات اللازمة.. ونحن فى وزارة المالية بقيادة السيد الوزير، أحمد كجوك، نعمل على ذلك، من خلال الانفتاح على الإعلام بكل صوره وأدواته؛ تحقيقًا للتواصل الإعلامى المتميز لصالح الاقتصاد والناس.

وأؤمن تمامًا بأن جوهر أى عمل إعلامى أو غير إعلامى هو الكوادر البشرية، ولا سيما إذا كانت من الشباب؛ فهم قوة الحاضر وأمل المستقبل..

وفى مجالنا نفخر ونعتز بالعديد من الكفاءات الشابة، التى تثرى العمل الإعلامى بالمزيد من الإبداعات المهنية المثيرة للإعجاب والمبشرة بميلاد جيل جديد قادر على تحمل المسئولية خلف رواد عظام، لا يمكن أن نغفل منهم الراحل، الأستاذ محمد حسنين هيكل، وتجربته الثرية فى مؤسسة الأهرام العريقة.

نتطلع بمزيد من الطموح إلى مساهمات أكثر قوة وتأثيرًا من المؤسسات الصحفية القومية، التى تدفع مسار تطوير العمل الإعلامى فى مصر على نحو يتسق مع ما نشهده فى سياق بناء القدرات الشاملة للدولة.

معًا.. نتطور.. ونبنى خطابًا إعلاميًا مستنيرًا.. يلبى حاجة المواطن فى المعرفة.

صفحة جديدة

وها نحن فى المكتب الإعلامى لوزير المالية نقدِّم هذا الإصدار، الذى نأمل أن يكون فعلًا «صفحة جديدة» فى التواصل الإعلامى الكبير مع مجتمع الأعمال والمواطنين، على النحو، الذى ننشده جميعًا فى تحقيق مسار الثقة والشراكة واليقين، هذا المسار الذى وضع أطره السيد أحمد كجوك وزير المالية.



بسم الله.. نبدأ

حسام حسين رئيس التحرير

مدير عام الإدارة العامة للمكتب الإعلامى والمتحدث الرسمى

أما قبل:

كلما قرأت ما خَطَّهُ الأستاذ محمد حسنين هيكل- رحمه الله- بمداده الذهبى ذى الأسلوب المتفرد، الذى يتجلى معه شىء من عظمة اللغة الشاعرة، كما يصفها العقاد- رحمه الله-، أدركت بشغف المتعلم لماذا كان يصر على أن يُقدِّم الأستاذ نفسه بـ «الجورنالجى»، كلما غدا أو راح هنا وهناك.. مترفعًا عن وصفه بسمات أخرى، قد يعتز الكثيرون ببعضها أو كلها.

وطوال مسيرتى فى بلاط صاحبة الجلالة، ومنذ أن تتلمذت على يد أساتذة أجلاء من «شيوخ الصحافة»، أميل إلى درب المهنية متحليًا بأصول هذه «الصنعة»- لو جاز التعبير-، ومهما ذهبت بى الأقدار إلى موقع أو آخر فى دائرة الإعلام والصحافة، ومهما كان المنصب التنفيذى أو الإدارى، أكاد لا أرانى، فى كل هذا، إلا «جورنالجى» فى مهمة إعلامية أو صحفية خاصة، ساعيًا إلى المهنية وأصولها، وأدبياتها وأخلاقياتها.. ولذلك أميل إلى التفاهم والتناغم مع كل أبناء هذه المدرسة، التى تُعلى قيمة المهنية المنضبطة بالبُعد الأخلاقى، ولا تستهدف غير صالح الوطن والمواطن.

وكم سعدت بالإرادة السياسية القوية الداعمة للإعلام، التى تجلت فى مواطن عديدة، كان آخرها التوجيهات الراشدة من الرئيس عبدالفتاح السيسى، خلال اجتماعه برؤساء هيئات الإعلام والصحافة، والتى تعكس إيمانًا وطنيًا خالصًا بدور الإعلام فى بناء الشخصية المصرية، وتشكيل وعى المواطنين نحو المستجدات المحلية والإقليمية والدولية، والإنجازات المحققة، وترسيخ القيم والثوابت المجتمعية.

ومما يوضح اهتمام الرئيس بالرأى الآخر: تأكيد سيادته التزام الدولة الراسخ بإعلاء حرية التعبير، واحتضان كل الآراء الوطنية ضمن المنظومة الإعلامية المصرية؛ بما يعزز التعددية والانفتاح الفكرى.

ليس هذا فحسب.. بل وجَّه الرئيس بخارطة طريق شاملة لتطوير الإعلام المصرى، والاستعانة بكل الخبرات والكفاءات المتخصصة.. كما وجَّه- سيادته- بإتاحة البيانات والمعلومات للإعلام، خاصة فى كل ما يحظى باهتمام الرأى العام.

شكرًا.. سيادة الرئيس.. هذا ما عهدناه من زعيم وطنى استطاع أن يُخلِص البلاد والعباد من أهل الشر، ويحقق طفرة تنموية فى كل شبر على أرض مصر.

بكم ومعكم.. سيادة الرئيس.. تتحول أحلامنا إلى واقع ينعم فى ظلاله كل المصريين بسبل العيش الكريم.

أما بعد:

تشرفت فى وزارة المالية بالعمل مع الكاتبة الصحفية القديرة الأستاذة إبتسام سعد، مدير تحرير جريدة الأهرام، المستشار الإعلامى للوزير.. سمعت.. رأيت.. قرأت.. وتعلمت الكثير والكثير فى سياق مهنى وأخلاقى- قلما تجود به صاحبة الجلالة- وقد حبانى العلى القدير أيضًا بفريق عمل متناغم مُحفِّز على الإبداع والابتكار.. معًا نجتهد ونتبادل الرأى والمشورة؛ استهدافًا لبناء خطاب إعلامى متطور أكثر تأثيرًا فى المواطنين والمستثمرين، وأكثر قدرةً على التواصل المجتمعى الفعَّال بشتى روافده وتباين لغته.

وعلى هذا النحو جمعنا فكر «الجورنالجى» فى إعلاء قيمة المهنية و«الصنعة».. قاصدين التميز المهنى الاحترافى.

ومن نعم الله علينا.. أن رزقنا بوزير شاب متقد الفكر.. اقتصادى كبير.. صاحب رؤية متفردة فى فهم السياسات المالية، وتأثيراتها القوية فى إدارة أى اقتصاد يبحث عن النمو المستدام والتنمية.. ومما لا يقل أهمية عن كل ذلك إدراكه العميق للدور المحورى والمؤثر للإعلام.. وهذا ليس مجرد كلام.. فالمتأمل فى سياسة الوزير أحمد كجوك يرى التطور الملحوظ فى الخطاب الإعلامى لوزارة المالية.. وما نحسبه أفضل مما تحقق فى هذا المضمار- رغم تميزه- حرصه المتزايد على التطوير المستمر لكل أدوات التواصل المجتمعى.

ومما يدل على ذلك.. «صفحة جديدة»، تلك التى تصدرها وزارة المالية لأول مرة.. لتوثِّق بالكلمة والصورة «صفحة جديدة» كانت قد بدأتها بالفعل مع المواطن والمستثمر منذ ما يربو على العام.. من حقك تعرف.. ثم تبدى الرأى الآخر.. معًا نتبادل الأفكار.. ونحقق نتائج أفضل.

بسم الله.. نبدأ، مع زملائى بالإدارة العامة للمكتب الإعلامى والمتحدث الرسمى، مرحلة جديدة مما نستهدفه فى تطوير أنماط التناول الإعلامى، متعهدين بمزيد من الجودة فى تبسيط المعلومات وإتاحتها بشكل أكثر جذبًا، وأسهل استيعابًا.

حقًا.. سيادة الوزير.. أى فكرة مهما كانت متميزة، دون إعلام قوى ومتنوع وقادر على شرحها وتوضيحها، لن تترك الأثر المنشود.

شكرًا.. سيادة الوزير.. الاقتصادى الكفء.. والداعم دائمًا للإعلام.

إرادة سياسية قوية

لاقتصاد أكثر تنافسية

السيسى يدفع مسار الإصلاح المالى والاقتصادى لتحقيق النمو والتنمية



بيئة أعمال جاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة فى القطاعات ذات الأولوية

فرص اقتصادية.. وبنية أساسية متقدمة.. وآفاق تصديرية عربية وأفريقية وأوروبية

مناخ محفِّز يجعل المستثمرين يشعرون بتحسن ملموس فى «سهولة أداء الأعمال»

تشجيع القطاع الخاص على الإنتاج والتصدير بمساهمات أكبر فى النشاط الاقتصادى

تقديم كل التسهيلات اللازمة لضمان نجاح عمل الشركات والمستثمرين فى مصر



الاستفادة من التجارب الدولية المتميزة فى ترسيخ السياسات المالية والضريبية

تبسيط المنظومة الضريبية وبناء الثقة مع الممولين وتخفيف أعباء الاستثمار

توطين الصناعة وتعزيز قدراتنا التنافسية

اتساق السياسات المالية والنقدية مع الرؤية الاقتصادية الشاملة للدولة



زيادة المكون المحلى وتعظيم الصادرات من المنتجات المصنّعة فى مصر

تحفيز شراكات القطاع الخاص المصرى مع الكيانات الإقليمية والدولية

تحسين الأداء المالى والاقتصادى للدولة لتلبية تطلعات المواطنين

تعزيز مخصصات التنمية البشرية والحماية الاجتماعية ومساندة الفئات ذات الأولوية

ثـروة المؤسـســـات



أحمد عبد الرازق **الوكيل الدائم لوزارة المالية**

فى كثير من أدبيات علم الإدارة تتكرر عبارة رأس المال، وغالبًا ما تنصرف دلالتها فى العموم إلى السيولة النقدية المتاحة لدى الشركة أو المؤسسة. وإذا توسعنا فى المفهوم فيمكن أن يشمل كل ما يمنح قيمة مادية للمؤسسة، مثل الأصول والآلات والمعدات، أو قيمة فكرية، مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية وما شابه ذلك. وإذا توسعنا أكثر فى مفهوم رأس المال وجدنا أنه يمكن أن ينسحب كذلك بقوة على المورد البشرى؛ حيث إنه يشار إليه أحيانًا بعبارة رأس المال البشرى.

إن المؤسسات، التى أدركت حقيقة أن المورد البشرى للمؤسسة يعد من جملة رأسمالها، بل فى مقدمة عناصره، حققت نجاحًا كبيرًا فى الوصول لأهدافها الاستراتيجية، وذلك من خلال «الرضا الوظيفى» والولاء المؤسسى، الذى تغرسه القيادة الرشيدة لأى مؤسسة فى ضمائر العاملين بها. ولذا فقد غدا بناء قاعدة قوية من رأس المال البشرى المؤهل لأداء الوظائف التخصصية والداعمة، وبناء صف ثان من الكوادر القادرة على القيادة، هدفًا من الأهدافَ الاستراتيجية للمؤسسات المستنيرة، ولا أبالغ إذا قلت إن وزارة المالية المصرية قد أضحت واحدة من هذه المؤسسات.

أدركت وزارة المالية- من خلال إجراء تحليل مبسط لوضع المورد البشرى بها- وجود نقاط قوة تتركز فى توافر عدد غير قليل من العناصر البشرية المؤهلة ذات الكفاءة والمستوى الفنى الرفيع فى مجالات الإدارة، وفى تخصصات العمل الفنى من الحاصلين على درجات علمية عليا (دكتوراه، ماجستير، دبلوم دراسات عليا) أكاديمية ومهنية، أو شهادات مهنية متخصصة فى مجالات فنية متنوعة، أو تدريب متخصص فى مهارات القيادة والإدارة وغيرها من المهارات، بالإضافة إلى من لديهم خبرة عملية كبيرة ومشهود لهم بالكفاءة فى العمل، فاستثمرت ذلك من خلال تبنى عدة مبادرات تستهدف رفع كفاءة المورد البشرى.

من هذه المبادرات- على سبيل المثال لا الحصر- مشروع اكتشاف وتطوير نخبة الكفاءات باستخدام آلية تقييم احترافية، بالتعاون مع أحد بيوت الخبرة المتخصصة فى هذا المجال، وتشمل مخرجات هذا المشروع تقارير السمات الشخصية والجدارات السلوكية لكل موظف، وتوصيات بشأن أنسب الوظائف أو المهام، التى يمكن تكليف الموظف بها، وتقارير تحديد الاحتياجات التدريبية لكل منهم، وتقارير تفصيلية تحدد الكوادر الواعدة ممن يتمتعون بمهارات قيادية.

ومن هذه المبادرات كذلك برنامج ماجستير إدارة الأعمال الحكومية، الذى يتم تنفيذه بالاشتراك والتعاون مع جامعة «إسلسكا» الفرنسية، لإعداد جيل جديد من الكوادر البشرية الحكومية المؤهلة والقادرة على تحمل المسئولية. والذى خرَّج حتى الآن 12 دفعة خلال عشر سنوات يتحدثون لغة واحدة فى الإدارة الحديثة، وبينهم قنوات اتصال مفتوحة، رغم تعدد وتباين مواقعهم، مما يفتح آفاقًا جديدة من الفكر الحكومى المستنير المواكب لتطورات العصر، والقائم على أسس علمية راسخة. ولقد أتت هذه المبادرة- ولا تزال تؤتى- ثمارها، إذ أصبح لدينا قيادات حكومية يُشار إليهم بالبنان من خريجى هذا البرنامج المتميز، يحملون على أكتافهم عبء العمل الحكومى، ولديهم الوعى بقضايا الوطن وأولويات العمل، إلا أنه لا يزال لدينا طموح بالمزيد من هذا العطاء عبر استمرار هذا البرنامج، وتوسيع نطاق عمله؛ ليكون رافدًا وطنيًا لتغذية القطاع الحكومى بالقيادات المتميزة والواعدة، والدفع بهم إلى مزيد من العلم والدراية الأكاديمية والمهنية من خلال هذا البرنامج المتخصص فى علوم الإدارة وفنون القيادة، وتنمية المهارات الشخصية ينتهى بالحصول على درجة الماجستير فى إدارة الأعمال الحكومية، لتأهيلهم للمنافسة على تولى مواقع القيادة مستقبلاً فى الحكومة المصرية.

إن إحساس الموظف باعتناء مؤسسته به: ماديًا ومعنويًا واجتماعيًا، يمنحه دفعة قوية، لمزيد من العمل والعطاء والولاء والانتماء للمؤسسة؛ مما يعد وسيلة ناجعة للحد من «الأمراض الإدارية»، التى تعانيها المؤسسات، كالإهمال والترهل الإدارى والفساد وغيرها، فضلاً على أنه يسهم بفاعلية فى حُسن تنفيذ السياسات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، من خلال تبنى العاملين لها، ومشاركتهم فيها فكرًا وتخطيطًا وتنفيذًا، جنبًا إلى جنب بجوار القيادات العليا. كما أن مفتاح هذا النجاح يكمن فى إدراك القيادات العليا أن ثروة المؤسسات تكمن بالأساس فى موردها البشرى.

أســـئلة بلا إجـــابات



شيرين الشرقاوي **مساعد أول الوزير للشئون الاقتصادية**

أتساءل كثيرًا: ما الذى يدفع بنا إلى العمل فى الحكومة بما فيها من متاعب وتحديات.. وهل هذا العمل سيؤتى بثماره؟

قد يأمل كثيرون فى الحصول على إجابات لما طرحته من تساؤلات.. إلا أننى أؤكد من البداية أنه لا توجد إجابات قاطعة، وإنما يختار كل منا طريقه بناءً على ما يراه مناسبًا، وما يحقق له الحد الأقصى من تطلعاته.

أذكر أولاً ما درسناه فى مواد الاقتصاد قبل التخرج، وأقول: فى ضوء محدودية الموارد يصبح هدف الكيانات الاقتصادية تعظيم تخصيص الموارد: «Maximizing the allocation of resources»:

اليد العاملة، الأرض، رأس المال وغيرها، بما يحقق أعلى فائدة.

وكما بُنى علم الاقتصاد على هذه الركيزة، فقد تكررت النظريات، التى بُنيت على هذا المبدأ فى مجالات عدة، مثل نظرية العالم ماركوفيتز فى إدارة محافظ الاستثمار؛ حيث أوجد أسلوبًا يحدد المسار الكفء «Efficient Frontier»، بما يسمح بتنويع المحفظة الاستثمارية بين أدوات مختلفة تستهدف تحقيق أعلى عائد ممكن بأقل نسبة من المخاطر.

وما موازنة «البرامج والأداء»، التى تستهدف قياس نتائج ما يتم صرفه، ووضع الأولويات، فى ظل مساحة مالية محدودة، إلا امتدادًا لهذا المبدأ، وكذلك إدارة المالية العلمة ككل، بما فيها من تحديات يتعامل معها وزير المالية، والزملاء رؤساء القطاعات، وفرق العمل المعنية.

وقد يكون الوعى بهذا المبدأ هو ما يساندنا فى أوقات التحديات وما أكثرها، وهو وعى يزداد مع تقدم العمر؛ حيث يتم تعديل سقف التوقعات ليتماشى مع الممكن تحقيقه، ويزداد الصبر على بعض الأمور، التى تتطلب وقتًا أطول للتغيير، ويتحول التركيز على نصف الكوب المتلىء، مع استمرار العمل على زيادته وتثمين الاتجاه الإيجابى، حتى لو كان المأمول مازال بعيدًا.. ويصبح العمل فى حد ذاته ممتعًا وهدفًا متجردًا دون اشتراط للنتائج.. وقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم، عندما قال: «إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفعل».

ما وعدنا به.. نفذناه

حققنا مع القطاع الخاص نتائج مالية جيدة العام الماضى .. لصالح الناس والاقتصاد

إدارة المالية العامة بمرونة.. والتعاون مع جهات الدولة لمواجهة التحديات وتلبية احتياجات المواطنين



النمو يتجاوز التوقعات ويسجل 4.4% بدعم من التصنيع والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

القطاع الخاص يقود الاستثمارات بمعدل نمو 73% ويستحوذ على النسبة الكبرى من المشروعات المنفذة

ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 12.2 مليار دولار بتنوع كبير فى القطاعات الاقتصادية

تسجيل أعلى فائض أولى 3.6% من الناتج المحلى وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية

زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 35% دون فرض ضرائب أو أعباء جديدة مع تحسن النشاط الاقتصادى وبدء جذب ممولين جدد



خفض معدل الدين إلى 85.6% بنهاية يونيو الماضى ونستهدف استمرار المسار النزولى لأقل من 82% فى يونيو 2026

حجم الدين الخارجى لأجهزة الموازنة تراجع 4 مليارات دولار خلال عامين.. وهذا يعنى أننا سددنا أكثر مما اقترضنا

المؤشرات الأولية لنتائج الربع الأول من العام الحالى.. تعكس استمرار التحسن الكبير وجنى ثمار الإصلاحات المالية والاقتصادية

- حزمة جديدة من التيسيرات فى «الجمارك» و«الضرائب العقارية».. لتخفيف الأعباء والالتزامات عن المواطنين والمستثمرين
- تحسن صافى الأصول الأجنبية وارتفاع الاحتياطى النقدى إلى 49.3 مليار دولار بنهاية أغسطس
- نظرة مؤسسات التصنيف الدولية تتغير إيجابيًا وترفع تقييم الاقتصاد المصرى
- دمج المراجعتين الخامسة والسادسة مع صندوق النقد يسمح بقياس الأداء الاقتصادى والمالى وفقًا للنتائج الفعلية للعام المالى الماضى



4 أولويات للسياسة المالية

ثقة وشراكة ويقين بين المصالح الضريبية ومجتمع الأعمال

التوازن بين الانضباط المالى ورفع النمو الاقتصادى بمساندة القطاعات الإنتاجية

استراتيجية متكاملة لخفض معدلات وأعباء دَين أجهزة الموازنة

حيز مالى لزيادة مخصصات التنمية البشرية والحماية الاجتماعية

2025 - 2024

نتائج مالية جيدة ومتوازنة

الاقتصاد المصرى يتحسن

60% من الاستثمارات يستحوذ عليها القطاع الخاص

3.6%
أكبر فائض أولى
رغم تراجع إيرادات قناة السويس و«الطاقة»

35%
أعلى إيرادات ضريبية
رغم خفض الأعباء لبناء الثقة مع الممولين



معدل الدين ينخفض إلى **85.6%** من الناتج المحلى

14.3
مليار جنيه
لدعم الأنشطة الصناعية والزراعية

18
مليار جنيه
لمساندة المصدرين

نمو قوى للسياحة والصناعات التحويلية غير البترولية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الأداء الضريبى.. يتحسن

الإيرادات زادت 35%

دون أى ضرائب أو أعباء جديدة

نتائج مشجعة للتسهيلات الضريبية فـــى 6 أشـــهر

تجاوب كبير وثقة غالية من شركائنا..
فى مسار «اليقين الضريبى»

طواعية

402
ألف طلبوا
إنهاء
النزاعات

107
آلاف انضموا
للنظام
المبسط

650
ألف إقرار جديد ومعدل..
بضريبة إضافية
78 مليار جنيه

إدارة مرنة.. للمالية العامة

مسانده جهات الدولة فى مواجهة التحديات لتلبية احتياجات المواطنين

73.4
مليار جنيه للشراء الموحد بنمو سنوى 92.4%

سداد مستحقات الشركات

الحفاظ على جودة الخدمة بالمستشفيات

94
مليار جنيه ضمانات لدعم وتطوير قطاعات النقل





13.5
مليار جنيه للسكة الحديد

74.1
مليار جنيه للهيئة القومية للأنفاق



2025 - 2024

الأولوية.. للتنمية البشـرية



19.3%
زيادة فى الإنفاق على الصحة



73.4 مليار جنيه للشراء الموحد بمعدل نمو سنوى 92.4%

15 مليار جنيه للعلاج على نفقة الدولة

2.5 مليار جنيه لدعم التأمين الصحى الشامل لغير القادرين

4 مليارات جنيه للاستعانة بـ 160 ألف معلم لسد العجز

20.1%
زيادة فى الإنفاق على التعليم



6.9 مليار جنيه لطباعة الكتب

7.2 مليار جنيه للتغذية المدرسية

2025 - 2024

642

مليار جنيه لبرامج الدعم والحماية الاجتماعية خلال عام

165.4 مليار جنيه لدعم السلع التموينية

43.2 مليار جنيه للتضامن الاجتماعى وتكافل وكرامة

142.7 مليار جنيه لصناديق المعاشات

18 مليار جنيه لتنشيط الصادرات

15.3 مليار جنيه للعلاج على نفقة الدولة





14.3 مليار جنيه لدعم الأنشطة الصناعية والزراعية

7.4 مليار جنيه للتأمين الصحى والأدوية

2.5 مليار جنيه لدعم نقل الركاب



2025 - 2024

مساندة المزارعين

57.6 مليار جنيه لدعم القمح المحلى

60.2 مليار جنيه للقمح المستورد

11.2 مليار جنيه لسداد مستحقات قصب السكر

7.2 مليار جنيه لدعم القطن





كجوك: قلق الناس من الديون «محل تقدير» وللجميع أن يطمئن

بدأنا تقليل المديونية للناتج المحلى.. ونستهدف تحسين كل المؤشرات الفترة المقبلة

مستمرون فى خفض الدين الخارجى لأجهزة الموازنة من 1 إلى 2 مليار دولار سنويًا

استراتيجية لتحسين مؤشرات المديونية الحكومية.. والحفاظ على ثقة المستثمرين



تنويع مصادر وأدوات وأسواق التمويل لتلبية احتياجات الموازنة بأقل تكلفة

إطالة ومد آجال الاستحقاق وتقليل الاعتماد على أدوات التمويل قصيرة الأجل

التعامل بمرونة للحد من مخاطر التمويل والتوسع فى الأدوات المبتكرة

تحويل جزء من الديون إلى استثمارات.. لتحقيق أفضل عائد اقتصادى تنموى

سقف سنوى لدين «الحكومة العامة» و«الضمانات الحكومية» لتعزيز الحوكمة الاقتصادية

توجيه أى إيرادات استثنائية لخفض معدلات الدين للناتج المحلى

خطوة قوية نحو الشمول المالى

3.4

تريليون جنيه قيمة خدمات «الدفع والتحصيل الإلكترونى» خلال العام المالى 2024-2025



110 مليارات جنيه عبر «مدفوعة المواطن» بالقطاع المصرفى

1.8 تريليون جنيه خدمات الدفع الإلكترونى للمرتبات والموردين

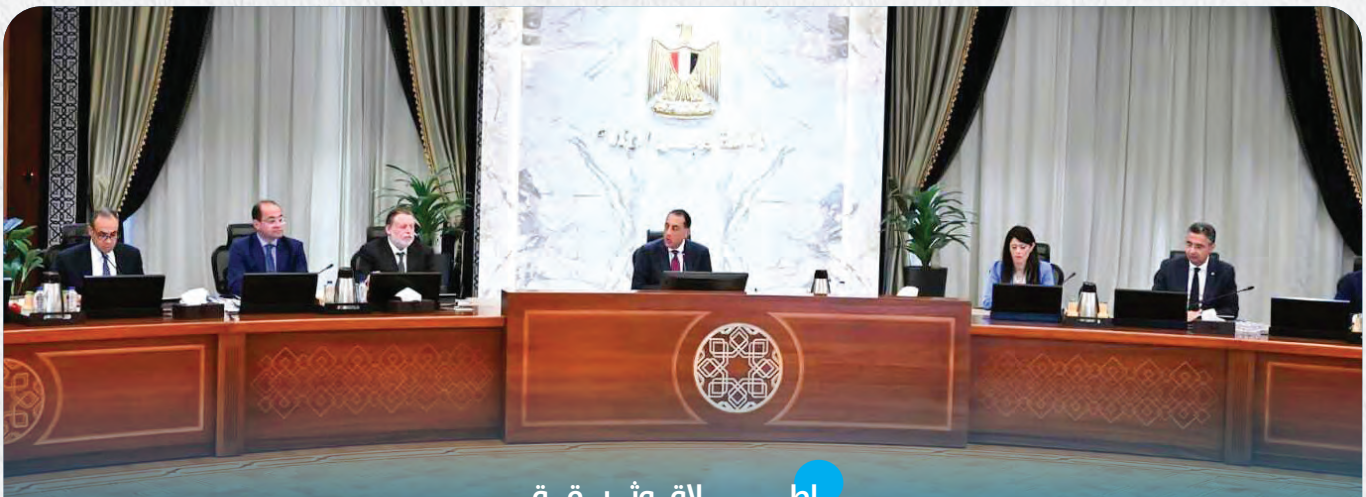


827 مليار جنيه المتحصلات الإلكترونية للضرائب

تحصيل 94 مليار جنيه عبر ماكينات «GPOS»

499 مليار جنيه المتحصلات الإلكترونية للجمارك

3.7 مليار جنيه من شركات التحصيل المتكاملة مع مركز الدفع والتحصيل الحكومى



10 إصلاحات مؤسسية وهيكلية فى السياسات المالية

- إطلاق وثيقة السياسات الضريبية قريبًا لضمان الاستقرار واليقين والوضوح الضريبى
- تحسين شمولية الإيرادات العامة ومراجعة كل الرسوم.. من أجل تنافسية القطاعات والأنشطة الاقتصادية
- تحديد كل الأمور المرتبطة بتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.. لزيادة دور القطاع الخاص وتعزيز الحياد التنافسى
- الانتهاء من تنفيذ موازنة البرامج والأداء خلال السنوات المقبلة.. لرفع كفاءة الإنفاق
- إعداد الموازنة بشكل استراتيجى يمتد لثلاث سنوات.. وسقف مالى لكل وزارة
- تطبيق مفهوم «الحكومة العامة» فى إعداد وتنفيذ الموازنة
- سقف سنوى لدين «الحكومة العامة» للناتج المحلى الإجمالى
- دراسة الأوضاع المالية للهيئات الاقتصادية.. والتعامل الشامل مع التحديات المالية والإدارية
- حد أقصى لإجمالى الاستثمارات العامة من أجل دور أكبر للقطاع الخاص
- استراتيجية متكاملة لإدارة مديونية أجهزة الموازنة فى المدى المتوسط



أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن استثمارات عقود المشاركة مع القطاع الخاص «P.P.P» خلال العامين الماليين الماضى والحالى، بلغت 50 مليار جنيه،لتنفيذ 17 مشروعا تم البدء فى إجراءات طرحها للمستثمرين بقطاعات مياه الشرب والصرف الصحى ومعالجة الحمأة ومحطات المحولات وشبكات توزيع الكهرباء والتعليم الفنى، ونستهدف خلال المرحلة المقبلة البدء فى دراسة طرح 13 مشروعًا بنظام المشاركة مع القطاع الخاص، فى قطاعات تدوير المخلفات العضوية، والتعليم الفنى، والموانئ الجافة، والصرف الصناعى، والصرف الصحى بتكلفة استثمارية 20 مليار جنيه.

إعداد:
حسام عماد

50 مليار جنيه استثمارات عقود «المشاركة مع القطاع الخاص» خلال العامين الماضى والحالى

قال الوزير: إن نظام المشاركة مع القطاع الخاص «P.P.P» يوفر فرصًا تنافسية لمجتمع الأعمال المحلى والأجنبى للاستثمار فى مصر، ويُعد إطارًا بديلًا للاستثمارات العامة، يسمح بتدفق الاستثمارات الخاصة فى الاقتصاد المصرى، فى إطار حرص الدولة على تهيئة بيئة أعمال جاذبة تستهدف زيادة مساهمة، ودور القطاع الخاص فى الأنشطة الاستثمارية، على نحو يساعد فى دفع مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة، والإسهام الفعال فى الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين؛ أخذًا فى الاعتبار قدرة القطاع الخاص على التمويل والإدارة الأكثر كفاءة وتوفير خدمات ذات جودة عالية.

13 مشروعًا جديدًا فى المرحلة المقبلة بتكلفة استثمارية 20 مليار جنيه

أشار الوزير إلى أننا نعمل على تحفيز القطاع الخاص للمشاركة فى تنفيذ مشروعات الخدمات العامة والبنية التحتية، خاصة فى ظل وضع سقف ملزم لإجمالى الاستثمارات العامة للدولة، ومِن ثمَّ وجود مساحة كبيرة ومتنوعة لمشاركة القطاع الخاص فى ضخ المزيد من الاستثمارات التنموية فى القطاعات ذات الأولوية الوطنية.. موضحًا أن نظام «المشاركة مع القطاع الخاص» يفتح آفاقًا واعدة لتنفيذ أهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة، التى تتسق وتتكامل مع سياسات مالية وإجراءات ومبادرات تحفيزية وإصلاحات مؤسسية أخرى داعمة لمجتمع الأعمال.



عقود متوازنة وجاذبة للمستثمرين.. وجهات التمويل المحلية والدولية

مستمرون فى مسيرتنا لتحقيق التنمية وتخفيف الضغوط على الموازنة



عاطر حنورة



«إطار بديل للاستثمارات العامة» يسمح بتدفق الاستثمارات الخاصة فى الاقتصاد المصرى

أوضح الوزير أن نظام المشاركة مع القطاع الخاص «P.P.P» يوفر عقودًا متوازنة وجاذبة للمستثمرين، وجهات التمويل المحلية والدولية، بما يمكن أن يلعب دورًا كبيرًا فى إتاحة فرص تمويلية محفزة للقطاع الخاص المصرى، تجعله أكثر قدرة على الدخول فى شراكات متعددة الأطراف تخدم المسار التنموى المصرى.

أكد عاطر حنورة، رئيس وحدة «المشاركة مع القطاع الخاص» بوزارة المالية، أننا مستمرون فى مسيرتنا للتوسع فى مشروعات «المشاركة مع القطاع الخاص»، وتحقيق التنمية وتخفيف الضغوط على الموازنة العامة للدولة، فى ظل ما تفرضه التوترات «الجيواقتصادية» من تحديات داخلية وخارجية.

قال إننا لدينا نماذج ناجحة لمشروعات «المشاركة مع القطاع الخاص» فى مختلف المجالات، ونستهدف التوسع فى الشراكة مع المستثمرين من خلال قطاعات جديدة، أخذًا فى الاعتبار أن مصر هى الدولة المرجعية لنظام المشاركة مع القطاع الخاص «P.P.P» بأفريقيا والدول العربية، وقد استقبلت وزارة المالية خلال العامين الماضيين وفودًا من السودان وليبيا وبوروندى وجنوب أفريقيا، طلبت الاستفادة من الخبرات المصرية والدعم الفنى فى تنفيذ مشروعاتهم بهذا النظام «P.P.P» والممولة من الاتحاد الأوروبى، ومنظمة الأمم المتحدة.

أوضح أن أوزبكستان طلبت أيضًا، على هامش اجتماعات البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية، التعاون مع وحدة «المشاركة مع القطاع الخاص» بوزارة المالية فى دفع هذا المسار التنموى المحفِّز للاستثمارات الخاصة، والتوظيف الأمثل للخبرات المصرية الممتدة فى تذليل أى عقبات أو تحديات بحلول مبتكرة وعملية.

نعمل على تحفيز القطاع الخاص للمشاركة فى تنفيذ مشروعات الخدمات العامة والبنية التحتية

آفاق واعدة لتنفيذ أهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة

مؤشرات الأداء الـ

المصروفات ظلت أكبر من الإيرادات 37 عامًا.. وبالإصلاح الاقتصادى فى 2017-2018 تحقق فائض أولى

الحفاظ على الفائض الأولى خلال 6 سنوات ليبلغ 1.6% من الناتج المحلى فى العام المالى 2022-2023 رغم الأزمات العالمية



تحقيق أكبر فائض أولى فى تاريخ مصر بنسبة 3.6% خلال العام المالى 2024-2025

استهداف الحفاظ على الفائض الأولى بنسبة 4% فى العام المالى الحالى

مؤشرات الأداء المالى خلال السنوات العشر الماضية تحسنت مقارنة بنظيرتها على مدار 35 عامًا

انخفاض عجز الموازنة من 13.8% فى العام المالى 1981-1982 إلى 7.4% فى يونيو 2025 ونتوقع التراجع إلى 6.4 % فى يونيو 2027

النزول بمعدل الدَّين من 159% فى العام المالى 1980-1981 إلى 85.6% فى يونيو 2025 وإلى 77% فى 2027

التنمية والعمران فى كل شبر على أرض مصر.. لتحسين حياة الناس وبناء قدرات الدولة الشاملة

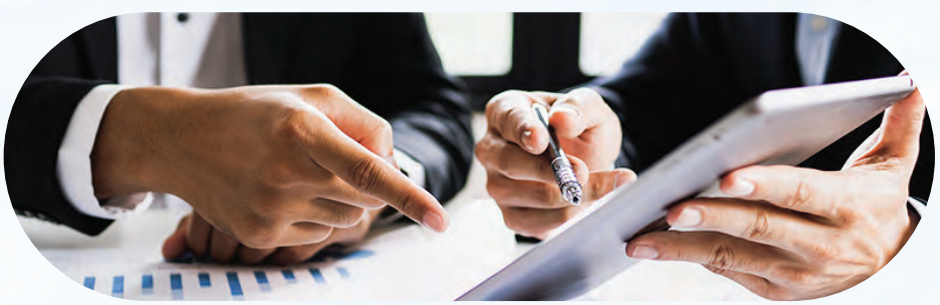
تحسن هيكل الإنفاق بالموازنة العامة للدولة.. زيادة مخصصات الصحة والتعليم والاستثمارات والحماية الاجتماعية



ـمالى فى 45 سنة

مخصصات الصحة ارتفعت من 36.4 مليار جنيه فى العام المالى 2024-2025 إلى 246.2 مليار جنيه بموازنة العام المالى الحالى

ارتفاع الإنفاق على قطاع التعليم من 84.1 مليار جنيه عام 2014 إلى 318.9 مليار جنيه فى يونيو 2025



زيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة من 2.5 مليار جنيه عام 2014 إلى 15.3 مليار فى يونيو 2025

تزايد الإنفاق على قطاع الصحة إلى 227.9 مليار جنيه

ارتفاع دعم السلع التموينية من 35.5 مليار جنيه إلى 165.4 مليار جنيه

زيادة مخصصات «الضمان الاجتماعى» و«تكافل وكرامة» من 5 مليارات جنيه فى 2013-2014 إلى 43.2 مليار جنيه



2.5 مليار جنيه لدعم التأمين الصحى الشامل لغير القادرين منذ بداية تطبيق هذه المنظومة المتطورة

زيادة الحد الأدنى للأجور من 1.200 جنيه فى 2014 إلى 7.000 جنيه عام 2025



رفع حد الإعفاء الضريبى من 12.000 جنيه عام 2014 إلى 45.000 جنيه عام 2025

سداد 142.7 مليار جنيه لصالح المعاشات مقارنة بـ 29.2 مليار جنيه عام 2013-2014

تحسن ملحوظ فى مؤشرات شفافية ورقابة الموازنة ومشاركة الجمهور

«شفافية الموازنة» المؤشر الوحيد المستقل عالميًا.. وينعكس فى رفع معدلات بيئة الاستثمار الآمن لدى المؤسسات الدولية

«دى كود»: تطور مؤشرات «شراكة الموازنة الدولية IBP» ثمرة جهود كبيرة 9 سنوات

سلطت مؤسسة «دى كود للاستشارات الاقتصادية والمالية»، الضوء على التطور الإيجابى لمصر فى المؤشرات الدولية للشفافية والرقابة على الموازنة ومشاركة الجمهور خلال العامين الماضيين، وذلك فى تقريرها عن دورة مسح الشفافية العالمى لعام 2023، باعتبارها الشريك المحلى المسئول عن الأبحاث لمسح الموازنة المفتوحة فى مصر، التى تولت إعداد الاستقصاء على المستوى الوطنى لضمان موضوعية ومصداقية النتائج، فضلًا على إقامة حوار بنّاء يؤدى إلى رؤية أكثر شمولًا وتوازنًا وواقعية.

معلومات مبسطة حول الإطار الموازنى متوسط المدى ووضع الدَّين ومصادر التمويل ومدفوعات الفوائد



إعداد:
علاء النورج

أوضح التقرير أن التحسن الملحوظ فى هذه المؤشرات الصادرة عن منظمة «شراكة الموازنة الدولية IBP» تُعد ثمرة جهود كبيرة لوزارة المالية على مدى 9 سنوات لتطوير أطر الشفافية والإفصاح المالى، خاصة أن وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية قد أثرت تقاريرها بنشر المزيد من المعلومات المبسطة حول الإطار الموازنى متوسط المدى مع توضيح وضع الدَّين على المسار النزولى، ومصادر التمويل المختلفة ومدفوعات الفوائد، وغيرها، مؤكدًا أنه حرصًا على استمرار التقدم فى مؤشرات الشفافية، لا بد من نشر باقى التقارير فى التوقيتات المحددة عالميًا، وعرض النفقات العامة وفقًا للتقسيم الوظيفى، وتحديث معلومات عن مكونات الدين فى التقرير المالى الشهرى، وإتاحة موازنة البرامج والأداء للجمهور وعرضها على البرلمان للموافقة عليها، وتحسين شمولية البيانات فى التقرير نصف السنوى عن الأداء الاقتصادى والمالى.

أكدت سارة عيد، مستشار وزير المالية للشفافية والمشاركة المجتمعية، أن هذا التقرير أبرز تقدم مصر 6 نقاط فى دورة استبيان الموازنة المفتوحة لعام 2023، المنشور فى مايو 2024 لتحتل المركز 63 بين 125 دولة، وتحقيق 49 نقطة فى مجال الشفافية المالية وإتاحة البيانات مقارنة بـ 43 نقطة عام 2021، لتتخطى المتوسط العالمى البالغ 47 نقطة، وكذلك تحقيق قفزة فى مؤشر مشاركة الجمهور، بنحو 16 درجة مئوية لتحقق 100/35 ارتفاعًا من 100/19 فى 2021، ولتتعدى بذلك المتوسط العالمى، وتحتل المرتبة الثامنة عالميًا، والأولى للعام الثانى على التوالى بالشرق الأوسط وتليها الأردن والمغرب، لافتة إلى أن مصر سجلت 54 نقطة مئوية فى مجال الرقابة المالية؛ لتتخطى لأول مرة المتوسط العالمى.


سارة عيد

أكد التقرير أن الموازنة التشاركية أداة مؤسسية لضمان تحقيق مشاركة فعالة للجمهور لرفع الوعى وتمكين الشباب والمرأة وذوى الهمم، كما أن الشفافية أداة مهمة ودافعة ومحفزة للمشاركة المجتمعية فى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أشار التقرير إلى أن التقدم الذى أحرزته مصر فى المؤشر الخاص بمشاركة الجمهور يرجع إلى قيام وزارة المالية باستخدام آليات تمكين الجمهور خاصة المرأة والفئات الأكثر احتياجًا من المشاركة أثناء مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة من صياغة وتنفيذ ومتابعة ورقابة الموازنة، والتوسع فى التنسيق مع المحليات ودواوين عام المحافظات فى عقد جلسات استماع جماهيرى بمحافظتى الإسكندرية والفيوم، كما أن ما أنجزته مصر فى مجال الرقابة المالية، جاء نتيجة تشكيل لجان الرقابة المالية ولجان متخصصة، وعقد جلسات استماع جماهيرى وتنظيم زيارات ميدانية لوحدات الإدارة المحلية وتلقى طلبات إحاطة من المواطنين، ليتم رصد ما تم تنفيذه على أرض الواقع، ونشر تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات لأول مرة، فى إطار العمل على تحسين ترتيب مؤشر الرقابة على الموازنة.

مصر تقدمت 6 نقاط فى دورة «استبيان الموازنة المفتوحة» لعام 2023 وتتعدى المتوسط العالمى فى «الشفافية المالية وإتاحة البيانات»

«التجربة المصرية للموازنة التشاركية» نموذج لدراسة الحالة فى التقرير العالمى لاستبيان الموازنة المفتوحة لعام 2023

انتشار سريع بالمحافظات لمبادرة النموذج الوطنى للموازنة التشاركية وصولاً إلى أسيوط وبنى سويف بعد نجاحها فى الإسكندرية والفيوم

تخطى المتوسط العالمى فى «مشاركة الجمهور» إلى المرتبة الثامنة عالميًا والأولى بالشرق الأوسط للعام الثانى على التوالى



أوضح التقرير، تضمين التجربة المصرية للموازنة التشاركية، فى المبادرة الوطنية للنموذج التشاركى كمثال يُحتذى به لدراسة الحالة فى التقرير العالمى لاستبيان الموازنة المفتوحة لعام 2023، لافتًا إلى الانتشار السريع بالمحافظات لمبادرة النموذج الوطنى للموازنة التشاركية وصولاً إلى أسيوط وبنى سويف بعد نجاحها فى الإسكندرية والفيوم، وقد دعت المؤسسة وزارة المالية إلى العمل على زيادة آليات الانتشار فى مرحلة إعداد وتنفيذ الموازنة، وإشراك محافظات أخرى فى النموذج الوطنى للموازنة التشاركية، وتوفير الفرص للمواطنين للمشاركة فى إعداد وتنفيذ الموازنة القطاعية بمبادرة من الوزراء المعنيين، والسماح لأفراد الجمهور أو المجتمع المدنى بالإدلاء بشهادتهم أثناء جلسات الاستماع الجماهيرى بشأن مقترح الموازنة وتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات، وإنشاء آليات رسمية لتمكين الجمهور من المساهمة فى التحقيقات الرقابية ذات الصلة.

أشار التقرير إلى أن «شفافية الموازنة» توضح كيفية جمع موارد الحكومة وإنفاقها، بينما تسمح «مشاركة الجمهور» للمواطنين بإبداء آرائهم فى سبل تحسين أولويات الإنفاق، ويقوم «مسح الموازنة المفتوحة» بتقييم الفرص الرسمية المتاحة للمواطنين للمشاركة فى مختلف مراحل عملية الموازنة ويفحص الممارسات التى تم إجراؤها باستخدام 18 مؤشرًا متوازنًا، بما يتماشى مع مبادئ مشاركة الجمهور فى السياسات المالية للمبادرة العالمية للشفافية المالية، لافتًا إلى أن الرقابة على الموازنة، تشمل الهيئة التشريعية، التى تقوم بالتشكيل والتدقيق فى خيارات الموازنة، والهيئات الرقابية التى تقوم بتقييم شرعية وكفاءة وفعالية الإنفاق العام، ويقوم «مسح الموازنة المفتوحة» أيضًا بتقييم القوانين والممارسات التى تنطوى عليها الرقابة التشريعية والرقابية على الموازنة.

«شفافية الموازنة» توضح كيفية جمع إنفاق موارد الحكومة

«مشاركة الجمهور» تسمح للمواطنين بإبداء آرائهم

قالت آنا باتريشيا، المدير التنفيذى لشراكة الموازنة الدولية «IBP» إن الموازنات تعكس أولويات الدولة، وتعبر الأرقام عن ترتيب البنود والفئات الأولى بالإنفاق.

تجدر الإشارة إلى أن تقرير «شفافية الموازنة» يعد المؤشر الوحيد عالميًا المستقل والمنتظم لقياس شفافية الموازنة والمساءلة والرقابة عليها فى جميع أنحاء العالم مما ينعكس على رفع معدلات بيئة الاستثمار الآمن لدى المؤسسات الدولية، حيث تقوم «شراكة الموازنة الدولية IBP» بالتعاون مع المجتمع المدنى، بقياس مستوى شفافية الموازنة فى مختلف دول العالم من خلال استبيان الموازنة المفتوحة «OBS» الذى يتم إصداره كل عامين، كما تقيس المؤسسة درجة توفر فرص المشاركة المجتمعية فى عملية إعداد الموازنة، وقوة جهات الإشراف الرسمية: السلطة التشريعية والأجهزة الرقابية بشكل عام وعلى رأسها الجهاز المركزى للمحاسبات.

«مسح الموازنة المفتوحة» يقيم فرص المشاركة فى «الموازنة»

آنا باتريشيا المدير التنفيذى لشراكة الموازنة الدولية «IBP»: الموازنات تعكس أولويات الدولة.. والأرقام تعبر عن ترتيب البنود والفئات الأولى بالإنفاق



قناة «CNBCعربية» سألت المواطنين:

ماذا تفعل لو كنت وزيرًا للمالية؟

«كجوك يستمع لنبض الشارع.. ويؤكد: «مهتم جدًا بكلام الناس»

أتفق تمامًا مع ما طرحوه من أولويات

- زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم
- التوسع فى الحماية الاجتماعية للمستحقين
- خفض التضخم والأسعار
- تقليل الديون
- خفض الضرائب

.. وأطمئن الجميع:



- مخصصات التنمية البشرية ارتفعت فعلًا.. ولكنها مازالت غير كافية.. ونسعى للمزيد
- تناغم المجموعة الاقتصادية انعكس فى تراجع التضخم.. والأمور ستتحسن أكثر
- تخفيف الأعباء الضريبية عن مجتمع الأعمال
- «التسهيلات الضريبية» نجحت.. وشركاؤنا تجاوبوا بقوة
- الإيرادات زادت 600 مليار جنيه.. دون ضرائب جديدة
- الاعتمادات المقررة للحماية الاجتماعية زادت.. ببرامج أكثر استهدافًا للفئات الأولى بالرعاية
- تقليل الديون.. أمر بالغ الأهمية «شغالين عليه ليل نهار».. والمؤشرات تتحسن.. وغدًا أفضل

2025 - 2024

تحية تقدير.. لمجلس النواب



كجوك: كل الشكر لمساندتكم الملموسة لمسار الإصلاح المالى والاقتصادى



لولاكم ما تحولت أفكارنا إلى واقع جديد يمهد لنظام ضريبى مُبسَّط يدفع الاستثمار



علاقة خاصة جدًا



على السيسى مساعد الوزير لشئون الموازنة

منذ أن كنت باحثًا، اخترت أن تكون لى بصمة واضحة فى مجال عملى مما درست، ومما فاضت به تجارب الحياة، ومن ثمَّ أكاد أمضى يومى بين الأفكار ومداراتها.. والأرقام ودلالاتها.. الإيرادات والمصروفات.. إلى غير ذلك فى سبيل موازنة منضبطة تيسِّر- ولا تُقطر- على الناس شئونهم.

وبطبيعتى أحب عملى، وتربطنى به حالة شغف متجددة، ولا أحب «النكد»، بل على النقيض تمامًا أميل إلى روح الدعابة والفكاهة، فى أحلك الظروف وأصعب المواقف، وأرى فيها متنفسًا يعيننى على فك «لوغاريتمات» وألغاز، وامتصاص الضغوط.

وتحتفظ ذاكرتى بمواقف طريفة عديدة ومتنوعة تجمعنى بإخوتى وأبنائى بمختلف مسئولياتهم ومواقعهم الوظيفية بوزارة المالية؛ فهى علاقة خاصة جدًا تفيض بالحب والمودة والعطاء لصالح الاقتصاد والناس؛ حيث نتخذ دومًا من اختصاصنا- بتعدد روافده- نقطة انطلاق لتعاون أكبر مع شتى الوزارات والهيئات والجهات؛ لمساعدتهم فى أداء واجباتهم الوطنية بشكل أفضل.

هذه العلاقة الخاصة جدًا، التى تربطنى بكل إخوتى وأبنائى، تجعل للعمل متعة خاصة أيضًا، تتعلق بحالة الرضاء، التى تراها فى محيطك الاجتماعى والأسرى؛ نتيجة الإسهام الفعال فى توفير خدمة أو تحسين خدمة أخرى.. فما يهمنى دائمًا الأثر المباشر وغير المباشر، الذى يمكن أن يتركه أى قرار أو إجراء، طالما كان يمس اهتمامات وشواغل المواطنين بمختلف شرائحهم المجتمعية.

لا أقول إننا نعمل بروح الفريق فحسب؛ فالأمر تجاوز ذلك- إذا أردنا التحديد أكثر- إلى الانصهار فى بوتقة فكرية واحدة تتعدد خبراتها ومشاربها وتجاربها، لدرجة لا يستطيع معها أحدنا أن يحدد هويته الشخصية أو الوظيفية، لحظة التلاقح الفكرى والنقاش الموضوعى؛ فجميعًا على مائدة الحوار التى لا تنقطع، يكاد يكون شخصًا واحدًا يمتلك أكثر من عقل.

ومازلت حتى الآن، وسأظل، أستمسك بهذه الخلطة الساحرة فى إدارة شئون العمل، معتقدًا فيها صدق النية وقوة العزيمة وصحة الفكرة وصواب المسار: التفكير العميق، والهادئ جدًا من خلال «صومعة فكرية» واحدة يديرها أكثر من عقل، فيما هو أعمق بكثير من روح الفريق الواحد، كما ذكرت، وانطلاقًا من الإيمان الكامل بأن اختلافنا من سنن الله فى خلقه، وفيه ثراء.

ومما أركز عليه وأنصح به فى القيادة، هو بناء الإنسان نفسه وتحسين أحواله ماديًا ووظيفيًا وعلى المستوى الاجتماعى أيضًا بأن يشعر بأنك تشاركه أحلامه وطموحاته وهمومه، وتسعى لحل مشاكله؛ ذلك يعزز الانتماء لا لمقر عمله فحسب؛ بل لوطنه أيضًا.

أن تتعلم فهذا أمر مهم جدًا، لكن الأهم أن ينعكس ما تعلمته فى طريقة تفكيرك وإدارتك لشئون عملك، وقبل كل ذلك فى شخصيتك، وإلا فإننا كمن يحرث فى البحر.. ولا يُفهم من كلامى أن تتوقف عن التعلم.. فهذه رحلة شغف تستمر ما استمرّت الحياة، ولكننى أقصد أن تعكس ما تكتسبه من علوم ومعارف فى كل شئونك.

ومما أستطيع استخلاصه من رحلة العمل والحياة، وأنصح به: حدد أهدافك وأولوياتك، ولا تلتفت لأى أمر يشيك عن طريقك؛ فالملتفت لا يصل.

واعلم، أنك الذى تختار مكانك وترسم شخصيتك؛ فكن كما تريد أن يذكروك فى غيابك؛ فاسمك هو صفوة القول فيما تعلمت وعلمت وأنجزت..

وها أنا ذا، على السيسى؛ متمنيًا أن أكون قد حققت شيئًا من أشياء كثيرة، كم حلمت بها لوطنى، وكم عملت لأجلها.

مجلس الموازنة





يترأس مجلس الموازنة نائب الوزير للسياسات المالية، وعضوية الوكيل الدائم، ومساعد الوزير للموازنة العامة، ورؤساء قطاعات: الحسابات والمديريات المالية، وموازنات البنية التحتية والشئون الاقتصادية، وموازنات الأمن والعدالة والخدمات العامة والحماية الاجتماعية، وموازنات التنمية البشرية، والموازنة العامة للدولة، والحسابات الختامية، والتمويل وإدارة الدين.

يختص مجلس الموازنة بدراسة وإبداء الرأى فى الموضوعات، التى تتعلق بتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وموازنات القطاعات الوظيفية والتفويضات الواردة بالتأشيرات العامة، وطلبات تخصيص وإتاحة مبالغ وتعزيز موازنات الجهات التابعة للموازنة العامة للدولة، وموازنات القطاعات الوظيفية نقلاً من الأقسام العامة.

يعقد مجلس الموازنة جلساته يومى الاثنين والخميس من كل أسبوع، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسه أو من يحل محله.



المجموعة الوزارية الاقتصادية.. فريق عمل واحد

تنسيق مستمر.. وأداء متناغم.. فى إطار سياسات متسقة ومتكاملة

رؤيــة أكثر عمقًا وشــمــولًا.. مــن أجــل اقـتـصـاد أكثر تنافسية

تحليلات موضوعية للواقع الاقتصادى.. من منظور محلى وإقليمى وعالمى

شهدت المجموعة الوزارية الاقتصادية، منذ تشكيلها، حالة من التنسيق المستمر، والأداء المتناغم بين مختلف أعضائها برؤية أكثر عمقًا وشمولاً؛ استهدافًا لتحقيق اقتصاد أكثر تنافسية وجذبًا للتدفقات الاستثمارية.

تعمل المجموعة الوزارية الاقتصادية بروح الفريق الواحد، فى إطار سياسات متسقة ومتكاملة، وتعكف دومًا على التحليلات الموضوعية للواقع الاقتصادى من منظور محلى وإقليمى وعالمى، وتتبنى منهجية التعامل المرن مع التحديات الاقتصادية الداخلية، والخارجية، بالشراكة مع القطاع الخاص.

انعكست الإصلاحات الهيكلية فى التطور الإيجابى لوضع الاقتصاد المصرى، على نحو تجلى فى المؤشرات القوية للأداء الاقتصادى والمالى خلال العام الماضى، بما يدفعنا لاستكمال مشوار الإصلاح، وتعزيز النشاط والنمو الاقتصادى المستدام.

كان د. مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، قد أصدر قرارًا بتشكيل واختصاصات المجموعة الوزارية الاقتصادية، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من: محافظ البنك المركزى المصرى، ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى، ووزير المالية، ويكون مقررًا للمجموعة الوزارية ومتحدثًا رسميًا باسمها، ووزير التموين والتجارة الداخلية، ووزير الاستثمار والتجارة الخارجية، وتجتمع المجموعة الوزارية أسبوعيًا، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

تبنى منهجية التعامل المرن مع التحديات.. فى إطار من الشراكة مع القطاع الخاص

الإصلاحات الهيكلية.. انعكست فى التطور الإيجابى لوضع الاقتصاد المصرى

تختص المجموعة الوزارية الاقتصادية بوضع الإطار العام للسياسة الاقتصادية والمالية للبلاد، وتوجهاتها على مختلف محاورها، بما يسهم فى زيادة معدل النمو والتشغيل مع تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادى فى الآجال الزمنية المختلفة، وبحث ودراسة كل الموضوعات الاقتصادية والمالية، التى تحال إليها، وإبداء الرأى فيها، وإعداد التوصيات اللازمة بخصوصها، والتشريعات ذات الصلة، إذا اقتضى الأمر.

تضمنت اختصاصات المجموعة الوزارية الاقتصادية مراجعة مؤشرات الاقتصاد المصرى بصورة ربع سنوية، ووضع التوصيات والمقترحات اللازمة لضمان تحسين هذه المؤشرات وضمان تنفيذها.

ونص القرار على أن للمجموعة- وفى ضوء تقدير الموقف وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء- اتخاذ ما يلزم من قرارات، بما فيها تحديد إجراءات الإصلاح الهيكلى ذات الأولوية، واقتراح السياسات اللازمة لمواجهة التحديات، التى تعترض الاقتصاد المصرى وسلامته، ومراعاة الظروف الطارئة.

وتقوم المجموعة الوزارية الاقتصادية بالتنسيق مع باقى المجموعات واللجان الوزارية، لضمان اتساق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية وتوجهاتها، والتواصل مع الدوائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية المختلفة؛ لتوضيح الرؤية بشأن الاقتصاد المصرى، وتوجهات السياسة الاقتصادية، وتحفيز الرأى العام ومؤسسات الدولة على إنجاحها، فضلًا على التواصل مع المجتمع الدولى،بما فى ذلك التفاوض على مستوى السياسات مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، والترويج للاقتصاد المصرى فى مختلف المحافل المحلية والدولية، والقيام بأى مهام أخرى يتطلبها تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

الأرقام المبشرة!



ماجـد منيـر
رئيس تحرير الأهرام

أعتقد يقينا، لا ظنا، أن الأرقام التى عرضها الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية، خلال استعراض نتائج الأداء المالى لعام 2024ـ 2025 كاشفة للعديد من الحقائق والمؤشرات التى تعكس رؤية متكاملة للحكومة، للتعامل مع مستهدفات النمو وبناء شراكة مع القطاع الخاص، الذى يتزايد إسهامه فى النشاط الاقتصادى، بالإضافة إلى ما تحقق فى محور بناء الإنسان؛ بزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية.

ومن المهم التوقف أمام العديد من الأرقام المبشرة التى عرضها وزير المالية؛ لأنها تشير إلى تحسن ملحوظ فى المؤشرات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، لعل أهمها ما ينعكس على قضية الدين، فالمؤشرات الأولية توضح تراجع دين أجهزة الموازنة من 89.4% من الناتج المحلى فى يونيو 2024 إلى 85.6% فى يونيو الماضى، ما يعكس الاستراتيجية المتكاملة التى تستهدف تحسين كل مؤشرات دين أجهزة الموازنة، خاصة أن حجم الدين الخارجى لأجهزة الموازنة تراجع 4 مليارات دولار خلال عامين.

الأمر اللافت فى الأرقام المهمة التى استعرضها كجوك ما يتعلق بزيادة الإيرادات الضريبية إلى 2.6 تريليون جنيه، وذلك دون فرض أى أعباء جديدة، وهو ما أتاح زيادة الإنفاق على القطاعات الحيوية، مثل: الصحة والتعليم والدعم والحماية الاجتماعية، ما يعكس أيضا ثقة مجتمع الأعمال بحزمة التسهيلات الضريبية التى أطلقتها وزارة المالية، والتى مثلت بداية لعهد جديد فى ثقافة التعامل مع ملف الضرائب، ونقلة نوعية لمد جسور الثقة مع مجتمع الأعمال.

وما يميز المسار الذى اعتمدت عليه وزارة المالية أنه «عادل» و«محفز»، ويشتمل على نظام ضريبى مبسط، تطبقه كوادر مؤهلة تضع أمامها هدف بناء علاقة شراكة حقيقية مع مجتمع الأعمال، تعتمد على المصداقية والشفافية.

توقعت – من واقع متابعتى محاور الحزمة الأولى للتيسيرات الضريبية ونتائج تطبيقها- جاهزية وزارة المالية لإصدار حزم أخرى؛ للبناء على ما تحقق، وسعدت لما أعلنه وزير المالية أنه بالفعل سيتم إطلاق حزمة جديدة خلال الفترة المقبلة، بما يؤكد أن هناك بالفعل إرادة حقيقية فى تغيير الصورة النمطية للمنظومة الضريبية، وتدشين عهد جديد مع مجتمع الأعمال، تتحقق فيه متطلبات تنمية الاقتصاد الوطنى.

الفائض الأولى وسلامة الماليـة العامة



عبدالفتاح الجبالـى
رئيس مدينة الإنتاج الإعلامي

تواصل الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة تحقيق فائض أولى، ويتساءل الكثيرون عن السبب فى الاهتمام بهذه الظاهرة، ولماذا تصر وزارة المالية على إبراز التحسن فى هذا المؤشر، وما جدوى ذلك الحديث فى ظل الأوضاع المالية الراهنة؟

وهى تساؤلات مهمة ومشروعة، فى ظل الخلط الشديد بالمفاهيم المالية السائدة حاليًا، فى معظم وسائل الإعلام بجميع أنواعها (المرئية والمسموعة والمقروءة والجديدة). وتبرز هذه المسألة بشدة فى مفاهيم عجز الموازنة؛ فمن المعروف أنه ووفقًا للمعايير الدولية وتحقيق متطلبات الشفافية لجميع بنود الموازنة ومصادر التمويل، وكذلك تعميق المفاهيم المحاسبية للإدارة المالية السليمة، توجد مفاهيم محددة للعجز، وكل مفهوم له استخدام محدد لتقييم آثار السياسة المالية على النشاط الاقتصادى بالمجتمع، ومعرفة مكامن الخطورة والضعف.

ويأتى على رأسها العجز النقدى، وهو الفرق بين المصروفات العامة، والإيرادات العامة، وهذا المؤشر يعكس مدى قدرة الموارد المتاحة للدولة من ضرائب ومنح وإيرادات أخرى فى تغطية أنشطة الدولة المختلفة ومن بينها الإنفاق الاستثمارى، ثم العجز الكلى، ويشمل العجز النقدى مضافًا إليه صافى الحيازة من الأصول المالية، وهو ما يُطلق عليه عجز الموازنة، ويتم تمويله من خلال الاقتراض، وإصدار الأوراق المالية، بخلاف الأسهم، مضافًا إليه صافى حصيلة الخصخصة. وبالإضافة إلى ذلك يوجد مفهوم العجز الأولى (أى العجز الكلى مطروحًا منه مدفوعات الفائدة). وهو يقيس مدى الاستدامة المالية للدولة، وقدرتها على خدمة الدَّين العام. فرغم أن الحكومات تستطيع الاقتراض إلى ما لا نهاية، فإنه ينبغى عليها، على المدى البعيد التمتع بالقدرة المالية على الوفاء، على الأقل بجزء من تكاليف الفوائد المستحقة عليها، دون اللجوء إلى الاقتراض من جديد، وإلا فإن مستوى الدَّين سوف يأخذ فى الارتفاع بصورة مستمرة. ولا يُستثنى من ذلك سوى قيام الحكومة باستخدام الموارد بكفاءة عالية جدًا، بحيث ينمو الاقتصاد بشكل مستمر، وبمعدل يزيد على سعر الفائدة الحقيقى المستحق على الدَّين الحكومى. وتركز الكتابات الحديثة فى المالية العامة على فكرة الاقتدار المالى، وهى تشير ببساطة إلى أن السياسة المالية تصبح غير قابلة للاستمرار، إذا أدت إلى تراكم الدَّين العام بشكل يفوق قدرة الحكومة على خدمة هذا الدَّين على المديين المتوسط والطويل؛ لذا فإن تقييم هذه الأوضاع على أنها غير قابلة للاستمرار فى المستقبل قد يشير إلى ضرورة إجراء تغييرات فى السياسة الراهنة. وبمعنى آخر يجب أن تسعى الدولة دائمًا إلى التأكد من قدرة اقتصادها على تحمل مستوى الدَّين العام ومعدل نموه، ومن إمكانية خدمة هذا الدَّين فى جميع الظروف والاحتمالات المختلفة.

كما تشير هذه الدراسات إلى أن الدَّين العام يصبح غير آمن، عندما تكون هناك مخاطر لا يُستهان بها من استمرار ارتفاع نسبة الدَّين إلى الناتج المحلى باطراد، فى ظل السياسات الحالية أو المستقبلية. مما يفضى فى النهاية إلى التوقف عن السداد، وهذه المسألة تتوقف على ثلاثة متغيرات، هى نسبة العجز الأولى للموازنة وسعر الفائدة الحقيقى ومعدل النمو.

وعمومًا فإن ازدياد الدَّين العام إلى الحد الذى يتعذر معه ببساطة الاستمرار فى تحمل أعبائه على المدى البعيد يشير إلى ضعف المالية العامة. وطالما أن سعر الفائدة على الدَّين العام يتجاوز المعدل الأسمى للنمو الاقتصادى، فإن الدَّين العام سوف يميل إلى النمو بوتيرة أسرع من إجمالى الناتج المحلى، إلا إذا كان لدى البلد فائض أولى فى الموازنة. وكلما اتسعت الفجوة بين سعر الفائدة ومعدل النمو الاسمى، كبر حجم الفائض الأولى المطلوب؛ للحفاظ على نسبة الدَّين إلى الناتج. وهكذا يؤثر معدل النمو الحقيقى على أوضاع الدَّين الحكومى، فنمو الاقتصاد بخطوات أبطأ من سعر الفائدة الحقيقى يترتب عليه نمو الدَّين بخطوات أسرع من قدرة الحكومة على سداده. ومن ثمَّ فإن استهداف سقف محدد لنسبة الدَّين يتطلب سياسة اقتصادية تحقق نموًا اقتصاديًا أعلى من سعر الفائدة، وفى الوقت نفسه تحقق عجزًا أساسيًا لا تزيد نسبته على مقدار محدد.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تحديد خطورة العجز من عدمه ترتبط فى الأساس بالحالة الاقتصادية للبلاد، سواء فى الأجل القصير والمتوسط أو الطويل، فإذا كانت الدولة فى حالة كساد فإن السعى نحو تحقيق التوازن المحاسبى فى الموازنة يعتبر هدفًا غير سليم من المنظور المجتمعى، إذ يسهم فى المزيد من التباطؤ الاقتصادى. أى أن هدف الإنماء الاقتصادى يحظى بالأولوية فى السياسة الاقتصادية، حتى ولو جاء على حساب التوازن المالى؛ إذ إن زيادة الإنفاق العام مع ما يترتب عليه من زيادة القوى الشرائية للمجتمع كوسيلة للانتعاش الاقتصادى تصبح أمرًا مطلوبًا، حتى ولو تم ذلك على حساب المزيد من الاقتراض فى الأجل القصير. ومن ثمَّ يجب أن يكون الحكم على عجز الموازنة العامة فى الأجلين المتوسط والطويل آخذين فى الاعتبار قدرة هذا العجز على دفع عجلة النمو وزيادة قدرة الاقتصاد على توليد الموارد اللازمة لتقليص هذا العجز على المدى المتوسط.

ومن هنا فإن مناقشة دور المالية العامة يجب ألا تقتصر على تطور قيمة العجز فى الموازنة، بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مدى مساهمتها فى خلق فرص عمل جديدة، ورفع معدلات الاستثمار، وتغيير هيكل الإنتاج القومى.



الأرقام لا تكذب ولا تتجمل

إيمان عراقى رئيس تحرير «الأهرام الاقتصادى» و«لغة العصر»

الأرقام لا تكذب ولا تتجمل، خاصة عندما نتحدث فى الاقتصاد، فدائمًا وأبدًا لا يعبر عن الحالة الاقتصادية بدقة سوى الرقم .ولا يقاس نجاح أو فشل أى مشروع أو منشأة تجارية إلا برقم سواء ربح أو خسارة.. ولا يمكن الحكم على اقتصاد أى دولة بغير ما تحققه من أرقام فى كل المجالات: إيرادات، مصروفات، استثمارات، نسب البطالة وغيرها. فالأرقام لغة صادقة وصريحة تعبر عن واقع محدد إيجابا أو سلبا دون تهوين أو تهويل.

من هنا جاءت أهمية ما أعلنه أحمد كجوك وزير المالية من أرقام عكست بشكل بسيط وواضح ولا يدع مجالا لشك أو تشكيك الوضع الاقتصادى للدولة خلال العام المالى 2024-2025 المنتهى فى يونيو الماضى.

أشار وزير المالية إلى أن الدولة عملت على تخفيف الأعباء عن المواطنين والمستثمرين فى إطار رؤية متكاملة للنمو والتنمية وأن الأمور تتحسن بقوة فى المؤشرات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، وقد انعكس ذلك فى توجيه موارد إضافية لبعض الخدمات الأساسية التى تهم المواطنين ومنها: 19.3% زيادة فى الإنفاق على الصحة 20.1% للتعليم.

15 مليار جنيه لتمويل العلاج على نفقة الدولة لخدمة 2.5 مليون مواطن وتخفيف أعباء العلاج عن آلاف الأسر من محدودى الدخل.

2.1 مليار جنيه لتمويل المبادرات الرئاسية للقضاء على قوائم الانتظار يستفيد منها نحو 484 ألف مواطن.

80 ألف حالة حرجة من الأسر الأكثر احتياجا تم توفير العلاج لها على نفقة الدولة.

7.4 مليار جنيه لبرامج التأمين الصحى وتوفير الأدوية.

4 مليارات جنيه للاستعانة بـ 160 ألف معلم جديد بنظام الحصة لسد العجز بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم من أجل تحسين الخدمة لنحو 26 مليون طالب.

وأشار إلى أن الموازنة العامة للدولة وفرت كذلك:

6.9 مليار جنيه لطباعة الكتب المدرسية ونصف مليار جنيه لدعم حافز تطوير التعليم قبل الجامعى.

7.2 مليار جنيه للتغذية المدرسية بنسبة نمو 27% يستفيد منها نحو 15.6 مليون طالب.

واستكمالا لما أنفقته الدولة لتحسين الخدمات وجودة حياة المواطنين خصصت:

9.3 مليار جنيه لمبادرة التمويل العقارى لتوفير مسكن ملائم لمحدودى ومتوسطى الدخل استفاد منها 70 ألف مواطن.

وعلى صعيد قطاع الزراعة وفرت الموازنة العامة للدولة:

57.6 مليار جنيه لدعم القمح المحلى و60.2 مليار جنيه للقمح المستورد.

7.2 مليار جنيه لدعم القطن .وتوجيه 11.2 مليار جنيه لسداد مستحقات قصب السكر.

ثم انتقل كجوك للملف الأهم الذى يحظى باهتمام كبير من الدولة والمواطن وهو الدعم، معلنا أن الدولة أنفقت642 مليار جنيه على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية للمواطنين الأكثر احتياجا بنمو سنوى 12 % عن العام المالى الماضى، وهى نسبة ليست بالقليلة فى ظل التحديات الكثيرة التى تواجهها الدولة وما تتأثر به من تحديات عالمية انعكست على دول كثيرة بالعالم ومنها مصر.

وأوضح وزير المالية أنه تم التركيز على برامج الحماية الاجتماعية الأكثر استهدافا للمستحقين للدعم منها:

165.4 مليار جنيه لدعم السلع التموينية بنمو سنوى 24% و43.2 مليار جنيه للضمان الاجتماعى وتكافل وكرامة بنمو 22.8% .

142.7 مليار جنيه مساهمات لصناديق المعاشات بنمو 5.8% سنوى.

2.5 مليار جنيه لدعم نقل الركاب بنمو 10.4% و 3 .1مليار جنيه لإحلال المركبات وتعزيز التحول الأخضر.

وتزامنا مع زيادة معدلات إنفاق الدولة حققت الإيرادات خاصة الضريبية معدل نمو 35% عن العام الماضى لتصل إلى 2.2 تريليون جنيه دون أى ضرائب جديدة أو أعباء إضافية.

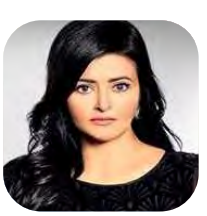
وقال إن هناك أكثر من 141 ألف ممول سجلوا فى وحدة التجارة الإلكترونية بإيرادات ضريبية 7.7 مليار جنيه طواعية بمعدل نمو 84% وهذا يعكس حالة الثقة بين الممولين والجهاز الضريبى وأن التسهيلات الضريبية التى قامت بها مصلحة الضرائب منذ 6 أشهر آتت ثمارها ولذلك تعهد وزير المالية بإطلاق حزمة جديدة من التسهيلات الضريبية خلال الفترة المقبلة لمساندة الأنشطة الاقتصادية وتخفيف الأعباء والالتزامات على المواطنين.

ومن الأرقام الإيجابية أيضا نجاح الموازنة العامة للدولة فى تحقيق الفائض الأولى الأعلى بنسبة 3.6% الذى ساعد الدولة فى الإنفاق بشكل أكبر على القطاعات المؤثرة فى حياة المواطنين.

وكشف كجوك عن أن المؤشرات الأولية توضح تراجع دين أجهزة الموازنة من 89.4% فى يونيو 2024 إلى 85.6% من الناتج المحلى فى يونيو الماضى.

وأكد أن الدولة تعمل على استراتيجية متكاملة وطموحة لتحسين كل مؤشرات دين أجهزة الموازنة وأن حجم الدين الخارجى لأجهزة الموازنة تراجع 4 مليارات دولار خلال عامين، وهذا يعنى أن الدولة سددت أكثر مما اقترضت عكس ما يردده الكثيرون، وأن الدولة نجحت عبر عدة إجراءات فى إطالة عمر الدين المحلى من 1.2 عام فى يونيو 2024 إلى 1.6 عام بنهاية السنة المالية الماضية.

وبما أن الأرقام لا تكذب ولا تتجمل، فإن هذه الأرقام تعكس حركة الاقتصاد المصرى وأنه على المسار الصحيح وأن معدلات النمو الحالية وإن كانت بطيئة ولا تحقق ما نطمح إليه إلا إنها مبشرة وتدل على قوة وتنوع الاقتصاد المصرى وقدرته على تخطى الأزمات «العارضة» الداخلية والخارجية.



«كجوك».. على خُطى الكبار

دينا عبد الفتاح
رئيس تحرير أموال الغد

تحولات استراتيجية غير مسبوقة تنفذها وزارة المالية، بقيادة أحمد كجوك، مبنية على أسس علمية ومجتمعية وفكر مستنير، لدعم التوسعات الاستثمارية وريادة الأعمال والأنشطة الإنتاجية والتصديرية، فى توقيت التحديات العالمية والإقليمية الصعبة من حروب وتوترات وتضخم واضطرابات سلاسل الإمداد، وغيرها.

يعمل أحمد كجوك، منذ توليه منصب وزير المالية فى حكومة الدكتور مصطفى مدبولي، وفق أجندة دقيقة وفعالة تهدف إلى تحقيق الانضباط المالى والاستقرار الاقتصادي، ودفع عجلة النمو بالشراكة مع مجتمع الأعمال، مع تبنى مسار التسهيلات الضريبية والجمركية لتخفيف الأعباء عن المستثمرين، وتنفيذ استراتيجيات فعالة لتحسين إدارة الدين ترتكز على تنويع مصادر وأدوات التمويل.

وتمكن فى فترة قصيرة من تحقيق مستهدفات اقتصادية ومالية مهمة، منها وصول الفائض الأولى بالموازنة إلى 2.5% من الناتج المحلى الإجمالي، مما ساهم فى خفض العجز الكلى إلى 6.3% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالى 2024/2025.

على الجانب الآخر، تمسك بتعزيز التواصل مع القطاع الخاص وبث رسائل الثقة، من خلال سياسات مالية تشجيعية ومبادرات وبرامج تحفيزية للنمو الاقتصادي، بإتاحة سيولة تقارب 100 مليار جنيه لدعم التوسعات الاستثمارية فى قطاعات السياحة والصناعة والتصدير والسيارات والمشروعات الصغيرة وريادة الأعمال.

وقد بدأت سياسات كجوك وباقى المجموعة الاقتصادية تؤتى ثمارها، حيث استحوذ القطاع الخاص على نحو 60% من إجمالى الاستثمارات خلال 6 أشهر بمعدل نمو 80%، مع العمل على طرح 10 مشروعات استثمارية بنظام «المشاركة مع القطاع الخاص» خلال العام المالى2024-2025.

وفى ظل سعى الدولة المصرية لجذب الاستثمار الأجنبي، يظل ملف الضرائب محور اهتمام مجتمع الأعمال والمستثمرين محليًا ودوليًا، كمرتكز رئيس لبناء انطباع عن بيئة العمل فى الدولة وعنصرًا حاسمًا فى قرار دخول الاستثمارات الأجنبية.

فالسياسات الضريبية الجديدة التى تطبقها وزارة المالية ترتكز على فلسفة حديثة تقوم على مبدأ الشراكة بين الدولة والممولين، وفتح صفحة جديدة مع القطاع الخاص؛ إذ اعتبرت الوزارة الحزمة الأولى لمبادرة الحوافز والتسهيلات الضريبية «عربون شراكة» مع مجتمع الاعمال، ونواة لمزيد من الحوافز والإجراءات الداعمة لمناخ عمل الشركات فى مصر.

ووضع «كجوك»، محملا بإرثه العلمى الكبير وخبراته الطويلة، ملف الضرائب على رأس أولوياته، وأكد أن «شغله الشاغل» هو توسيع القاعدة الضريبية بتحفيز الامتثال الطوعى لجذب ممولين جدد، والعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الانضمام إلى المنظومة الضريبية والاستفادة من الامتيازات التى توفرها مثل النظام الضريبى المبسط.

التطور الهائل فى المنظومة الضريبية، والإنجاز غير المسبوق فى ميكنة النظم وإصدار الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني، يعكس حرص الدولة على دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال سياسات ضريبية مرنة وعادلة تلبى طموحات المستثمرين.

ومع استمرار تنفيذ هذه الإصلاحات، تبقى الآمال معقودة على أن تسهم هذه السياسات فى تعزيز ثقة المستثمرين، وزيادة معدلات النمو، وتوسيع قاعدة الاقتصاد الرسمى بما يخدم أهداف مصر المستقبلية.



فريق واحد يعمل بتناغم كبير..
لتحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية

كجوك لقيادات وشباب «المالية»: نجاحنا يرتبط بتقديم خدمة أفضل للناس

تتسم وزارة المالية بأنها فريق واحد، يعمل بتناغم كبير؛ لتحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية.

احتفى أحمد كجوك، وزير المالية، مع قيادات وشباب الوزارة بالنتائج الإيجابية للعام المالى الماضى، قائلًا: «نجاحنا يرتبط بتقديم خدمة أفضل للناس، وكل التقدير لمساهماتكم الفعالة والمؤثرة خلال السنة المنتهية بنهاية يونيو 2025».

أضاف الوزير أننا مستمرون فى دعم الوزارات والهيئات حتى تؤدى بما تنفذه من أنشطة وبرامج دورها على أكمل وجه، وكذلك مواصلة مساندة مجتمع الأعمال لدفع مسار الثقة والشراكة.. وتحفيز النمو والتنمية.





















كل التقدير لمساهماتكم الفعالة والمؤثرة.. خلال العام المالى 2024-2025

مستمرون فى دعم الوزارات والهيئات.. حتى تؤدى دورها على أكمل وجه



مواصلة مساندة مجتمع الأعمال.. لدفع مسار الثقة والشراكة وتحفيز النمو والتنمية





إعداد:
حسن فتحى

ترأس د. مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا، للجنة الوزارية لإدارة الدين العام الخارجى وتنظيم الاقتراض الخارجى، بحضور كل من الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاقتصادية وزير الصناعة والنقل، ود.رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولىّ، وأحمد كجوك، وزير المالية، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والمهندس وجدى رضوان، نائب وزير النقل للسكك الحديدية، ورامى أبو النجا، نائب محافظ البنك المركزى، وعدد من مسئولى الوزارات والجهات المعنية.

استدامة المسار النزولى للدين الخارجى على المديين المتوسط والطويل

جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.. للفرص المتنوعة فى شتى المجالات





حوكمة الاستثمارات العامة.. وتعزيز دور القطاع الخاص فى الأنشطة الاقتصادية

جدد رئيس الوزراء، تأكيده على استمرار جهود الحكومة لتحقيق المستهدف الخاص باستدامة المسار النزولى للدين الخارجى، على المديين المتوسط والطويل، والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية الجديدة للعديد من الفرص الاستثمارية الواعدة فى مختلف المجالات والقطاعات، وذلك بما يسهم فى توفير مصادر تمويلية بديلة للمشروعات المختلفة.

قال المستشار محمد الحمصانى، المتحدث الرسمى باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن الاجتماع شهد استعراضًا لمختلف الجهود المبذولة لملف إدارة وتنظيم الدَّين الخارجى، وكذلك المعايير الحاكمة للقروض الخارجية.

أضاف أن د.مصطفى مدبولى، استعرض خلال الاجتماع، جهود خفض مستويات الدَّين من الناتج المحلى الإجمالى، وما يتم فى هذا الإطار من العمل على ضخ استثمارات جديدة، وجهود حوكمة الاستثمارات العامة، وإعادة ترتيب أولويات خطة التنمية، بما يضمن توجيه الموارد المتاحة نحو المشروعات ذات الأولوية والأثر التنموى الأكبر.

إعادة ترتيب أولويات التنمية.. وتوفير مصادر تمويلية بديلة

توجيه الموارد المتاحة نحو المشروعات ذات الأولوية والأثر التنموى الأكبر

أشار إلى أن رئيس الوزراء أكد استمرار جهود الدولة بما يدعم تعزيز دور القطاع الخاص، وزيادة معدلات مشاركته فى العديد من الأنشطة والمجالات، وهو ما ينعكس بشكل إيجابى على حجم تمويلات مشروعات التنمية المستدامة.





«الضبعة» حلم وطن .. يتحقق على أرض الواقع

مدبولى: امتلاك مصادر متطورة ومستدامة وآمنة لتوليد الطاقة الكهربائية

قام د . مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء بزيارة تفقدية لموقع المحطة النووية بالضبعة، حيث كان فى استقباله المهندس محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، وأحمد كجوك، وزير المالية، ود .شريف حلمى، رئيس مجلس إدارة هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء، وعدد من قيادات الوزارة والهيئة، وكارين فاسيليان، القنصل العام لروسيا بالإسكندرية، وأليكسى كونونينكو، نائب رئيس شركة «أتوم ستروى اكسبورت» المقاول العام الروسى، ومدير مشروع إنشاء محطة الضبعة النووية، وممثلو الشركة.

أكد رئيس مجلس الوزراء - فى مستهل الزيارة - دعم القيادة السياسية المتواصل لمختلف المشروعات الجارى تنفيذها فى قطاع الطاقة، وذلك بما يعزز من جهود الدولة المصرية واستراتيجيتها للطاقة وتنويع مصادر توليد الكهرباء، والسعى لخفض الاعتماد على الوقود الأحفورى، والتوسع فى مصادر التوليد من الطاقات المتجددة والنظيفة فى ضوء مزيج الطاقة المستهدف خلال الفترة القادمة.

أشار إلى أن مشروع المحطة النووية بالضبعة يمثل تحقيقًا لحلم وطنى يراود الشعب المصرى منذ منتصف القرن الماضى، واليوم أصبح واقعًا ملموسًا يجسد الإرادة الوطنية والعزيمة الصلبة نحو امتلاك



مصادر لتوليد الطاقة الكهربائية متطورة وآمنة ومستدامة موضحًا أن هذا المشروع يعكس عمق العلاقات الوطيدة التى تجمع البلدين الصديقين مصر وروسيا، ويؤكد الرؤية الثاقبة لقيادتى البلدين فى تعزيز المزيد من أوجه التعاون والتنسيق فى العديد من المجالات والقطاعات، وخاصة ما يتعلق بقطاع الطاقة، هذا القطاع الواعد، وذلك من خلال إنشاء أول محطة نووية للاستخدامات السلمية على الأراضى المصرية.

أشار المهندس محمود عصمت، وزير الكهرباء، إلى أن موقع المحطة النووية بالضبعة شهد تطورات مستمرة وإنجازات متتالية فى مسار تنفيذ هذا المشروع القومى العملاق، وهو ما يؤكد سير العمل بخطى ثابتة وواثقة نحو تحقيق الأهداف الطموحة، ويُعد خير دليل على العزيمة والإصرار والالتزام المطلق من الجانبين المصرى والروسى بالمضى قدمًا فى إنجاز حلم المصريين بامتلاك محطة نووية من شأنها تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال إنشاء المحطة النووية المصرية الأولى لتوليد الطاقة الكهربائية، وذلك وفق أعلى المعايير والمواصفات الفنية وطبقًا للجداول الزمنية المتفق عليها والاتفاقات المالية والعقود المبرمة بين الجانبين.

تنسيق كامل ومستمر بين السياسات المالية والنقدية



الحكومة ملتزمة بالسقف المحدد للاستثمارات العامة



تابع د. مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، خلال اجتماع عقده بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، أعمال اللجنة الخاصة بحوكمة الاستثمارات العامة بالدولة، وذلك بحضور د.رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى، وأحمد كجوك، وزير المالية، والمستشار محمد الفيصل، رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، ومسئولى الوزارات والجهات المعنية.

واستهل د. مصطفى مدبولى الاجتماع بالإشارة إلى استمرار الجهات الحكومية فى الالتزام بالسقف المالى المُحدد للاستثمارات العامة الكلية للدولة بمبلغ مقداره تريليون جنيه خلال العام المالى 2024-2025.

توفير التمويل اللازم لتلبية احتياجات العملية التعليمية

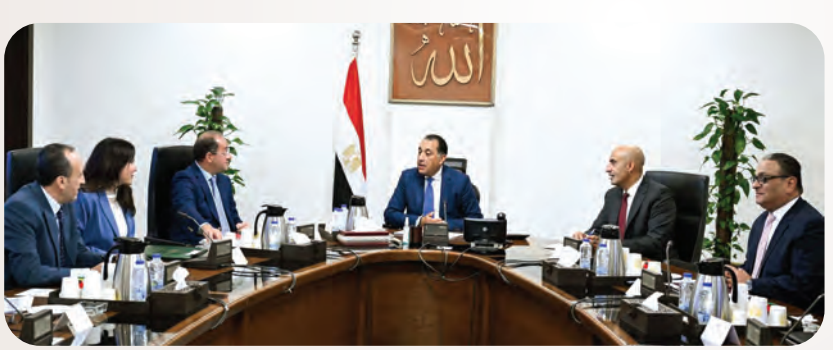
عقد د. مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا بمقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة، بحضور أحمد كجوك، وزير المالية، ومحمد عبد اللطيف، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني؛ ولذلك لمتابعة عددٍ من ملفات العمل المشتركة بين الوزارتين.

أكد رئيس مجلس الوزراء أن قطاع التعليم يُعد فى مقدمة أولويات الدولة المصرية؛ لدوره الحاسم فى بناء الفرد والنهوض بالمجتمع، وتعزيز المهارات والمعرفة الضرورية لتحقيق كل أبعاد التنمية المستدامة، مشددًا على ضرورة توفير أوجُه الدعم اللازمة لتطوير العملية التعليمية وتلبية متطلباتها بما يُسهم فى إتاحة تعليم جيد للجميع، وبيئة داعمة للابتكار والبحث العلمى لدى الطلاب.

قال المستشار محمد الحمصانى، المتحدث الرسمى باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن الاجتماع تناول عددًا من الموضوعات ذات الصلة بتوفير التمويل اللازم لتلبية مُختلف احتياجات العملية التعليمية، والتنسيق بين وزارتى المالية والتربية والتعليم لتوفير الكوادر من المعلمين، وذلك بهدف الحفاظ على انتظام سير العملية التعليمية وتعزيز جودتها.

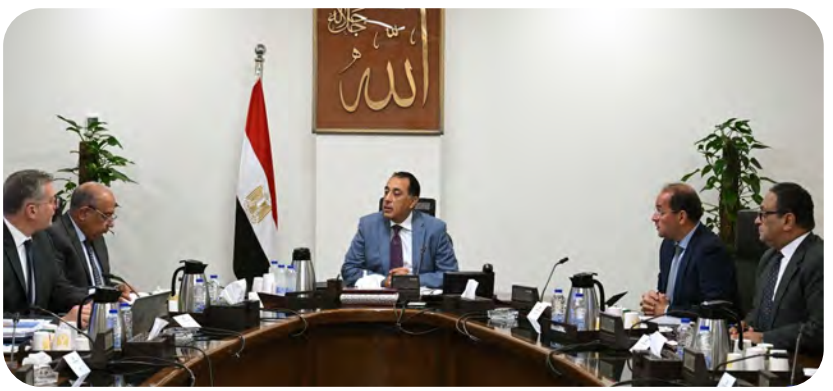
أضاف أنه تم التطرُّق خلال الاجتماع إلى الجهود التى تتم للتأكد من جاهزية المدارس لاستقبال العام الدراسى الجديد، من حيث توفير الدعم المطلوب للمدارس على مستوى المحافظات وإجراء مختلف أعمال الصيانة، وتوفير العناصر الأساسية لتهيئة بيئة تعليمية مناسبة للطلاب.

أوضح أن الاجتماع شهد استعراض رؤية وزارة التربية والتعليم للنهوض بالتعليم الفنى والتوسع فى مدارس التعليم الفنى بمختلف تخصصاته وتعزيز جاهزيتها من خلال توفير أعلى مستوى من التدريب العملى للطلاب، والخطوات التى تتم فى هذا الشأن بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية وكذلك القطاع الخاص.



تأمين الوقود اللازم لتشغيل محطات الكهرباء

مدبولى: تدبير التمويل المطلوب لتوفير المواد البترولية



عقد د. مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا لمتابعة إجراءات توفير الاعتمادات المالية المطلوبة للمواد البترولية اللازمة لتشغيل محطات الكهرباء، وجهود سداد مديونيات الجهات الحكومية لشركات الكهرباء، وذلك بحضور كل من المهندس محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، وأحمد كجوك، وزير المالية، والمهندس كريم بدوى، وزير البترول والثروة المعدنية.

أكد رئيس مجلس الوزراء الأهمية القصوى التى توليها الحكومة لتدبير التمويل المطلوب لتوفير الاحتياجات اللازمة من المواد البترولية؛ لضمان توافر خدمات الكهرباء لمختلف القطاعات.

صرح المستشار محمد الحمصانى، المتحدث الرسمى باسم رئاسة مجلس الوزراء، بأن الاجتماع ناقش الجهود المبذولة لتخصيص التمويل؛ بهدف توفير الوقود اللازم لتأمين التغذية الكهربائية وضمان استقرار الشبكة القومية للكهرباء لتلبية الاحتياجات، حيث أكد وزير المالية توفير التمويل المطلوب، وفقا لما يتم الاتفاق عليه مع الوزارات المعنية.

أضاف أن الاجتماع شهد أيضاً استعراض موقف سداد المديونية المستحقة لشركات وزارة الكهرباء عن استهلاك التيار الكهربائى لدى عدد من الوزارات والجهات الحكومية، وآليات سداد هذه المديونيات المستحقة، فضلاً عن التسويات التى يمكن إجراؤها فى هذا الصدد، بما يسهم فى فض هذه التشابكات المالية، وذلك بهدف تحسين مستوى الخدمات المقدمة عبر القطاعات المهمة وتعزيز قدراتها المالية على تحقيق المزيد من الأهداف التشغيلية بكفاءة وقدرة.

فى هذا الصدد وجه رئيس الوزراء بضرورة التزام الجهات الحكومية بسداد مستحقات شركات الكهرباء، مُكلفًا بمتابعة هذا الملف، وعدم السماح بأى متأخرات لتتمكن هذه الشركات من تقديم الخدمة.

رئيس الوزراء يُكرِّم «كجوك».. أحد شركاء النجاح فى مسيرة «تكافل وكرامة»



كرم د. مصطفى مدبولى رئيس الوزراء أحمد كجوك وزير المالية، فى الاحتفال بمرور 10 سنوات على برنامج «تكافل وكرامة»، وذلك بوصفه أحد شركاء النجاح فى مسيرة هذا البرنامج الذى يستهدف الفئات الأولى بالرعاية.

أكد كجوك أن ما تحقق من مخرجات لهذا البرنامج جاء بدعم وتكامل وتطوير مستمر من كل مؤسسات الدولة وشركاء التنمية، ليصبح نموذجًا لتضافر الجهود من أجل المساهمه فى تحقيق مستهدفات البرنامج واهمها تقديم مساعدة نقديه للفئات المستهدفه.

أشار إلى أن برنامج «تكافل وكرامة» أصبح محورًا أساسيًا لبرامج الحماية الاجتماعية بموازنة الدولة على مر السنين، حيث تم زيادة مخصصاته من بضعة مليارات فى بداية التطبيق ليصل بموازنة العام المالى الماضى إلى ما يقرب ٥٥ مليار جنيه.

الجامعة الأمريكية بالقاهرة تسلط الضوء على تعيين 4 من خريجيها وزراء بالحكومة عبر LinkedIn



سلطت الجامعة الأمريكية بالقاهرة الضوء على تعيين أربعة وزراء بالحكومة المصرية من خريجى الجامعة.

أعربت الجامعة الأمريكية بالقاهرة على صفحتها الرسمية بـ «لينكد إن»، عن تهانيها لكل من أحمد كجوك وزير المالية، وكريم بدوى وزير البترول والثروة المعدنية، ود.رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى، ود. مايا مرسى وزيرة التضامن الاجتماعى.

قالت الجامعة الأمريكية بالقاهرة.. للوزراء الأربعة: «كونوا دائمًا فخرًا للجامعة الأمريكية».

تعاون كبير مع كل الوزارات.. لتنفيذ برنامج عمل الحكومة



إعداد:
عمر شوقي

كل التقدير لدور شيخ الأزهر فى نشر صحيح الدِّين



شهد العام المالى 2024-2025 تعاونًا كبيرًا بين وزارة المالية ومختلف الوزارات والهيئات لتنفيذ برنامج عمل الحكومة، حيث تم عقد العديد من اللقاءات الوزارية لدفع جهود العمل المشترك لصالح المواطنين والمستثمرين، على نحو انعكس فى مساندة الأنشطة الاقتصادية بمبادرات أكثر استهدافًا للقطاعات ذات الأولوية، وتعزيز الإنفاق على تحسين مستوى المعيشة، والصحة والتعليم وتطوير الخدمات العامة.

لقاءات وزارية مستمرة.. لدفع جهود العمل المشترك لصالح المواطنين والمستثمرين

50 مليار جنيه «تسهيلات تمويلية» لزيادة الغرف الفندقية الأولوية للأقصر وأسوان والقاهرة الكبرى والبحر الأحمر وجنوب سيناء



مساندة الأنشطة الاقتصادية بمبادرات أكثر استهدافًا للقطاعات ذات الأولوية

تعزيز الإنفاق على تحسين مستوى المعيشة.. والصحة والتعليم وتطوير الخدمات العامة



دعم جهود التوسع فى المحاصيل الاستراتيجية



متابعة سلاسل توريد الأدوية وسداد مستحقات الشركات



إطلاق المرحلة الأولى من مبادرة مساندة القطاعات الصناعية ذات الأولوية

كامل الوزير وكجوك: 30 مليار جنيه تسهيلات تمويلية للقطاع الخاص لشراء الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج

«الخزانة» تساهم فى التمويل وتتحمل فارق سعر الفائدة لزيادة الطاقة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادى

استهداف صناعة الأدوية والصناعات الغذائية والهندسية والكيماوية والملابس الجاهزة والغزل والنسيج والتعدين ومواد البناء

الأولوية للمناطق الأكثر احتياجًا للتنمية والأكثر عمالة كالمحافظات الحدودية والصعيد وجنوب الجيزة وبورسعيد والإسماعيلية والسويس «شرق القناة»

تحديات كثيرة تنتهى تلقائيًا.. مع توجهنا الصحيح لتوسيع القاعدة الضريبية



كجوك والخطيب.. للجمعية المصرية للاستثمار المباشر ورأس المال للمخاطر:

منفتحون جدًا على رؤى وأفكار مجتمع الأعمال

نتحرك بمرونة لتخفيف الأعباء عن الإنتاج والتصدير



الحكومة تركز على التحول إلى مصادر متجددة للطاقة.. أكثر استدامة وكفاءة وأقل تكلفة



«المزيد من الاستثمار اليوم».. يعنى «غدًا أفضل بمزيد من الإنتاج»

استراتيجية وطنية متكاملة للتمويل فى مصر

تعزيز جهود حشد الموارد المحلية والدولية لتحقيق «رؤية 2030»

الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتغير المناخ.. أهم القطاعات ذات الأولوية



مشاورات مهمة مع د. رانيا المشاط.. لتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين وتحفيز التنمية الاقتصادية



كجوك يبحث مع الفريق أسامة ربيع سبل تنمية إيرادات قناة السويس



سياسات مالية محفِّزة لتوطين صناعة الإلكترونيات وتعزيز الصادرات الرقمية

- تحفيز «الفرى لانسرز».. ودراسة أى مقترحات جديدة لتبسيط المعاملات الضريبية
- التسهيلات الضريبية للجميع.. أفرادًا وشركات دون اشتراط المقرات



صناعة «قادة المستقبل».. فى الأكاديمية الوطنية للتدريب





- بناء كوادر بشرية أكثر كفاءة علميًا وعمليًا
- فرص تدريبية مشجِّعة للإبداع والابتكار

دعم «الحياد التنافسى».. و«الحياد الضريبى» لتمكين القطاع الخاص

تحقيق التوازن فى الاقتصاد.. من أجل خدمة أكثر جودة وأفضل سعرًا

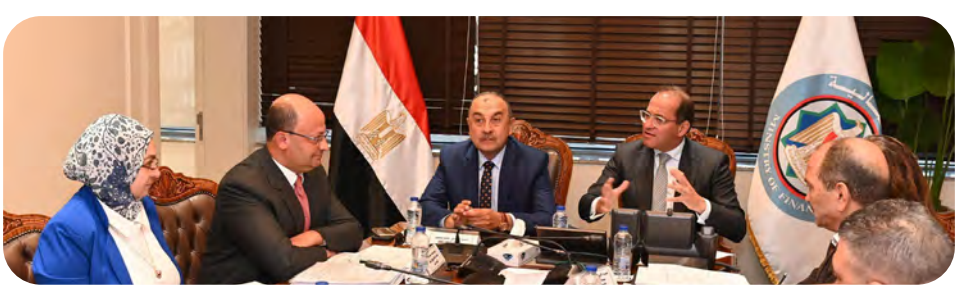


كجوك.. فى المؤتمر السنوى لجهاز «المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية»

الاستغلال الأمثل للموارد والأصول المملوكة للدولة

كجوك وشيمى: دعم جهود تعزيز قدرة الشركات العامة على النمو لدفع النشاط الاقتصادى

تيسير إجراءات التسويات المالية مع الشركات العامة لتحقيق الاستدامة



وزيرا المالية وقطاع الأعمال العام

تطوير الهيئة المصرية للمساحة.. و«القابضة للرى والصرف»



وزيرا المالية والموارد المائية والرى

توسيع مساهمات القطاع الخاص فى الاقتصاد بحزم ملموسة للتسهيلات الضريبية والجمركية

الأولوية.. لدفع النشاط الاقتصادى.. وخفض المديونية الحكومية



أكد ياسر صبحى، نائب وزير المالية للسياسات المالية، أن الحكومة تثق فى قدرة القطاع الخاص على المنافسة والنمو، كما أن الدولة تواصل تنفيذ برامج ومبادرات لتحسين جودة حياة المواطنين، خاصة الفئات الأولى بالرعاية، وذلك من خلال استهداف سياسات دقيقة وفعالة، لافتًا إلى أن الاستقرار المالى يعزز قدرتنا على دعم الأنشطة الاقتصادية والإنفاق الاجتماعى، موضحًا أن السياسات المالية تستهدف تعزيز بيئة الأعمال وبناء شراكة حقيقية مع المستثمرين لتحقيق التنمية المستدامة.

الحكومة تـثق فى قدرة القطاع الخاص على المنافسة والنمو

ياسر صبحى نائب وزير المالية:

الاستقرار المالى يعزز قدرتنا على دعم الأنشطة الاقتصادية.. والإنفاق الاجتماعى

خلق مناخ تنافسى يضمن الأرباح للشركات.. والعوائد الاقتصادية للدولة

أضاف نائب الوزير أن خلق مناخ تنافسى يضمن الأرباح للشركات والعوائد الاقتصادية للدولة، مشيرًا إلى أن الإصلاحات الهيكلية انعكست بقوة فى تحسن أداء المالية العامة، وساهمت فى تعزيز الاستقرار المالى والنقدى، وصاحبها معدلات نمو اقتصادى هى الأعلى منذ سنوات؛ حيث جاءت المؤشرات بنتائج تفوق التوقعات والتقديرات، وتساعدنا فى استشراف مستقبل أفضل فى المجالات المختلفة.

قال صبحى إننا نعمل مع وزارة الاستثمار على توحيد وخفض الرسوم لتخفيف الأعباء عن المستثمرين، لافتًا إلى إعداد مشروعات جديدة لطرحها بنظام «المشاركة مع القطاع الخاص» خلال المرحلة المقبلة.

أوضح أن الاستقرار المالى يعزز من قدرة الموازنة العامة على دعم الأنشطة الاقتصادية وتوسيع مظلة الإنفاق الاجتماعى، بما يسهم فى تحسين جودة حياة المواطنين.

أكد ضرورة الحفاظ على وتيرة تنفيذ الإصلاحات المطلوبة خلال الفترة الحالية والسنوات المقبلة وفقًا لبرنامج وتوجهات الحكومة لتطوير الاقتصاد، ومع التركيز على إدخال التكنولوجيا والنظم الحديثة، والعمل مع القطاع الخاص لزيادة تنافسيته، ورفع معدلات الإنتاجية، واستثمارات القطاع الخاص، وفرص العمل المصاحبة لتوسع النشاط الاقتصادى.

أشار إلى أن التوجه الحكومى الجديد يستهدف التركيز على تحفيز القطاع الخاص بكل السبل لتحقيق انطلاقة جديدة للنشاط الاقتصادى، وأبرز الأمثلة على ذلك إطلاق حزمة التسهيلات الضريبية الأخيرة التى أدت لنتائج جيدة دون زيادة أعباء ضريبية.. مؤكدًا أننا نعمل على توسيع القاعدة الضريبية، وهناك مزيد من الإصلاحات فى الجمارك، والضرائب العقارية، فضلًا على إصلاحات هيكلية متعددة تركز على تسهيل عمل القطاع الخاص.

قال إن هناك إصلاحات كثيرة نقوم بها فى إدارة المالية العامة، ومنها وضع الإطار الموازنى متوسط المدى الذى يُطبق للمرة الأولى هذا العام، وهذا يساعد ليس فقط على مستوى الإجماليات المحققة، لكنه يساعد جهات الدولة فى إعداد موازناتها فى إطار زمنى أطول، والتخطيط بشكل أفضل فى ضوء الموارد المتاحة لديها، وتحديد الأولويات ورفع كفاءة الإنفاق، بالإضافة إلى إصلاحات أخرى، منها تطوير إدارة الدَّين، وإعداد الموازنة وتنفيذها، فضلًا على الانتقال لتنفيذ موازنة البرامج والأداء خلال عامين وفقًا للقانون، وكذلك إدارة المخاطر المالية والاستعداد للتعامل معها وتجنبها، وتعزيز الشفافية، والموازنة التشاركية على مستوى المحافظات، والتعرف على السياسة المالية المركزية، وتطبيق موازنة النوع الاجتماعى، وتعزيز وتطوير



ياسر صبحى خلال مشاركته فى فعاليات «الأسبوع العربى للتنمية المستدامة» بالقاهرة



نائب وزير المالية.. فى «المنتدى الاقتصادى لجامعة النهضة»

الإصلاحات الهيكلية انعكست بقوة فى تحسن أداء المالية العامة

نعمل مع وزارة الاستثمار على توحيد وخفض الرسوم.. لتخفيف الأعباء عن المستثمرين

إعداد مشروعات جديدة لطرحها بنظام «المشاركة مع القطاع الخاص» خلال المرحلة المقبلة

نعمل على تنمية النشاط الاقتصادى للإسهام فى خفض معدلات وأعباء الدَّين

تنويع مصادر التمويل والتوجه إلى أدوات جديدة ومتنوعة وأكثر استدامة للتوسع فى المشروعات الخضراء

البرامج المتعلقة بالمرأة وقضايا تمويل المناخ.

أضاف أننا ندعم مجتمع الأعمال لتنمية أنشطته من أجل زيادة كبيرة وسريعة فى الإنتاجية والتنافسية.. مشيرًا إلى أننا نعمل أيضا على تنمية النشاط الاقتصادى للإسهام فى خفض معدلات وأعباء الدَّين.

أوضح صبحى أننا نستهدف تنويع مصادر التمويل والتوجه إلى أدوات جديدة ومتنوعة وأكثر استدامة للتوسع فى المشروعات الخضراء ونتطلع إلى تطور حقيقى فى الصادرات غير البترولية لتنويع مصادر الدخل ودفع التنمية.

أشار إلى أن الاقتصاد استوعب كل الصدمات وحقق أعلى نمو منذ سنوات مؤكدًا أن برنامج الإصلاح الاقتصادى يسير بشكل جيد ويحظى بمساندة قوية من المؤسسات الدولية.

قال صبحى إننا نعمل على خطة أكثر طموحًا وشمولاً للتطور الاقتصادى على المديين المتوسط والطويل لبناء قاعدة قوية للنمو المستدام والانطلاق إلى اقتصاد أكثر تنافسية.. موضحًا أن تخفيف الأعباء عن المواطنين يتصدر أولويات السياسة المالية.

أضاف أننا نعمل على تنفيذ برامج ومبادرات أكثر استهدافًا لتحسين مستوى المعيشة وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام والتركيز على الصحة والتعليم والبنية التحتية.

أوضح أن مفهوم الحكومة العامة يسمح بإدارة مالية أفضل ووضع مستهدفات أكثر شمولاً مؤكدًا على تمكين الجهات الموازنية من تحقيق كفاءة أعلى فى التخطيط وفقًا للموارد المتاحة على المدى المتوسط.

أعرب صبحى عن تقديره للمؤسسات الدولية لجهودها الداعمة لإعداد وتنفيذ الإطار الموازنى متوسط المدى.

نتطلع إلى تطور حقيقى فى الصادرات غير البترولية .. لتنويع مصادر الدخل ودفع التنمية

«إى.فاينانس» عنصر حاسم فى «الأولويات والمستهدفات المالية»

قدرات رقمية متطورة جدًا.. تسهم فى تعزيز الحوكمة المالية للدولة

إبراهيم سرحان: توطين الخبرات العالمية المتميزة.. لرفع كفاءة الأداء الحكومى



أكد إبراهيم سرحان رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «إى.فاينانس»، أن الشركة تُعد عنصرًا حاسمًا فى «الأولويات والمستهدفات المالية» لما تملكه من قدرات رقمية متطورة جدًا؛ تسهم فى تعزيز الحوكمة المالية للدولة، حيث نحرص على توطين الخبرات العالمية المتميزة لرفع كفاءة الأداء الحكومى، لافتًا إلى أن الشبكة المالية الحكومية «GFN» توفر حزمة من الخدمات المميكنة والميسرة للموظفين من خلال منصة موحدة لإدارة الهوية الإلكترونية للمستخدمين وتحديد صلاحياتهم.

الشبكة المالية الحكومية «GFN» توفر حزمة من الخدمات المميكنة والميسرة للموظفين

منصة موحدة لإدارة الهوية الإلكترونية للمستخدمين وتحديد صلاحياتهم

حوكمة وتبسيط الخدمات المالية الحكومية.. عبر بناء وتشغيل منصة «تكامل» المؤمَّنة بقوة

أضاف أنه يتم حوكمة وتبسيط الخدمات المالية الحكومية عبر بناء وتشغيل منصة «تكامل» المؤمنة بقوة، لافتًا إلى توفير أداة أكثر كفاءة لإدارة المالية العامة للدولة من خلال حساب الخزانة الموحد «TSA» الذى يضمن الاستغلال الأمثل للموارد النقدية الحكومية، إضافة إلى «GFMIS» ذلك النظام المركزى لإعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة إلكترونيًا ولحظيًا، أخذًا فى الاعتبار المنظومة المتكاملة للدفع والتحصيل الإلكترونى التى تسهم فى دفع التنمية الاقتصادية وتحفيز الاستثمار.

تعكس نتائج أعمال النصف الأول من عام 2025 التطوير المستمر على كل المستويات.. فقد تم ربط الباب الموازنى بحيث يتم مطابقة الرصيد البنكى على منظومة الدفع الالكترونى مع الرصيد الدفترى بمنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية

توفير أداة أكثر كفاءة.. لإدارة المالية العامة للدولة

حساب الخزانة الموحد «TSA» يضمن الاستغلال الأمثل للموارد النقدية الحكومية

«GFMIS» وتم اختبار دورة العمل وتم التطبيق بشكل اختباري، وتم الانتهاء من ربط بند المصروف بأبواب الدفع على منظومة «GPS» وتم تفعيلها على البيئة الفعلية.. كما تم حظر الصرف اليدوى على بنود الباب الأول، وحوكمة الصرف من الحسابات الدائنة.

تم الانتهاء من تطبيق الإعدادات اللازمة لتشغيل الهيئات الاقتصادية على منظومة «GFMIS» مثل تأشيرات الموازنة وخطة التدفقات النقدية وإنشاء المسئوليات وأسماء المستخدمين وقواعد الأمان والسرية لجميع الوحدات الحسابية التابعة للهيئات الاقتصادية.

وتم الانتهاء من تفعيل الإعدادات اللازمة لتشغيل الهيئات الاقتصادية على منظومة «Oracle Hyperion» لجميع الهيئات الاقتصادية، مثل إنشاء مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة وإنشاء اسماء المستخدمين والمجموعات والصلاحيات وتطبيق قواعد الأمان والسرية على المستخدمين.

وتم تطبيق قوانين الرواتب على منظومة ميكنة الأجور والرواتب «Payroll» للجهات المفعلة على المنظومة وقد تم تفعيل 2512 وحدة حسابية والبدء فى تنفيذ إجراءات التكامل مع الأنظمة الأخرى والانتهاء من بعضها مثل منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية «GFMIS» ومنظومة الدفع الإلكترونى «GPS» والشبكة المالية الحكومية «GFN» فيما يخص كشف مفردات المرتب «Pay slip» منظومة الموارد البشرية الخاصة بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وبدء العمل على تطبيق التكامل بين وزارة المالية ووزارة التخطيط فيما يخص إعداد الموازنة العامة للدولة وذلك بنقل مشروع الموازنة فيما يخص المرحلة السادسة مرحلة «تعديلات وزارة التخطيط» من وزارة التخطيط إلى وزارة المالية ومشروع التكامل مع التحصيل الإلكترونى «e-Collection» والبدء فى إجراءات التكامل بين قنوات التحصيل الإلكترونى ونظام إدارة المعلومات المالية الحكومية «GFMIS» والانتهاء من مرحلة الاختبارات والنقل للبيئة الفعلية وربط 2382 وحدة حسابية بين قنوات التحصيل الإلكترونى ومنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية «GFMIS» وتم إغلاق 77 وحدة حسابية حتى شهر يونيو 2025

ويتم حاليًا تقديم خدمات الدعم الفنى لأكثر من 3000 وحدة حسابية مثل إنشاء وإلغاء وتعديل أسماء



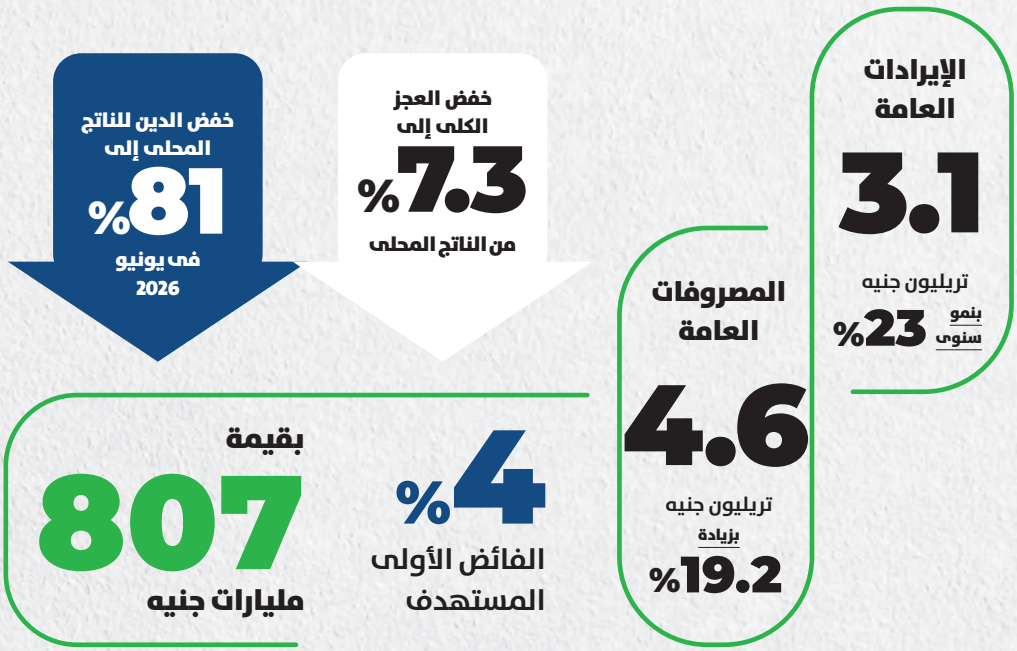


المستخدمين والمسئوليات والحسابات الاقتصادية والحسابات الفرعية والسادة الباحثين معتمدى خطة التدفقات النقدية بإدارة النقد قطاع التمويل، وحل البلاغات المختلفة للوحدات الحسابية، وتقديم خدمات الدعم الفنى لقطاعات الوزارة المختلفة والقطاعات التى تعمل على التطبيقات الفرعية المختلفة مثل تطبيق المدفوعات وتطبيق المقبوضات وتطبيق المشتريات وتطبيق التسوية البنكية، وتقديم خدمات الدعم الفنى لقطاع الموازنة العامة للدولة والهيئات الموازنية بعدد 680 هيئة موازنية مثل إنشاء وإلغاء وتعديل أسماء المستخدمين والصلاحيات والحسابات الاقتصادية والحسابات الفرعية وإنشاء تقارير جديدة أو تعديل تقارير قائمة، والتكامل بين نظامى «Oracle Hyperion & GFMIS» فيما يخص أرصدة الموازنة المعتمدة والموازنة المعدلة والأرصدة الفعلية.

«GFMIS» نظام مركزى لإعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة.. إلكترونيًا ولحظيًا

منظومة متكاملة للدفع والتحصيل الإلكترونى.. لدفع التنمية الاقتصادية وتحفيز الاستثمار

..وأولوياتنا مستمرة فى 2026 - 2025



موازنة طموحة ومتوازنة.. وأكثر مرونة فى مواجهة التحديات

د. فخرى الفقى: تُحقق الانضباط المالى.. وتدعِّم النشاط الاقتصادى لتمكين القطاع الخاص

أكد د. فخرى الفقى، رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب سابقًا، أن موازنة العام المالى الحالى طموحة ومتوازنة، وأكثر مرونة فى مواجهة التحديات الاقتصادية؛ حيث تدعِّم النشاط الاقتصادى لتمكين القطاع الخاص، وتحقق الانضباط المالى مع زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا.

أوضح أن الموازنة خصصت 78 مليار جنيه لتمويل مبادرات دعم النشاط الاقتصادى والإنتاجى والتصديرى، ورد الأعباء التصديرية، ودعم سعر الفائدة فى قطاعات استراتيجية، مثل التصنيع، والصناعات الأساسية، والسياحة، بما يُحفِّز الإنتاج ويدفع عجلة الاقتصاد.

أضاف أن الموازنة تضع سقفًا محددًا للإنفاق على الباب السادس الخاص بالاستثمارات الحكومية، من أجل إفساح المجال أمام القطاع الخاص؛ ليصبح القائد الرئيسى للاستثمار والنمو الاقتصادى، أخذًا فى الاعتبار أن الدولة تسعى إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمارات.

قال: إن الموازنة تستهدف خفض العجز الكلى إلى 7.3٪ من الناتج المحلى الإجمالى، مقارنة بـ 7.4٪ فى الموازنة السابقة، مؤكدًا أن هذه الأهداف واقعية ومدعومة بإجراءات ملموسة، منها الحزمة الأولى من التيسيرات الضريبية، التى بدأت تؤتى ثمارها.

أوضح أن الموازنة تستهدف تحقيق فائض أولى يصل إلى 4٪ مع تعزيز الإنفاق على القطاعات الاجتماعية والصحة والتعليم واستيفاء الاستحقاق الدستورى لهما.

لفت إلى الزيادات الملموسة فى مخصصات دعم الفئات الأكثر احتياجًا من خلال زيادة مخصصات برنامج تكافل وكرامة من 43.2 مليار جنيه إلى 54 مليار جنيه، ليغطى 5.3 مليون أسرة (نحو 20 مليون مواطن)، وكذلك زيادة كبيرة فى مخصصات العلاج على نفقة الدولة؛ بما يخفف العبء المالى عن الأسر، وزيادة مخصصات دعم السلع التموينية ورغيف الخبز من 134 مليار جنيه إلى 160 مليار جنيه.

زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.. لتخفيف الأعباء عن المواطنين

مبادلة جزء من الديون بالاستثمارات تسهم فى تحقيق التنمية.. دون ضغوط إضافية على «الخزانة»

سلط د.الفقى الضوء على أهمية المخصصات الاستثنائية الموجهة للأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية، ودورها فى تخفيف أعباء التمويل وتحفيز الاستثمار، بما فى ذلك 45 مليار جنيه لبرنامج رد الأعباء التصديرية، بعد أن كان المبلغ 23 مليار جنيه فى الموازنة السابقة، وهو ما كان يؤدى إلى تراكم المتأخرات.

أوضح أن السياسات المالية التحوطية تسهم فى تعزيز مرونة الاقتصاد المصرى، فى ظل الأزمات الطارئة.. لافتًا إلى أن مبادلة جزء من الديون بالاستثمارات تسهم بشكل كبير فى تحقيق التنمية، دون ضغوط إضافية على الخزانة العامة، واستشهد بنجاح نموذج مشروع رأس الحكمة، الذى تم بمبلغ 35 مليار دولار.


د. فخرى الفقى





«شراكة الثقة» مع مجتمع الأعمال لتخفيف أعباء التمويل



مليار 78 جنيه

لتحفيز القطاع الخاص على زيادة الإنتاج والتصدير

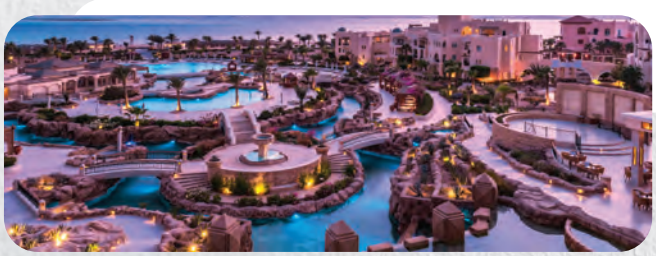
45 مليار جنيه
للمساندة التصديرية

29.6 مليار جنيه
لدعم الأنشطة الزراعية والصناعية والسياحية

5 مليارات جنيه
للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

8 مليارات جنيه
للقطاعات الإنتاجية

5 مليارات جنيه
للصناعات ذات الأولوية



8.4 مليار جنيه
للاستثمار السياحى

5.2 مليار جنيه
لصناعة السيارات

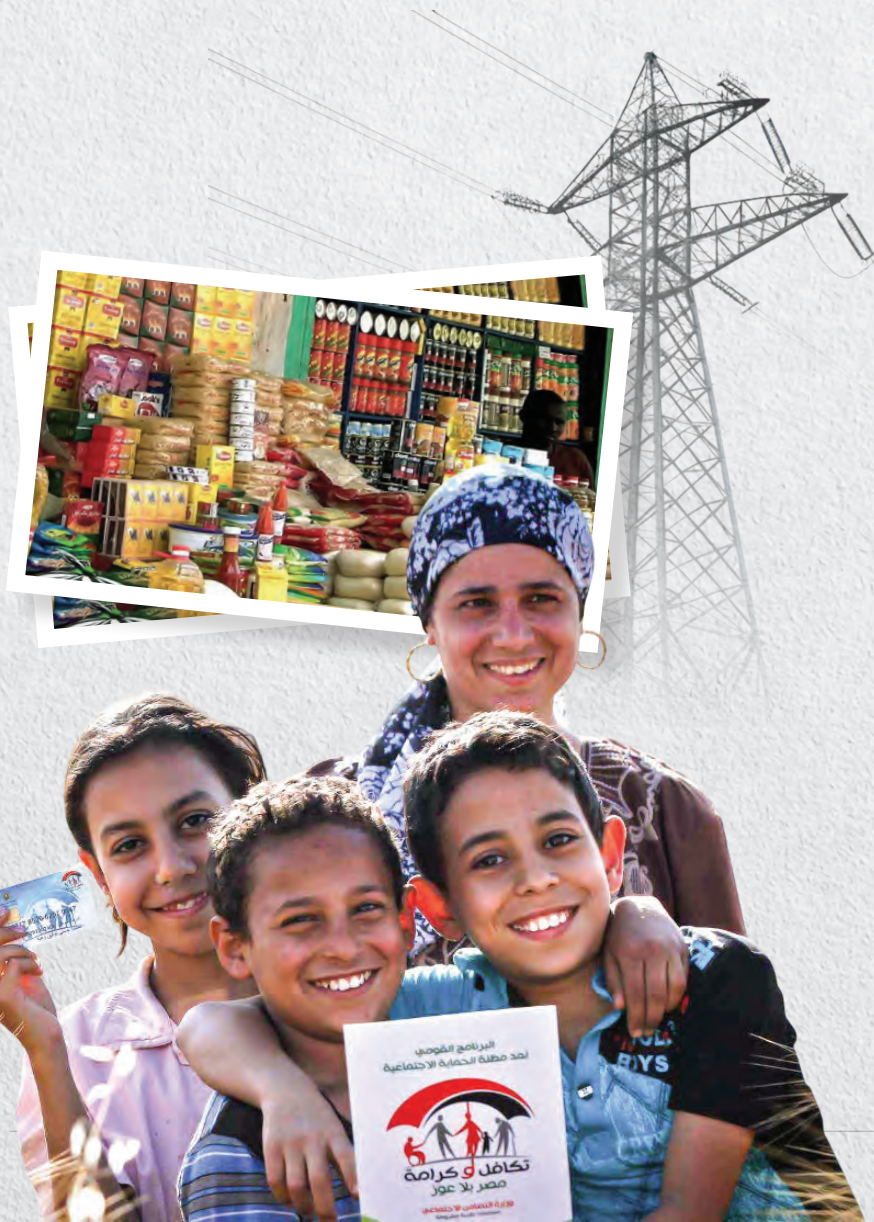
تمويل مبادرات دعم المستفيدين من التسهيلات الضريبية وريادة الأعمال وتعميق المكون المحلى

2026 - 2025

السيسى ينحاز لتخفيف الأعباء عن الناس

742.5 مليار جنيه

أمان وحماية للفئات الأولى بالرعاية



160 مليار جنيه
لدعم السلع التموينية

150 مليار جنيه
للمواد البترولية والكهرباء

54 مليار جنيه
«تكافل وكرامة»

2026 - 2025

227
مليار جنيه
«مساهمات» فى صناديق المعاشات

45
مليار جنيه
للأدويـــة والمستلزمات الطبية



27 مليار جنيه
نفقات خدمية أخرى تشمل الصرف الصحى والنظافة

15.1
مليار جنيه
للعلاج على نفقة الدولة

13.6
مليار جنيه
لإســـكان محدودى الدخل



2025 - 2026

679.1 مليار جنيه لأجور العاملين بالدولة

بنمو سنوى
18.1%

العاملون صرفوا مرتبات يوليو بالزيادات الجديدة

إجمالى الأجر ارتفع 1100 جنيه لأقل درجة وظيفية

10% علاوة دورية للمخاطبين بالخدمة المدنية

15% لغير المخاطبين

حافز إضافى
من 600 إلى 700 جنيه لكل العاملين

7 آلاف جنيه
الحد الأدنى للأجور

تعيين أكثر من 75 ألف معلم و30 ألف طبيب و10 آلاف بباقى أجهزة الدولة

2026 - 2025



617.9

مليار جنيه

للقطاع الصحى

1.2

تريليون جنيه

للتعليم والبحث العلمى





2026 - 2025

لأول مرة.. إعلان المستهدفات المالية على المدى المتوسط

الفائض الأولى 4 % والعجز 7.3 % فى العام الحالى و5.5 % فى «2026-2027»

تحديد الأولويات وفقًا للموارد وبذل كل الجهود لتنمية الإيرادات العامة

توسيع القاعدة الضريبية والاستغلال الأمثل للأصول ورفع كفاءة الإنفاق العام

23% نموًا بالإيرادات خلال العامين الماليين الحالى والمقبل.. و17% فى «2027-2028».. و18% خلال «2028-2029»

19% نمو المصروفات بالعام المالى الحالى و 8% فى «2026-2027» و15% عامى «2027-2028» و«2028-2029»



أعلن أحمد كجوك، وزير المالية، المستهدفات المالية على المدى المتوسط لمدة 4 سنوات، وذلك لأول مرة، خلال عرض البيان المالى لموازنة العام المالى الجارى «2025 – 2026» أمام مجلس النواب، التى ترفع شعار: «موازنة النمو والاستقرار والشراكة مع مجتمع الأعمال».

قال كجوك إننا نستهدف تحقيق فائض أولى بنسبة 4 % من الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى الحالى، وخفض العجز الكلى للموازنة إلى 7.3 % من الناتج المحلى، و5.5 % فى العام المالى «2026 – 2027».

أضاف الوزير أنه يتم تحديد الأولويات وفقًا للموارد المتاحة، أخذًا فى الاعتبار بذل كل الجهود لتنمية الموارد وتوسيع القاعدة الضريبية والاستغلال الأمثل للأصول ورفع كفاءة الإنفاق العام.. لافتًا إلى أننا نعمل على

2.6 تريليون جنيه الإيرادات الضريبية المتوقعة السنة الحالية

تحسين أداء وشمولية المالية العامة للدولة، مع الالتزام بالأسقف المالية لدَين أجهزة الموازنة العامة و«الحكومة العامة»، والاستثمارات، و«الضمانات».

أشار إلى أنه تم إعداد الموازنة الحالية للعام المالى «2025 – 2026» فى «إطار متوسط المدى» يمتد لثلاث سنوات أخرى.. موضحًا أننا نستهدف بموازنة العامين الحالى والمقبل نمو الإيرادات العامة بنسبة 23 %، بينما نستهدف 17 % فى العام المالى «2027 – 2028»، كما نستهدف 18 % خلال العام المالى «2028 – 2029».

أكد كجوك أننا نتوقع نمو المصروفات العامة بموازنة العام المالى الحالى بنسبة 19 % بينما نتوقع 8 % فى العام المالى «2026 – 2027»، كما نتوقع 15 % خلال العام المالى «2027 – 2028» والعام المالى «2028 – 2029».

أشار إلى أن الإيرادات الضريبية المتوقعة خلال السنة المالية الحالية «2025 – 2026» تبلغ 2.6 تريليون جنيه بنسبة 13 % من الناتج المحلى ونستهدف 3.9 تريليون جنيه فى العام المالى «2027 – 2028» و4.7 تريليون جنيه فى العام المالى «2028 – 2029»، مدفوعة بتحسن النشاط الاقتصادى والميكنة وتوسيع القاعدة الضريبية.

نستهدف 4.7 تريليون جنيه فى «2028 - 2029»

مدفوعة بتحسن النشاط الاقتصادى والميكنة وتوسيع القاعدة الضريبية



5 مليارات جنيه أكبر مساندة اقتصادية.. للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

تمويلات مميزة ومنخفضة التكاليف خلال العام المالى الحالى للمجموعة الأولى المنضمة للمنظومة الضريبية المبسَّطة والموحَّدة

شهد أحمد كجوك، وزير المالية، وباسل رحمى، الرئيس التنفيذى لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، توقيع بروتوكول تعاون بين الجانبين، فى إطار السياسات المالية الداعمة للنشاط الاقتصادى للقطاع الخاص والمحفِّزة للشركات الناشئة ورواد الأعمال، واستهدافًا لتحقيق الاستدامة المالية للجهاز، وتعزيز دوره فى دفع نمو المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أنه تم تخصيص 5 مليارات جنيه أكبر مساندة اقتصادية بالموازنة الجديدة، التى بدأ تنفيذها اعتبارًا من أول يوليو الماضى ، للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، على نحو يسهم فى إتاحة تمويلات مُيسَّرة لشباب الأعمال، أكثر استهدافًا للقطاعات ذات الأولوية، وذلك فى خطوة قوية لدعم القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية بمسار «الشراكة» مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وفى إطار مرحلة جديدة من التعاون القوى والمؤثر مع الجهاز، تستهدف تحقيق الاستدامة المالية للجهاز لدفع النمو الاقتصادى.

قال كجوك إنه تم التوافق بشكل مبدئى مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، على تمويل عدد من مبادرات دعم «المستفيدين من التسهيلات الضريبية، وريادة الأعمال وتعميق المكون المحلى فى المشروعات الصناعية والإنتاجية والتصديرية»، وكذلك مساندة الأسر الأكثر احتياجًا بالتمكين الاقتصادى.. موضحًا أننا سنقدم تمويلات مميزة ومنخفضة التكاليف، خلال العام المالى الحالى للمجموعة الأولى المنضمة للمنظومة الضريبية المبسطة والموحدة.



وزير المالية يشهد توقيع بروتوكول تعاون مع جهاز «المشروعات الصغيرة»

تمويل مبادرات دعم «المستفيدين من التسهيلات الضريبية.. وريادة الأعمال وتعميق المكون المحلى فى المشروعات الصناعية والإنتاجية والتصديرية»

أعرب باسل رحمى، الرئيس التنفيذى لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، عن تقديره للسياسات المالية المحفِّزة لنمو الكيانات الناشئة وتعزيز النشاط الاقتصادى.. موضحًا أن وزير المالية بما يتبناه من فكر متطور، يفتح آفاقًا واعدة للتمكين الاقتصادى لشباب رواد الأعمال.

أكد خبراء الاقتصاد أن تخصيص 5 مليارات جنيه بالموازنة لدعم مبادرات المشروعات المتوسطة والصغيرة يوفر تمويلات مباشرة وميسرة فى شرايين الاقتصاد الحقيقى، على نحو يسهم فى دفع الإنتاج والتصدير.

قالوا إن هذا التوجه يمثل دفعة قوية لهذه المشروعات وشركات ريادة الأعمال، موضحين أن هذه المخصصات الموازنية للمبادرات الداعمة للأنشطة الناشئة تعزز النمو الاقتصادى.



إعداد:
احمد على

الخبراء ومجتمع الأعمال:

التمويلات الميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.. تدفع الإنتاج والتصدير





أيمن العشرى



د. خالد الشافعى



عمرو فتوح



أحمد خالد بشر

أضافوا أن هذه المخصصات تمثل أيضًا نقلة نوعية فى التعامل مع الكيانات الواعدة بالشراكة والحوافز بما يؤدى إلى تشجيعهم على التوسع والنمو، ومِن ثمّ دعم بنية الأقتصاد المصرى.

أشاد أيمن العشرى، رئيس غرفة القاهرة التجارية، بجهود وزارة المالية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى مساندة الأنشطة التى تعتبر القاعدة الأساسية للاقتصاد القومى.

أكّد أهمية بروتوكول التعاون، الذى تم توقيعه بين وزارة المالية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، فى إطار السياسات المالية الداعمة للنشاط الاقتصادى للقطاع الخاص والمحفِّزة للشركات الناشئة ورواد الأعمال، واستهدافًا لتحقيق الاستدامة المالية للجهاز، وتعزيز دوره فى دفع نمو المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

لفت إلى أن هذا البروتوكول يأتى فى الوقت المناسب فى ظل مرحلة التنمية غير المسبوقة، التى تقوم بها الدولة المصرية خلال السنوات الأخيرة، وأن هذا البروتوكول يعتبر خطوة مهمة نحو زيادة دعم القطاع الخاص، خاصة مشروعاته المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

أشار إلى أهمية ما أعلنه وزير المالية، أحمد كجوك، عقب توقيع هذا البروتوكول بالإعلان عن أكبر مساندة اقتصادية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتقديم تمويلات مميزة ومنخفضة التكاليف خلال العام الحالى للمجموعة الأولى المنضمة للمنظومة الضريبية المبسطة والموحدة، وتمويل مبادرات دعم المستفيدين من التسهيلات الضريبية وريادة الأعمال وتعميق المكون المحلى فى المشروعات الصناعية والإنتاجية والتصديرية، وإتاحة تمويلات ميسرة لشباب الأعمال مع استهداف للقطاعات ذات الأولوية، والأهم هو الإعلان عن فتح آفاق واعدة للتمكين الاقتصادى لشباب رواد الأعمال.

أكد د. خالد الشافعى، رئيس مركز العاصمة للدراسات الاقتصادية، أن ما أعلنته وزارة المالية على تخصيص 5 مليارات جنيه فى الموازنة لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يُعد إشارة واضحة إلى اهتمام الدولة بتوسيع قاعدة النشاط الإنتاجى، وخلق فرص عمل مستدامة، لا سيما فى ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، التى تتطلب تحفيزًا للقطاع الخاص وخفضًا للأعباء عن أصحاب المشروعات الناشئة.

أضاف أن الربط بين التمويلات الجديدة والمنظومة الضريبية المبسطة خطوة ذكية تعكس سعى الدولة لإدماج الاقتصاد غير الرسمى فى الإطار المؤسسى، من خلال حوافز تمويلية واقعية، موضحًا أن دعم أصحاب المشروعات بتمويلات منخفضة التكلفة يمكن أن يشجِّع المزيد من أصحاب المشروعات الصغيرة على الانخراط فى المنظومة الرسمية، مما يوسِّع القاعدة الضريبية، دون فرض أعباء إضافية.

رحب عمرو فتوح، رئيس لجنة ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجمعية المصرية- اللبنانية لرجال الأعمال، بإعلان وزارة المالية تخصيص 5 مليارات جنيه بالموازنة الحالية لدعم وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، واعتبرها خطوة جادة تعكس توجه الدولة نحو تمكين رواد الأعمال وتعزيز مساهمة هذا القطاع الحيوى فى الاقتصاد الوطنى، كما أنها تتماشى مع الجهود التى تبذلها فى لجنة ريادة الأعمال.

أوضح أن ما يميِّز هذا التوجه الحكومى الأخير أنه لا يقتصر على التمويل فقط، بل يرتبط بمبادرات نوعية، مثل دعم المنضمين للمنظومة الضريبية المبسطة، وتعميق المكون المحلى، ودعم المشروعات الإنتاجية والتصديرية، كما أن هذا الربط مهم؛ لأنه يحقق تكاملاً بين الدعم المالى والتنمية الاقتصادية الحقيقية.

أكد أحمد خالد بشر، عضو غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات، أن المخصصات المقررة لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة تعكس إدراكًا متناميًا لدى الحكومة بأهمية هذا القطاع كقاطرة للنمو الاقتصادى وخلق فرص العمل.

قال إن التوجه نحو دعم المستفيدين من المنظومة الضريبية المبسطة خطوة إيجابية؛ لأنها تدمج فئات كثيرة

المخصصات الموازنية للمبادرات الداعمة للأنشطة الناشئة تعزز النمو

نقلة نوعية فى التعامل مع الكيانات الواعدة.. بالشراكة والحوافز



رامى فتح الله | أسامة الشاهد | عماد كرم

من الاقتصاد غير الرسمى فى الإطار القانونى، لكننا نؤكد أن النجاح الحقيقى لهذا التوجه يتطلب تبسيط الإجراءات، وخفض التكاليف التمويلية، وضمان سرعة وسهولة الحصول على التمويل من خلال جهاز تنمية المشروعات.

أكد المحاسب القانونى، رامى فتح الله، رئيس اللجنة المالية والضرائب بالجمعية المصرية- اللبنانية لرجال الأعمال، أن هذا التوجه يعكس جدية الدولة فى تحفيز الاقتصاد الحقيقى ودعم القطاع الإنتاجى، وهو ما يتماشى مع الرؤية الإصلاحية، التى نأمل أن تستمر وتترسخ خلال الفترة المقبلة.

أضاف أنه من وجهة نظر مالية وضريبية فإن الربط بين هذا التمويل ومبادرات، مثل دعم المنضمين إلى المنظومة الضريبية المبسطة والموحدة يُعد تطورًا نوعيًا نرحب به بشدة، لأنه يحقق هدفين فى آنٍ واحد، وهما التحول إلى الاقتصاد الرسمى، وتوفير تمويلات ميسَّرة ومحفِّزة لرواد الأعمال.

أشار المهندس أسامة الشاهد، رئيس غرفة الجيزة التجارية، إلى أن هذه الخطوة تمثل دعمًا حقيقيًا للاقتصاد المحلى، وتهدف إلى تحفيز رواد الأعمال، خاصة فى ظل التحديات الاقتصادية، التى تشهدها الأسواق العالمية.

أوضح أن الحوافز المالية التى تضمنتها موازنة العام المالى 2025-2026 تمثل رؤية اقتصادية متكاملة، كما تهدف هذه الحوافز إلى تعزيز القطاعات الإنتاجية والصناعية والخدمية، وتنشيط الاستثمارات الخاصة؛ مما يعزز قدرة الاقتصاد المصرى على المنافسة.

أشار إلى أن تخصيص تمويل مُيسَّر للمشروعات الصغيرة يعد خطوة مهمة لتوسيع مساهماتها فى النشاط الاقتصادى، كما أن هذه المبادرة تساعد فى توسيع الأنشطة التجارية فى المحافظات، خاصة فى الجيزة، التى تمثل مركزًا رئيسيًا للعديد من الأنشطة الاقتصادية.

أكد أن السياسات المالية والاقتصادية، التى تتبناها الحكومة فى هذه المرحلة، تمثل فرصة ذهبية لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. تهدف هذه السياسات إلى تحقيق نمو اقتصادى مستدام قائم على الإنتاج والتصدير، مما يسهم فى بناء اقتصاد قادر على مواجهة التحديات العالمية.

قال الباحث والخبير الاقتصادى، عماد كرم، إن تخصيص 5 مليارات جنيه لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ضمن الموازنة العامة الحالية، يعكس توجهًا استراتيجيًا للدولة نحو تمكين الشباب اقتصاديًا، وإعادة رسم خريطة التنمية، من خلال ضخ تمويل مباشر فى شرايين الاقتصاد الحقيقى، يدفع الإنتاج والتصدير.

أضاف أن توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة المالية وجهاز تنمية المشروعات، فى إطار السياسات المالية الداعمة للنشاط الاقتصادى للقطاع الخاص والمحفزة للشركات الناشئة ورواد الأعمال، يمثّل نقلة نوعية فى فلسفة التعامل مع ملف ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة؛ حيث ترتكز على الشراكة والتحفيز ودعم الاستدامة المالية، وهو ما يعكس رؤية اقتصادية أكثر تشجيعًا للنمو.

أشار إلى أن تركيز التمويل على القطاعات ذات الأولوية يسهم فى خلق فرص تشغيل حقيقية للشباب، إلى جانب تنشيط القطاعات الإنتاجية، مؤكدًا أن المشروعات الصغيرة لم تعد هامشًا تنمويًا، بل أصبحت أداة محورية للنمو المستدام وتوفير فرص العمل، خاصة فى المحافظات والمناطق الأكثر احتياجًا.

أوضح أن هذه الخطوة تأتى فى توقيت بالغ الأهمية، فى ظل تحديات اقتصادية إقليمية ودولية متلاحقة، ما يجعل الاستثمار فى قدرات الشباب وريادة الأعمال خيارًا وطنيًا لتقوية البنية الاقتصادية الداخلية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

برامج بناء القدرات



رامى يوسف
مساعد الوزير للسياسات الضريبية والتطوير الضريبى

دائمًا ما يُطرَح مفهوم رفع كفاءة الموظفين الحكوميين كحجر زاوية للارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين الأداء الحكومي العام. وفى سبيل تحقيق ذلك، شهد العقد الماضى تحولًا فى استراتيجيات الدعم الدولى للدول النامية؛ فبدلًا من المنح المالية أو المادية المباشرة، التى كثيرًا ما أثبتت عدم جدواها، بسبب سوء الاستخدام أو الفساد، اتجهت الدول المانحة لدعم برامج بناء القدرات. كان الأمل معقودًا على أن هذا النهج سيحقق تنمية مستدامة حقيقية. ولكن بعد سنوات من التطبيق، يبرز تساؤل جوهرى: هل حقق هذا المسار أهدافه، أم أنه أفضى إلى معضلة جديدة؟

من واقع التجربة العملية فى إحدى المصالح الحكومية المصرية، على مدى السنوات العشر الماضية، يمكن القول إن العديد من مبادرات بناء القدرات، التى تقدمها منظمات دولية متنافسة، تحقق بالفعل فائدة ملموسة فى الأجل القصير. فهذه البرامج تنجح فى إنتاج كفاءات وقدرات تستطيع تحسين الأداء، وتقديم خدمات أفضل بشكل ملحوظ.

ولكن هنا تكمن المشكلة؛ فهذا التأثير الإيجابى لا يدوم طويلًا؛ فبناء القدرات ليس إلا جزءًا واحدًا من معادلة أكبر وأكثر تعقيدًا، وهى بناء وتنمية العنصر البشرى بشكل متكامل. إن التركيز على التدريب وتنمية المهارات مع تجاهل باقى العناصر الأساسية للتطوير الوظيفى يؤدى إلى نتائج عكسية خطيرة على المديين المتوسط والطويل، قد تفوق فى ضررها الفوائد الأولية المحققة.

المعضلة الكبرى تبدأ بالظهور عندما توجد كفاءات عالية فى بيئة عمل تفتقر إلى المقومات الأساسية للاحتفاظ بها، مثل الأجور العادلة أو المسار الوظيفى الواضح. ينتج عن ذلك ظاهرة تسرب العمالة الماهرة إلى سوق العمل الخاص، سواء داخل الدولة أو خارجها، بحثًا عن تقدير مادى وفرص أفضل. هذا الأمر يؤدى إلى تآكل سريع فى القوة البشرية المنتجة، التى استثمرت الدولة فى بنائها.

ومع انخفاض أعداد الموظفين الأكفاء، يزداد الضغط على من تبقى منهم، مما يخلق موجة ثانية من التسرب. ولكن هذه المرة، قد لا يكون الدافع هو البحث عن راتب أعلى فقط، بل الهروب من ضغوط العمل المتزايدة، والسعى نحو ظروف عمل أكثر ملائمة. وهكذا، تدخل الجهة الحكومية فى حلقة مفرغة تستنزف أفضل كوادرها.

إن الهدف ليس القول إن بناء القدرات هو ممارسة سيئة بحد ذاتها، بل على العكس، هو ضرورة حتمية. لكن لكى يؤتى ثماره، يجب أن يُوضع فى سياق استراتيجية شاملة لتنمية الموارد البشرية، تعالج جميع الجوانب دون استثناء. لذلك، يتوجب على الحكومات إعادة النظر فى سياسات الموارد البشرية والكفاءات القائمة على وضع وتنفيذ هذه السياسات، لوضع استراتيجية تضمن الاحتفاظ بالكفاءات والخبرات، التى يتم بناؤها، ويقع على رأس هذه الاستراتيجية ملف الأجور؛ فلا يمكن بناء جهاز حكومى قوى وفعال، دون القدرة على دفع رواتب تنافسية لا تحتفظ بالمواهب الحالية فحسب، بل تجذب خبرات جديدة من خارج الحكومة.

وفى هذا السياق، يجب مراجعة بعض القيود الإدارية، على سبيل المثال لا الحصر، الحد الأقصى للمرتبات والترقية بالأقدمية، التى قد تبدو ظاهريًا كأدوات لمنع الفساد، ولكنها فى جوهرها قد تكون سببًا فى إضعاف الجهاز الإدارى ودافعًا غير مباشر للفساد عبر إبعاد الكفاءات.

ولعل بداية الطريق تكون باتخاذ قرار سياسى يسمح بفتح بيئة العمل الحكومية للمنافسة مع السوق المفتوحة، بما يسمح بتولية مهام تطوير العنصر البشرى لأهل الخبرة فى المجال؛ ليكون بناء القدرات مكتمل العناصر.

إنها دعوة صريحة لوضع الضوابط الصحيحة التى تتناسب مع طبيعة الاقتصاد الحديث، والطلب المتزايد على مهارات متجددة ومختلفة. وفى نهاية المطاف، لا يمكن تحقيق أى تطوير حقيقى دون أن يكون الإنسان هو محوره وأداته الأولى.

تجربة ثرية



السفير أشرف سلطان
مساعد الوزير للعلاقات الدولية

أتشرف حاليًا بالعمل مساعدًا لوزير المالية للعلاقات الدولية، بعد فترة طويلة دبلوماسيًا بوزارة الخارجية، وهو ما أعتبره امتدادًا، بقدر من الاختلاف، لهذا المسار الوظيفى، الذى لم يخل أبدًا من تناول قضايا اقتصادية عبر زوايا فنية وسياسية. وأذكر فى هذا السياق، التعليمات المستدامة الموجهة للدبلوماسيين المصريين بالخارج، بإيلاء اهتمام خاص باستقراء السياسات الاقتصادية للدول، ونقل ممارساتها إلى وزارة الخارجية للمساعدة فيما تجريه الوزارة من تحليلات، والترويج للصادرات المصرية بالأسواق الخارجية، وكذلك جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر.

إن تجربة العمل الدبلوماسى مسيرة مهنية فريدة ومعقدة، تجمع بين السياسة والاقتصاد والثقافة والعلاقات الإنسانية، وتتجاوز الصورة النمطية للاجتماعات الرسمية والبروتوكولات، لتمس حياة الدبلوماسى الشخصية والمهنية بعمق.

إن تجربتى الدبلوماسية الطويلة أتاحت لى، على مدار سنوات، العمل فى مواقع مختلفة داخل وخارج مصر، وفى موضوعات سياسية واقتصادية فى غاية التنوع مع رؤساء وزملاء مختلفين فى كل مرحلة. وقد كانت تجربتى الحياتية والوظيفية متكاملة وثرية؛ فحصيلة الاحتكاك اليومى المباشر بثقافات وطرق حياة مختلفة ونهج تفكير وإدارة متنوعة، يفرضها تباين النظم السياسية والاقتصادية بالدول، التى عملت بها، انعكست على أسلوب عملى وتناولى للأمور الحياتية بشكل عام.

وبالتأكيد فإن فترة خدمتى بالسفارة المصرية فى طوكيو كانت الأكثر تأثيرًا؛ لأن اليابان ثقافة مختلفة تمامًا عما عهدناه فى الثقافات الغربية عمومًا، والشعب الياباني له خصائص مميزة له ينفرد بها أكثر من أى شعب آخر، خاصة فيما يتعلق بالدقة والنظام الشديدين، والقدرة على العمل الجماعى كفريق واحد متجانس ومتناغم. ووجدت أن تلك القيم كفيلة فى حد ذاتها بضمان أن يكون سير العمل منضبطًا وفعَّالًا، حتى وإن لم يكن هناك جهد إبداعى فى العمل المطلوب، وهى قيم تستحق التأمل والنقل فى عملنا اليومى.

أما عملى فى وزارة المالية فهو يتيح فهمًا أوسع لقضايا محلية ودولية وكيفية ربطها بشكل عملى ووثيق بالمصالح الوطنية والسياسات المالية للدولة، فضلًا على زاوية مختلفة للنظر وتقييم السياسات المالية للدولة، عن تلك التى يراها العامة. واتصالًا بهذه الفكرة، فإننى أثمِّن الجهد الدءوب، الذى تبذله الوزارة فى شرح ما تقوم به من خدمات وإصلاحات مالية إلى دوائر رجال الأعمال المصرية والأجنبية، وحتى المواطن المصرى العادى.

وأقدِّر بلا شك أهمية التواصل مع العالم الخارجى بجميع صوره، وألا يقتصر هذا التواصل على ما يتعلق بتبادل المصالح والمعاملات الرسمية، وإنما ليصبح أكثر اتساعًا فى إطار انفتاح فكرى تعليمى على أفضل أساليب العمل والممارسات والتجارب المختلفة، وأن يتم توظيف هذا الانفتاح لدعم قاعدة عريضة من جيل الشباب فى فهم واستيعاب السياسات والتوجهات الاقتصادية الدولية الجارية، وزيادة قدرته على التعامل والتجاوب معها، بما يخدم المصالح المصرية، خاصة أن العالم يمر بتغيرات سريعة ومتلاحقة فى كل المجالات ربما تغيِّر بعض الثوابت المعتادة.

التيسيرات الضريبية الجديدة



د. حسين عيسى
رئيس جامعة عين شمس الأسبق

أطلقت وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية عددًا من حزم التيسيرات والتسهيلات الضريبية، وفقًا للقوانين أرقام 5 و6 و7 لسنة 2025، وذلك بهدف فتح صفحة جديدة مع الممولين، وتخفيف حدة المعاناة فى التعامل مع مأموريات الضرائب المختلفة، ولنا هنا بعض الملاحظات تهدف الحزم الضريبية الجديدة إلى تشجيع أكبر عدد من الممولين للانضمام إلى المنظومة الضريبية، بهدف توسيع قاعدة المجتمع الضريبى، وتحقيق أقصى درجات الشمول المالى. قبل إطلاق هذه الحزم الجديدة، تم عقد العديد من الاجتماعات مع موظفى ومسئولى مصلحة الضرائب لإقناعهم بالفكر الجديد، وتلقى أفكارهم واقتراحاتهم بشأن تفاصيل الحزم الجديدة، مما يؤدى إلى توليد الرغبة والحماس والقناعة فى التنفيذ على أرض الواقع. الفكرة الأساسية التى تدور حولها الحزم الجديدة من التيسيرات الضريبية هى التعامل مع الممول كشريك مع مصلحة الضرائب، وأن هدف المصلحة لا يتعارض مع أهداف الممول، وأن نجاح الممول وتحقيقه معدلات ربحية مرتفعة لهو أمر فى صالح الاقتصاد القومى ككل. كانت معظم التيسيرات الضريبية السابقة تركز على الأهداف المالية للمنظومة الضريبية، مع تجاهل نسبى للأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه المنظومة، ولكن الحزمة الجديدة تركز على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية للنظام الضريبى، كما أنها تتسم بالبساطة والوضوح، ومما يساعد فى ذلك الحملة الإعلانية الناجحة المصاحبة لإطلاق الحزمة، وكذلك ورش العمل والندوات واللقاءات التى تمت مع منظمات الأعمال والجامعات التى تشرح تفاصيل الحزمة وفوائدها المتوقعة. عند سؤالى عددًا من كبار رجال الأعمال والمهنيين فى مصر، كان هناك ارتياح عام لهذه الحزم التيسيرية، وهناك تطبيق على أرض الواقع يؤكد من نجاحها المبدئى فى تحقيق أهدافها، كما قال لى أحد كبار المحاسبين: «إن هذه هى أول مرة تطلق فيها وزارة المالية حزمة تيسيرية واضحة ومفهومة، وتُعالج مشاكل حقيقية فى المجتمع الضريبي.» قال لى السيد وزير المالية إن هذه الحزمة هى أولى خطوات إصلاح المنظومة الضريبية، وسوف يشهد عام 2025 عدة حزم أخرى فى مجالات ضريبية مختلفة، تحقق المزيد من التسهيل والتيسير على الممولين، مع الاستمرار فى تقييم تجربة الحزم الحالية والقضاء على مشاكل ومعوقات التطبيق. الإيرادات الضريبية تشكل مصدر الدخل الحكومى الرئيسى فى اقتصادات الدول التى تأخذ بآليات السوق، ومن خلالها يمكن تمويل الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والنقل وغيرها من أنواع الخدمات، ومن ثم، فإن تغيير الوعى المجتمعى والثقافة العامة بشأن الالتزام بأداء الواجب الضريبى يُعد من الأمور المهمة لدعم المالية العامة للدولة ورفع معدلات النمو الاقتصادى والاجتماعى.

الجمهورية 4 **يونيو** 2025

الدور الاجتماعى لوزارة المالية



د. هانيا شلقامى
مستشار الوزير لسياسات العدالة الاقتصادية

شرعت مصر، منذ عقد من الزمان، فى تقوية نظم ومزايا الحماية الاجتماعية وتحديثها، عن طريق تبنى برامج للتحويلات النقدية، واستحداث نظم رقمية؛ لتجميع قواعد بيانات اجتماعية دقيقة، وأيضًا اعتماد وتقنين نظم إحصائية، لتحديد أسس استحقاق واستهداف هذه البرامج.

استدعت هذه السياسات إيجاد آلية حكومية لمتابعة الصرف الاجتماعى، وأيضًا متابعة أداء وأثر البرامج الجديدة والقديمة، وهذه الآلية هى وحدة العدالة الاقتصادية بوزارة المالية.

وتتمثل رؤية وحدة العدالة الاقتصادية فى دعم وتنفيذ وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية فى مصر، وتأتى الأنشطة التالية ضمن أولويات الوحدة خلال الفترة المقبلة:

– اقتراح مبادرات وبرامج اجتماعية جديدة تتبناها الحكومة المصرية، تحت قيادة وزارة المالية، تستهدف الفئات الفقيرة أو الأولى بالرعاية، من خلال إعداد دراسات متكاملة حول مدى إمكانية تطبيق تلك المبادرات، وذلك بالاستعانة بالخبراء المتخصصين فى ذات المجال، ومع التنسيق مع الوحدات والقطاعات المعنية فى الوزارة.

– التعاون والتنسيق مع مختلف شركاء التنمية فى تقديم الدعم الفنى المتعلق بموضوعات الحماية الاجتماعية، مثل التعاون فى إعداد دراسات وتقارير فنية لهذه الموضوعات، فضلًا على دراسة وتقييم برامج الحماية الاجتماعية باستخدام أدوات فنية، مثل مرصد الإنفاق الاجتماعى وأداة تحليل الأثر المالى.

– تعزيز الفهم ونشر المعرفة داخليًا لدى قطاعات ووحدات وزارة المالية، حول مفاهيم وموضوعات الحماية الاجتماعية والعدالة الاقتصادية، وأهميتها فى صياغة السياسة المالية، وذلك من خلال إعداد نشرات دورية بالتنسيق والتعاون مع مختلف القطاعات داخل الوزارة والجهات المعنية خارج الوزارة، والتحديث الدورى لخرائط برامج الدعم والحماية الاجتماعية، وتنظيم فعاليات بمشاركة الجهات المعنية الوطنية والدولية.

– إبداء الرأى الفنى فى مختلف موضوعات وبرامج ومبادرات الحماية الاجتماعية الواردة لوزارة المالية من مختلف الجهات الحكومية، ودراسة مشروعات القوانين المقترحة والتعديلات التشريعية، وكذلك الاستراتيجيات المرتبطة بموضوعات الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى مشاركة الوحدة فى عضوية اللجان الفنية المرتبطة بالحماية الاجتماعية.

وفى هذا الإطار، تعكس تلك الأنشطة التزام الدولة بحماية الفئات الأكثر احتياجًا، وضمان توجيه الموارد بكفاءة وشفافية، من خلال التعاون المثمر والمستمر بين وحدة العدالة الاقتصادية بوزارة المالية، وكل الجهات المعنية الوطنية والدولية؛ بهدف دعم وتطوير برامج الحماية الاجتماعية، بما يحقق العدالة الاقتصادية.



فيها حاجة حلوة

نيفين منصور مستشار الوزير لعلاقات المؤسسات الاقتصادية

منذ تخرجى فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٩٨، وكأى خريج جديد يقف على أعتاب الحياة العملية، كنت أتطلع إلى وظيفة ذات مسار مهنى طموح ومؤثر يوازى ما اكتسبته من علم وما بذلته من جهد وتفوقى خلال أعوام الدراسة، وقد تم قبولى بالفعل فى إحدى الشركات العالمية بمجال البترول وهو قطاع معروف بالمسيرة المرموقة والمجدية ماديًا ومهنيًا وسرعان ما تم اختيارى لأنضم إلى وزارة الاقتصاد ووُضعت آنذاك أمام الخيارين.

كان القرار فى حينه صعبًا؛ بين وظيفة خاصة تتطلب عملاً بجدية وتتمتع بمزايا كثيرة ومغرية وأخرى حكومية بمتطلبات وتحديات من نوع لم يكن مألوفًا بالنسبة لي، وانطلاقًا من إيمانى بأن قيمة ما تعلمناه سواءً فى المدرسة الألمانية التى رسخت فينا كل ما هو جميل من الطابع المصري، أو فى الجامعة المصرية التى أعتز بها، لا تكتمل إلا إذا وُضع هذا التعليم فى خدمة الوطن، وبالتالى فضّلت أن أبدأ رحلتى المهنية بوزارة الاقتصاد مع أستاذى المخضرم الدكتور محمود محيى الدين الذى كان يشغل منصب نائب وزير الاقتصاد آنذاك.

ومنذ يومى الأول، أدركت أن اختيارى كان فى محله؛ فقد وجدت فى مكتب الوزير مدرسة حقيقية، تعلمت فيها من قامات مشهود لها بالعلم والخبرة، ورأيت كيف تتحول النظريات الاقتصادية إلى سياسات عملية تمس حياة المواطنين، ومن هنا بدأ ارتباطى العميق بالعمل العام، وترسخت علاقتى الخاصة بمصر، ورغم سفرى المتكرر وزيارتى للعديد من دول العالم بحكم عمل والدى كطيار، ودراستى وعملى فيما بعد بالخارج، إلا أن إيمانى بكل ما هو مصرى أصيل كان يتزايد يومًا بعد يوم.

وسواء خلال دراستى لدرجة الماجستير فى جامعة ماستريخت بهولندا أو عملى فيما بعد بدولة الإمارات العربية المتحدة، كنت دائمًا أحمل شعورًا عميقًا بالفخر بهويتى المصرية وبالأخص كونى سيدة مصرية، وكنت أسعى دائمًا إلى إظهار الجانب الإيجابى فى بلدنا وإثبات أن مصر تمتلك عقولاً وكوادر بشرية قادرة على المنافسة عالميًا.

وكنت أيضًا أشعر أننى أفتقد الحياة فى مصر بمختلف مظاهرها، واستمعت فى هذه الفترة لأغنية «فيها حاجة حلوة» من فيلم «عسل أسود» التى لخصت بكلمات بسيطة مظاهر الحياة فى مصر التى تتمتع بمزيج خاص يجعل بها دائمًا «حاجة حلوة» والتى يجب على كل مصرى أن يتحمل مسئولية الحفاظ عليها ويكون واجهة تمثل «الحاجة الحلوة» اللى فى كل شئ مصرى ويقوم بتوضيحها للعالم الخارجي.

وبعد العمل لعدة سنوات فى القطاع الخاص دفعنى شغفى بالعمل العام إلى الانضمام مرة أخرى إلى وزارة المالية عام ٢٠١٨، والبحث عن مسار يربط وزارة المالية بالقطاع الخاص والمستثمرين والترويج لمصر عبر لغة مشتركة قوامها الثقة والمهنية.. وتشرفت بعملى مستشارًا لنائب وزير المالية للسياسات المالية، حيث عملت جاهدة على التواصل مع المستثمرين الأجانب ومحاولة إبراز قوة الاقتصاد المصرى وصموده، وما يملكه من مقومات تنافسية حقيقية ونقل صورة واقعية عن مصر سواء اقتصاديًا وماليًا أو حضاريًا.

ومن أقوى النتائج التى أعتز بها هى تغيير الصورة الذهنية عند كثير من الأجانب عن مصر وقدراتها وشعبها وحضارتها والفرص الواعدة بها.

وامتد هذا النهج لاحقًا من خلال عملى مستشارة لوزير المالية لشئون المؤسسات الاقتصادية، واستكمال مسيرة وهدف تعزيز صورة الاقتصاد المصرى أمام المؤسسات الدولية والمستثمرين الأجانب، وإبراز دور مصر، دولة متكاملة تمتلك طاقات بشرية مبدعة، وبنية تحتية قوية، وبيئة تنموية خصبة تفتح آفاقًا واسعة للإنتاج والتصنيع والتصدير، إلى جانب مسار إصلاحى قوي.

واليوم، وبعد سنوات من الدراسة والخبرة العملية، أؤمن بأن مصر، رغم ما تواجهه من تحديات، تظل مختلفة ومتفردة، ولديها كل المقومات التى تجعلها قادرة على النهوض، بالعمل الجاد والإخلاص فى الأداء.

حقًا.. «مصر.. فيها حاجات حلوة كتير»



فرصة غيرت حياتى

علاء عبد الرحمن مستشار الوزير للمؤسسات الدولية

كنت كشاب فى أوائل العشرينيات من عمرى، كل ما أريده هو السفر حول العالم واستكمال دراستى العليا خارج البلاد فى إحدى الجامعات الأجنبية، والحصول على وظيفة فى شركة متعددة الجنسيات أو شركة استشارات.. تمامًا مثل باقى الشباب من جيلى. وبحلول سن الثانية والعشرين، كنت قد استقررت فى مدينة مونتريال بكندا لكى أحصل على درجة الماجستير فى الاقتصاد بجامعة كونكورديا. قضيت عامين كاملين أدرس لأصبح اقتصاديًا متمكنًا ومتعلمًا على أعلى مستوى، حتى أحظى بالوظيفة الراقية فى إحدى الشركات الاستشارية العالمية اللامعة، بما تحمله من راتب عالٍ ومستقبل بارق.

لكن رحلتى أخذت منحى مختلفًا تمامًا وغير متوقع، فمع تقدمى فى دراستى، اكتشفت أنه أصبح لدىّ الأدوات التى تمكّننى من أكون اقتصاديًا متمكنًا، ووجدت نفسى استخدمها لدراسة أفضل السبل لتحسين النظام التعليمى فى مصر، بما يساهم فى مضاعفة معدلات النمو الاقتصادى من خلال تحسين جودة التعليم. كان بإمكانى اختيار موضوع مختلف وأكثر جذبًا، خاصة أن الدراسات الاقتصادية قد بدأت فى تناول موضوعات الذكاء الاصطناعى والثورة الصناعية الرابعة وغيرها من الموضوعات المعقدة التى نسمع عنها الآن، لكننى اخترت دراسة حالة بلدى، واقتراح سياسات اقتصادية قد تساعد فى تحقيق انطلاقة للاقتصاد المصرى. وبفضل الله، تمكنت من الانتهاء من بحثى، وتخرجت فى عام 2014، وكنت قد عقدت العزم بقلب وعقل ثابتين على العودة إلى القاهرة، رغم توفر فرصة لبدء حياة جديدة تمامًا فى كندا.

وبعد عام من عودتى إلى مصر، سنحت لى فرصة غير متوقعة للعمل فى وحدة السياسات المالية الكلية بوزارة المالية، والتى لم أكن قد سمعت عنها من قبل، وانضممت إلى الفريق فى عام 2016، رغم اعتقادى حينها بأن العمل الحكومى لن يكون طريقى فى الحياة، ولن يكون المجال الذى أستثمر فيه علمى وموهبتى، ولن يكون منبعًا لرؤاى وقيمى الاقتصادية، وكيفية مساندة مصر فى تحقيق الازدهار والتنمية التى تستحقها، لكننى كنت مخطئًا تمامًا.

لقد شكّلت وزارة المالية شخصيتى، التى أتحدث إليكم من خلالها، وكوّنت عقلى المحلل وروحى الوطنية، والتى تستمد قوتها من كونى فى جهة تستطيع فعل أى شيء لمساندة مصر، فقد ساعدتنى الوزارة ومختلف فرق الأعمال، التى شرفت أن أخدم وطنى معهم على أن أدرك تمامًا أن وراء كل قصة ما هو أكثر من الظاهر لنا، وأن التحليل الاقتصادى ليس مجرد معادلات رياضية ونظريات نمو ونماذج اقتصادية قياسية، بل هو مزيج من العلم، والشغف، والمعرفة، والإبداع، والواقعية من أجل تصميم سياسات اقتصادية هادفة ومدروسة تضع مصلحة الناس فى قلب السياسة الاقتصادية عامة والسياسة المالية خاصة. لقد قضيت سنوات شبابى أتعلم كيف أتحدث بلغة الاقتصاد، كيف أفكر بشكل استراتيجى، كيف أعالج شتى القضايا الاقتصادية والعقبات والأزمات، التى تمر بها الدولة بكفاءة وهدوء، والأهم من ذلك كيف أحب بلدى بعمق وشغف، على الرغم من الصعوبات والتحديات؛ فلا يمر يوم دون أن أخصص وقتًا للتفكير فى مختلف الطرق، التى أستطيع أن اقترحها لدعم نمو مصر الاقتصادى، والمساهمة فى وصولها إلى آفاق عالية تستحقها بجدارة.

وبعد تسع سنوات من انطلاقى فى هذه الرحلة الغنية، لا أستطيع أن أتخيل نفسى أسلك طريقًا مختلفًا، وبصفتى مستشارًا لوزير المالية للشئون الدولية، ومشرفًا على وحدة السياسات المالية الكلية، أعيش حلم كل طالب اقتصاد درس نظريات آدم سميث وكينز الاقتصادية، وتعمَّق فى كتابة أبحاث ودراسات اقتصادية تتناول موضوعات مختلفة، ألا وهو حلم- بل هدف- تصميم سياسات اقتصادية تساعد فى نمو وتطور بلده، وتمنحها صوتًا على الساحة الدولية فى جميع المؤتمرات والتجمعات الدولية لتصنع السياسات الاقتصادية الدولية، وقيادة فريق من الاقتصاديين الشباب لصقل مهاراتهم، وتعزيز شغفهم، وتوسيع معارفهم، وتنمية حبهم لبلدهم.

أنا مدين بالكثير لوزارة المالية، وممتن جدًا لهذه الفرصة، التى تتيح لى أن أساهم بإبقاء مصر فى المقدمة؛ لا كأم الدنيا فحسب، بل كمصدر أمل وإلهام للجميع.

45 مليار جنيه لتنشيط الصادرات

تمويل البرنامج الجديد والطموح والمحفز لرد الأعباء التصديرية

توفير احتياجات القطاع التصديرى.. وضمان عدم تأخير مستحقات المصدرين

مساندة الصناعات القادرة على النمو والمنافسة والنفاذ للأسواق العالمية

زيادة القوة التنافسية لمنتجاتنا بالقطاعات الأكثر إنتاجية



إعداد:
أمنية حامد
شرين عزب

لأول مرة.. أعلن أحمد كجوك، وزير المالية، والمهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، تفاصيل البرنامج الجديد لرد أعباء التصدير للعام المالى 2025-2026.. على نحو يسهم فى تحفيز القطاع التصديرى وتحقيق المستهدفات المنشودة.



تصوير: مصطفى عميرة

كجوك والخطيب:

لأول مرة.. إعلان برنامج «رد أعباء التصدير» قبل بدء السنة المالية

مضاعفة المخصصات الموازنية للمساندة التصديرية لتصل إلى 45 مليار جنيه هذا العام

أكد الوزيران حرص الدولة على صياغة برنامج جديد يتماشى مع المستهدفات التصديرية الطموحة للمرحلة المقبلة؛ وأوضحا جهود الحكومة لصياغة البرنامج الجديد، ودراسة التجارب الدولية الرائدة فى مجال مساندة الصادرات، وإجراء حوار مجتمعى وجلسات مع الخبراء والمتخصصين وبمشاركة جميع المجالس التصديرية والغرف الصناعية، بالإضافة إلى إجراء استطلاع للرأى لتقييم البرنامج الحالى ومقترحات التطوير، إلى جانب إعداد نموذج قياسى لتحديد القطاعات المستهدفة وآلية التوزيع، وكذا التنسيق مع جميع الجهات الحكومية المعنية.

أضاف الوزيران أنه تم التشاور وتضمين رؤى كل المجالس التصديرية؛ حيث دُرست التحديات، التى واجهت البرامج السابقة، وتخصيص الموازنة، بناءً على الاحتياجات الفعلية لكل مجلس تصديرى، وبما يضمن تلبية خصوصية كل قطاع وتنوع أولوياته.

أشارا إلى أنه عُقدت اجتماعات مكثفة مع 13 مجلسًا تصديريًا، ودراسة رؤاها حول تحديات البرنامج الحالى ومقترحات البرنامج الجديد؛ حيث تضمنت المجالس التصديرية المشاركة الصناعات الكيماوية والأسمدة، الأثاث، الحاصلات الزراعية، الغزل والمنسوجات، الصناعات الدوائية، الطباعة والتغليف والورق، المفروشات، الملابس الجاهزة، الصناعات الهندسية، مواد البناء والصناعات المعدنية، الصناعات الغذائية، المنتجات الجلدية، الصناعات الحرفية.

أكد الوزيران أن برنامج رد أعباء الصادرات الجديد يتميز برؤية مختلفة تقوم على اعتباره جزءًا من حزم متكاملة لتعزيز مناخ الاستثمار وزيادة التنافسية الاقتصادية، وبما يرسخ بيئة داعمة ومستدامة للنمو التصديرى وزيادة تنافسية وجاذبية المنتجات المصرية فى الأسواق العالمية؛ حيث تبنت الدولة سياسات اقتصادية داعمة، وحزمًا للتسهيلات الضريبية، وإجراءات لتخفيف الأعباء المالية غير الضريبية، وتطوير منظومة الإفراج الجمركى، إلى جانب تنفيذ 29 إجراءً لتيسير حركة التجارة الخارجية.

نموذج اقتصادى متكامل لتوزيع المخصصات بين المجالس التصديرية

50 % للقيمة المضافة و30 % لنمو الصادرات و10 % للطاقة الإنتاجية و10 % لعدد المشتغلين



توزيع 38 مليار جنيه على القطاعات المستهدفة و7 مليارات جنيه «موازنة مرنة»

صرف المساندة التصديرية للشركات المستحقة فى موعد أقصاه 90 يومًا

تلبية الاحتياجات الفعلية للمجالس التصديرية.. ومراعاة أولويات كل القطاعات



آكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن تحفيز الصادرات يحتل مركزًا متقدمًا فى أولويات السياسة المالية لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى، موضحًا أنه تم تخصيص 45 مليار جنيه بموازنة هذا العام لتمويل البرنامج الجديد والطموح للمساندة التصديرية، فى تأكيد جديد لمسار «الشراكة مع مجتمع الأعمال».

قال كجوك إن وزارة المالية تعمل بالتعاون مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية على زيادة القوة التنافسية للصادرات المصرية بالقطاعات الأكثر إنتاجية، وذات الأثر التنموى الأكبر.. لافتًا إلى حرص الدولة على مساندة الصناعات القادرة على النمو والمنافسة والنفاذ للأسواق العالمية.

أضاف أنه تم صرف 70 مليار جنيه مساندة لأكثر من 2800 شركة مصدرة خلال الفترة من 2019 حتى 2024، ولأول مرة يتم سداد مستحقات المصدرين للعام المالى الحالى «2025 – 2026» خلال 90 يومًا على الأكثر.

يتضمن البرنامج الجديد عددًا من الملامح المستحدثة تعكس تحولًا جوهريًا فى منهجية تصميم وتنفيذ البرنامج؛ حيث تمت مضاعفة موازنة البرنامج لتصل إلى 45 مليار جنيه لعام 2025 – 2026، منها 38 مليار جنيه موزعة على القطاعات المستهدفة، و7 مليارات جنيه موازنة مرنة وإعداد نموذج اقتصادى متكامل لتوزيع المخصصات بين المجالس التصديرية يشمل القيمة المضافة بنسبة 50 %، ومعدل نمو الصادرات بنسبة 30 %، والطاقة الإنتاجية بنسبة 10 %، وعدد المشتغلين بنسبة 10 %.

تشمل المحددات الرئيسية للبرنامج الجديد قيمة الصادرات والقيمة المضافة، بينما تضمنت المحددات الإضافية دعم المعارض الدولية، والأسواق المستهدفة، والشحن والعلامات التجارية، والحوافز الجغرافية، والنقل واللوجستيات، والالتزام بالمعايير البيئية الدولية، وكفاءة استخدام الطاقة، حيث تم وضع آلية مرنة لتحديد نسب المحددات الإضافية بما يتوافق مع احتياجات كل قطاع على حدة.

أضف إلى ذلك الموازنة المرنة وقيمتها 7 مليارات جنيه، لتتضمن الاستخدامات المقترحة للموازنة المرنة استهداف منتجات لتحقيق قفزة فى الصادرات، وتطبيق حوافز تصديرية تعتمد على التعقيد الاقتصادى للمنتجات، وذلك على قطاعى الصناعات الهندسية والكيماوية كمرحلة انتقالية، وجذب الشركات العالمية ودعم الشركات الرائدة، بالإضافة إلى الاستثمار فى البنية التحتية الداعمة للصادرات.

تتضمن مميزات البرنامج الجديد لرد أعباء التصدير، رفع مخصصات البرنامج إلى 45 مليار جنيه، فى إطار رؤية جديدة وتوجيهه ضمن رؤية استراتيجية متكاملة لدعم التنافسية، كما أن البرنامج مرن وشامل يستوعب احتياجات الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، ويراعى احتياجات القطاعات التصديرية المختلفة، إلى جانب الوضوح فى معايير الحصول على المستحقات وسرعة الصرف مع مراعاة طبيعة كل قطاع، بالإضافة إلى الالتزام بسداد المستحقات بحد أقصى 90 يومًا، وصرف المستحقات دون خصم قيمة المديونيات الضريبية المستحقة عليها، فضلًا على تحقيق نقلة نوعية للصادرات المصرية من خلال تحفيز الانتقال إلى تقديم منتجات عالية التعقيد الاقتصادى، وتوجيه الموارد لمساندة المنتجات ذات النمو المستدام وزيادة حصتها السوقية عالميًا.

وحول المستحقات المتأخرة ومقدارها 60 مليار جنيه عن شحنات ما قبل يوليو 2024، فإنه سيتم جدولتها بالتنسيق مع وزارة المالية؛ حيث يتم سداد 50 % من قيمة المستحقات ومقدارها 30 مليار جنيه بشكل نقدى لجميع الشركات المصدرة، وذلك خلال مدى زمنى يمتد إلى 4 سنوات، بدءًا من العام المالى 2025–2026 ويتم تسوية 50 % من قيمة المستحقات ومقدارها 30 مليار جنيه من خلال آلية للمقاصة بين مستحقات المصدرين ومديونياتهم السابقة والمستقبلية لدى الضرائب والجمارك والكهرباء والغاز والتأمينات الاجتماعية.

حوافز تصديرية تعتمد على «التعقيد الاقتصادى للمنتجات» والبدء بالصناعات الهندسية والكيماوية

زيادة القوة التنافسية للصادرات المصرية بالقطاعات الأكثر إنتاجية وذات الأثر التنموى الأكبر

إشادة كبيرة بالبرنامج الجديد لرد أعباء التصدير

رئيس المجلس التصديرى للصناعات الكيماوية والأسمدة:

يلبى احتياجات القطاعات الإنتاجية

أشاد خالد أبوالمكارم، رئيس المجلس التصديرى للصناعات الكيماوية والأسمدة، بالبرنامج الجديد لرد أعباء التصدير للعام المالى 2025–2026، مؤكدًا أنه يمثل تحولًا نوعيًا فى سياسة الدولة لدعم الصادرات؛ حيث جاء مستجيبًا لخصوصية القطاعات الإنتاجية واحتياجاتها المختلفة، للمرة الأولى.

أوضح أبوالمكارم أن البرنامج الجديد ينطلق من رؤية شاملة لاستراتيجية متكاملة تستهدف دعم تنافسية المنتج المصرى فى الأسواق الدولية، مشيرًا إلى ما يتمتع به البرنامج من مرونة عالية تمكّنه من تلبية احتياجات الشركات المصدرة على اختلاف أحجامها، سواء كانت كبيرة أو صغيرة أو متوسطة، إلى جانب مراعاته للفروق الدقيقة بين القطاعات التصديرية المختلفة.



أبوالمكارم

رؤية شاملة لاستراتيجية متكاملة.. تساند منتجاتنا فى الأسواق العالمية

أشار إلى أن رفع مخصصات البرنامج لتصل إلى 45 مليار جنيه يعكس استجابة حقيقية من الدولة لمطالب المصدرين، ويمنح القطاع الإنتاجى قدرة أكبر للحصول على الدعم المطلوب لتعزيز تنافسيته، والنفاذ لأسواق جديدة بمنتجات مبتكرة.

أشاد بما تضمنه البرنامج من تخصيص 7 مليارات جنيه موازنة مرنة قابلة للتوجيه، بهدف دعم صادرات منتجات بعينها لديها إمكانات لتحقيق قفزات فى حجم التصدير، وأوضح أن هذا التوجه يشمل تطبيق حوافز تصديرية قائمة على «تعقيد المنتجات الاقتصادى»، خاصة فى قطاعى الصناعات الهندسية والكيماوية، كمرحلة انتقالية تمهّد لجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم الشركات الرائدة، بالإضافة إلى الاستثمار فى البنية التحتية الداعمة للتصدير.

رئيس المجلس التصديرى للملابس الجاهزة:

تطور نوعى فى سياسات دعم المصدرين

أكد المهندس فاضل مرزوق، رئيس المجلس التصديرى للملابس الجاهزة، أن البرنامج الجديد لرد أعباء التصدير يمثل تطورًا نوعيًا فى سياسات دعم المصدرين، ويستجيب بشكل واضح للتحديات، التى كانت تواجه قطاع الملابس الجاهزة، خلال السنوات الماضية، وعلى رأسها بطء صرف المستحقات، وعدم وضوح آليات الرد للمخصصات.

أوضح مرزوق، أن مضاعفة الموازنة المخصصة للبرنامج لتصل إلى 45 مليار جنيه، إلى جانب التزام الحكومة بصرف المستحقات خلال 90 يومًا كحد أقصى، يعكس إرادة سياسية حقيقية لتطوير منظومة التصدير وتحويلها إلى قاطرة أساسية للنمو الاقتصادى وزيادة الاحتياطى من النقد الأجنبى.

قال إن قطاع الملابس الجاهزة من أكثر القطاعات قدرة على التوسع والنفاذ السريع للأسواق العالمية، مؤكدًا أن البرنامج الجديد، بما يتضمنه من دعم للشحن والأسواق المستهدفة والمعارض الدولية، سيساعد الشركات المصرية فى تقليص الفجوة التنافسية، وتحسين قدرتها على التوسع.

أضاف مرزوق أن البرنامج الجديد راعى فى تصميمه الخصوصية القطاعية من خلال نموذج التوزيع الجديد، الذى يعتمد على معايير مثل القيمة المضافة، ومعدل نمو الصادرات، والطاقة الإنتاجية، وهو ما سيتيح عدالة أكبر فى توزيع المخصصات، وضمان أن تحصل القطاعات الأسرع نموًا على حوافز تتناسب مع أدائها.



فاضل مرزوق

عدالة أكبر فى توزيع المخصصات.. وحوافز مناسبة للأنشطة الأسرع نموًا

أشار إلى أهمية الموازنة المرنة، التى خصص لها البرنامج 7 مليارات جنيه، لتمويل حوافز إضافية ودعم المنتجات ذات القيمة العالية، مشددًا على أن المجلس سيتقدم بمقترحات لتوجيه جزء من هذه المخصصات لدعم الاستثمار فى التحول نحو الملابس التقنية والذكية، والتى تشهد طلبًا عالميًا متزايدًا، وتحقق عائدًا أعلى من الملابس التقليدية.

أكد رئيس المجلس التصديرى للملابس الجاهزة أن البرنامج يمثل فرصة ذهبية لإعادة تموضع صادرات الملابس الجاهزة المصرية على خريطة التصدير العالمية، بشرط استمرارية تنفيذ بنوده بنفس المستوى من الالتزام والمرونة، والتعاون المستمر بين الحكومة والمجالس التصديرية.

رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية:

خطوة قوية من الحكومة نحو شراكة حقيقية مع المجتمع التصديرى

«الموازنة المرنة» فرصة كبيرة.. تعزز قدراتنا التنافسية

أكد المهندس شريف الصياد، رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية، أن البرنامج الجديد لرد أعباء التصدير للعام المالى 2025-2026 يمثل نقلة نوعية فى منهجية دعم الصادرات، ويعكس جدية الحكومة فى التعامل مع ملف التصدير؛ باعتباره قاطرة للنمو الاقتصادى، وليس مجرد بند إنفاق ضمن الموازنة العامة للدولة.

أوضح الصياد أن مضاعفة مخصصات البرنامج لتصل إلى 45 مليار جنيه تُعد خطوة قوية من الحكومة نحو شراكة حقيقية مع مجتمع المصدرين، لافتًا إلى أن المرونة، التى يتمتع بها البرنامج الجديد، من حيث مراعاة خصوصية كل قطاع تُمكن الصناعات الهندسية من الحصول على دعم يتماشى مع طبيعتها المركبة وكثيفة الابتكار، خاصة أن البرنامج راعى عوامل مثل القيمة المضافة والتعقيد الاقتصادى للمنتج.

أشار إلى أن تخصيص حصة من الموازنة المرنة البالغة 7 مليارات جنيه لدعم المنتجات ذات التعقيد العالى يمثل فرصة كبيرة للصناعات الهندسية، التى تضم عددًا من القطاعات القادرة على إحداث قفزات تصديرية، لا سيما فى مجالات الأجهزة الكهربائية، والمكونات الصناعية، والسيارات الكهربائية.

أضاف الصياد أن ربط مخصصات الدعم بمؤشرات موضوعية مثل النمو فى الصادرات، وعدد المشتغلين، والطاقة الإنتاجية من شأنه أن يعزز الشفافية والعدالة فى التوزيع، وهو أمر لطالما طالب به المجلس فى الاجتماعات السابقة مع صُنَّاع القرار.

أشاد بخطوة سداد مستحقات المصدرين خلال 90 يومًا كحد أقصى، موضحًا أنها تعزز الثقة بين الحكومة والمصدرين، وتُحسِّن من الدورة المالية للمصانع، خاصة الصغيرة والمتوسطة، التى كانت تعانى تأخر صرف المستحقات، فى السنوات الماضية.


شريف الصياد

رئيس المجلس التصديرى للأثاث:

متفائل.. وأتوقع تحولًا إيجابيًا.. يدفع النمو الاقتصادى

نتطلع إلى آليات تنفيذية «مرنة» لتحقيق الهدف المنشود


إيهاب درياس

أعرب المهندس إيهاب درياس، رئيس المجلس التصديرى للأثاث، عن تفاؤله بالبرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية.. موضحًا أن هذا البرنامج الجديد سوف يعكس تحولًا إيجابيًا نحو تعزيز الصادرات المصرية، مما يسهم فى تحسين الوضع الاقتصادى.

وصف درياس البرنامج بأنه خطة إيجابية لتعزيز تنافسية المنتجات المصرية، تبعث على الثقة خلال الحقبة المقبلة.. مشيرًا إلى أن كل قطاع ومجلس تصديرى يجب أن يكون له تصور مفصل يتناسب مع احتياجاته وتطلعاته، مما يعزز فاعلية الدعم المقدم.

أضاف أن الثقة موجودة فى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال الفترة الماضية، بعد مناقشات مع الجهات الحكومية.. موضحًا أن نجاح البرنامج مرهون بوجود آليات تنفيذ فعالة.

أشار إلى أن الدعم غير المباشر، المقدم فى صورة خدمات، مثل المشاركة فى المعارض والبعثات التجارية، هو الأكثر فاعلية.. لافتًا إلى أن طريقة تنفيذ البرنامج تتطلب سرعة إزالة أى عراقيل، مع ديناميكية فى التنفيذ لتحقيق الهدف المنشود.

وكيل المجلس التصديرى للطباعة والتغليف:

فلسفة جديدة.. تحفِّز الجودة والابتكار


أحمد جابر

أكد أحمد جابر، وكيل المجلس التصديرى للطباعة والتغليف، أن البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية يعد خطوة نوعية تعكس حرص الدولة على تمكين القطاعات الصناعية التكميلية.

لفت إلى أن البرنامج اعتمد فلسفة جديدة ترتكز على دعم الجودة والابتكار، من خلال ربط قيمة الدعم بدرجة تعقيد المنتج، وهو ما يصب مباشرة فى مصلحة قطاع الطباعة والتغليف، الذى يشهد تطورًا كبيرًا فى تكنولوجيا الإنتاج، والتصميم، والاعتمادات البيئية المطلوبة عالميًا.

أضاف أن الطباعة والتغليف من القطاعات ذات الطابع التصديرى غير المباشر؛ حيث تستخدم منتجاتها فى تغليف صادرات الصناعات الغذائية، والدوائية، والكيماوية، وغيرها من القطاعات، ومن ثَمَّ فإن دعم هذا القطاع ينعكس إيجابًا على القدرة التنافسية لمنظومة الصادرات ككل.

أشار إلى أهمية تفعيل آلية «المقاصة» فى تحسين السيولة للشركات، وتمكينها من الاستثمار فى خطوط إنتاج حديثة، والمشاركة فى المعارض الدولية، مؤكدًا أن هذه الآلية تمنح مرونة حقيقية للشركات، وتساعد فى استقرار معدلات التصدير.

رئيس المجلس التصديرى للجلود:

أولوية واضحة.. للصناعات التحويلية

أكد محمود محمد سرج، رئيس المجلس التصديرى للجلود والمنتجات الجلدية، أن البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية يمثل خطوة بالغة الأهمية نحو إحداث نقلة حقيقية فى سياسات دعم المصدرين، خاصة فى القطاعات المعتمدة على القيمة المضافة والحرفية العالية، مثل قطاع الجلود، مشيرًا إلى أن البرنامج جاء استجابة مباشرة لمطالب مجتمع المصدرين، ويعكس جدية الدولة فى تمكين الصناعة الوطنية من التوسع والمنافسة عالميًا.

أشار إلى أن ربط قيمة الدعم بدرجة تعقيد المنتج ومساهمته فى القيمة المضافة يعد خطوة ذكية تراعى خصوصية كل قطاع، وتمنح أولوية واضحة للصناعات التحويلية مثل الجلود، التى



محمود محمد سرج

رؤية متكاملة لبناء قطاع تصديرى قوى ومستدام

تقوم على التصميم والجودة والتصنيع عالى المستوى، وليس فقط على الخامات.

أوضح أن قطاع الجلود يمتلك فرصًا تصديرية واعدة، خاصة بعد تطوير مدينة الجلود بـ«الروبيكى» وتحسين منظومة الإنتاج، مؤكدًا أن التغلب على التحديات التمويلية والتسويقية يتطلب أدوات دعم ذكية، وهو ما يوفره البرنامج من خلال آلية «المقاصة»، التى تتيح تسوية التزامات الدولة من مستحقات المصدرين.

قال: «ما يميِّز هذا البرنامج أنه لا يقتصر على كونه دعمًا ماديًا، بل يعبر عن رؤية متكاملة تهدف إلى بناء قطاع تصديرى قوى ومستدام، ولأول مرة نشهد هذا المستوى من الشفافية والتعاون بين الدولة والمجالس التصديرية».

أكد أن دعم الدولة للقطاع لم يعد مقتصرًا على الجوانب النقدية فقط، بل يشمل تمكينه من الوصول إلى الأسواق الدولية، وتوفير أدوات تمويل وترويج حديثة، مشيرًا إلى أن قطاع الجلود سيكون من أبرز المستفيدين من هذا التحول النوعى فى فلسفة دعم الصادرات.

رئيس المجلس التصديرى للصناعات الطبية:

الصناعة الوطنية.. على الطريق الصحيح

اعتبر د. ماجد جورج، رئيس المجلس التصديرى للصناعات الطبية، أن البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية يمثل تطورًا نوعيًا فى منظومة دعم الصادرات، ويعكس التزام الدولة بدعم القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية، وعلى رأسها الصناعات الطبية.

أوضح أن ربط قيمة الدعم بمدى تعقيد المنتج ونسبة القيمة المضافة يعكس رؤية ناضجة تضع الصناعة الوطنية على الطريق الصحيح، خاصة فى قطاع الصناعات الطبية، الذى يعتمد على تكنولوجيا متقدمة وجودة عالية ومطابقة للمعايير العالمية.

أشار إلى أن الصناعات الطبية المصرية

لدينا فرصة كبيرة للتوسع فى الأسواق العربية والأفريقية

تمتلك فرصة كبيرة للتوسع فى أسواق أفريقيا والدول العربية، بفضل ما تتمتع به من جودة وسعر تنافسى، موضحًا أن التحديات التمويلية واللوجستية كانت تشكل عائقًا أمام ذلك، لذا فإن البرنامج الجديد يسهم فى معالجة التحديات من خلال آلية «المقاصة»، التى تتيح



د. ماجد جورج

تسوية الالتزامات الحكومية بمستحقات الدعم، وتوفير سيولة إضافية تدعم توسع الشركات.

أضاف: «البرنامج يُمثِّل نقلة حقيقية نحو دعم الاستثمار التصديرى فى القطاعات الحيوية، ويدفع الشركات الطبية نحو تطوير خطوط الإنتاج، وزيادة المكون المحلى، وتعزيز قدرتها على تلبية الاشتراطات الدولية المعقدة للأسواق الخارجية».

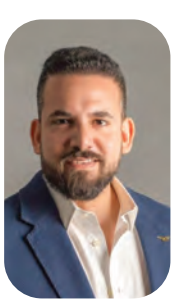
تابع: «نثمِّن النهج التشاركى الذى تم اتباعه فى إعداد البرنامج، ونعتبره مؤشرًا إيجابيًا على تطور العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص؛ حيث أصبح هناك استماع حقيقى لرؤية المجالس التصديرية، وتطبيق عملى لاحتياجات كل قطاع».

رئيس المجلس التصديرى للحرف اليدوية:

نقلة نوعية.. فى مسار تمكين القطاع الخاص

أشاد هشام العيسوى، رئيس المجلس التصديرى للحرف اليدوية، ببرنامج رد الأعباء التصديرية الجديد، الذى أطلقته وزارة الاستثمار بالتنسيق مع وزارة المالية، مؤكدًا أنه يمثل نقلة نوعية فى دعم الصادرات المصرية وتمكين القطاع الخاص، واصفًا إياه بأنه «برنامج صحى لمناخ الاستثمار على المدين المتوسط والطويل»، وخطوة استراتيجية تعكس التوجه الجاد للحكومة نحو مضاعفة الصادرات، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية عالميًا.

أكد العيسوى أن البرنامج الجديد هو نتاج حوار فعَّال مع مجتمع المصدرين والمجالس التصديرية، حيث تم إعداد البرنامج بالشراكة



هشام العيسوى

المباشرة مع القطاع الخاص، مع الأخذ فى الاعتبار رؤى كل مجلس تصديرى فى آليات توزيع الدعم بما يتماشى مع طبيعة كل قطاع واحتياجاته الفعلية.

أوضح أن البرنامج يخصص 45 مليار جنيه لدعم الصادرات، منها 38 مليار جنيه للبرنامج الأساسى، إلى جانب 7 مليارات جنيه دعمًا مرنًا يُمنح وفقًا لدرجة تعقيد المنتج ومدى مساهمته فى القيمة المضافة، ما يعكس توجه الدولة لدعم الصناعات المبتكرة والمستدامة.

أشار إلى أن قطاع الصناعات والحرف اليدوية يحظى باهتمام خاص ضمن البرنامج؛ حيث تم تخصيص مخصصات مستقلة تراعى طبيعة القطاع القائمة على المهارة والإبداع، مع التركيز على دعم التصميمات، وبناء العلامات التجارية، والمشاركة فى المعارض الدولية، إلى جانب برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين وتحسين الإنتاجية.

أوضح أن القطاع يتميز بتركيزه على القيمة المضافة والجودة الفريدة، وليس الإنتاج الكمى، وهو ما يستدعى نوعًا خاصًا من التمكين، قائلا: «نحن لا نطلب فقط أموال دعم مباشرة، بل نحتاج إلى أدوات تمكين حقيقية تساعد الصناع فى إنتاج منتجات ذات قيمة عالية قادرة على المنافسة عالميًا.. والبرنامج الجديد قد أدرك هذا جيدًا».

أمين عام اتحاد الغرف التجارية:

آليات داعمة للصادرات.. وليس «رد الأعباء» فقط



د. علاء عز

أكد د. علاء عز، الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية، أن برنامج رد الأعباء التصديرية يعد خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وتحسين بيئة الأعمال.

أوضح أن البرنامج الجديد يتضمن آليات متنوعة لدعم الصادرات، ولا يقتصر فقط على رد الأعباء التصديرية، وذلك من خلال تحفيز المشاركة فى المعارض والمؤتمرات الدولية على نحو يسهم فى تعزيز تنافسية المنتجات المصرية بالأسواق الخارجية.

أكد أن البرنامج يُمثِّل ركيزة أساسية فى خطة الدولة لخلق فرص عمل جديدة وزيادة الاستثمارات، بما يعكس الرؤية الحكومية الشاملة لتحقيق نمو اقتصادى مستدام يعتمد على الإنتاج والتصدير.



عضو مجلس اتحاد الصناعات:

ركيزة أساسية.. لتحسين مناخ الاستثمار الصناعى والتصديرى

سداد نصف المتأخرات نقدًا.. يشجِّع الشركات على النمو

أشاد محمد السلاب، عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية، ببرنامج رد الأعباء التصديرية الجديد للعام المالى 2025-2026، الذى أعلنته وزارتا المالية والاستثمار والتجارة الخارجية.

وصف هذا البرنامج بأنه «نقلة نوعية» لدعم الصناعات الوطنية وتعزيز مكانة مصر فى التجارة الدولية.



محمد السلاب

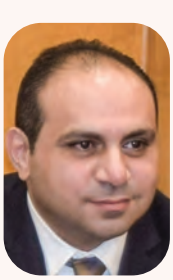
أكد أن مضاعفة مخصصات البرنامج لتصل إلى 45 مليار جنيه مصرى تعكس إرادة سياسية قوية لدعم الصادرات كقاطرة للنمو الاقتصادى، وتسهم فى تحقيق هدف الدولة بمضاعفة الصادرات بنسبة 14 % سنويًا، وتخصص 7 مليارات جنيه موازنة مرنة من هذا المبلغ لتوجيهها للمنتجات، التى تتمتع بقدرة على تحقيق قفزة سريعة فى الصادرات، يعزز قدرة مصر على الاستجابة لمتطلبات السوق العالمية واقتناص الفرص.

أوضح أن هذا البرنامج يمثل ركيزة أساسية لتحسين مناخ الاستثمار الصناعى والتصديرى، خاصة مع التزام الدولة بسداد نصف المتأخرات التصديرية، التى تبلغ 60 مليار جنيه نقدًا، مما يعيد الثقة فى منظومة دعم الصادرات، ويحفِّز القطاع الصناعى على مزيد من النمو.

الأمين العام لشعبة المصدرين باتحاد الغرف التجارية:

توجيه الموارد نحو الصناعات القادرة على النمو والمنافسة

أكد أحمد زكى، أمين عام شعبة المصدرين ورئيس لجنة الشئون الأفريقية باتحاد الغرف التجارية، أن تصميم البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية بالشراكة مع مجتمع الأعمال يعكس وعيًا حقيقيًا بالتحديات التى تواجه المصدرين على أرض الواقع.. موضحًا أن ربط الدعم بدرجة تعقيد المنتج ونسبة القيمة المضافة يسهم فى توجيه الموارد نحو الصناعات القادرة على النمو والمنافسة، وهو ما يعكس توجهًا استراتيجيًا يدعم الجودة والابتكار، وليس الكم فقط.



أحمد زكى

قال: «إن البرنامج يعالج واحدة من أبرز الأزمات التى تواجه المصدرين، وهى أزمة السيولة، من خلال آلية (المقاصة)، التى تتيح تسوية الالتزامات الحكومية من خلال مستحقات الدعم، ما يخفف الأعباء المالية عن كاهل الشركات، ويمكِّنها من إعادة استثمار هذه المستحقات فى تطوير الإنتاج والتوسع بالأسواق».

أشار إلى أن إصدار مستندات رسمية بقيمة الدعم واستخدامها كضمان أمام البنوك خطوة ذكية تعزز من قدرة الشركات على الوصول إلى تمويل بنكى بأسس أكثر مرونة، ما يدعم خطة الدولة لتمكين القطاع الخاص، ليكون المحرك الرئيسى للنمو.

أوضح أن هذا البرنامج لا يقدم فقط دعمًا ماليًا، بل يعيد بناء العلاقة بين الدولة والمصدرين على أسس من الثقة والتكامل، وهى الركيزة الحقيقية لأى نهضة تصديرية شاملة.

نائب رئيس غرفة صناعات مواد البناء:

ربط «دعم المصدرين» بنسبة المكون المحلى يدفع الإنتاج


كمال الدسوقى

يرى المهندس كمال الدسوقى، نائب رئيس غرفة صناعات مواد البناء باتحاد الصناعات المصرية، أن البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية يُمثل خطوة مدروسة نحو بناء منظومة تصديرية أكثر كفاءة واستدامة.

قال: «إن البرنامج تم تصميمه بالتنسيق المباشر مع مجتمع المصدرين والمجالس التصديرية، ما يجعله أكثر مرونة وواقعية، خاصة فيما يتعلق بربط قيمة الدعم بدرجة تعقيد المنتج ونسبة المكون المحلى، وهو ما يصب فى مصلحة القطاعات الإنتاجية الحقيقية، وعلى رأسها صناعات مواد البناء».

أضاف أن القطاع يتمتع بإمكانات تصديرية هائلة، خاصة فى الأسواق الأفريقية والعربية، لكنه كان بحاجة إلى آليات دعم متطورة تراعى التحديات التمويلية والتسويقية التى تواجه المصنعين، والبرنامج الحالى يوفر أدوات تمويل غير تقليدية، أبرزها آلية «المقاصة»، التى تعد نقلة نوعية فى معالجة ملف المديونيات وتحسين التدفقات النقدية للمصدرين.

أكد أن تخصيص 38 مليار جنيه لدعم الصادرات، مع 7 مليارات جنيه كدعم مرن موجه للصناعات عالية القيمة، يظهر بوضوح التوجه الحكومى نحو تحفيز الابتكار وتشجيع تعميق التصنيع المحلى، لا سيما فى المنتجات التى تواكب المواصفات العالمية.

لفت إلى أن برنامج دعم الصادرات فى صورته الجديدة ليس مجرد آلية لتعويض المصدرين، بل هو جزء من استراتيجية شاملة تستهدف مضاعفة الصادرات المصرية وتعزيز تنافسيتها عالميًا، معتمدًا على رؤية واضحة لتمكين القطاع الخاص ورفع مساهمته فى الناتج المحلى.

سيد خضر:

آليات أكثر استجابة لمتغيرات السوق تعزز التنوع الاقتصادى

أكد سيد خضر، الخبير الاقتصادى، أن البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية، للعام المالى 2025-2026، يُمثل خطوة استراتيجية نحو تعزيز النمو الاقتصادى وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.. مشيرًا إلى أن البرنامج يأتى استجابة حقيقية لمطالب مجتمع المصدرين، ويدعم تنافسية المنتجات المصرية فى الأسواق الإقليمية والدولية.

قال إن مضاعفة مخصصات البرنامج إلى 45 مليار جنيه تعكس توجهًا جادًا من الدولة نحو تحفيز الصادرات.. مشيرًا إلى أن زيادة المخصصات المالية تتيح دعمًا أكبر للمصدرين، وتمنحهم قدرة أعلى على المنافسة فى الأسواق العالمية، كما تعزز من فرص التوسع والاستثمار فى القطاعات التصديرية المختلفة.

أضاف أن البرنامج يعتمد على معايير واضحة لتوزيع الدعم، مثل القيمة المضافة ومعدل نمو الصادرات، وهى معايير من شأنها تشجيع الشركات على تحسين جودة منتجاتها وزيادة قيمتها، ما يؤدى إلى رفع التنافسية العالمية للمنتج المصرى.


سيد خضر

أشار إلى أن تنوع القطاعات المستهدفة فى البرنامج يُعزز التنوع الاقتصادى، ويقلل من الاعتماد على قطاع واحد، مما يدعم الاستقرار الاقتصادى الكلى، كما أن تخصيص موازنة مرنة بقيمة 7 مليارات جنيه يسمح بتكييف الدعم وفق احتياجات كل قطاع، ما يجعل البرنامج أكثر مرونة واستجابة للتغيرات السوقية.

شدد على أن الالتزام بصرف مستحقات المصدرين خلال 90 يومًا يعزز من السيولة المالية، ويساعد الشركات فى الوفاء بالتزاماتها والتوسع فى أنشطتها.

أشار إلى أهمية تخصيص جزء من الدعم للمعارض الدولية والتسويق الخارجي؛ حيث يساعد فى زيادة انتشار المنتجات المصرية وفتح أسواق جديدة، كما أن وضوح الإجراءات والمعايير يسهل عملية الحصول على الدعم.. لافتًا إلى أن البرنامج يسهم أيضًا فى تحفيز الابتكار ودعم الصناعات التكنولوجية، من خلال تخصيص دعم للقطاعات ذات التعقيد العالى، مما يدفع نحو التحول الصناعى وزيادة القيمة المضافة فى الصادرات المصرية.

أوضح أن البرنامج يشمل كذلك آليات لتسوية المديونيات عبر المقاصة بين المستحقات والديون الحكومية، ما يُخفف الأعباء عن كاهل الشركات، ويساهم فى تحقيق الاستقرار المالى للمصدرين.

اختتم خضر تصريحه بالتأكيد على أن البرنامج يعكس تعاونًا وثيقًا بين الحكومة والقطاع الخاص؛ حيث تم تطويره بالتشاور مع المجالس التصديرية.. مشيرًا إلى أن هذا التعاون يعزز من الثقة المتبادلة ويخلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار، كما يسهم فى زيادة الحصيلة الدولارية، ويدفع نحو استدامة النمو الاقتصادى المصرى.

د. منجى بدر:

أسواق جديدة خارج الإطار التقليدى


د. منجى على بدر

أكد الدكتور منجى على بدر، الخبير الاقتصادى وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للأمم المتحدة، أن برنامج رد الأعباء التصديرية يعد من الأدوات المهمة، التى تتبناها الحكومة المصرية لتحفيز قطاع التصدير.. مشيرًا إلى أن الهدف الأساسى من البرنامج هو زيادة تنافسية المنتج المصرى فى السوق الدولية وتشجيع المصدرين على التوسع فى الإنتاج والتصدير.

أوضح أن البرنامج يشجِّع المصدرين على زيادة حجم صادراتهم ورفع طاقتهم الإنتاجية، كما يُسهم فى فتح أسواق غير تقليدية فى دول تطبق البرنامج نفسه، مما يعزز فرص الحضور المصرى فى الأسواق العالمية خارج الإطار التقليدى.

«لا تسلك الطريق نفسه.. وتتوقع نتائج مختلفة».. أعتقد أن أى مسئول فى دائرة صُنع القرار يريد النجاح عليه أولًا أن يُحصِّن مساره الفكرى بهذا الفهم الرشيد لأحد دوافع التطور الإنسانى الثرى، والتغيير الإيجابى الأشد تأثيرًا فى نطاق اختصاصه، أو إلى مدى أكثر اتساعًا.

ومما هو متواتر فى السياق ذاته، عن عالم الفيزياء الشهير، ألبرت أينشتاين: «الغباء هو فعل الشيء نفسه مرتين، بالأسلوب نفسه، والخطوات نفسها، وانتظار نتائج مختلفة!»

أينشتاين.. وكجوك.. والضرائب!



طارق لطفى
رئيس مجلس إدارة الجمهورية

أرانى أستدعى هذه الدلالة، كلما طالعت مسئولاً نجح أو أخفق فى تحليل التحديات التراكمية، والتصرف الإيجابى أو السلبى فيها، بوصفها من شواغل الناس، مما هو موضع أنظارهم عبر سنين عديدة.

ومنذ تم تعيين السيد أحمد كجوك وزيرًا للمالية، تابعت حالة من التفاؤل فى دوائر المال والأعمال والاستثمار، أوجزها البعض قائلًا: «غدًا أفضل مع صديق المستثمرين»، وفى ذلك إشارة عميقة إلى بدء مسار جديد للسياسات المالية فى مصر.

ومما كان يشغلنى- آنذاك-: ماذا يفعل «كجوك» لدفع النشاط الاقتصادى فى ظل ارتفاع تكلفة التمويل.. وهل يُمكن أن نرى روحًا جديدة فى الضرائب والجمارك تختفى معها التقديرات الجزافية، وينخفض زمن الإفراج الجمركى، وتتراجع تكاليف الإنتاج المحلى وتتصاعد تنافسية الصادرات.. وكيف يتحرك لتوسيع القاعدة الضريبية؛ فالمولون الحاليون لا يمثلون الحجم الحقيقى لاقتصاد مصر.. وماذا سيقدم لتحفيز دمج الاقتصاد غير الرسمى..

ثم كيف يتصرف فى ملف الديون، الذى بات يُشكِّل «سحابة سوداء» تُخفى وراءها جهودًا تنموية غير مسبوقة، لم يعد يراها الكثيرون كما هى على أرض الواقع، متدثرين بالمثل الشعبى: «السلف.. تلف.. والرد خسارة»؟!

وقبل وبعد ذلك: الصحة.. التعليم.. والحماية الاجتماعية.. حتى أيقنت أننا أمام معضلة اقتصادية.. وأن «كجوك» فى مهمة صعبة.. ولكنها ليست مستحيلة.. أخذًا فى الاعتبار ما يتمتع به من خبرات اقتصادية كبيرة، سواءً فى المؤسسات الدولية، أو طوال فترة عمله بوزارة المالية.

ولما تأملت أداء الوزير، وجدته منفتحًا لأبعد مدى على مجتمع الأعمال، وفيما يؤكد ويبدو أيضًا أنه يفكر كما يريد القطاع الخاص، وقد آثر إعلان أولوياته فى لقائه غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة؛ حيث طرح رؤية واقعية للتحديات الاقتصادية، وتحديدًا دقيقًا للأولويات، فى إطار شامل ومتكامل للإصلاح الاقتصادى والمالى والضريبى والجمركى، متدرجًا خطوة بخطوة، مع الإيمان الكامل بأن التطوير مستمر بدوام الحياة.

ولما توقفت بعين المدقق، أمكننى القول إن «كجوك» يسير على خُطى د. يوسف بطرس غالى، وزير المالية الأسبق، فى جوهر فلسفة التعامل مع الملف الضريبى، وأعتقد أن غالى- تتفق أو تختلف معه- كانت لديه تجربة ضريبية جديرة بالاهتمام، وأن منهجية «كجوك» تنبئ بميلاد تجربة أخرى أكثر ثراءً على المديين: المتوسط والبعيد.

وحدد «كجوك» أولوياته فى:

- تبنى مسار محفز للإصلاح الضريبى يرتكز على بناء الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال.
- بناء سياسات مالية متوازنة لتحقيق الانضباط والاستقرار المالى، ودفع النشاط الاقتصادى.
- تنفيذ استراتيجية متكاملة ومتسقة لخفض معدلات الدَّين للناتج المحلى.
- خلق حيز مالى لزيادة أوجه الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

وسرعان ما بدأ وزير المالية يترجم هذه الأولويات فى مبادرات وإجراءات دخلت حيز التنفيذ.

فى الضرائب، أطلق «كجوك» 20 إجراءً، وصفها بالخطوة الأولى فى مسار التسهيلات الضريبية، مؤكدًا أنها تحظى بدعم ومساندة استثنائية من الرئيس عبدالفتاح السيسى؛ حيث تستهدف توسيع القاعدة الضريبية عبر تحفيز الامتثال الطوعى، من خلال تخفيف الأعباء والالتزامات عن مجتمع الأعمال؛ فكلما ارتفع عدد المولين زادت قدرة الدولة فى التيسير على الجميع.

ومما يبعث على التفاؤل أيضًا، هذا التناول الإعلامى المتميز، الذى يوثق العهد الجديد لوزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية مع مجتمع الأعمال: «ثقة.. شراكة.. ومساندة» لكل المولين الحاليين والجدد، فى إطار من اليقين، وذلك فى إصدار صحفى متكامل، أعده المكتب الإعلامى لوزارة المالية، تحت عنوان: «معًا نبدأ صفحة جديدة.. نقطة ومن أول السطر»، متضمنًا كل تفاصيل حزمة التسهيلات الضريبية، وردود الأفعال الإيجابية والمحفِّزة من رموز مجتمع الأعمال ورجال الاقتصاد والإعلام.

ولم يكن «كجوك» غافلاً عن تحقيق الاستقرار المالى، بل تحسنت بقوة كل مؤشرات الأداء المالى والاقتصادى، العام المالى الماضي؛ نتيجة لتطور الأوضاع الاقتصادية للأفضل؛ حيث تم تسجيل نمو فى الإيرادات ضريبية منذ سنوات بقيمة 1.4 تريليون بنسبة 35%، دون فرض أعباء جديدة بل بالعكس تم الاعتماد- كما ذكرت- على «التبسيط والتسهيل والميكنة وتوسيع القاعدة» من خلال الشراكة مع مجتمع الأعمال، وتحقيق أعلى فائض أولى بنسبة 3.6% من الناتج المحلى، وزيادة استثمارات القطاع الخاص بنسبة 73%

وعطفًا على هذه النتائج الجيدة، التى تعكس أولويات السياسات المالية -كما يرويها «كجوك»- يمكن أن نَصف موازنة العام المالى المقبل «2025- 2026» الأكثر طموحًا.. بموازنة «النمو والاستقرار والشراكة مع مجتمع الأعمال»؛ حيث تضمنت «أكبر مساندة استثنائية» للأنشطة الصناعية والتصديرية.

وتبقى إشارة مهمة إلى حالة التناغم المثمر بين وزراء المجموعة الاقتصادية، التى تُشكِّل رؤية أكثر وضوحًا وشمولاً واتساقًا وقدرةً على القراءة الراشدة للواقع بإشكالياته، واقتراح الحلول الواقية والمؤثرة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية أيضًا.. فإذا سمعت أحدهم يتحدث رأيت خطاب الآخر مكملاً له فى صورة مضيئة لإدارة واعية وحكيمة.

لكن يبقى التحدى الأكبر، وهو أن يشعر المواطن بتحسن حقيقى فى مستوى معيشته، والخدمات التى يتلقاها؛ بوصفه جوهر أى سياسات إصلاحية وإيجابية وبنَّاءة.

مسيرة مهنية فى خدمة الوطن



لواء م. ياسر محمد إيهاب إبراهيم
مساعد الوزير لتكنولوجيا المعلومات

حبانى الله بعد التخرج، والحصول على بكالوريوس هندسة الاتصالات، وكذلك درجة الماجستير فى تأمين شبكات المعلومات، بمسيرة علمية متميزة، عزَّزت خبراتى فى مجالات الأمن السيبرانى والتكنولوجيا المتقدمة، والعمل الدبلوماسى.

امتدت المسيرة المهنية لأكثر من ثلاثين عامًا فى العمل بمجال الاتصالات وأمن المعلومات، تم خلالها الجمع بين التخصص العلمى الدقيق والرؤية الاستراتيجية، والفهم العميق لمتطلبات الأمن القومى، وسرية المعلومات والتحول الرقمى، إلى جانب المشاركة الفاعلة فى تخطيط وتصميم وتنفيذ العديد من مشروعات البنية التحتية الرقمية على مستوى الدولة المصرية، وكذلك المساهمة فى صياغة رؤية الدولة للتحول الرقمى، كما أضافت تجربة العمل الدبلوماسى لى بُعدًا دوليًا، وخبرة متميزة لمهارات التواصل الدبلوماسى، ومتابعة التطورات العالمية.

وفى ديسمبر عام 2023 التحقت بالعمل بوزارة المالية فى منصب مساعد وزير المالية لتكنولوجيا المعلومات، وساهمت خلال هذه الفترة فى دعم مشروعات التحول الرقمى بالوزارة، ووضع السياسات التقنية الداعمة لأهداف الإصلاح الاقتصادى، التى تتبناها الدولة، فى إطار استراتيجية وزارة المالية لتعزيز التحول الرقمى، وبناء أنظمة مالية آمنة ومتطورة.

رحلتى فى عالم تكنولوجيا ونظم المعلومات



لواء دكتور مهندس أشرف فكرى الجوهرى
رئيس قطاع نظم معلومات إدارة المالية العامة

عندما طلبت منى الأخت الإعلامية القديرة الأستاذة إبتسام سعد كتابة هذا المقال حاولت التهرب كثيرًا، ولم يكن ذلك من باب عدم القدرة على الكتابة فأنا أعشق القراءة وكتابة القصص والشعر باللغتين العربية والإنجليزية منذ الصغر، وأذكر تأثرى الشديد برواية الكاتب توفيق الحكيم "يوميات نائب فى الأرياف" فقررت كتابة يومياتى، ولم أدرِ ما ى الأحداث اليومية المهمة فى صغرى لتسَجل فى يوميات، ولكنها كانت تجربة جيدة توقفت عنها بعد ذلك.

كانت محاولتى للهروب من كتابة المقال ناتجةً عن عدم ميلى للحديث عن نفسي، وأنى لا أطلب أى شيء لشخصى رغم دفاعى بشدة عن مصالح من يعملون معى.

بدأت رحلتى الأكاديمية فى عالم التكنولوجيا بعد الثانوية العامة بانضمامى للكلية الفنية العسكرية، وأتذكر فى اليوم الأول وبمجرد الدخول من بوابة الكلية تم حلق رءوسنا تمامًا، وكنت أتعجب من بكاء بعض زملائى بشدة وهم يرون شعر رءوسهم يتساقط على الأرض، وتعلمنا حينئذ - بعد أن تساوت الرءوس وتشابهت فى الصلع - أنها رسالة للتقدم فى حياتنا رغم كل شيء.

تعلمت فى المؤسسة العسكرية الالتزام والتفانى فى العمل دون انتظار الثواب، وكنا نحاول التوازن اليومى بين التدريبات العسكرية الشاقة ودراسة الهندسة، وممنوع الفشل فى الاثنين، وتعلمت الثبات الانفعالى عند مواجهة المصاعب.

تخرجت فى الكلية الفنية العسكرية ضابطًا مهندسًا، واتسعت الخبرات الفنية بالعمل فى عدة أماكن، واستكملت الدراسات العليا فحصلت على الماجستير والدكتوراه فى هندسة الحاسب الآلى، وتعلمت احترام العلم والعلماء وعدم المجادلة دون براهين، وأن "ما لا يُدرك كله لا يُترك كُله"، أى عندما لا تنجح فى الوصول إلى قمة غايتك لا تقف وتنكر معظم النجاح؛ على نحو عظَّم من نتائج رسالتى للدكتوراه التى تميزت باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى فى الأمن السيبرانى.

سعدت وتشرفت بانضمامى لأسرة وزارة المالية فى 2023/8/1 بتعيينى أول رئيس لقطاع نظم معلوماتٍ إدارة المالية العامة، ذلك القطاع الوليد حديثًا، وما زال لدى طموحات كبيرة للإسهام فى تطوير استخدام التكنولوجيا بالمنظومات المالية، وتوطين تقنيات حديثة ومتقدمة لمساعدة متخذى القرار، وتيسير عمل القطاعات المختلفة بالوزارة.

ختاماً، أشكر الأستاذة إبتسام سعد مرة أخرى على إصرارها وتشجيعها على استعادة بريق الكتابة مرة أخرى، وأتمنى أن أكون دائماً عونًا قويًا لكل الزملاء فى وزارة المالية لمزيد من التقدم.

إنفاق اجتماعى.. أكثر شمولًا واستهدافًا



أحمد فؤاد
رئيس قطاع موازنات الأمن والعدالة والخدمات العامة والحماية الاجتماعية

بدأت الحماية الاجتماعية تتصدر المشهد بشكل أكبر مع الصدمات العالمية، وما يرتبط بها من تحديات داخلية وخارجية.. وكم قرأنا وسمعنا نقاشات فى دوائر الخبراء والمراقبين عن أهمية توفير شبكات الأمان والحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والمناطق الأكثر احتياجًا، وزيادة مخصصات الإنفاق الاجتماعى.

وأتفق تمامًا مع أصحاب هذا الرأى.. وفى تقديرى أن الأمر يتطلب العمل على ثلاثة محاور بشكل متوازن؛ حتى يتحقق الهدف المنشود، ويشعر محدودو الدخل بالتحسن النسبى والمتدرج.

يجب أن نركز على تحسين «جودة الاستهداف»، جنبًا إلى جنب مع زيادة المخصصات المالية المقررة للحماية الاجتماعية، ثم التوسع فى مفهوم الإنفاق الاجتماعى؛ بحيث يشمل- إضافة إلى الدعم النقدى المتمثل فى برنامج «تكافل وكرامة» مثلًا- استهداف توفير خدمات عاجلة للرعاية الصحية لمحدودى الدخل، من خلال اعتمادات مالية إضافية لعلاج الحالات الحرجة على نفقة الدولة، وتوفير دعم إضافى لمستحقى السلع التموينية فى أوقات محددة خلال العام، وكذلك استهداف دعم صغار المزارعين... وهكذا.

لقد تجلى هذا المعنى فى تطور الإنفاق الاجتماعى بالموازنة العامة للدولة، وفلسفة إعداد حزم الحماية الاجتماعية، خلال الفترة الأخيرة، وما يساعد فى المضى بهذا المسار توفر قواعد بيانات دقيقة بالفئات المستهدفة والمستحقة للدعم فى شتى القطاعات، سواءً من خلال برنامج «تكافل وكرامة» أو قوائم الانتظار والحالات الحرجة بالقطاع الصحى.. وغيرها.

أتصور أننا كلما استطعنا رفع كفاءة الإنفاق العام، وتوجيه المزيد من المخصصات المالية للارتقاء بمستوى الخدمات العامة، خاصة تلك الأكثر تأثيرًا فى حياة الناس كالصحة والتعليم، تقدمنا بقوة فى مسار تلبية الاحتياجات الأساسية والتنموية، ومن ثَمَّ كان تأثير الحزم الاستثنائية للحماية الاجتماعية أقوى وأكبر لدى الفئات المستحقة والأولى بالرعاية.

ومما يدفع هذا المسار الاجتماعى والتنموى تكاتف جهود كل الجهات، بما فى ذلك مؤسسات المجتمع المدنى؛ حيث يجعل ذلك خطوات الدولة أكثر تأثيرًا.

وإيمانًا بكل ما سبق، فإن السياسات المالية ترتكز على خلق حيز مالى من خلال استهداف فائض أولى كبير بالموازنة سنويًا؛ حتى نتمكن من الإنفاق بشكل أكبر على الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات، التى تهم المواطنين.

وفقنا الله جميعًا للعمل المخلص لصالح وطننا ومواطنينا.

ضـــــرورة حياة



أحمد سمير
رئيس قطاع موازنات البنية التحتية والشئون الاقتصادية

نتفق ونختلف فى جزء من عشرة، أو مائة فى المائة، فى تحديد الأولويات الاقتصادية، ولكل منا فى دوائر المال والأعمال والاقتصاد قناعاته العلمية وخبراته أيضًا، ومن ثَمَّ حيثيات الرفض والقبول، و«الأخذ بالرأى» قولًا وتحليلًا، والأهم فى كل ذلك، من وجهة نظرى، صدق النية وإخلاص العمل لوجه الله، ولصالح بلدنا ومواطنينا.

سمعت كثيرًا بين «جُلَّاسى» فى نقاشات ودية مع عموم الناس، عن تلك القضية الجدلية: «أيهما أفضل: الإنتاج.. أم مشروعات البنية التحتية؟».

الإجابة البسيطة، التى يفهمها الناس بعيدًا عن نظريات الاقتصاد ومدارات المالية العامة، «ما فيش إنتاج ولا مشروعات صناعية أو استثمارية بدون بنية أساسية قوية ومتطورة وقادرة على استيعاب تلك الوحدات الإنتاجية الجديدة.. أقصد الطاقة والطرق وغيرهما من المرافق اللازمة لجذب استثمارات جديدة».

طبعًا.. أضيف على ذلك: إبراز المشروعات القومية العملاقة، التى تستهدف النهوض بالصناعة الوطنية، وزيادة الرقعة الزراعية، والاستثمار فى الطاقة الجديدة والمتجددة، والمجالات الأكثر استدامة، وذات الأولوية على المستوى المحلى والعالمى.

وعندما قرر العالم، فى ظل جائحة «كورونا»، غلق النشاط الاقتصادى.. كان الخيار الاستراتيجى والقرار السياسى فى مصر: «الغلق الجزئى علشان بيوت الناس التى تعمل فى المشروعات التنموية تفضل مفتوحة».

إن النظرة الموضوعية للاقتصاد المصرى يجب أن تكون أكثر شمولية لكل الأمور، وألا تقتصر على زاوية واحدة، مهما كانت مهمة، من وجهة نظر أصحابها.

الاقتصاد المصرى خلال العام المالى الماضى يتطور للأفضل بأداء قوى للتصنيع والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.. بما يعنى دورًا أكبر للقطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى، وهو ما انعكس فى نمو الاستثمارات الخاصة إلى 73%.

ولأننا نمتلك بنية أساسية متطورة، فإن مصر تفتح أبوابها للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتقدم كل يوم حوافز جاذبة ترتكز على فرص اقتصادية واعدة.

وهكذا.. تعد البنية التحتية «ضرورة حياة»، حيث تتضمن شبكات النقل والطاقة والمياه والاتصالات، وتوفر الخدمات الحيوية كالصحة والتعليم، وتدفع مسار النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة.



نظام أكثر كفاءة.. للمالية العامة

د. وليد عبد الله
رئيس قطاع الموازنة

قامت وزارة المالية، خلال العقد الأخير، بإقرار حزمة من الإصلاحات الجوهرية فى مجال إدارة المالية العامة، تهدف إلى تعزيز الانضباط المالى، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتحسين مستوى الشفافية والمساءلة، ودعم استدامة النمو الاقتصادى، دون الإخلال بزيادة أوجه الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، رغم التحديات الاقتصادية المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية والإقليمية.

انتقلت وزارة المالية من إعداد موازنة سنوية تقليدية إلى نهج أكثر شمولا، يقوم على التنبؤات المالية لثلاثة أعوام مقبلة، وفقًا لاستراتيجية السياسة المالية المعتمدة من مجلس الوزراء، ويضمن الإطار الموازنى متوسط المدى استقرار واستدامة السياسات المالية، ويتيح لصانعى القرار رؤية أوضح لتأثير قرارات اليوم على المستقبل، ويساعد فى ربط الأهداف الاقتصادية الكلية بخطط التنمية على مستوى كل قطاع؛ بما يتسق مع أهداف خطة مصر للتنمية المستدامة 2030، وبرنامج عمل الحكومة.

وتم اعتماد الأسقف المالية بوصفها أداة لضبط أولويات الإنفاق العام من خلال وضع حدود قصوى للنفقات على مستوى القطاعات المختلفة، بما يضمن توافقها مع الموارد المتاحة، وتضمنت هذه الآلية سقف الاستثمارات العامة، الذى يحدد حجم الاستثمارات الممكن تمويلها بما يتماشى مع خطة الدولة للتنمية المستدامة 2030، ويضمن توجيه الموارد إلى المشروعات الأكثر عائدًا وأولوية.. كما شملت الإصلاحات وضع سقف للدَّين العام، من خلال استراتيجية متكاملة تهدف إلى خفض معدلاته تدريجيًا، وإطالة آجال الاستحقاق، وتنويع مصادر التمويل؛ لتقليل المخاطر المالية المرتبطة بالتقلبات الخارجية.

وفى إطار تحديث آليات إعداد الموازنة، ووفقًا لتعديلات قانون المالية العامة الموحد سيتم العمل بموازنة البرامج والأداء بدءًا من موازنة العام المالى 2028-2029، وقد أوشكت وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وكل الوزارات على الانتهاء من إعداد «شجرة البرامج» بشكل كامل؛ تمهيدًا لإتاحتها على الأنظمة المالية المميكنة لوزارة المالية؛ ليتم العمل بها فى أقرب وقت.

وتعد موازنة البرامج والأداء، خطوة انتقالية مهمة من موازنة البنود التقليدية إلى نهج أكثر كفاءة يربط بين حجم الموارد التى تُنفق، والنتائج التى يتم تحقيقها على نحو يعزز المساءلة والشفافية، بحيث يتم تقييم كفاءة كل برنامج حكومى وفقًا لمؤشرات أداء محددة، بما يساعد البرلمان والرأى العام فى متابعة جدوى الإنفاق العام بصورة أوضح.

ويتم تعديل بعض أحكام قانون المالية العامة الموحد؛ لترسيخ مبدأ شمولية الموازنة العامة للدولة، وعرض بيانات المالية العامة للدولة بشكل أكثر دقة وشمولا يتسق مع القواعد والأسس الإحصائية المتعارف عليها لنشر البيانات والمؤشرات المالية للدول المختلفة، ويعبر بشكل عادل ومنصف عن حجم النشاط الاقتصادى فى مصر من خلال استحداث مفهوم موازنة الحكومة العامة، وذلك بتضمين إيرادات ومصروفات الهيئات العامة الاقتصادية، إضافة إلى إيرادات واستخدامات الموازنة العامة للدولة، وكذلك للسيطرة على الدَّين العام من خلال وضع حد أقصى لدَين «الحكومة العامة شاملا دَين الهيئات الاقتصادية» ونسبته للناتج المحلى.

ولم تقتصر الإصلاحات على الإطار التشريعى والتخطيطى فقط، بل امتدت إلى الرقمنة والتحول الإلكترونى؛ حيث أطلقت وزارة المالية منظومات متكاملة، مثل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية «GFMIS»، وحساب الخزانة الموحد «TSA»، ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكترونى، ومنظومة الرواتب والأجور الحكومية «Payroll»، على نحو يعزز الرقابة على التدفقات النقدية، وتحسين إدارة السيولة، ويقلل من الهدر والتسرب المالى.

وهناك جانب آخر لا يقل أهمية عما سبق، وهو إدارة المخاطر المالية؛ إذ أنشئت وحدات متخصصة لإدارة الدَّين العام ووضع استراتيجيات للتعامل مع تقلبات أسعار الفائدة وسعر الصرف، إضافة إلى تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لضمان استقرار الاقتصاد الكلى.

ويمكن القول إن هذه الإصلاحات أسهمت فى خلق نظام أكثر كفاءة ومرونة لإدارة المالية العامة فى مصر، ووفرت أساسًا أكثر صلابة للتخطيط المالى المستدام، وإن مواصلة التطوير والبناء عليها، بما فى ذلك الاعتماد على موازنة البرامج والأداء، وتوسيع نطاق الشمول المالى والرقمنة، سيظل عاملا حاسمًا فى تحقيق الاستقرار المالى والنمو الاقتصادى المتوازن.

إدارة ملف التمويل



مجدى محفوظ
رئيس قطاع التمويل وإدارة الدَّين

تُعد الإدارة المالية من الأعمدة الأساسية، التى يقوم عليها أى كيان مؤسسى ناجح؛ إذ تُمثل الإطار، الذى تُدار من خلاله الموارد بكفاءة، وتُتخذ فى ضوئه القرارات الاستراتيجية، التى تضمن تحقيق الأهداف التنموية والاستدامة المالية؛ فالقدرة على إدارة التمويل بفاعلية، فى ظل التحديات والمتغيرات الاقتصادية المتسارعة، أصبحت معيارًا رئيسيًا لنجاح المؤسسات العامة والخاصة، على حد سواء.

شهد قطاع التمويل وإدارة الدَّين تطورًا نوعيًا فى السنوات الأخيرة؛ حيث تم تبنى نهج شامل لإدارة الدَّين العام يهدف إلى خفض تكلفة التمويل، وإطالة متوسط عمر الدَّين، وتحسين هيكل المديونية بما يحقق الاستدامة المالية.

ويضطلع قطاع التمويل بدور رئيسى فى دراسة القروض الأجنبية، وشرائح التمويل الممنوحة من المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولى، وذلك لتمويل جانب من عجز الموازنة العامة، ودعم الاحتياطيات النقدية، مع الحفاظ على مؤشرات الدَّين ضمن الحدود الآمنة واستدامة القدرة على السداد.

ويولى قطاع التمويل وإدارة الدَّين اهتمامًا خاصًا بتطوير الأنظمة المميكنة لإدارة التمويل والدَّين العام، بما يضمن التكامل بين جميع مراحل الدورة المالية للدولة من إعداد الموازنة وتنفيذها، وكذلك عمليات الصرف والتحصيل.

ويقوم القطاع بإعداد التقارير المالية الدورية للموقف التنفيذى للموازنة العامة للدولة، سواء على المستوى اليومى أو الشهرى أو الربع سنوى، استنادًا إلى البيانات المستخرجة من المنظومات المميكنة، وتُعد هذه التقارير أداة رئيسية فى متابعة الأداء المالى الفعلى مقارنة بالمستهدفات، وتحليل الانحرافات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية فى الوقت المناسب.

ويضطلع القطاع بدور مهم فى إصدار الضمانات السيادية للجهات الكبرى، مثل الهيئة المصرية العامة للبترول، والهيئة المصرية للشراء الموحد، وهيئة قناة السويس، وهيئة السلع التموينية وغيرها من الكيانات الاستراتيجية، وذلك لتوفير احتياجات الدولة من السلع الاستراتيجية والمواد البترولية، وضمان استمرارية تدفقها للسوق المحلية دون انقطاع، بما يدعم استقرار الاقتصاد الكلى والأمن القومى الغذائى والطاقة.

وفى إطار تعزيز بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص، يحرص القطاع على دعم الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، وتوفير الحوافز المالية والتيسيرات اللازمة لتحسين تنافسية الاقتصاد المصرى. وقد شمل ذلك تمويل المبادرات، التى نُقلت من البنك المركزى إلى وزارة المالية، لضمان استمرارية دعم القطاعات الحيوية ذات الأولوية، وتوجيه الموارد بكفاءة نحو تعزيز النمو والاستثمار.

إن الفكر المالى الذى يقود إدارة ملف التمويل فى وزارة المالية يقوم على رؤية شاملة تسعى لتحقيق التوازن بين الانضباط المالى، وكفاءة الإنفاق العام، واستدامة الدَّين العام، والتحول الرقمى فى إدارة الموارد.

إننا فى وزارة المالية نؤمن بأن الإدارة المالية الحديثة لا تقتصر على تحقيق الانضباط المالى فقط، بل تمتد لتشمل تحسين جودة الإنفاق العام، وتعظيم العائد من التمويل، وتطوير النظم المميكنة، التى تُمكّن الدولة من إدارة مواردها بكفاءة، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بما يتماشى مع رؤية مصر 2030.

إدارة رشيدة.. تخدم أهداف التنمية



د. أحمد هريدى
رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

يُعد قطاع الحسابات والمديريات المالية أحد أهم قطاعات وزارة المالية، ومحورًا أساسيًا فى منظومة الانضباط المالى والإدارى للدولة؛ لما يقوم به من دور حيوى فى تحقيق الرقابة المالية قبل الصرف، وضمان الاستخدام الأمثل للمال العام فى ضوء القوانين واللوائح المالية.

وانطلاقًا من رؤية وزارة المالية نحو بناء نظام مالى وإدارى متطور يتسم بالكفاءة والشفافية والاستدامة المالية، فإننا نعمل على تعزيز مبادئ الحوكمة المالية، وتحقيق الانضباط المالى، والإسهام فى تنفيذ الأهداف الاستراتيجية.

يقوم قطاع الحسابات والمديريات المالية بدور محورى فى الرقابة المالية، قبل الصرف، من خلال مراجعة وفحص العمليات المالية قبل تنفيذها؛ للتأكد من صحتها وسلامتها القانونية والمحاسبية، والتأكد من توفر الاعتمادات المالية المقررة، ومطابقة الصرف لأوجه الإنفاق المحددة، بما يضمن حماية المال العام، وتحقيق مبدأ المساءلة والمحاسبة؛ مما يعزز ثقة المجتمع فى كفاءة إدارة المال العام.

وفى ضوء تطوير الأداء وفقًا لرؤية وزارة المالية لم يعد دور القطاع مقتصرًا على الرقابة المالية قبل الصرف، بل تطور ليشمل المتابعة الفعالة لتحصيل مستحقات الخزانة العامة وتعظيم الموارد المالية للدولة؛ حيث تم تشكيل العديد من فرق العمل المتخصصة؛ لمتابعة أداء وتحصيل الإيرادات العامة، سواء الضريبية أو غير الضريبية، وكذلك مستحقات الخزانة من إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص، فضلاً على متابعة استيداء رسم «الأيلولة»، وفوائض الهيئات الاقتصادية، التى تؤول إلى الخزانة العامة للدولة.

هذا التحول يعكس نقلة نوعية فى الفكر المالى نحو تحقيق التكامل بين الرقابة على الإنفاق وتعظيم الموارد العامة بما يسهم فى تعزيز الاستدامة المالية..

ويُعد العنصر البشرى «حجر الزاوية» فى تحقيق كل ذلك؛ فالكفاءات البشرية العاملة فى القطاع تمتلك خبرات متميزة فى مجالات المحاسبة الحكومية والرقابة المالية وإدارة الموارد العامة، مما يجعلها شريكًا أساسيًا فى تحقيق مستهدفات وزارة المالية.

وتضع الوزارة فى مقدمة أولوياتها ورؤيتها المستقبلية تدريب وتنمية العنصر البشرى، من خلال برامج تدريبية متخصصة، تسعى إلى تطوير الفكر الرقابى بما يتواكب مع تطبيق موازنة البرامج والأداء، ويعزز مفاهيم حوكمة الإنفاق العام.

ويسعى القطاع، فى ضوء التوجه نحو حوكمة الإنفاق العام وتعظيم الإيرادات، إلى تبنى أفضل الممارسات فى مجال الرقابة المالية، وإرساء ثقافة الأداء القائم على النتائج، وربط الإنفاق بالمخرجات، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد العامة، والتركيز على تطوير الأداء، وإعلاء القيم المؤسسية لوزارة المالية، والمتمثلة فى الاحترام، والتعاون، والشفافية، والتواصل الفعَّال، والابتكار، لضمان تحقيق التكامل بين مختلف الجهات الإدارية، وتحقيق أهداف الدولة فى إدارة المال العام بكفاءة ومسئولية.

إن قطاع الحسابات والمديريات المالية يمثل أحد أعمدة منظومة الإصلاح المالى فى الدولة؛ فهو ليس مجرد جهاز رقابى، بل هو شريك فاعل فى بناء نظام مالى حديث قائم على الكفاءة والحوكمة والشفافية.

وبناءً على توجيهات السيد وزير المالية باستمرار جهود التطوير والتدريب، وتعزيز الفكر الرقابى الحديث، فإن القطاع ماض نحو أداء أكثر تميزًا يواكب رؤية وزارة المالية فى تحقيق إدارة رشيدة ومستدامة للمال العام، تخدم أهداف التنمية الشاملة للدولة المصرية.

أقوى استثمار



أحمد سيد رئيس قطاع موازنات التنمية البشرية

لا شك أن بناء الإنسان ركيزة أساسية فى مسار التنمية، الذى توليه الدولة أولوية قصوى واهتمامًا كبيرًا؛ إيمانًا بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يمكن تحقيقها دون تنمية بشرية حقيقية؛ بما ينعكس فى تحسين جودة الحياة، وإرساء دعائم التنمية المستدامة بمفهومها الشامل.

إن أقوى استثمار يمكن أن تقدمه أى دولة لمواطنيها لا بد أن يكون فى رأس المال البشرى، من خلال تبنى سياسات أكثراستدامة وتوازنًا؛ لخلق مساحات مالية أكبر للتوسع فى الإنفاق على الصحة والتعليم، أخذًا فى الاعتبار العمل على زيادة المخصصات الموازنية لهذه القطاعات الحيوية سنويًا، بما يتجاوز متوسط الإنفاق العام على القطاعات الأخرى؛ على نحو يسهم فى بناء مواطن قادر صحيًا ومؤهل تعليميًا للمشاركة المجتمعية فى بناء وتقدم الوطن.

إن الهيكل التنظيمى الجديد لوزراة المالية، يرتكز على الإدارة الرشيدة للمالية العامة للدولة بآليات مركزية أكثر شمولاً ومرونةً وتأثيرًا على حياة الناس، وربط الأداء المالى بالفنى، وتحديد الاحتياجات الفعلية للقطاعات الخدمية وقياس الأداء بشكل دقيق، بما ينعكس فى تحقيق وفورات مالية تساعد فى زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم وتنفيذ استراتيجية بناء الإنسان المصرى.

ونحرص فى وزارة المالية على التنسيق الدائم والتكامل مع قطاعات الصحة والتعليم أثناء مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة لتوفير الاحتياجات التمويلية للقطاعات و البرامج والمبادرات الأكثر استهدافًا والأكثر تأثيرًا على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ونحن مستمرون ونحرص أيضًا على تطبيق موازنة «البرامج والأداء» بما يضمن التوزيع العادل للمخصصات الموازنية، وفقًا لرؤية مؤسسية موحدة ترتكز على تخصيص الموارد المالية للأنشطة والمشروعات الاقتصادية بدلاً من المؤسسات الحكومية؛ على نحو يسهم فى خلق آليات فعَّالة لمتابعة وقياس النتائج المحققة من تخصيص وصرف الموارد المالية.

ونود الإشارة إلى أنه تم فى موازنة العام المالى الحالى استيفاء نسب الاستحقاق الدستورى لقطاعات الصحة والتعليم، التى تمس حياة كل أسرة مصرية، مع التركيز على زيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة، ومخصصات الأدوية والمستلزمات الطبية، وتحمل اشتراكات غير القادرين فى منظومة التأمين الصحى الشامل فى عدد من المحافظات.

وفى التعليم قبل الجامعى تم الاهتمام بتوفيرالاحتياجات التمويلية اللازمة لسد العجز فى وظائف التدريس، وتوفير الدعم المطلوب للكتب الدراسية، والتغذية المدرسية، ورفع كفاءة المعلمين، وغيرها مما يتم فيه التنسيق المباشر مع وزارة التربية والتعليم.

ورغم كل الجهود المبذولة فى توفير الاحتياجات التمويلية لقطاعات الصحة والتعليم، فإننا مازلنا نتطلع للمزيد جنبًا إلى جنب مع العمل المشترك مع الوزارات المختصة على تطوير البرامج، بحيث تكون أكثر استهدافًا وتأثيرًا وانعكاسًا فى حياة المواطنين.

أصـــــول الـــدولـــة



د. محمد سليمان قورة
رئيس جهاز إدارة والتصرف فى الأموال المستردة والمتحفظ عليها

ظلت إدارة أصول الدولة، التى تخضع لولاية وزارة المالية، تحكمها قوانين ولوائح كثيرة، لوقت طويل، وتتولاها جهات متعددة يقوم عليها جهاز تصفية الحراسات، والإدارة المركزية لموارد وتعويضات الإصلاح الزراعى، والإدارة العامة للأموال المستردة التابعة للهيئة العامة للخدمات الحكومية، إضافة إلى عدد من اللجان.

ولم تكن تخضع هذه الأصول فى إدارتها إلى منهج متكامل ومتسق، إلى أن صدر فى ٢٠ فبراير ٢٠٢٤م القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٤م بإنشاء جهاز إدارة والتصرف فى الأموال المستردة والمتحفظ عليها بوزارة المالية؛ بهدف الاستفادة القصوى من الأموال المستردة والمصادرة والمتحفظ عليها، وتعظيم العائد من إدارة الأصول، والاستغلال الأمثل لموارد الدولة، وفق أحدث الممارسات، من خلال إنشاء كيان تنظيمى واحد يتولى إدارة الأموال، التى آلت ملكيتها إلى الدولة، والتصرف فيها وتنميتها؛ للاستفادة منها على أفضل وجه، وبما يتسق مع سياسات التنمية.

ولمزيد من الحوكمة والمساءلة وتوسيع قاعدة المشاركة بالرأى، نظم القانون إدارة والتصرف فى الأموال، التى تدخل ضمن اختصاص الجهاز من خلال مستويين، أولهما: مستوى استراتيجى تتولاه لجنة خبراء برئاسة وزير المالية، وعضوية ذوى الخبرة الاقتصادية والمالية؛ لوضع خطط وقواعد وأساليب إدارة والتصرف فى الأموال، التى تدخل فى اختصاص الجهاز، بما يتفق مع طبيعة هذه الأموال وتنميتها، والتعاقد مع شركات أو جهات متخصصة فى إدارة بعض الأصول، التى تتطلب خبرة فنية متخصصة، والمشاركة بحصة عينية عن الخزانة العامة مع صندوق مصر لاستثمار بعض الأصول، التى تتوفر فيها الفرصة الاستثمارية، بناءً على دراسة وافية للجدوى الاقتصادية والعائد الاستثمارى المتوقع للأصول، وثانيهما: مستوى تنفيذى يتولاه مدير تنفيذى لتسيير عمل الجهاز فنيًا وإداريًا وماليًا، يعاونه فى ذلك فريق عمل متخصص فى كل مجالات إدارة والتصرف فى الأصول.

ولخطورة الأموال، التى يتولى الجهاز إدارتها أو التصرف فيها، فقد أضفى عليها القانون حماية خاصة، وأحاطها بسياج من الضمانات؛ حيث اعتبرها فى حكم الأموال العامة، ومنح الجهاز سلطة اقتضاء حقوقه باتخاذ إجراءات الحجز الإدارى، وإجراءات إزالة التعديات الواقعة على تلك الأموال.

إدارة مرنة ومتوازنة.. لصالح المواطن



عبد العظيم أحمد
رئيس الإدارة المركزية لموازنة الخزانة العامة

تُعد الاحتياطيات العامة فى الموازنة العامة للدولة إحدى الأدوات المالية الأساسية، التى تتيح مرونة فى إدارة الإنفاق العام، وتُمكن الحكومة من مواجهة المتغيرات الطارئة، وتغطية احتياجات لم يكن من الممكن إدراجها تفصيليًا عند إعداد الموازنة، وقد نصَّ الدستور المصرى وقانون المالية العامة الموحد على آليات ومعايير واضحة لإدارة هذه الاحتياطيات تُعتمد من مجلس الوزراء، بما يضمن التوازن بين المرونة والالتزام بالانضباط المالى.

والاحتياطيات ليست مجرد مخصصات مالية، بل أداة استراتيجية لتحقيق مجموعة من الأهداف، يتمثل أهمها فى الاستجابة الفورية للاحتياجات العاجلة للجهات المختلفة، والمرونة فى التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية غير المتوقعة، والاستدامة المالية من خلال ضمان وجود مصدر تمويلى يغطى المتطلبات الإضافية دون الإخلال بالسقف الكلى للإنفاق.

ويتم إدارة الاحتياطيات العامة حسب طبيعة الإنفاق، عبر أبواب الموازنة العامة للدولة، وفقًا للقواعد المحاسبية، التى حددها قانون المالية العامة الموحد، ولائحته التنفيذية، وفى حدود المعايير المعتمدة من مجلس الوزراء.

وتعتبر أولويات الإنفاق على قطاعات التنمية البشرية والحماية الاجتماعية، وكذلك دراسة احتياجات تلك القطاعات من خلال التقارير الصادرة عن الأنظمة الإلكترونية لوزارة المالية أحد أهم المعايير، التى يتم على أساسها ضمان كفاءة استخدام تلك الاحتياطيات.

فى السنوات الأخيرة، شهدت مصر تطبيقًا عمليًا ناجحًا لاستخدام الاحتياطيات العامة لدعم أولويات الحكومة من خلال التوجيهات الصادرة بإقرار مجموعة من الحزم الاجتماعية، التى تمس فئات محددة من المواطنين؛ حيث ساهمت الاحتياطيات العامة فى التعامل مع متطلبات قطاع الحماية الاجتماعية، وتم توجيه جزء من الاحتياطيات لتعزيز برامج «تكافل وكرامة»، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وزيادة مخصصات دعم السلع التموينية، خلال فترات الأزمات للفئات الأكثر احتياجًا، كما تم استخدام الاحتياطى لمواجهة تداعيات جائحة «كورونا»، عبر تمويل احتياجات عاجلة من الأدوية والمستلزمات الطبية، وكذلك توفير احتياجات وزارة الصحة لعلاج المواطنين على نفقة الدولة، وشراء الأدوية والمستلزمات الطبية وعلاج الحالات الحرجة.. وتم أيضًا استخدام الاحتياطيات العامة للباب الأول الأجور فى تمويل جانب كبير من الزيادات، التى تم إقرارها ضمن الحزم الاجتماعية لتحسين أحوال العاملين بالجهاز الإدارى للدولة.

ورغم أهمية الاحتياطيات العامة، فإن إدارتها تواجه تحديات، مثل مخاطر الاستخدام غير الرشيد أو التوسع المفرط، إلا أننا فى وزارة المالية نراعى ذلك، ويساعدنا فى هذا الشأن النظام الإلكترونى لإدارة المالية العامة «GFMIS»، الذى أسهم فى رفع كفاءة إدارة الموارد وتعزيز الشفافية.

إن الاحتياطيات العامة ليست مجرد بند مالى، بل أداة لإدارة الموازنة العامة للدولة بشكل أكثر مرونة وانضباطًا.. فهى تسمح بالاستجابة السريعة للاحتياجات العاجلة، مع الالتزام بالسياسات المالية الرشيدة.. ومن خلالها تؤكد وزارة المالية التزامها بتحقيق التوازن بين تلبية احتياجات المواطن والحفاظ على استدامة المالية العامة.

«أنسنة» الاقتصاد



د. كامل كمال
رئيس قطاع الحسابات الختامية

مهما كان موقعك الوظيفى.. عضوًا أو مديرًا.. أعتقد أن أكثر شىء يؤثر فيك وتشعر معه بالسعادة هو ظهور نتاج ما تفعله فى خدمة بلدك، وفرحة الناس به.. ويتحقق ذلك بشكل نسبى ومتدرج ومتابين باختلاف طبيعة العمل، الذى تؤديه، ومدى تماسه مع المواطنين فى أمور حياتهم اليومية وشئون أبنائهم.. وما يتعلق بمستقبلهم.

وبطبيعة عملى.. فإن جُل اهتمامى يكون فى أرقام ومؤشرات ومعدلات الانضباط المالى: الدَّين، والعجز والفائض الأولى وغيرها مما يُتسَّب إلى الناتج المحلى، ويُعطى صورة أكثر شمولًا للأداء المالى، طوال عام أو ربعه أو نصفه.. فى جزء مؤثر أكثر عمقًا واتساعًا للاقتصاد.

ومما لا شك فيه أننى أشعر بسعادة بالغة عندم ينجح فريق العمل بوزارة المالية فى تحقيق مستهدفات الأداء المالى، إلا أن سعادتى تكتمل بانعكاس هذا التحسن على النشاط الاقتصادى بشكل عام أو فى حياة الناس؛ حيث إن تحقيق فائض أولى جيد وخفض معدل الدَّين وعجز الموازنة للناتج المحلى الإجمالى يجعلنا أكثر قدرة على الإدارة المرنة للمالية العامة للدولة، والإنفاق بشكل أكبر على مبادرات دعم النشاط الاقتصادى: إنتاجًا وتصديرًا.. ومن ثمَّ قدرة أكبر أيضًا على تلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين، بما فى ذلك تحسين الخدمات العامة، خاصة الصحة والتعليم، إضافة إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ببرامج أكثر شمولًا واستهدافًا للفئات الأولى بالرعاية.

ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أتوجه بالشكر والتقدير لزملائنا بوزارة المالية والوزارات والجهات الأخرى، سواء مجلس النواب أو الجهاز المركزى للمحاسبات، على روح التعاون والعمل الوطنى الدءوب لتحقيق المستهدفات، فى إطار رؤية متسقة لاقتصاد أكثر جذبًا للاستثمارات، وأكثر تنافسية، وأكثر قدرة على تحقيق طموحات الشعب المصرى.

تمويل مستدام وصديق للبيئة



شريف حازم
مستشار الوزير للشئون الهندسية

تركز وزارة المالية، فى الفترة الحالية، على ضمان جودة ونوعية المشروعات، التى تقوم بتمويلها، من حيث التوافق مع معايير الاستدامة والاقتصاد الأخضر، وكذلك دراسة الأثر المجتمعى، وضمان الوصول إلى جميع الطبقات المستهدفة فى المجتمع.

وتعمل وزارة المالية على تنفيذ ذلك، من خلال التنسيق الدائم والمستمر مع الوزارات والهيئات على مستوى الدولة، ومؤسسات المجتمع المدنى، وكذلك التعاون مع المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولى، والبنك الأوروبى، وبنك التنمية الآسيوى، وبنك التنمية الأفريقى، ومنظمات الأمم المتحدة المختصة بالبيئة والتنمية الحضرية، وغيرها.

وقد ظهر ذلك من خلال عدة مشروعات شاركت فيها الوزارة، مثل مشروع تموين السيارات بالغاز الطبيعى بدلًا من البنزين، ومشروع استبدال سيارات «التاكسى» القديمة، ومشروعات محطات الصرف الصحى، وتحليه مياه البحر، مع ضمان التوافق مع المعايير البيئية الدولية، من خلال وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالوزارة، وكذلك إصدار السندات والصكوك الخضراء لأول مرة بالمنطقة، التى تُستخدم حصيلتها فى تمويل المشروعات الصديقة للبيئة، طبقًا للمعايير والمواصفات الدولية.

كما تهدف خطة الوزارة، فى الفترة المقبلة، إلى ضمان التزام المقرات والمبانى بمبادئ الاستدامة، والحفاظ على البيئة، عن طريق خفض استهلاك الطاقة والمياه، باستخدام أنظمة إضاءة وتهوية طبيعية وصديقة للبيئة، ووضع نظام لقياس وخفض الانبعاثات الكربونية فى مبانى الوزارة، والمصالح التابعة لها.

وتقوم الوزارة بالمشاركة فى دارسة وتمويل العديد من المشروعات والمبادرات ذات الأثر الاجتماعى المباشر على جميع طبقات المجتمع، مثل التأمين الصحى الشامل، ومشروعات بناء المدارس والمستشفيات بنظام المشاركة، الذى يهدف إلى تحسين جودة التعليم والصحة، كأهداف رئيسة وذات أثر مباشر على تحسين جودة ونوعية الحياة.

الإنفاق الصحى



د. عمرو محمد عبد الفتاح
رئيس الإدارة المركزية للصحة والسكان بقطاع موازنات التنمية البشرية

مما لا شك فيه أن حق المواطن فى الحصول على الرعاية الصحية بوطنه من دعائم المجتمع الرئيسية؛ حيث تعتبر صحة الفرد من المقومات الأساسية للمجتمع، وضرورة من ضرورات التنمية، فالصحة ليست مجرد خدمة تقدمها الدولة، وإنما هى ركيزة أساسية للتنمية البشرية، والاستثمار فيها هو استثمار فى الإنسان، الذى يُعد المحرك الرئيسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أشار دستور جمهورية مصر العربية إلى أن لكل مواطن الحق فى الصحة والرعاية الصحية المتكاملة، وفقًا لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة، التى تقدم خدماتها للشعب ودعمها، والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافى العادل.

ولذلك يعد الإنفاق على القطاع الصحى أحد أهم الركائز الأساسية للإنفاق الاجتماعى فى مصر؛ لما له من دور محورى فى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز التماسك والاستقرار، ولا يقتصر مفهوم الإنفاق على القطاع الصحى فى مصر على تقديم الخدمات العلاجية، بل يمتد ليشمل برامج الوقاية والرعاية الصحية الأولية والتوعية الصحية، بما يسهم فى تقليل معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة، وتخفيف الأعباء المالية والاقتصادية عن الأسر والدولة، على حد سواء.

وفى السياق ذاته فإن زيادة الإنفاق على القطاع الصحى بكفاءة وفاعلية يعزز من العدالة الاجتماعية؛ حيث يتيح للفئات الأولى بالرعاية الحصول على خدمات طبية ذات جودة عالية؛ مما يرفع من مستوى الإنتاجية، ويعزز من قدرة الأفراد على المشاركة الفاعلة فى سوق العمل، ويسهم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الثالث المتعلق بضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع.

وقد أولت الدولة المصرية اهتمامًا متزايدًا بالقطاع الصحى، إدراكًا منها لأهميته فى بناء مجتمع قوى ومنتج، وبما يعكس التزام الدولة بتقديم الرعاية الصحية كحق أصيل لكل مواطن؛ حيث أعلنت، خلال شهر فبراير 2025، أطلاق حزمة اجتماعية تستهدف القضاء على قوائم الانتظار، وتوسيع نطاق العلاج على نفقة الدولة، بما يضمن وصول الخدمة إلى الفئات الأولى بالرعاية من محدودى الدخل وغير القادرين، وتعد هذه الحزمة الاجتماعية امتدادًا لسلسلة من الإجراءات، التى اتخذتها الدولة فى السنوات الأخيرة لدعم القطاع الصحى، من بينها إطلاق مبادرة «100 مليون صحة»، والتى تعد من المعالم البارزة لبرنامج الصحة العامة فى مصر، بالإضافة إلى التوسع فى تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل.

وتحرص وزارة المالية على توفير المخصصات المالية اللازمة لتمويل المنظومة الصحية، والعمل على زيادة هذه المخصصات من عام لآخر، من خلال إيجاد مساحة مالية إضافية تؤدى إلى تمكين منظومة الصحة من الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطن، وتحسين جودة الخدمات الطبية، بما يضمن بناء مجتمع أكثر صحة وقدرة على الإنتاج والتنمية.



ترشيد الإنفاق

محمد عادل رئيس الهيئة العامة للخدمات الحكومية

بسم الله الرحمن الرحيم
«وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ»
صدق الله العظيم

لقد جمعت هذه الآية الكريمة كل مقاصد النظريات الاقتصادية، التى درسناها فى علم الاقتصاد؛ حيث وضعت قاعدة مهمة لاستمرار حياة الإنسان على هذا الكوكب، ألا وهى أن يأخذ من موارده قدر احتياجاته فقط، دون إسراف وإهدار؛ كى يتحقق الاستغلال الأمثل لما منحنا الله من موارد طبيعية، وهذه القاعدة بالطبع لا تنطبق على الفرد فقط، بل تنطبق على الكيانات والمؤسسات الإدارية، ونحن فى وزارة المالية، بجهاتها التابعة والمعنية بإعداد الموازنة العامة للدولة، التى يؤول إليها جميع الإيرادات العامة فى جانب، وتدرج فى الجانب الآخر كل احتياجات الجهات الإدارية من أجور وسلع وخدمات وأصول رأسمالية وغيرها من المصروفات، ويمكن تشبيه ذلك- على سبيل المجاز- بأننا أمام رب الأسرة، الذى يقع على عاتقه توزيع دخله على كل أفراد أسرته، ويعانى شهريًا من أن دخله لا يلبى جميع احتياجاتهم، ويصبح شغله الشاغل كيفية زيادة دخله، ولكن لا يفكر كثيرًا فى ترشيد إنفاقه وإنفاق أفراد أسرته، خاصة أنه قد يجد فى هذا الحل علاجًا لمشكلة عدم كفاية دخله أمام مصروفاته ، فإذا راجع كل منا بنود استهلاكه، وقصرها فقط على قدر احتياجاته الضرورية سيجد أنه قد وفر من دخله المحدود قدرًا ليس بالقليل، يمكنه إما توجيهه لبنود إنفاق أخرى فى حاجة ضرورية إليها، أو ادخاره لهذا القدر الذى توفر؛ لمواجهة خططه المستقبلية. وهكذا الدولة لا تختلف عن الفرد فى إدارة دخلها، خاصة أننا نسمع كثيرًا عن إجراءات ترشيد الإنفاق، التى تتخذها الحكومة لضبط التوازن العام بين حجم الدخل القومى واستهلاكات المجتمع، وتجد أن الجهاز الإدارى للدولة يشمل أجهزة ما أنشئت إلا لتحقيق ضبط الإنفاق العام للدولة، وتحقيق الاستغلال الاقتصادى لهذا الإنفاق، ومن هذه الكيانات تأتى الهيئة العامة للخدمات الحكومية بوزارة المالية، والتى تعد إحدى أدوات الخزانة العامة فى هذا المجال؛ حيث تستهدف الهيئة، من خلال ممارستها اختصاصاتها، إلى ترشيد إنفاق الجهات الإدارية من المستلزمات السلعية، وضبط وتنظيم أعمال الشراء الحكومى، والشراء المركزى لأصناف تستخدمها جميع الجهات الإدارية؛ كى يتحقق للدولة وفر من هذا الشراء المجمع لهذه الأصناف، بدلًا من قيام كل جهة بالشراء المنفرد، فضلًا على مراجعة الأعمال والإجراءات المخزنية فى الجهات الإدارية، وضبط استخدام سيارات الركوب الحكومية، وكل هذا لا لشىء سوى محاربة الإسراف فى استخدام الموارد العامة، وهو ما يعود بنا إلى الآية الكريمة، التى ذكرناها فى بداية هذا المقال، والتى تخاطب كل بنى آدم على هذا الكوكب، كى يحيوا حياة كريمة مستقرة بعيدًا عن المصاعب والمتاعب.

وختامًا أذكر نفسى وأذكر كل من يقرأ هذا المقال بأن نراجع انفسنا، كل فى منزله وفى عمله: هل أسرف فى استخدام ما حولى من موارد؟ فإذا تحقق ذلك سنجنى الكثير من المنافع النفسية والمادية، والله المستعان.



رحلة شغف

سارة عيد مستشار الوزير لشئون شفافية الموازنة والمشاركة المجتمعية

على مدار عشرين عامًا من العمل المتواصل بوزارة المالية، تنقلت بين محطات مهنية شكلت ملامح مسيرتى، ورسَّخت إيمانى العميق بأن الإدارة الرشيدة للمال العام هى ركيزة التنمية المستدامة.

لقد أسهمت خبرتى المتراكمة داخل وزارة المالية فى تشكيل حياتى المهنية والشخصية، وأدين بالكثير لكل من منحنى الدعم والمعرفة، التى مكنتنى من فتح آفاق جديدة فى ملفات مختلفة، وتبنى آليات مبتكرة لتعزيز الشفافية المالية، وتوسيع المشاركة المجتمعية بين المواطن والحكومة. ومن خلال هذه الجهود، نجحنا فى إرساء نهج يضمن إشراك المواطن، وتوعيته ببرامج عمل الحكومة، ومنحه دورًا فاعلًا فى المجتمع، وهو ما أسهم فى تقدم مصر بنحو ٣٦ درجة مئوية بشكل تراكمى فى مؤشرات الشفافية العالمية، فضلًا عن حصولها على المركز الثامن عالميًا فى مشاركة الجمهور فى إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وفقًا لمسح موازنة الشراكة المفتوحة الصادر عن شراكة الموازنة الدولية (IBP) لعام ٢٠٢٣- ٢٠٢٤.

قبل انضمامى إلى وزارة المالية، بدأت رحلتى المهنية كباحث فى وزارة الاقتصاد، ثم فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، قبل أن أنتقل إلى وزارة التجارة الخارجية.. وخلال هذه المرحلة، عملت على عرض وتحليل التطورات الاقتصادية الكلية الدورية فى مصر، مثل معدلات التضخم، وأداء قطاع السياحة، وحركة التجارة، والسياسات المصرفية والنقدية. كما توليت مهام المراقبة والمتابعة فى إعداد البيانات المالية السنوية للبنوك والنشرات الشهرية، وشاركت فى العديد من المؤتمرات والندوات، التى تناولت قضايا تنمية القطاع المالى وأداء الاقتصاد الكلى، مع إعداد المذكرات والتقارير البحثية ذات الصلة.

هذه التجارب منحتنى خبرة تحليلية واسعة ومهارات بحثية شاملة، إلى جانب معرفة معمقة بالجوانب المحلية والإقليمية للاقتصاد المصرى، فضلًا على تقديم دعم فنى للتقارير والدراسات، التى أصدرتها الأقسام المختلفة.

انضممتُ إلى وزارة المالية فى عام 2005 كمحلل اقتصادى بوحدة السياسات المالية الكلية، وصولًا إلى تكليفى بمنصب نائب مدير وحدة السياسات المالية الكلية فى عام ٢٠١٧؛ حيث مثّلت الوزارة فى مؤتمرات واجتماعات محلية ودولية، خاصة مع المؤسسات المالية العالمية، وشاركت فى تصميم استراتيجيات الاتصال المؤسسى لزيادة وعى المجتمع المدنى، وفتح قنوات الحوار حول الموازنة والإصلاحات المالية، وساعدت فى التطبيق السلس لضريبة القيمة المضافة.. وخلال هذه الفترة، أشرفت على إصدار تقارير دورية وفق المعايير الدولية، تغطى مؤشرات الاقتصاد الكلى والتطورات النقدية والمالية، بما عزز من كفاءة عملية اتخاذ القرار.

حقًا.. إنها رحلة شغف.. كل يوم أجدد التزامى باستكمالها من أجل وطنى الغالى مصر.



فرصة استثنائية

د. محمد إبراهيم معاون الوزير للسياسات والشئون الاقتصادية

كنت طفلًا متفوقًا فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية، لكن مجموعى فى «الثانوية» لم يؤهلنى للقبول فى الكلية التى أرغبها؛ فالتحقت بكلية التجارة جامعة عين شمس، وفى السنة النهائية لاحظت اهتمامى بعلم الاقتصاد والعلاقات الدولية، لألتحق فور التخرج بدبلوم «الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية»، وبعدها حصلت على الماجستير بموضوع غير تقليدى.. وفى هذه الفترة تعرفت على شريكة حياتي.. وأنجزنا «الماجستير» معًا عام 2011، وبعد تسجيلى بالدكتوراة رزقنى الله بأول طفلة.. وجاءتنى فرصة عمل فى قطاع التمويل بوزارة المالية.

لم يمر عام على وجودى بقطاع التمويل، حتى التحقت بوحدة السياسات المالية الكلية لمدة عام.. ونجحت خلال هذه الفترة فى الحصول على درجة الدكتوراة عن الفلسفة فى الاقتصاد.. وعلى مدى 9 سنوات كنت أعانى ألمًا مستمرًا فى الركبة، وخضعت لعملية جراحية حالت دون استمرارى بوحدة السياسات المالية الكلية.

عدت إلى قطاع التمويل، ولكن لم أستمر طويلًا، والتحقت بالعمل فى المكتب الفنى لنائب وزير المالية للخزانة العامة، وسمحت لى هذه الفترة باكتساب مهارات وخبرات كبيرة.. وكنت آنذاك أعمل على تطويروصقل خبراتى ومهاراتى، من خلال الاطلاع على أحدث البحوث فى مجال الاقتصاد والمالية العامة.

كانت لدىَّ فرصة جيدة للعمل على ملفات كثيرة، خاصة على المستوى الاقتصادى، من بينها الاتحاد الأفريقى، وقد حققت العديد من النجاحات، ثم أعلنت وزارة المالية عام 2021 مسابقة لشغل وظائف لمعاونى الوزير لتمكين الكفاءات الشابة.. وقد وفقنى الله والتحقت بوظيفة معاون وزير المالية للسياسات والشئون الاقتصادية فى مارس 2022

وعلى هذا النحو، أؤكد أن وزارة المالية كان لها دور مؤثر ومهم فى حياتي.. فهى فرصة استثنائية لخدمة بلدى.

«إى.هيلث» تدفع مسار التأمين الصحى الشامل

تسعى بقوة.. للإسهام الفعَّال فى رفع كفاءة الخدمات الصحية للمواطنين

أول منظومة إلكترونية لتسعير الخدمات الطبية والعلاجية وضمان الربحية العادلة

تعمل شركة تكنولوجيا تشغيل وإدارة خدمات التأمين الصحى «إى. هيلث» على إدارة وتشغيل الخدمات التكنولوجية لمنظومة التأمين الصحى الشامل وتقديم الخدمات الرقمية المتخصصة لقطاعى التأمين الصحى والرعاية الصحية على مستوى الجمهورية بوصفها شركة مساهمة مصرية وشقيقة لمجموعة «إي.فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية».

تعتمد «إي. هيلث» على خبرتها فى تطوير وإدارة وتشغيل أنظمة التأمين الصحى والحلول الرقمية فى القطاع الصحى وبنيتها التحتية المؤمنة والمعتمدة من الجهات المختصة والخدمات المتخصصة الداعمة التى توفرها شركات مجموعة «إي. فاينانس الشقيقة»

تتضمن مشروعات شركة «إي. هيلث» لدعم التحول الرقمى فى منظومة التأمين الصحى الشامل مشروع خدمات الدعم والتشغيل الذى يستهدف تمكين منظومة التأمين الصحى الشامل من تحقيق مستهدفاتها فى تغطية جميع المحافظات من خلال ضمان الفعالية والكفاءة التشغيلية لخدمات المنظومة الرقمية والدعم المستمر لها.

يأتى ذلك بهدف الإسراع من وتيرة نشر وتعميم المنظومة على مستوى الجمهورية، واستكمال عملية ميكنة مشروعات المنظومة والحاجة المُلحة لتحقيق استدامة عملها ، كخطوة استراتيجية نحو كفاءة أكبر فى تقديم الخدمات الصحية للمواطنين.

تعمل الهيئة على توفير التغطية المالية المستدامة بناءً على معايير الجودة المستهدفة ، وتعتبر المكونات الرئيسية للمنظومة الرقمية بما فى ذلك الحلول التقنية والتطبيقات جزءًا من عمليات منظومة التأمين الصحى الشامل لتقديم خدماتها للمواطنين، والتى تم تنفيذها استنادًا لأحدث المعايير والممارسات العالمية.

أطلقت الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل بالتعاون مع شركة «إي. هيلث» أول منظومة إلكترونية لتسعير الخدمات الطبية العلاجية المغطاة بمنظومة التأمين الصحى الشامل.

وتعتبر منصة التسعير الإلكترونية أول نظام مُميكن لحساب تكاليف الخدمات العلاجية على مستوى الجمهورية، وتسمح بتطبيق الأسس والمعايير المحاسبية والطبية المتخصصة بشكل يحقق الدقة والكفاءة اللازمة فى عملية التسعير مما ينعكس على استدامة الملاءة المالية للهيئة وقدرتها على توفير



منصة إلكترونية متقدمة لتحليل إيرادات التأمين الصحى الشامل وتعزيز الاستدامة المالية

بناء قاعدة بيانات متطورة للمطالبات الإلكترونية بالأقصر

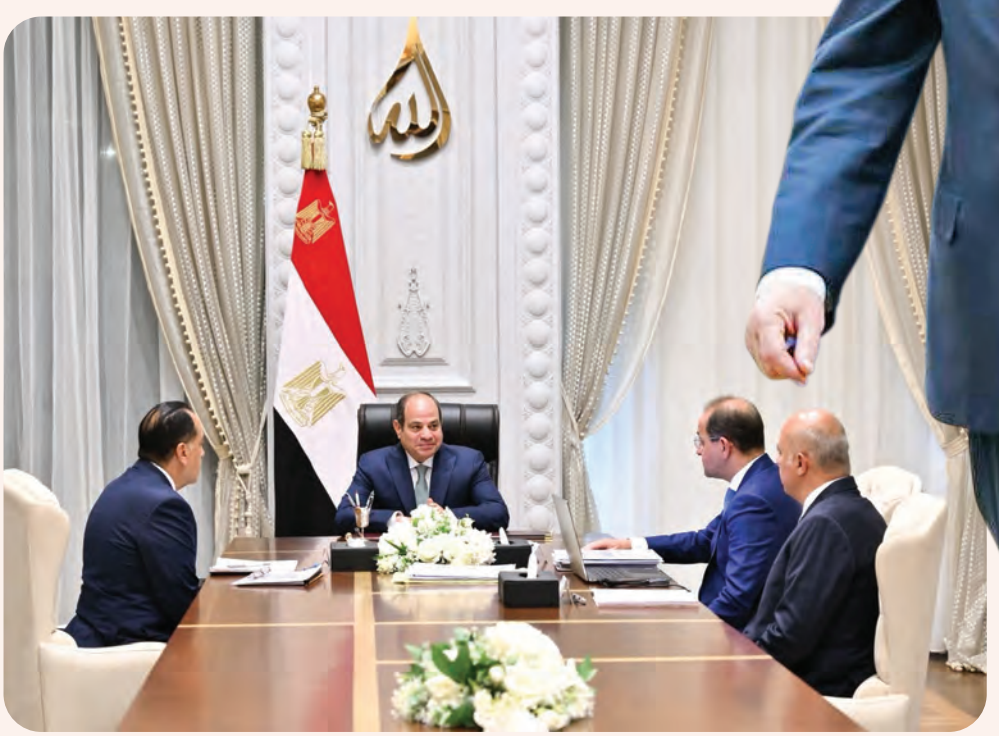
التغطية الصحية بالإضافة إلى عدالة ربحية مقدمى الخدمات الطبية.

قامت شركة «إي. هيلث» بتنفيذ البرنامج باستخدام أحدث تكنولوجيا الحلول الرقمية عالمياً، وتقديم الخدمات المتخصصة للتكويد والترميز الطبى لقوائم التكويد الأساسية للخدمات والإجراءات بمنظومة التأمين الصحى الشامل.

يهدف هذا المشروع إلى تمكين الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل من حوكمة دورة إيراداتها من مصادرها المُختلفة الواردة بقانون التأمين الصحى الشامل ، ترسيخاً لدورها كممول لمنظومة التأمين الصحى الشامل الذى يضع على عاتقها مسئولية ضمان تحصيل مستحقاتها لضمان الاستدامة المالية للمنظومة ومن ثم تحقيق مستهدفاتها فى تغطية جميع المحافظات الجمهورية. حيث مكّنت المنصة الهيئة من مراجعة ومطابقة إيراداتها المُستحقة قانونًا، مما أسهم فى تعظيم إيرادات الهيئة، وتوفير تحليلات أكثر دقة وعمقًا.

تقوم شركة «إي. هيلث» بأعمال الأرشفة الإلكترونية والرقمنة والتكويد الطبى للمطالبات بالأقصر ، بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات للمطالبات المرقمنة وتشمل واجهة مؤشرات وتقارير تحليلية تمكّن الهيئة من تطوير العمليات التشغيلية وحوكمة مدفوعاتها إلى مقدمى الخدمة الطبية.

السيسى يوجه باستمرار الإصـــلاحـات المحـــفِّزة للمجـتمع الضـريبى





اجتمع الرئيس عبدالفتاح السيسى، مع د. مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، وأحمد كجوك، وزير المالية.

صرح السفير محمد الشناوى، المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية، بأن الاجتماع شهد اطّلاع الرئيس السيسى على نتائج متابعة الاستفادة من مبادرة التسهيلات الضريبية الأولى.

وزير المالية:

الرئيس يتابع نتائج «التسهيلات الضريبية» لاستعادة ثقة المستثمرين

«توسيع القاعدة الضريبية» طواعية.. «أولوية رئاسية»

النتائج الإيجابية لأول حزمة تدفعنا لاستكمال «شراكة الثقة» مع مجتمع الأعمال

أشار وزير المالية، خلال الإجتماع، إلى إجمالى عدد الطلبات، التى قُدمت خلال الشهور الماضية وحتى الآن لتسوية النزاعات الضريبية بشكل طوعى، وأعداد الإقرارات الضريبية المعدلة أو الجديدة، التى قُدمت من جانب الممولين، وهو ما يعكس ثقة الممولين فى مبادرة التسهيلات الضريبية، وتفاعلهم معها بإيجابية، وقد تضمنت تلك الإقرارات الجديدة والمعدَّلة الإقرار عن ضرائب إضافية.

أوضح كجوك عدد الممولين، الذين تقدموا بطلب الاستفادة من الحوافز والتيسيرات الضريبية للمشروعات، التى لا يتجاوز حجم أعمالها السنوى 20 مليون جنيه، وفقًا للقانون 6 لعام 2025.

أكد الوزير، أن الرئيس السيسى يتابع نتائج مبادرة «التسهيلات الضريبية» لاسعادة ثقة المستثمرين، موضحًا أن توسيع القاعدة الضريبية طواعية أصبح أولوية رئاسية، وأن نتائج الحزمة الأولية للتسهيلات الضريبية إيجابية وتدفعنا لاستكمال شراكة الثقة مع مجتمع الأعمال بإطلاق حزم متتالية من التيسيرات سواءً، الضرائب أو الجمارك أو الضرائب العقارية خلال العام المالى الحالي، استهدافًا للإسهام الفعال فى تهيئة مناخ ملائم لتعزيز تنوع وتنافسية الاقتصاد المصري.

إطلاق حزم متتالية من «التيسيرات» فى الضرائب والجمارك و«العقارية» خلال العام المالى الحالى



هدفنا محدد.. تهيئة المناخ الملائم لتعزيز تنوع وتنافسية الاقتصاد المصرى

«التسهيلات الضريبية» تحظى بمساندة رئاسية استثنائية من أول لحظة

وزير المالية: تجاوب كبير من المجتمع الضريبى يعكس الثقة فى مبادرتنا الجديدة



مواصلة تنفيذ قوانين «التيسيرات الضريبية» بحوافز استثنائية

حوافز غير مسبوقة لجذب ممولين جدد «نقطة ومن أول السطر»

خدمات ضريبية عادلة ومُحفِّزة للجميع.. «معًا.. نبدأ صفحة جديدة.. ثقة.. شراكة.. ومساندة»

نطبق الآن حلولًا غير تقليدية لإنهاء المنازعات الضريبية وغلق «الملفات القديمة»

أكد أحمد كجوك وزير المالية، أن مبادرة «التسهيلات الضريبية» تحظى بمساندة استثنائية من أول لحظة وأننا ملتزمون بتنفيذ التوجيهات الرئاسية بالتطبيق الدقيق والمتابعة المستمرة للحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، التى أصدر قوانينها الرئيس عبدالفتاح السيسى، لاستعادة ثقة الممولين، موضحًا أن تناغم المجموعة الوزارية الاقتصادية يدعم توجه الدولة نحو تهيئة بيئة استثمارية جاذبة.

أضاف أن المأموريات والمراكز والمناطق الضريبية مستمرة فى تنفيذ قوانين «التيسيرات الضريبية» على أرض الواقع بحوافز استثنائية، وإجراءات وقواعد تنفيذية واضحة ومحددة، تضمن إنجاح مسار تبسيط المنظومة الضريبية، والإسهام فى تحسين بيئة الأعمال.

جدد الوزير تأكيده: «سأكون بين زملائى وشركائنا من الممولين فى المأموريات والمراكز؛ لتذليل أى عقبات أولًا بأول، وهناك كوادر بشرية مؤهلة للدعم الفنى، والتواصل الفعال مع المجتمع الضريبى، ميدانيًا وإلكترونيًا».

أضاف: نستهدف تقديم خدمات ضريبية عادلة ومُحفِّزة لجميع الممولين.. «معًا.. نبدأ صفحة جديدة.. ثقة.. شراكة.. ومساندة»، وقد درسنا سويًا التحديات الضريبية، وحددنا الأولويات، ودخلت حزمة التيسيرات حيز التنفيذ وتحولت إلى واقع، والآن نُطبق حلولًا غير تقليدية لإنهاء المنازعات الضريبية وغلق «الملفات القديمة»، وأصبح نظام الفحص بالعينة يشمل كل المراكز الضريبية، وأن مقابل التأخير لن يتجاوز «أصل الضريبة».

وجه الوزير حديثه لمجتمع الأعمال قائلًا: خططوا لمشروعاتكم.. واعرفوا الالتزامات الضريبية المستقبلية عبر منظومة «الرأى المسبق» بمصلحة الضرائب المصرية، مؤكدًا أن توسيع القاعدة الضريبية سيكون بتخفيف الأعباء والالتزامات عن كل الممولين والتكلفة أيضًا والتحفيز على التسجيل دون النظر للماضى «نقطة ومن أول السطر».

أشار كجوك إلى أنه يحق لصغار الممولين، الذين لا يتجاوز حجم أعمالهم 20 مليون جنيه سنويًا فى كل الأنشطة، الاستفادة من الحوافز والإعفاءات والتيسيرات غير المسبوقة، التى يتضمنها النظام الضريبى المبسط، لافتًا إلى أن هناك عددًا كبيرًا من الجهات المحايدة يتولى تقييم «التسهيلات الضريبية» على أرض الواقع من منظور الممولين.

وجه الوزير حديثه لزملائه من العاملين بمصلحة الضرائب المصرية، قائلًا: «نثق فى قدراتكم على بناء حالة إيجابية جديدة مع الممولين، ونحن فخورون بحماسكم مع بدء هذا المسار المُحفِّز للإصلاح الضريبى».

خالد عبد الغنى.. الرئيس التنفيذى لشركة «إى. تاكس»:

تحسن كبير فى مؤشرات رضاء الممولين عن الخدمات الضريبية الإلكترونية





دعم جهود تخفيف الأعباء عن الممولين..
وتوفير الحلول التكنولوجية للتسهيلات الضريبية

تيسير التسجيل فى «الفاتورة والإيصال الإلكترونى»..
و«نقاط البيع» مجانًا للمشروعات الصغيرة



التوظيف الأمثل للذكاء الاصطناعى فى تحليل البيانات والتيسير على الممولين


خالد عبد الغنى

أكد خالد عبد الغنى، الرئيس التنفيذى لشركة تكنولوجيا تشغيل الحلول الضريبية «إى. تاكس»، أن هناك تحسنًا كبيرًا فى مؤشرات رضاء الممولين عن الخدمات الضريبية الإلكترونية، بالتزامن مع إطلاق حزمة التسهيلات الضريبية، موضحًا أننا حريصون على دعم جهود تخفيف الأعباء عن الممولين، وتوفير الحلول التكنولوجية المتقدمة للحزم المتتالية من التيسيرات المحفزة للمجتمع الضريبى.

قال إننا ملتزمون بتيسير التسجيل فى منظومتى «الفاتورة الإلكترونية» و«الإيصال الإلكترونى»، ومساندة المشروعات الصغيرة بتوفير نقاط البيع الإلكترونية لها مجانًا، لافتًا إلى أنه يتم التوظيف الأمثل للذكاء الاصطناعى فى تحليل البيانات والتيسير على الممولين.

أضاف أن «الفحص الإلكترونى» يعزز مسار الثقة والشراكة واليقين والمساندة لمجتمع الأعمال، موكدًا أن هدفنا هو تقديم خدمات مبسطة وعادلة لرفع كفاءة الالتزام الطوعى.

قال إننا لدينا فريق عمل قوى وقادر على المنافسة والنمو والتوسع الإقليمى والدولى ، مشيرًا إلى أنه تم تصميم وتطوير وتشغيل 9 أنظمة مميكنة من أجل بناء نظام ضريبى محفز للاستثمار، وهناك منصة متكاملة تربط كل مكونات النظام المالى «الإقرارات والفاتورة والتحصيل».

«الفحص الإلكترونى» يعزز مسار الثقة والشراكة واليقين والمساندة لمجتمع الأعمال

هدفنا.. خدمات مبسطة وعادلة.. لرفع كفاءة الالتزام الطوعى

لدينا فريق عمل قوى.. وقادر على المنافسة والنمو والتوسع الإقليمى والدولى

وزير المالية لشركاء النجاح:

شكرًا

أعرب أحمد كجوك، وزير المالية، عن شكره وتقديره لكل الشركاء من الممولين الحاليين والجدد، الذين ساهموا فى نجاح مبادرة التسهيلات الضريبية، وكذلك الزملاء العاملون بمصلحة الضرائب المصرية، الذين أبدوا تجاوبهم الفعال مع هذا المسار المحفِّز والمتطور للإصلاح الضريبى، الذى يرتكز على خلق حالة من الثقة والشراكة واليقين من خلال العمل المتواصل على تحسين جودة الخدمات الضريبية.



نتائج «التسهيلات الضريبية» إيجابية ومتميزة

الممولون أقروا «طواعية» عن ضرائب إضافية بقي

107 آلاف ممول جديد يس جلون فى النظام الض

402 ألف طلب لغلق «ملفات قديمة»

573 مليار جنيه زيادة فى الإيرادات الضريبية خلال العام المالى الماضى بنسبة 35 % دون فرض أى أعباء

كجوك.. للعاملين بالضرائب: الشراكة مع مجتمع الأعمال.. «أمانة فى رقبتكم»

بدأنا معًا أول خطوة.. واستمروا فى تطوير أدائكم





قال كجوك: «إن النتائج الأولية للحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية إيجابية ومتميزة، وبداية قوية لمسار الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال»، موضحًا أننا تلقينا 402 ألف طلب لغلق «ملفات ضريبية قديمة» 650 ألف إقرار معدل أو جديد فى إطار «التيسيرات الضريبية» أقر خلالها الممولون «طواعية» عن ضرائب إضافية بقيمة 78 مليار جنيه، وكذلك تقدم 107 آلاف ممول جديد للتسجيل فى النظام الضريبى المبسط والمتكامل للمشروعات الصغيرة، التى لا يتجاوز حجم أعمالها السنوى 20 مليون جنيه.

أضاف الوزير أن دعم ومساندة وثقة الممولين تدفعنا لتقديم حزم جديدة من التيسيرات الضريبية، خلال الفترة المقبلة؛ لمعالجة المزيد من التحديات الضريبية على أرض الواقع.. لافتًا إلى أننا جادون فى الانفتاح على مجتمع الأعمال، وتبنى مقترحاته لتغيير الواقع الضريبى للأفضل؛ استهدافًا لتوفير خدمات أكثر جودة وعدالة؛ إيمانًا بأن الممول شريك أصيل، وأننا نعمل على مساعدته؛ حتى يربح وينمو ويتوسع فى أنشطته.

أشار الوزير إلى أن الإيرادات الضريبية زادت خلال العام المالى الماضى بنسبة تقترب من 35 % بنحو 573 مليار جنيه إضافية، دون فرض أى أعباء جديدة، بل وتطبيق المزيد من الحوافز والتسهيلات الضريبية.. موضحًا أن هذه الإيرادات الإضافية تم توجيهها لزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

وجَّه كجوك رسالة للعاملين بالضرائب، قائلًا: «الشراكة مع المجتمع الضريبى فى إطار من الثقة والوضوح واليقين.. أمانة فى رقبتكم، ولا بد أن تستمروا فى هذا النهج، الذى توافقنا عليه، وأن يتحول إلى ثقافة تسود كل مواقع العمل الضريبى؛ فقد بدأنا معًا أول خطوة فى مسار الإصلاح الضريبى، ومستمرون فى تطوير أدائنا».

قالت رشا عبدالعال، رئيس مصلحة الضرائب المصرية: «إننا نجدد التزامنا بالعمل المتواصل؛ لنيل رضاء الممولين بالسعى الجاد لمساندتهم».

أضافت أننا نؤمن بضرورة ترسيخ الشراكة مع المجتمع الضريبى، وقد بذلنا جهودًا ملموسة فى مد جسور الثقة مع الممولين بفكر جديد يرتكز على التيسير والتحفيز، سواءً من خلال المضى فى التطبيق المتقن للقوانين الخاصة بالتسهيلات الضريبية، أو اتخاذ العديد من الإجراءات والمبادرات الداعمة لهذا النهج، لافتة إلى أن هناك نتائج جيدة ومتميزة للحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، وقد حقق آلاف الممولين وفورات ضريبية لصالح مؤسساتهم، مع تسوية النزاعات، ووضع حد أقصى للغرامات، لا يتجاوز أصل الضريبة.

مة 78 مليار جنيه

ريبى المبسط للمشروعات الصغيرة



كجوك يكرم د.زياد بهاء الدين نائب رئيس الوزراء الأسبق



..والمهندس عبد الصادق الشوربجى رئيس الهيئة الوطنية للصحافة

وزيـر المالية يحـتفى بالمتمـيزين والداعـمين للتسهيلات الضريبية

قام أحمد كجوك، وزير المالية، بتكريم عدد من الممولين المتميزين، والداعمين للمسار الضريبى المحفز «ثقة.. شراكة.. يقين»، خلال مؤتمر إعلان النتائج المبدئية للحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، التى بدأ تطبيقها على أرض الواقع بمختلف المأموريات والمراكز الضريبية، على مستوى الجمهورية، فور صدور القوانين والقرارات والتعليمات والقواعد التنفيذية من الوزارة ومصلحة الضرائب المصرية، على نحو أسهم فى بث حالة إيجابية بين مجتمع الأعمال، ودفع مسار تحفيز الامتثال الطوعى، وجذب ممولين جدد.



..والإعلامى محمد على خير



..والمهندس على عيسى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين



..والفنان أشرف زكى نقيب المهن التمثيلية



..والمهندس علاء السقطي، رئيس اتحاد مستثمرى المشروعات الصغيرة والمتوسطة



..والإعلامى تامر أمين



..وأحمد الوكيل رئيس اتحاد الغرف التجارية

جدد وزير المالية مساندته لشركاء النجاح، قائلاً: «معًا.. نطوِّر خدماتنا الضريبية من أجل رضاء الممولين».

والمكرمون هم: د. محمد فريد، رئيس هيئة الرقابة المالية، ود. زياد بهاء الدين، نائب رئيس مجلس الوزراء الأسبق، ود. أشرف العربى، رئيس معهد التخطيط القومى وزير التخطيط الأسبق، ود. أسامة الجوهرى، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والمهندس عبدالصادق الشوربجى، رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، وباسل رحمى، الرئيس التنفيذى لجهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وياسر عمر وكيل لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، ومرفت ألكسان عضو لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، وأحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، وإبراهيم سرحان رئيس مجلس إدارة شركة «إى. فاينانس»، وخالد عبدالغنى، الرئيس التنفيذى لشركة «إى. تاكس»، ومحمد البهى، رئيس لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات المصرية، ود. محرم هلال، رئيس الاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين، وعلى عيسى، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، ود. أحمد شوقى، رئيس جمعية الضرائب المصرية، وعلاء السقطى، رئيس اتحاد المشروعات المتوسطة والصغيرة، وجمال السادات، رئيس مجلس إدارة شركة اتصالات مصر، وياسر شاكر، الرئيس التنفيذى لشركة أورانج بأفريقيا والشرق الأوسط، وطارق نور، رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، وعمرو الفقى، عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، وأحمد فايق، رئيس البرامج بالشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، وحسن كمال، الرئيس التنفيذى لشركة سينريجى، وهشام عبد الخالق، رئيس غرفة صناعة السينما، ود. أشرف زكى، نقيب المهن التمثيلية، وهشام عكاشة، الرئيس التنفيذى لبنك مصر، ومسعد فودة، نقيب المهن السينمائية، والفنان خالد زكى، والفنان مصطفى خاطر، والفنان شيكو، والفنانة هيدى كرم، والإعلامى محمد على خير، والإعلامى شريف عامر.

ومن المكرمين أيضًا: أندية الأهلى والزمالك وسموحة والترسانة والصيد بالقاهرة، والصيد البحرى بالإسكندرية، ود. رابح رتيب، رئيس الجمعية العلمية للتشريع الضريبى، وفتح الله فوزى، رئيس الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، ود. عبدالرسول عبدالهادى، عضو مجلس إدارة جمعية الضرائب المصرية، ومحمد البسيونى، صانع محتوى، وأحمد طلعت، صانع محتوى، وأحمد هشام صانع محتوى، ومحمد رجب صانع محتوى، والبنك التجارى الدولى، والبنك الأهلى، وشركة السادس من أكتوبر للتنمية «سوديك»، وشركة السويدى إلكتريك لمشروعات نظم القوى، وبنك كريدى أجريكول، وشركة توتال إيجيبت، وشركات إعمار مصر للتنمية، وشركة هاواى للتكنولوجيا، وشركة إيسترن كومبانى، وشركة السادس من أكتوبر سورل للتنمية، والشركة العربية للصناعات والتجارة الدولية، وشركة أوراسكوم، وشركة المراكبى للصلب، وشركة ليدار للتنمية العمرانية، وشركة مصطفى مدكور وشريكيه، ومكاتب حازم حسن وشركائه، ومكتب المحاسب مصطفى شوقى وأحمد شوقى، ومكتب المحاسب وحيد الدين عبدالغفار وشركائه، ومكتب المحاسب أحمد عزالدين وشركائه، ومكتب «المتضامنون للمحاسبة والمراجعة»، ومكتب المحاسب كامل مجدى كامل صالح، ومكتب المحاسب وفيق ورامى وشركائه، ود. هشام محمد محمود العزازى، ود. محمد إسماعيل عبد الفتاح الصعيدى ود. حاتم حامد الأطروش، وخالد قنديل، ود. أيمن عاشور، ود. محمد السيد، وحسن عبد الظاهر، والمحامى أشرف واصل، ومعتوق بسيونى، والمحامى إيميل أنور، والمحامى عبدالحميد شرارة، ورئيس مجلس إدارة شركة «رايز آب».



..والمهندس خالد عبد الغنى رئيس إي.تاكس



..وهشام عكاشة الرئيس التنفيذى لبنك مصر



..والمخرج عبد الحكيم التونسى الأمين العام لنقابة المهن السينمائية



..والفنانة هيدى كرم



..والفنان خالد زكي



أجرى أحمد كجوك، وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع ممثلى مجتمع الأعمال فى ختام جولته الميدانية بالإسكندرية؛ تنفيذًا لالتزامه بالانفتاح على شركاء الحاضر والمستقبل من الممولين، والاستماع إلى مقترحاتهم، والعمل على تطوير الخدمات الضريبية والجمركية، وتحقيق التوازن للسياسات المالية من أجل الحفاظ على الانضباط والاستقرار المالى، ودعم الأنشطة الاقتصادية أيضًا ببرامج ومبادرات أكثر كفاءة وفاعلية وتأثيرًا فى تعزيز النمو المستدام.

لا أعباء ضريبية جديدة على المستثمرين

كجوك.. لمجتمع الأعمال من الإسكندرية:

شكرًا على ثقتكم ودعمكم الملحوظ لمسار «الشراكة» مع مصلحة الضرائب

نتائج الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تعكس تجاوبًا قويًا لمجتمع الأعمال

وجَّه كجوك عدة رسائل إيجابية مطمئنة ومحفزة لمجتمع الأعمال، فى اللقاء الذى نظمه اتحاد الغرف التجارية برئاسة أحمد الوكيل، قائلًا: «نعمل على توسيع القاعدة الضريبية، ولا أعباء ضريبية جديدة على المستثمرين.. شكرًا على ثقتكم ودعمكم الملحوظ لمسار الشراكة مع مصلحة الضرائب».

أكد الوزير، أن النتائج الأولية للحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تعكس تجاوبًا قويًا لمجتمع الأعمال مع مبادرتنا، موضحًا أننا ملتزمون بمساندة المجتمع الضريبى وإيجاد شراكة تضمن تحقيق أكبر قدر من المنافسة والنمو والربحية.

قال كجوك، إن العام المالى 2025-2026 سيشهد حزمة جديدة من الإجراءات التنفيذية الداعمة لهذا المسار الضريبى المحفز، لافتًا إلى أن الإيرادات الضريبية زادت خلال العشرة أشهر الماضية دون فرض أعباء إضافية.

أكد أن القطاع الخاص يقود النشاط الاقتصادى، ومعًا، سيكون اقتصادنا أكثر قوة وقدرة على الإنتاج والتصدير، والكل سيستفيد، موضحًا أننا سنظل داعمين للنشاط الاقتصادى، بحلول مبتكرة وسهلة وقابلة للتطبيق على أرض الواقع.

أضاف أن هناك موازنة طموحة جدًا خلال العام الحالى لمساندة الأنشطة الاقتصادية والتنمية البشرية والحماية الاجتماعية، مشيرًا إلى مضاعفة مخصصات مساندة القطاعات الإنتاجية والصناعية والتصديرية فى موازنة العام المالى الحالى.

أوضح كجوك أنه سيتم توجيه أى إيرادات استثنائية لخفض معدلات الدَّين، ونستهدف مبادلة وتحويل بعض المديونيات إلى استثمارات، وقد نجحنا فى خفض حجم الدين الخارجى لأجهزة الموازنة بثلاثة مليارات دولار خلال العام الماضى، وأننا مستمرون فى النهج نفسه.

أشار إلى تحقيق أعلى فائض أولى بنسبة 3.6 % من الناتج المحلى خلال العام المالى الماضى، مؤكدًا أننا نعمل مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية على برنامج طموح وعملى لخفض الأعباء غير الضريبية وتوحيد جهات التحصيل.

قال الفريق أحمد خالد، محافظ الإسكندرية، إن مصر تمضى فى مسار إصلاحى متكامل لتمكين القطاع الخاص، وتأتى جهود وزارة المالية معززة وداعمة لهذا المسار بالعمل على انتهاج سياسات أكثر تحفيزًا للنشاط الاقتصادى، وتشجيعًا للاستثمار فى إطار حقيقى من الشراكة بين مجتمع الأعمال والمصالح الإيرادية، لصالح الاقتصاد المصرى.

أكد أحمد الوكيل رئيس اتحاد الغرف التجارية، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تعد «نقطة انطلاق» فى مسار الشراكة بين الحكومة والقطاع



وزير المالية يتحدث لمجتمع الأعمال بحضور محافظ الإسكندرية ورئيس اتحاد الغرف التجارية

الخاص، موضحًا أننا متفائلون بالنهج الجديد الذى انتهجه أحمد كجوك وزير المالية، لبدء صفحة جديدة بين المصالح الإيرادية ومجتمع الأعمال ترتكز على الثقة والشراكة القائمة على قناعة كاملة بأن مساندة الممولين تساعدهم فى توسيع أنشطتهم ومن ثمَّ تحقيق العوائد الاقتصادية للدولة.

حضر اللقاء شريف الكيلانى نائب الوزير للسياسات الضريبية، ورشا عبدالعال رئيس مصلحة الضرائب، وأحمد أموى رئيس مصلحة الجمارك.



مساندة المجتمع الضريبى لتحقيق أكبر قدر من المنافسة والنمو والربحية



حزمة جديدة من الإجراءات التنفيذية الداعمة للمسار الضريبى المحفِّز

معًا.. اقتصادنا سيكون أكثر قوة وقدرة على الإنتاج والتصدير.. والكل سيستفيد

الإيرادات الضريبية زادت خلال الأشهر العشرة الماضية دون فرض أعباء إضافية

إشادة واسعة من مجتمع الأعمال بحزمة «التسهيلات الضريبية»

حظيت الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية بإشادة واسعة من مجتمع الأعمال؛ حيث أبدى رموزه تفاؤلهم بهذا المسار الإيجابى المتطور والمحفز، الذى انتهجه أحمد كجوك، وزير المالية، وتحمست له مصلحة الضرائب المصرية، برئاسة رشا عبدالعال، من أجل فتح صفحة جديدة بين مصلحة الضرائب المصرية والممولين، فى إطار من الشراكة الحقيقية القائمة على الحفاظ على كل الحقوق والالتزامات.

رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين:

إجراءات مُحفِّزة وطموحة على طريق تلبية احتياجات المجتمع الضريبى

أكد على عيسى، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، أن حزمة التسهيلات الضريبية تتضمن إجراءات مُحفِّزة وطموحة تمضى بها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية بقوة على طريق تلبية احتياجات المجتمع الضريبى، ترسيخًا «للثقة واليقين» مع الممولين؛ بما يساعد فى تخفيف الأعباء الضريبية، والمضى يدًا بيد فى الدفع بالأنشطة الاقتصادية، وتعزيز معدلات الإنتاج والتصدير والنمو.

أضاف أن التحدى دائمًا فى أى مبادرة طموحة يكمن فى التطبيق على أرض الواقع، ولكننا نثق فى قدرة مصلحة الضرائب المصرية على التطوير للأفضل، خاصة مع هذا المسار الإيجابى الذى تحرص من خلاله على إزالة أى عقبات أو تحديات أمام الممولين لمساعدتهم فى النمو؛ باعتبارهم شركاء حقيقيين، وزيادة أنشطتهم الاستثمارية، موضحًا أننا رأينا فى حزمة التسهيلات الضريبية أسلوبًا مختلفًا فى تحليل وتحسين الواقع الضريبى؛ على نحو يسهم فى خلق حالة من «الشراكة الحقيقية» بين مجتمع الأعمال، ومصلحة الضرائب المصرية.


على عيسى

أوضح أن منظومة المقاصة الإلكترونية تُوفِّر السيولة النقدية وتُيسِّر سداد المستحقات الحكومية، لافتًا إلى أن الضوابط الميسرة لتسوية المنازعات الضريبية و«عدم النظر للماضى»، يساعد فى تحفيز الاستثمار، خاصة فى ظل ما تضمنته قوانين «التسهيلات الضريبية» من معالجات مرنة، بما فى ذلك: السماح للممولين بتسوية المنازعات الناتجة عن الفحص التقديرى خلال الفترات الضريبية المنتهية قبل عام 2020 مقابل أداء نسبة من الضريبة، وكذلك تقسيط الضريبة الناتجة عن تسوية النزاع على أقساط ربع سنوية لمدة عام، دون احتساب مقابل تأخير، فضلاً على السماح للممولين بتسوية المنازعات الناتجة عن فحص الدفاتر والحسابات للأعوام حتى 2020، مع التجاوز عن 100 % من مقابل التأخير والضريبة والمبالغ الإضافية.

رئيس اتحاد المستثمرين:

فكر جديد يثق فى قدرات القطاع الخاص

قال د. محرم هلال، رئيس اتحاد المستثمرين، إن معالجة التحديات الضريبية برؤية واقعية على النحو، الذى تبنته وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية فى الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، والقوانين الصادرة مؤخرًا بشأنها، تدفع جهود تحفيز الاستثمار وبناء اقتصاد قوى وأكثر تنافسية، يرتكز على الإنتاج والتصدير، بما يخلق مساحات مالية تستطيع من خلالها الدولة تلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين، وتعزيز الإنفاق الاجتماعى على الصحة والتعليم، والتوسع فى شبكة الحماية الاجتماعية الأكثر استهدافًا للفئات الأولى بالرعاية، موضحًا أننا لمسنا فى حزمة «التسهيلات الضريبية» فكرًا جديدًا يثق فى القطاع الخاص وقدرته على تنشيط الاقتصاد، وقيادة عملية التنمية والنمو وتوفير المزيد من فرص العمل، ومن ثمَّ مبادرات وإجراءات مشجعة للاستثمارات الخاصة.

أضاف أن حزمة «التسهيلات الضريبية» تبنت منهجًا جريئًا وعمليًا فى حل مشاكل المستثمرين، وتحسين العلاقة بينهم وبين

رئيس اتحاد الغرف التجارية:

مبادرة مُشجِّعة لخلق بيئة أعمال صديقة للمستثمرين

أكد أحمد الوكيل، رئيس اتحاد الغرف التجارية، أن حزمة التسهيلات الضريبية تُعد مبادرة جيدة ومُشجِّعة، تسعى من خلالها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية إلى خلق بيئة أعمال صديقة ومحفِّزة للمستثمرين، وبدء صفحة جديدة تقوم على الشراكة مع مجتمع الأعمال، وتعكس قراءة واضحة للتحديات الضريبية، ومرونة فى تقدير الموقف وعلاج المشكلة من جذورها، على نحو يسهم فى تعزيز معدلات الإنتاجية والنمو الاقتصادى المستدام، وتوفير المزيد من فرص العمل، موضحًا أننا لاحظنا مرونة وتيسيرًا على الممولين فى التعامل مع ملف «إنهاء المنازعات الضريبية»؛ حيث تضمن القانون الجديد آليات مُيسرة ومبسطة ومحفزة لمجتمع الأعمال.

إنهاء المنازعات بمرونة.. ومقابل التأخير لا يتجاوز «أصل الضريبة»

أضاف الوكيل أننا تفاءلنا كثيرًا بوضع حد أقصى فى القانون الجديد لمقابل التأخير أو الضريبة الإضافية لا يتجاوز «أصل الضريبة».. لافتًا إلى أن التعامل مع المجتمع الضريبى بثقة ومساندة يرفع معدلات الالتزام الطوعى لدى الممولين، وأننا مستعدون للعمل سويًا للارتقاء بالمنظومة الضريبية فى إطار المسئولية الوطنية على نحو يسهم فى التيسير على الممولين، وتحسين بيئة الأعمال بما يساعد فى جذب المزيد من الاستثمارات.



أحمد الوكيل

رئيس الغرفة الألمانية - العربية:

وزير المالية يدفع حركة الاستثمار والنشاط الاقتصادى



أحمد السويدى

قال أحمد السويدى، رئيس الغرفة الألمانية – العربية للصناعة والتجارة بالقاهرة، إن وزير المالية يلعب دورًا مؤثرًا فى دفع حركة الاستثمار والنشاط الاقتصادى ودعم القطاع الخاص، من خلال تبنيه نهجًا إيجابيًا فى التعاون مع مجتمع الأعمال وحل المشكلات، التى تواجه القطاع الصناعى بشكل فورى.. لافتًا إلى أن حزمة «التسهيلات الضريبية» تبعث على التفاؤل بمستقبل ملىء بالفرص للقطاع الخاص من خلال التيسيرات غير المسبوقة، التى تتيحها الحزمة لمجتمع الأعمال، وتحفزه على التوسع فى الإنتاج والتصدير.

أضاف السويدى أن الصورة بدأت تتغير فى التعامل مع ملف «الضرائب»، وأصبح هناك تركيز واضح على مد جسور الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال، وبناء حالة من الاستقرار الضريبى وتقليل المنازعات، وقد عكست حزمة التسهيلات الضريبية، حرصًا على تبسيط الإجراءات والتحفيز والعدالة.. موضحًا أننا نتطلع إلى تحسن ملموس فى مستوى الخدمة خلال الفترة المقبلة.



د. محرم هلال

مصلحة الضرائب من خلال دراسة الواقع، وتلبية احتياجات المجتمع الضريبى، وتقديم خدمة عادلة ومتميزة للممولين.. لافتًا إلى أن التوسع فى نظام الفحص بالعينة ليشمل كل المراكز الضريبية يُرسِّخ جسور الثقة بين مصلحة الضرائب المصرية والمستثمرين. أوضح أننا نثمِّن جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية الهادفة لتحسين جودة الخدمات المقدمة بالمناطق والمأموريات والمراكز الضريبية، وسرعة الانتهاء من المنازعات والملفات الضريبية المتراكمة لدفع حركة النشاط الاقتصادى، مؤكدًا أننا نمد أيدينا لوزير المالية لإنجاح مسار الشراكة بين مجتمع الأعمال والمصالح الإيرادية لصالح بلدنا.

رئيس مجلس إدارة مؤسسة رجال الأعمال المصريين - الصينيين:

«المالية» و«الضرائب» تتحدثان بلغة مُحفِّزة.. تساعدنا فى جذب الشراكات الاستثمارية إلى مصر


مجد المنزلاوى

أكد مجد المنزلاوى، رئيس مجلس إدارة مؤسسة رجال الأعمال المصريين- الصينيين، أن وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية تتحدثان بلغة محفِّزة، انعكست فى الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية الهادفة لتشجيع مجتمع الأعمال على توسيع مشروعاته وأنشطته التنموية المختلفة؛ بما يساعد فى جذب المزيد من الشراكات الاستثمارية إلى مصر، ويدعم مسار التنمية الاقتصادية الشاملة.

قال إننا شهدنا فى هذه الحزمة تحركًا إيجابيًا لإنهاء مشاكل المستثمرين بحلول عملية، تسهم فى الحد من المنازعات الضريبية، بما فى ذلك العمل على إنهاء كل الملفات القديمة حتى 2020، بإجراءات مبسطة تيسيرًا وتخفيفًا للأعباء، على نحو يؤسس لبداية مرحلة جديدة بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال أعلن إطلاقها وزير المالية، قائلًا: «معًا.. نبدأ صفحة جديدة.. ثقة وشراكة ومساندة».

أضاف أن عودة «نظام الفحص بالعينة»، فى كل المراكز تسهم فى رفع كفاءة المنظومة الضريبية، وتشجع المستثمرين على الالتزام الطوعى؛ حيث تعد «بداية موفقة» لتأكيد الثقة مجددًا فى كبار الممولين وغيرهم.

أشار إلى أننا نأمل فى تسريع وتيسير رد ضريبة «القيمة المضافة» لتوفير السيولة المالية اللازمة للمشروعات الاقتصادية، ورفع المعدلات الإنتاجية والتصديرية، إلى جانب تسريع منظومة «المقاصة الإلكترونية»، بما يسهم فى تسهيل إجراءات التسوية بين مديونياتنا ومستحقاتنا لدى الحكومة.

رئيس «الضرائب والجمارك» باتحاد الصناعات:

«التسهيلات الضريبية» تدفع الصناعة والتصدير


محمد البهى

أكد محمد البهى، رئيس لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات المصرية، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تتكامل مع مبادرات الدولة الداعمة للصناعة والتصدير؛ حيث تسهم فى تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية على نحو يقلل تكاليف عملية الإنتاج المحلى ويعزز التنافسية الاقتصادية ويحفِّز الاستثمار الصناعى، من خلال منهج التبسيط والتيسير والتحفيز، الذى تتبناه وزارة المالية، ومصلحة الضرائب المصرية فى التعامل مع كبار وصغار ومتوسطى الممولين؛ ترسيخًا للثقة بينهم وبين مصلحة الضرائب، والذى بدأ فى جذب ممولين جدد على النحو الذى تم إعلانه فى مؤتمر النتائج الأولية لهذه المبادرة.

أشار إلى أن «النظام الضريبى المبسط» المستحدث للأنشطة التى لا تتجاوز إيراداتها 20 مليون جنيه سنويًا، يؤدى إلى نمو المشروعات الصناعية الصغيرة فى الاقتصاد المصرى؛ حيث يتضمن إعفاءات عديدة، وإقرارات مبسطة ونظمًا مبسطة أيضًا للسجلات والدفاتر والمستندات والإجراءات، ويرتكز على إقرار ضريبة نسبية مبسطة على الإيرادات السنوية، دون الحاجة إلى حساب صافى الأرباح.

رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال:

فكـــر جـــيد يجذب المزيد من الممولين


بسام الشنوانى

قال بسام الشنوانى، رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال، إننا ندعم «التيسيرات الضريبية»، التى أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب، بما تشمله من تبسيط وتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية على مجتمع الأعمال، حتى ينجح هذا الفكر المحفِّز فى جذب ممولين جدد، على نحو ينعكس فى توسيع القاعدة الضريبية، بما يؤثر إيجابيًا فى الاقتصاد المصرى.

أضاف أن النظام الضريبى المبسط لصغار الممولين من مختلف الأنشطة يُعد نقلة نوعية فى التعامل مع الشركات الناشئة ورياده الأعمال وأصحاب المهن الحرة، باعتبارهم شريكًا أساسيًا فى مسار تحقيق التطوير الشامل، حيث تضمن هذا النظام إقرارات ضريبية مبسطة وإعفاءات وحوافز عديدة.

رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

استحداث منظومة ضريبية شاملة ومُيسرة للمشروعات الصغيرة.. خطوة مشجعة للاستثمار

أكد علاء السقطى، نائب رئيس اتحاد المستثمرين، رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن استحداث أول منظومة ضريبية شاملة وميسرة للمشروعات الصغيرة والأنشطة، التى لا تتجاوز إيراداتها السنوية 20 مليون جنيه، يعد خطوة مُحفِّزة للاستثمارات والشركات الناشئة وريادة الأعمال، موضحًا أن هذه المنظومة الضريبية المبسطة المستحدثة بما تضمنته من تبسيط للإجراءات وإعفاءات وتيسيرات وتخفيف للأعباء والالتزامات الضريبية، تُسهم فى تخفيض تكاليف الإنتاج وتوفير السيولة النقدية، على نحو يدفع جهود التنمية الاقتصادية.


علاء السقطى

قال: «الآن.. أصبح العمل تحت مظلة الاقتصاد الرسمى.. بإجراءات ضريبية أسهل وتكلفة أقل.. وماحدش هيسأل عن اللى فات»، مشيرًا إلى أن «التسجيل الضريبى» يفتح آفاقًا واسعة للاستفادة من التسهيلات التمويلية والحوافز التصديرية والفرص التدريبية والتسويقية.

أضاف أن هذه المنظومة الضريبية المبسطة تعكس إدراك وزارة المالية للتحديات العملية، التى كانت تُواجه المشروعات الصغيرة بمختلف الأنشطة، وحرصها على التعامل الواقعى معها فى إطار من الثقة والشراكة، تسعى وزارة المالية إلى ترسيخها مع المجتمع الضريبى.

رئيس جمعية الضرائب المصرية:

«الحوافز الجديدة» تساعد فى توسيع القاعدة الضريبية


أحمد شوقى

أكد أحمد شوقى، رئيس جمعية الضرائب المصرية، أن «الحوافز الجديدة»، التى تضمنتها الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، تساعد فى توسيع القاعدة الضريبية؛ حيث تعمل، بإجراءات مبسَّطة ومشجِّعة، على جذب ممولين جدد، من خلال رفع معدلات الالتزام الطوعى بصورة تحفيزية، على نحو يساعد فى تحسين العلاقة بين مجتمع الأعمال ومصلحة الضرائب المصرية، مشيرًا إلى أن هذه الحوافز تساعد فى الاستقرار الضريبى، وتهيئة بيئة أعمال جاذبة للقطاع الخاص.

أوضح أن تسوية «المنازعات الضريبية» بآليات سهلة على النحو الذى ورد بقوانين التسهيلات الضريبية، يعكس حرص الدولة على تخفيف الأعباء المالية عن الممولين، بما يشجع الاستثمار فى مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتحفيز الإنتاج.

رئيس جمعية التشريع الضريبى:

مسار متطور للإصلاح الضريبى.. يبدأ وينتهى من الممولين.. ويستهدف رضاءهم


د. رابح رتيب

قال د. رابح رتيب، رئيس جمعية التشريع الضريبى، إن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تجسِّد مسارًا متطورًا للإصلاح الضريبى، يبدأ وينتهى من الممولين، ويستهدف رضاءهم فى المقام الأول من خلال العمل على خفض الأعباء وتقديم خدمات أفضل للمجتمع الضريبى.

أضاف أن التطور المتنامى للمنظومة الضريبية يكشف عن حجم الجهود المبذولة من الدولة لتحقيق الاستقرار والعدالة الضريبية، باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لتوسيع المجتمع الضريبى، موضحًا أن التسهيلات الضريبية تُعد بمثابة ميثاق جديد يُعيد ترسيخ مبادئ الثقة والشراكة واليقين بين مجتمع الأعمال والمصالح الإيرادية، بما فيها مصلحة الضرائب المصرية.. وقال: نتوقع مردودًا إيجابيًا لدى المجتمع الضريبى مع التطبيق المتقن للإجراءات المحفزة والميسرة.

رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة:

نشعر بقراءة جديدة للملف الضريبى ومنهجية مختلفة فى التعامل مع التحديات

أكد د. يسرى الشرقاوى، مستشار الاستثمار الدولى، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة، أن القطاع الخاص مع تطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية بدأ يشعر بقراءة جديدة للملف الضريبى ومنهجية مختلفة من جانب وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، فى التعامل مع التحديات.. موضحًا أن حزمة الإصلاحات تسهم فى تقليل العبء الضريبى عن كل الممولين، وتحفِّز رواد الأعمال وتحقق العدالة الضريبية وتجذب ممولين جدد.

أضاف الشرقاوى أن مبادرة التيسيرات الضريبية، التى أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، تعكس توجه الدولة الداعم لتمكين القطاع الخاص خاصة الشركات الناشئة، وترسِّخ لشراكة حقيقية قائمة على الثقة والمساندة واليقين، على نحو انعكس فى إيجاد آليات مبسطة لإنهاء وتسوية المنازعات الضريبية، مشيرًا إلى أن هذه الإصلاحات الجوهرية تُحقق حالة من الارتياح لدى المجتمع الضريبى، وتمهد لصفحة جديدة بينهم وبين مصلحة الضرائب المصرية، وتؤكد أن الدولة تمضى على الطريق الصحيح؛ لزيادة الناتج المحلى الإجمالى، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.


د. يسرى الشرقاوى

رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية والتدريب الفنى بجمعية رجال الأعمال المصريين:

توجهات واضحة تخفف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين

أكد د. محمد هلال، رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية والتدريب الفنى بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تعكس التوجهات الواضحة للدولة، الهادفة لتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، بما يسهم فى تقليل تكاليف الإنتاج والتصنيع، ومن ثمَّ تنافسية التصدير.. لافتًا إلى أهمية النظام الضريبى المبسط، الذى تم استحداثه بالقانون الصادر مؤخرًا بالعديد من التيسيرات والمزايا والحوافز والإعفاءات أيضًا لأصحاب الأنشطة والمشروعات، التى لا يتجاوز حجم أعمالها ٢٠ مليون جنيه سنويًا.

أوضح أن تطبيق نظام الفحص بالعينة بكل المراكز، يعزز جهود الالتزام الطوعى؛ حيث يبعث برسالة واضحة من مصلحة الضرائب للممولين بأنها تثق فيهم وتمد يد الشراكة، وتستهدف التيسير عليهم؛ حتى يتوسعوا فى مشروعاتهم ويوفروا المزيد من فرص العمل.


د. محمد هلال

رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين:

الآليات المُيسرة لحسم الملفات القديمة.. تدفع حركة الاستثمار


د. وليد جمال الدين

أكد د. وليد جمال الدين، رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن الآليات المُيسِّرة، التى أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب لحسم الملفات القديمة وتسوية المنازعات الضريبية تدفع حركة الاستثمار؛ حيث توفر مزايا عديدة للممولين من شأنها أن تحفزهم على توسيع استثماراتهم ومشروعاتهم الإنتاجية والتصديرية.

أضاف أن منظومة المقاصة المركزية «مهمة جدًا» للتسوية بين مستحقات ومديونيات الممولين لدى الحكومة؛ حيث تساعد على تخفيف الأعباء المالية عن الشركات بما يدعم قدرتها على الإنتاج والاستثمار، ويؤدى فى النهاية إلى تعزيز النمو الاقتصادى.

قال إن «النظام الضريبى المبسط» يشجِّع أصحاب المشروعات الإنتاجية غير المسجلين بالمنظومة الضريبية على الانضمام للمجتمع الضريبى؛ حيث تضمن هذا النظام المستحدث توفير مجموعة من الإعفاءات والآليات المبسطة التى تدفعهم للتطوير والنمو.

أمين صندوق جمعية رجال الأعمال المصريين:

بداية مبشِّرة.. لسلسلة من الإصلاحات الضريبية المشجعة لمجتمع الأعمال


مهند خالد

أكد مهند خالد، أمين صندوق جمعية رجال الأعمال المصريين، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تعد بمثابة بداية مبشرة لسلسلة من الإصلاحات الضريبية المشجعة لمجتمع الأعمال بما تضمنته من إجراءات وتيسيرات إيجابية داعمة لرواد الأعمال، لتوسيع أنشطتهم التجارية والاستثمارية فى كل ربوع مصر، داعيًا المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الحرة إلى الانضمام لمظلة الاقتصاد الرسمى من أجل الاستفادة من هذه التيسيرات والحوافز الداعمة لرواد الأعمال والشركات الناشئة وصغار الممولين.

أضاف أننا حريصون على التعاون مع مصلحة الضرائب، لاستعادة جسور الثقة بينها وبين الممولين والانطلاق نحو بناء شراكة حقيقية تخدم الاقتصاد المصرى وتسهم فى تهيئة بيئة استثمارية ذات مزايا تنافسية.

رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة:

وزير المالية يؤسس لنقلة نوعية بالضرائب تساعد القطاع الخاص فى النمو


أيمن العشرى

أكد أيمن العشرى، رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة، أن وزير المالية يتبنى مبادرات ضريبية إصلاحية برؤية جديدة، ترتكز على استعادة ثقة المجتمع الضريبى فى إطار من الشراكة، يساعد فى حفظ حقوق الممولين وتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، على نحو يؤسس لنقلة نوعية تدعم القطاع الخاص وتدفعه للنمو والتطور.

قال إن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تسهم فى تعزيز الثقة بين مصلحة الضرائب المصرية والممولين، على نحو يدفع النشاط الاقتصادى، ويسهم فى زيادة معدلات الناتج المحلى، لافتًا إلى أن النظام الضريبى المتكامل والمبسط، الذى بدأ تطبيقه، يشجع الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة بحوافز وإعفاءات عديدة ونظم مُيسرة.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «إى. فاينانس»:

كل الدعم لتطبيق حزمة «التسهيلات الضريبية» وفقًا لأفضل المعايير التكنولوجية


إبراهيم سرحان

أكد إبراهيم سرحان، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «إى. فاينانس»، أننا حريصون على تقديم الدعم اللازم لتطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، وفقًا لأفضل المعايير التكنولوجية، على نحو يسهم فى تحقيق مستهدفات وزارة المالية برؤيتها الجديدة، التى يتبناها أحمد كجوك، وزير المالية، وترتكز على مد جسور الثقة والشراكة والمساندة للمجتمع الضريبى، وتحفيزهم بشتى الطرق الممكنة للتوسع فى أنشطتهم الإنتاجية والتصديرية.

أوضح إبراهيم سرحان أننا جاهزون بحلول رقمية متطورة، تدفع مسار التيسير على المجتمع الضريبى، من خلال الإسهام الفعَّال فى رفع كفاءة المنظومة الضريبية، وبناء نظام رقمى متكامل وشامل؛ بما يسهم فى تقديم خدمات ضريبية أسهل وأسرع للممولين.

وزير المالية.. فى حوار مفتوح مع القيادات والأعضاء التنفيذيين بالمأموريات الضريبية:

ثقتى فيكم بلا حدود

عامِلوا الممولين بقدر كبير من الثقة والمساندة والوضوح..

«إنهم شركاء الحاضر والمستقبل»

أجرى أحمد كجوك، وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع القيادات والأعضاء التنفيذيين بالمأموريات الضريبية على مستوى الجمهورية، قائلاً: «إن التسهيلات الضريبية تنجح بكفاءتكم.. ثقتى فيكم بلا حدود.. عاملوا الممولين بقدر كبير من الثقة والمساندة والوضوح.. إنهم شركاء الحاضر والمستقبل، وتواصلوا معهم بشتى الطرق.. وكلِّموهم بشكل مباشر.. وشجِّعوهم على الاستفادة من الحوافز الضريبية.. اذهبوا إليهم.. اسمعوهم.. واعملوا على حل مشاكلهم.. وتذليل أى عقبات تواجههم.. ويسِّروا الإجراءات لشركائنا، وتحملوا عنهم عبء التطبيق.. وكل شىء فسَّروه لصالحهم».



تواصلوا معهم بشتى الطرق
وكلِّموهم بشكل مباشر
وشجِّعوهم على الاستفادة من الحوافز الضريبية

أكد الوزير أن التطبيق المتقن للتسهيلات الضريبية يُعد بمثابة «حجر الأساس» فى بناء الثقة مع مجتمع الأعمال، مضيفًا: «عاوزين نغلق الملفات القديمة.. ونُوسِّع القاعدة الضريبية طواعية، ونستهدف خدمات ضريبية متميزة.. لتحسين العلاقة مع الممولين.. من أجل مستقبل أفضل للجميع، فقد درسنا مع بعض التحديات والحلول.. وصدرت القوانين والقرارات والقواعد التنفيذية.. ومعًا ننفذ ما بدأناه، وسنظل نُطوِّر أنفسنا.. حتى نساعد شركاءنا فى النمو بتوسيع أنشطتهم.. أمامنا هدف واحد.. نظام ضريبى مبسط وجاذب للممولين الجدد».

أشار الوزير إلى أن «الرضا الوظيفى» للعاملين بالضرائب يبدأ من «رضا الممولين»، ونحن ملتزمون بالاستثمار بقوة فى العنصر البشرى؛ لبناء كوادر أكثر قدرة على تغيير الواقع الضريبى للأفضل، وجاهزون أيضًا بحزم متتالية تُنهى أى تحديات ضريبية تتكشف على أرض الواقع.. ومنهجنا واضح ولن نحيد عنه أبدًا.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال».

أعرب وزير المالية عن شكره للعاملين بمصلحة الضرائب، وتقديره للأداء المالى المتميز خلال الأشهر الماضية، قائلاً: «معًا نستطيع تحقيق ما يفوق مستهدفاتنا.. كلما كسبنا رضا الممولين».

«الرضاء الوظيفى» للعاملين بالضرائب يبدأ من «رضا الممولين»

اذهبوا إليهم.. اسمعوهم.. واعملوا على حل مشاكلهم

الاستثمار بقوة فى العنصر البشرى.. لبناء كوادر أكثر قدرة على تغيير الواقع الضريبى للأفضل

سنظل نطوِّر أنفسنا.. حتى نساعد شركاءنا فى النمو بتوسيع أنشطتهم

التطبيق المتقن للتسهيلات الضريبية «حجر الأساس» فى بناء الثقة مع مجتمع الأعمال

«عاوزين نغلق الملفات القديمة.. ونُوسِّع القاعدة الضريبية طواعية»







خدمات ضريبية متميزة لتحسين العلاقة مع الممولين من أجل مستقبل أفضل للجميع

درسنا مع بعض «التحديات والحلول».. والقوانين والقرارات والقواعد التنفيذية صدرت.. ومعًا ننفذ ما بدأناه

أمامنا هدف واحد.. نظام ضريبى مبسط وجاذب للممولين الجدد

قال شريف الكيلانى، نائب الوزير للسياسات الضريبية، إن النظرة إلى «الضرائب» بدأت تتغير بصورة إيجابية؛ حيث خلقت الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية حالة من التفاؤل بين مجتمع الأعمال بما توفره من تخفيف للأعباء والالتزامات وتيسير للإجراءات، على نحو يبعث برسالة ثقة للممولين الحاليين والجدد، ويسهم فى توسيع القاعدة الضريبية.

أكد رامى يوسف، مساعد الوزير للسياسات والتطوير الضريبى، أننا لدينا فرصة حقيقية للانطلاق بالمنظومة الضريبية لآفاق العالمية، ورفع قدرات العاملين، وفقًا لأحدث الخبرات الدولية.

قالت رشا عبدالعال، رئيس مصلحة الضرائب المصرية: «أفخر جدًا.. بحماس زملائى من القيادات والموظفين للتطور، وبناء نظام ضريبى يرتكز على شراكة قوية مع الممولين الحاليين والجدد».

أعرب عادل عبدالفضيل، رئيس لجنة القوى العاملة بمجلس النواب، رئيس النقابة العامة للعاملين بالمالية والضرائب والجمارك، عن تقديره لوزير المالية؛ لحرصه على التحاور مع كل المستويات الوظيفية بمصلحة الضرائب المصرية، والتعرف على التحديات من دفتر أحوال العمل الضريبى اليومى، على نحو يدفع مسار التطور والتغير وبناء الشراكة والثقة واليقين.

جاهزون بحزم متتالية.. تُنهى أى تحديات ضريبية تتكشف على أرض الواقع



فى جولات ميدانية امتد كل منها ثلاث ساعات

وزير المالية يتحاور مع الممولين والموظفين بالمراكز والمأموريات الضريبية

كجوك: لمست بداية تغيير حقيقى.. تدفعنا لاستكمال المسار الإصلاحى الجديد

زملاؤنا أصبحوا أكثر وعيًا.. ويجتهدون فى تحويل التسهيلات الضريبية لواقع ملموس

تفاءلت كثيرًا عندما وجدت شباب العاملين يقترحون أفكارًا جديدة للتيسير على شركائنا الممولين

اتفقنا على توسيع القاعدة الضريبية.. بخدمات متميزة ترتكز على الثقة المتبادلة

جميعنا يُدرك تمامًا أن اقتصادنا متنوع وأكبر بكثير من حجم الممولين

بدأ أحمد كجوك، وزير المالية، سلسلة جولاته الميدانية بالمراكز والمأموريات الضريبية، فى إطار متابعته المستمرة لتطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، والعمل على تقليل أى عقبات أو تحديات قد تتكشف، من خلال التطبيق العملى على أرض الواقع، وحرصه أيضًا على أن يبعث برسائل واضحة للممولين والعاملين، على حد سواء، تصب جميعها فى تعزيز مسار التعاون، فى إطار من الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال، بصفحة جديدة تسهم فى تحفيز الالتزام الطوعى؛ استهدافًا لتوسيع القاعدة الضريبية.



وزير المالية خلال جولاته بمركز ثان كبار الممولين بمدينة أكتوبر ومأموريتى المنيل ومصر القديمة



حرص الوزير، خلال جولاته بمركز ثان كبار الممولين بمدينة السادس من أكتوبر، ومأموريتى ضرائب المنيل ومصر القديمة، التى امتد كل منها نحو ثلاث ساعات، على التحاور مع العاملين والممولين أيضًا حول أهمية الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، قائلًا: «لمست بداية تغيير حقيقى.. تدفعنا لاستكمال المسار الإصلاحى الجديد؛ حيث أصبح زملاؤنا أكثر وعيًا، ويجتهدون فى تحويل التسهيلات الضريبية لواقع ملموس».

أضاف كجوك: «تفاءلت كثيرًا عندما وجدت شباب العاملين يقترحون أفكارًا جديدة للتيسير على شركائنا الممولين، وتأكدت حينئذ أننا نمتلك كوادر بشرية تتمتع بكفاءة وخبرة، وتستطيعُ تنفيذ مستهدفاتنا الطموحة، التى تؤسس لنظام ضرائبى مبسط يتسم بالوضوح واليقين، ويكون أكثر جذبًا للممولين جدد».. لافتًا إلى أننا اتفقنا خلال مناقشاتنا مع زملائنا وشركائنا أيضًا على أهمية العمل لتوسيع القاعدة الضريبية، بخدمات متميزة ترتكز على الثقة المتبادلة، خاصة أن جميعنا بات يدرك تمامًا أن اقتصادنا متنوع، وأكبر بكثير من حجم الممولين الحاليين.

أشار إلى أن تقليل النزاعات وتبسيط الإجراءات والتواصل المباشر مع شركائنا يدفعنا للأمام، وأن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تؤسس لهذا المنهج الجديد، الذى نتبناه فى إطار خطة الحكومة لإرساء دعائم بيئة أعمال مواتية وأكثر جذبًا للاستثمار، وتعزيزًا لتنافسية الاقتصاد المصرى.

وجه كجوك حديثه للممولين، قائلًا: «كل الدعم والمساندة.. حتى تنمو مشروعاتكم لصالح بلدنا، وسيكون تقييم الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية من جهات محايدة تعتمد على قياس مستوى رضائكم، فنحن نؤمن بأن أفضل دعاية لما نتبناه من إصلاحات وتيسيرات سيكون من خلالكم».

أضاف وزير المالية، فى حديثه للممولين: «نتعامل معكم بما يرضى الله، ويرضيكم أيضًا، وسنصل إليكم بشتى الطرق الهادفة إلى التواصل المباشر، بما فى ذلك إتاحة خدمات ضريبية متنقلة.. وسنعمل دومًا على أن نتكاتف كلنا فى صف واحد، مؤمنين بأنه كلما زاد عدد الممولين كان لدينا مساحة أكبر للتيسير عليهم».





نحو مستقبل ضريبى مستقر

محمد الجارحى

تسعى مصر، فى ظل التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية، إلى ترسيخ مفهوم الاستقرار الضريبى كأحد أعمدة التنمية المستدامة، فالاستقرار الضريبى لا يُقاس فقط بثبات معدلات الضرائب، بل يُبنى على منظومة متكاملة تجمع بين الوضوح، والعدالة، والكفاءة، والمرونة.

فى هذا الإطار، تعتمد الدولة على رؤية استراتيجية، تهدف إلى تأسيس بيئة ضريبية تحفز الاستثمار، وتعزز الثقة بين الحكومة والممولين، وتحقق التوازن بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادى.

تعتبر الشفافية واحدة من الركائز الأساسية لتحقيق هذه الرؤية، وتعنى الشفافية إتاحة المعلومات للجمهور بشكل واضح ودقيق، وتسهيل الوصول إلى البيانات، التى تظهر كيفية اتخاذ القرارات وإنفاق الموارد، كما تؤدى إلى بناء وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين؛ فعندما يكون المواطنون على علم بكيفية اتخاذ القرارات الحكومية، وكيفية استخدام الأموال العامة، يشعرون بثقة أكبر فى المؤسسات الحكومية، كما تؤدى الشفافية أيضًا إلى تحسين كفاءة الأداء الحكومى، وتعزيز الحوكمة.

ولقد عملت وزارة المالية على نشر دعائم وركائز الشفافية، ومستمرة فى ذلك؛ حيث تم نشر وإعلان نتائج تطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية.

كما يُعد نهج الحوار المجتمعى، الذى تتبعه وزارة المالية، أحد أبرز أدوات هذه الرؤية، من خلال مشاركة ممثلى القطاع الخاص، والخبراء، ومجتمع الأعمال، لضمان توافق واسع حول السياسات الضريبية.

كما ترتكز الرؤية على عدة ركائز أخرى؛ فمن الناحية التقنية، يُمثل التحول الرقمى ركيزة أساسية فى مستقبل النظام الضريبى؛ حيث إن مصر عملت على «رقمنة» جميع مراحل العملية الضريبية، من التسجيل وحتى التحصيل وإنهاء المنازعات الضريبية، كما توسعت فى إطلاق المنظومات الضريبية الإلكترونية، كما تعمل على التكامل بين جميع المنظومات الإلكترونية؛ إذ يعتبر التكامل مع الأنظمة الداخلية والجهات الخارجية من الأعمال المكملة لأعمال تطوير منظومة الضرائب بشكل أساسى، والتى تساعد فى حصر الاقتصاد غير الرسمى، من خلال إثراء قواعد بيانات المصلحة ببيانات متكاملة من الجهات الأخرى المرتبط عملها بشكل مباشر أو غير مباشر مع العمل الضريبى؛ مما يُسهم فى توسيع القاعدة الضريبية والحد من التهرب الضريبى، وتحسين كفاءة الإدارة، وتوفير تجربة أكثر شفافية للممولين.

أما على مستوى التشريعات، فإن الدولة تتجه نحو تبسيط القوانين الضريبية، بما يُسهل فهمها وتطبيقها، فضلًا على تسهيل الإجراءات الضريبية، وتقديم حزم تسهيلات فى جميع النواحى الضريبية؛ مما يسهم فى الحد من النزاعات الضريبية.

ومن منظور اقتصادى، يُعد الاستقرار الضريبى عاملًا حاسمًا فى جذب الاستثمارات الأجنبية؛ فالمستثمر لا يبحث فقط عن الحوافز، بل عن بيئة ضريبية يمكن التنبؤ بها، تُتيح له التخطيط طويل الأجل دون مفاجآت أو تغييرات غير محسوبة.

وفى النهاية، فإن مستقبل النظام الضريبى فى مصر يُبنى على التوازن الذكى بين الحفاظ على الإيرادات العامة، وتحفيز النشاط الاقتصادى، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومع استمرار الإصلاحات، وتفعيل أدوات الرقابة والشفافية، فإن مصر تمضى بخُطى ثابتة نحو بناء منظومة ضريبية حديثة، مستقرة، وفعالة.

رؤساء جمعيات المستثمرين بالمحافظات:

«الضرائب» تمد «يد الثقة» لمجتمع الأعمال

شكرًا لوزير المالية.. ونأمل المزيد من «التيسيرات» والحوافز الداعمة للاستثمار



وزير المالية يستمع إلى أحد رؤساء جمعيات المستثمرين بالمحافظات

أكد رؤساء جمعيات المستثمرين بالمحافظات أن مصلحة الضرائب المصرية تمد يد الثقة لمجتمع الأعمال بأول حزمة «تسهيلات»، معربين عن شكرهم وتقديرهم لوزير المالية، آملين فى المزيد من «التيسيرات» والحوافز الداعمة للاستثمار.

قالوا، عقب لقائهم أحمد كجوك، وزير المالية، فى الاجتماع، الذى نظمه اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، برئاسة علاء السقطى، إن إنهاء المنازعات يساعدنا فى التقدم للأمام، بمشروعات جديدة.. موضحين أن الأفراد والشركات يستفيدون من الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، دون اشتراط مقرات للمشروعات، وأن النظام الضريبى المُبسَّط يعد مبادرة جيدة لصغار الممولين بمختلف الأنشطة.

أكد د. أسامة حفيلة، رئيس جمعية مستثمرى دمياط، أن وزارة المالية تتبع المسار الصحيح فى بناء جسور الشراكة والمساندة مع مجتمع الأعمال، مضيفًا أن التسهيلات الضريبية تسهم فى إزالة العقبات والتحديات أمام الممولين.

أوضح أن الحوافز الجديدة تعطى الفرصة أمام المستثمرين لفتح صفحة جديدة مع مصلحة



نائبا وزير المالية ورئيس اتحاد مستثمرى المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الضرائب، وغلق كل الملفات القديمة، وعودة نظام الفحص بالعينة، وتفعيل منظومة المقاصة المركزية، وغيرها من الإجراءات، التى تُبسِّط الكثير من الأمور أمام الممولين، مشيرًا إلى أن النظام الضريبى المُبسَّط يُحفِّز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال على التطوير، ومِن ثمَّ التوسع فى أنشطتهم الاقتصادية.

قال عبد الله الغزالى، رئيس جمعية مستثمرى «بلبيس الصناعية»، إن التسهيلات الضريبية الجديدة خطوة جيدة للتيسير على الممولين وتحسين العلاقة مع المصالح الإيرادية، مؤكدًا أهمية ما أعلنه وزير المالية بالاستثمار فى العنصر البشرى؛ حيث يسهم ذلك فى ضمان تقديم خدمات أفضل بالمأموريات الضريبية، خلال الفترة المقبلة.

أضاف أن ما يميِّز المرحلة الأولى من التيسيرات الضريبية تبسيط الإجراءات، التى كانت تمثل عائقًا أمام الممولين، خلال الفترة الماضية، داعيًا أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الانضمام للاقتصاد الرسمى، والاستفادة من مزايا الحوافز الضريبية، التى أعلنتها وزارة المالية.

قال على حمزة، رئيس جمعية مستثمرى أسيوط، إننا متحمسون للمنهجية الجديدة، التى تتبعها وزارة المالية، وانعكست فى الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، التى تُعد بمثابة انطلاقة قوية تُسهم بفاعلية فى تحسين العلاقة بشكل أكبر بين الممولين ومصلحة الضرائب.. موضحًا أن النظام الضريبى المُبسَّط يُعد مكسبًا للطرفين: الدولة والمستثمر؛ حيث يشجع رواد الأعمال على التوسع فى أنشطتهم الاستثمارية والإنتاجية، ويساعد فى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.



إنهاء المنازعات يساعدنا فى التقدم للأمام.. بمشروعات جديدة

النظام الضريبى المبسط مبادرة جيدة لصغار الممولين بمختلف الأنشطة

أكد عادل السكرى، نائب رئيس جمعية مستثمرى أسيوط، أن حزمة التسهيلات الضريبية الجديدة تحل أزمة الملفات الضريبية المتراكمة للممولين من جذورها، لافتًا إلى أن التطبيق السليم والموحد للحوافز فى مختلف المأموريات يحقق العدالة الضريبية بين كل المستثمرين.

أضاف أن النظام الضريبى المُبسَّط يساعد فى جذب المزيد من مستثمرى المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الرسمى؛ حيث يتضمن حوافز وإعفاءات ضريبية مختلفة.. لافتًا إلى أن منظومة المقاصة المركزية تساعد المستثمرين فى التسوية بين مستحقاتهم ومديونياتهم لدى الحكومة.

أشاد محمود الشندويلى، رئيس جمعية مستثمرى سوهاج، بالحملات التوعوية للحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، التى بدأت تؤتى ثمارها، مؤكدًا أنها تساعد فى تبسيط المعلومات حول الحوافز الجديدة، التى أقرتها الدولة مؤخرًا.

أضاف أن إنهاء المنازعات القديمة يعد من أهم مميزات التيسيرات الضريبية، التى أعلنها وزير المالية، لافتًا إلى أن هذا القرار يساعد العديد من المستثمرين فى المضى قدمًا؛ من أجل فتح مشروعات استثمارية وإنتاجية جديدة، تسهم فى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

الإعلام الضريبى



مها على

مدير المكتب الإعلامى لرئيس مصلحة الضرائب المصرية ومدير عام الموقع الإلكترونى

على مدار سنوات طويلة، استطاع الإعلام الضريبى ترسيخ مكانته، وأحد الركائز الأساسية فى دعم السياسة المالية للدولة، وتعزيز الثقة بين مصلحة الضرائب المصرية والمجتمع الضريبى؛ فبعد أن كانت المصلحة تعمل منفردة فى إصدار القرارات والإصلاحات والتشريعات الضريبية، أصبح الإعلام الضريبى شريكًا استراتيجيًا فى إدارة المشهد الضريبى، من خلال تقديم المعلومات الموثقة، وشرح القرارات بلغة مبسَّطة، وتنظيم الندوات واللقاءات، التى تهدف إلى خلق تواصل مباشر بين القيادات والممولين.

هذا التحول لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة دعم قوى من وزارة المالية، التى أولت اهتمامًا خاصًا بدور الإعلام كأداة تنموية قادرة على التأثير فى وعى المجتمع، خاصة مع انطلاق منظومة التحول الرقمى الحكومى. ومع هذا التحول، لم يكتف الإعلام الضريبى بدور التوعية التقليدى، بل انخرط بفاعلية فى مسار التحول الرقمى، مسخِّرًا أدوات الاتصال الحديثة لنشر ثقافة الالتزام الطوعى، مما ساهم فى تحقيق زيادة بالإيرادات الضريبية بنسبة 35 %، خلال العام المالى الماضى.

وتحت قيادة وزير المالية، أحمد كجوك، الذى يؤمن بأن الإعلام هو الذراع الأهم فى دعم الإصلاح المالى والضريبى، ورئيس مصلحة الضرائب، رشا عبد العال، التى قدَّمت كل أوجه الدعم لفريق الإعلام داخل المصلحة، حيث أطلقت رؤية بصرية جديدة وشعار حديث يعكس فلسفة المصلحة القائمة على «الشراكة مع المجتمع»، ويجسِّد مفهوم أن «الضرائب باب للاستثمار وليست عبئًا».

كما شهدت منصات التواصل الرسمية للمصلحة طفرة غير مسبوقة فى عدد المتابعين والتفاعلات على منصات «فيسبوك»، و«لينكدإن»، و«إكس»، و«يوتيوب»، و«تيك توك»؛ لتصبح قنوات فعَّالة للتوعية والنقاش الفورى. ومن أبرز المبادرات، التى أطلقها الإعلام الضريبى برنامج «مسؤول على الهوا»، الذى يُبث مباشرة على صفحة المصلحة، ويستضيف قيادات وخبراء للرد على أسئلة الممولين، مما أوجد نموذجًا ناجحًا للتفاعل الشفاف وبناء الثقة المتبادلة.

وامتد التطوير ليشمل إنتاج فيديوهات توعوية مبسَّطة تتناول التسجيل والإقرارات والفاتورة والإيصال الإلكترونى وغيرها بلغة سهلة تراعى اختلاف فئات الممولين ومستويات الوعى لديهم، بجانب إطلاق مجموعات «واتساب» للتواصل الفورى مع الممولين، وتقديم الدعم الفنى والمعلوماتى.

واليوم، أصبح الإعلام الضريبى ركيزة رئيسة فى منظومة العمل داخل مصلحة الضرائب المصرية، وشريكًا فى تحقيق الشفافية وتوسيع قاعدة الممولين، وترسيخ ثقافة الالتزام الطوعى، مؤكدًا أن الإصلاح الحقيقى يبدأ من التواصل الفعَّال، وأن بناء الثقة هو الطريق نحو العدالة الضريبية والتنمية المستدامة.

وزير المالية.. للعاملين بمركز كبار ومتوسطى الوجه البحرى:

«سهِّلوا على شركائنا الممولين.. وحسِّنوا الخدمة»



«اعملوا على تغيير الواقع» لتحفيزهم على المنافسة وتوسيع حجم أعمالهم

قدِّموا شرحًا وافيًا ومبسَّطًا للممولين.. وساعدوهم فى الاستفادة من «التسهيلات الضريبية»

استمروا فى تعزيز الحالة الإيجابية بين مجتمع الأعمال بالتطبيق الجيد لجوهر التسهيلات الضريبية





أجرى أحمد كجوك، وزير المالية، جولة ميدانية بمركز كبار ومتوسطى الوجه البحرى بالإسكندرية، فى إطار حرصه على المتابعة الدقيقة لتطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية على أرض الواقع.

أدار الوزير حوارًا وديًا مع عدد من العاملين بمركز كبار ومتوسطى الوجه البحرى بالإسكندرية، حول فلسفة التسهيلات الضريبية، قائلاً: «كل الشكر للقيادات والعاملين بالضرائب؛ لما لمسته من رغبة صادقة فى تغيير الواقع للأفضل لخدمة مجتمع الأعمال».

أضاف كجوك، فى حديثه الودى مع العاملين بمركز كبار ومتوسطى الوجه البحرى بالإسكندرية،: «سهِّلوا على شركائنا الممولين.. وحسِّنوا الخدمة.. واعملوا على تغيير الواقع لتحفيزهم على المنافسة وتوسيع حجم أعمالهم.. وقدِّموا شرحًا وافيًا ومبسطًا للممولين.. وساعدوهم فى الاستفادة من التسهيلات الضريبية.. واستمروا فى تعزيز الحالة الإيجابية بين مجتمع الأعمال بالتطبيق الجيد لجوهر التسهيلات الضريبية».

قال الوزير: «إننى سعيد جدًا بقناعة زملائى العاملين بالضرائب بالمسار الإصلاحى المتطور ومبادرتهم بطرح أفكار جديدة للتيسير على الممولين».

أدار كجوك حوارًا وديًا أيضًا مع بعض الممولين، قائلاً: «الحزم التالية من التسهيلات الضريبية ستعالج المزيد من التحديات على أرض الواقع.. هدفنا.. توسيع القاعدة الضريبية وبناء شراكة تعتمد على اليقين والثقة وجودة الخدمة لجذب المزيد من الممولين الجدد طواعية».

رافق الوزير خلال جولته الميدانية شريف الكيلانى نائب الوزير للسياسات الضريبية، ورامى يوسف مساعد الوزير للسياسات والتطوير الضريبى، ورشا عبدالعال رئيس مصلحة الضرائب.

سعيد جدًا بقناعة زملائى العاملين بالضرائب بالمسار الإصلاحى المتطور.. ومبادرتهم بطرح أفكار جديدة للتيسير على الممولين

الحزم التالية من «التسهيلات الضريبية».. ستعالج المزيد من التحديات على أرض الواقع



وزير المالية.. فى أول لقاء مع «المؤثرين» بـ «السوشيال ميديا»:

اخترنا مسارًا مختلفًا للإصـلاح الضـريبى

نعمل على بناء حالة إيجابية لدى شركائنا بحزمة التسهيلات الضريبية

منفتحون جدًا على التواصل الإعلامى بكل الوسائل «عايزين مبادرتنا تصل لكل الناس»



أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا اخترنا مسارًا مختلفًا للإصلاح الضريبى.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال»، ونعمل على بناء حالة إيجابية لدى شركائنا بحزمة التسهيلات الضريبية، لافتًا إلى أننا منفتحون جدًا على التواصل الإعلامى بكل الوسائل، قائلاً: «عايزين مبادرتنا تصل لكل الناس».

أضاف كجوك، فى أول لقاء مع «المؤثرين» بـ«السوشيال ميديا»، الذى نظمته وحدة التواصل الاجتماعى بوزارة المالية، برئاسة يسرا القماح، أن «شغلنا الشاغل» توسيع القاعدة الضريبية بتحفيز «الامتثال الطوعى» لجذب ممولين جدد، أخذًا فى الاعتبار أنه كلما ارتفع عدد الممولين، زادت قدرتنا فى التيسير على الجميع.

قال كجوك: «إن قناعة وحماسة زملائى بالضرائب.. تعطى أمل النجاح لمبادرتنا مع شركائنا من الممولين».. موضحًا أن بلدنا واقتصادنا يحتاج تكاتف جهودنا جميعًا، وأن للإعلام دورًا مؤثرًا جدًا فى بناء الوعى الضريبى.

أعرب «المؤثرون» بـ «السوشيال ميديا»، المشاركون فى هذا اللقاء، عن شكرهم وتقديرهم لوزير المالية، قائلين: «إن الوزير استمع إلينا، وأجاب عن تساؤلاتنا؛ حتى فَهِمْنا فلسفة المسار الضريبى الجديد، وسنقدم شرحًا وافيًا لرواد السوشيال ميديا حول الصورة، التى بدأت تتغير فى الضرائب».

حضر اللقاء د. محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية، وياسر صبحى نائب الوزير للسياسات المالية، وشريف الكيلانى نائب الوزير للسياسات الضريبية، ورامى يوسف مساعد الوزير للسياسات الضريبية، ورشا عبدالعال رئيس مصلحة الضرائب المصرية.



إجراءً أول خطوة..

«ثقة وشراكة ومساندة» لمجتمع الأعمال

1. نظام ضريبى متكامل ومبسَّط ومُحفِّز لأى مشروعات أو أنشطة مهنية لا تتجاوز إيراداتها 20 مليون جنيه سنويًا

2. وضع حد أقصى لمقابل التأخير أو الضريبة الإضافية لا يتجاوز أصل الضريبة المستحقة

3. تشجيع غير المسجلين ضريبيًا على التسجيل وفتح صفحة جديدة دون النظر للماضى

4. آليات مُيسَّرة لتسوية المنازعات الضريبية وخلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة

5. آليات مستحدثة ومبسَّطة للتصالح فى المخالفات الضريبية التى لا تتعلق بمستحقات ضريبية

6. السماح بتقديم أو تعديل الإقرارات والنماذج الضريبية من عام 2020 إلى 2024 دون عقوبات أو جزاءات أو غرامات

7. تسريع وتسهيل إجراءات رد ضريبة القيمة المضافة وزيادة عدد المستفيدين

8. مضاعفة حد الالتزام بتقديم دراسة تسعير المعاملات بين «الأشخاص المرتبطة» ليصبح 300 مليون جنيه سنويًا

9. منظومة متطورة للمقاصة المركزية تسمح للممولين بالتسويات الإلكترونية بين مستحقاتهم ومديونياتهم الحكومية

10 التوسع فى نظام الفحص بالعينة ليشمل كل المراكز الضريبية

11 تطوير قطاع البحوث الضريبية لضمان توحيد الفتاوى والآراء الصادرة عنه

12 النشر المسبق للمستندات المطلوبة للفحص الضريبى ومنح الممولين الوقت الكافى لتجهيزها

13 وحدة دائمة للرأى المسبق لتوضيح الآثار الضريبية المستقبلية للمستثمرين

14 تعزيز دور وحدة دعم المستثمرين لتلقى الشكاوى والمستندات إلكترونيًا للتيسير على شركائنا

15 تبسيط الإقرارات الضريبية بالاعتماد على البيانات المتاحة بالمنظومات الإلكترونية

16 إلغاء الإقرارات غير المؤيدة مستنديًا مرحليًا للأشخاص الاعتبارية والأفراد

17 توحيد ونشر قواعد وآليات الفحص الضريبى طبقًا للنشاط

18 جهات محايدة لقياس مدى رضاء الممولين عن الخدمات الضريبية لضمان التطوير المستدام

19 تحديث الموقع الإلكترونى لمصلحة الضرائب وبوابة متطورة لشكاوى الممولين

20 أدلة إرشادية توضح حقوق وواجبات المستثمرين والحوافز والتسهيلات الواردة بالقوانين الضريبية



نظام ضريبى مبسَّط ومتكامل لأى أنشـــــ
لا تتجاوز إيراداتها 20 مليون جنيه سـ

حوافز وتيسيرات غير مسبوقة فى كل أنواع الضرائب لتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية

9 إعفاءات ضريبية

- رسم تنمية الموارد المالية للدولة
- ضريبة الدمغة
- ضريبة الأرباح الرأسمالية
- ضريبة توزيعات الأرباح
- رسوم التوثيق والشهر لكل من:
  - عقود تأسيس الشركات والمنشآت
  - عقود التسهيلات الائتمانية والرهن
  - الضمانات المقررة للحصول على التمويل
- نظام الخصم تحت حساب الضريبة أو الدفعات المقدمة
- ضريبة ورسوم التوثيق والشهر على عقود تسجيل الأراضى اللازمة لإقامة المشروعات

ضريبة نسبية مبسَّطة على الإيرادات السنوية.. دون الحاجة لحساب صافى الأرباح

- %0.4 من الإيرادات التى تقل عن نصف مليون جنيه
- %0.5 من الإيرادات التى تتراوح بين نصف مليون جنيه وأقل من 2 مليون جنيه
- %0.75 من الإيرادات التى تتراوح بين مليونى جنيه وأقل من 3 ملايين جنيه
- %1 من الإيرادات التى تتراوح بين 3 ملايين جنيه وأقل من 10 ملايين جنيه
- %1.5 من الإيرادات التى تتراوح بين 10 ملايين جنيه وأقل من 20 مليون جنيه

قانون رقم 7 لسنة 2025

بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبيـــــ

باسم الشعب
رئيس الجمهورية
قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

تُضاف إلى قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم 206 لسنة 2020 مواد جديدة بأرقام (45 مكررًا، 75 مكررًا، 75 مكررًا 1)، نصها الآتى:

مادة (45 مكررًا):

فى تطبيق أحكام القوانين الضريبية، لا يجوز أن يتجاوز مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية نسبة (100 %) من أصل الضريبة المستحق عليها مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية.

مادة (75 مكررًا):

يجوز للوزير أو من يفوِّضه التصالح فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو القانون الضريبى، التى ليس محلها مستحقات ضريبية مقابل دفع تعويض لا يقل عن نصف الحد الأدنى للغرامة المنصوص عليها فيه ولا يجاوز ضعف هذا الحد وذلك قبل رفع الدعوى الجنائية.

ولا يسقط الحق فى التصالح برفع الدعوى الجنائية إذا دُفع تعويض يعادل الحد الأدنى للغرامة ولا يجاوز ثلاثة أمثال هذا الحد، وذلك قبل صدور حكم فى الموضوع، فإذا صدر حكم بات جاز له التصالح نظير دفع تعويض يعادل أربعة أمثال الحد الأدنى للغرامة ولا يجاوز الحد الأقصى لها.

«مصلحتك أولًا»

ثقة ومصداقية وشفافية.. من أجل بيئة ضريبية مُحفِّزة للاستثمار

شراكة ويقين وخدمات إلكترونية متطورة للمجتمع الضريبى

أكدت رشا عبدالعال رئيس مصلحة الضرائب المصرية، أن هذا التطوير يأتى متزامنًا مع بدء تنفيذ حزمة التسهيلات الضريبية الأولى، التى تهدف إلى بناء علاقة شراكة حقيقية بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال والممولين، ترتكز على أسس من اليقين، والخدمة المتطورة، وتبسيط الإجراءات، مع تبنى أحدث الحلول التكنولوجية.

يحمل التصميم الجديد لـ«اللوجو» دلالات واضحة تعكس التوجهات والرؤية المستقبلية لوزارة المالية ومصلحة الضرائب.. فاللون الأخضر يرمز إلى الاستمرارية والنمو وهو ما يعكس التزامنا بتوفير بيئة ضريبية داعمة ومُحفِّزة للاستثمار.. بينما يحمل التمثيل الحديث للهرم دلالة الأسهم المالية، التى ترمز إلى الشراكة واليقين والخدمات المتطورة، فى إشارة واضحة إلى التقدم التكنولوجى والتحول الرقمى الذى تنتهجه الوزارة والمصلحة.

ويجسد اللون الأزرق مبادئ الثقة والمصداقية والشفافية، التى تعد الركيزة الأساسية فى علاقة مصلحة الضرائب مع الممولين، تحقيقًا للتكامل والشراكة الحقيقية من أجل دعم الاقتصاد الوطنى.

هوية بصرية جديدة لمصلحة الضرائب المصرية تتجسد فى «لوجو» جديد وعودة شعار: «الضرائب.. مصلحتك أولًا»

ـــطة نويًا

إقـــرارات إلكتـــرونية

إقرار سنوى مبسط للضريبة على الدخل.. وآخر لضريبة المرتبات والأجور

إقرارات ربع سنوية وليست شهرية للقيمة المضافة

أول فحص ضريبى بعد خمس سنوات.. تأكيدًا لثقتنا فى شركائنا

نظم مبسَّطة للسجلات والدفاتر والمستندات والإجراءات

ـــة الموحد الصادر بالقانون رقم 206 لسنة 2020

وفى جميع الأحوال، يكون الدفع إلى خزانة المصلحة أو إلى من يُرخص له فى ذلك من الوزير.

مادة (75 مكررًا 1):

للوزير أو من يفوضه التصالح فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة (135) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005 مقابل سداد ما يلى:

١- تعويض يعادل نسبة (12.5 %) من المبالغ، التى لم يتم استقطاعها أو خصمها أو تحصيلها.

٢- تعويض يعادل نسبة (12.5 %) من المبالغ، التى تم استقطاعها أو خصمها أو تحصيلها ولم يتم توريدها.

بالإضافة الى أصل هذه المبالغ ومقابل التأخير.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى 13 شعبان سنة 1446هـ

(الموافق 12 فبراير سنة 2025م).

عبد الفتاح السيسى

لا تغيير فى السياسات الضريبية

شريف الكيلانى نائب وزير المالية: اخترنا مسار الشراكة مع مجتمع الأعمال بمزيد من «اليقين الضريبى»

إصدار وثيقة السياسات الضريبية خلال المرحلة المقبلة لضمان الاستقرار

أكد شريف الكيلانى نائب وزير المالية للسياسات الضريبية، أنه لن يكون هناك أى تغيير فى السياسات الضريبية، وسيتم إصدار وثيقة السياسات الضريبية خلال المرحلة المقبلة، من أجل ضمان الاستقرار الضريبى، لافتًا إلى أننا أخترنا مسار الشراكة والثقة مع مجتمع الأعمال بما يسهم فى المزيد من «اليقين الضريبى» لديهم.



نمو الإيرادات الضريبية للناتج المحلى يقترب من 1 % دون أعباء.. ويدفعنا للمزيد من «التيسيرات»

حوار مفتوح ومتواصل مع شركائنا.. حتى نبنى معًا منظومة ضريبية داعمة للاقتصاد

قال إن نمو الإيرادات الضريبية للناتج المحلى الإجمالى يقترب من 1% دون أعباء إضافية على مجتمع الأعمال، وهو ما يدفعنا للمزيد من «التيسيرات»، موضحًا أننا نستهدف إطلاق الحزمة الثانية من «التسهيلات الضريبية» بالاضافة إلى حزم من التسهيلات الجمركية والعقارية خلال العام المالى الحالى، استكمالاً لمسار نجاح الحزمة الأولى من التيسيرات الضريبة، على نحو يسهم فى تهيئة مناخ داعم لريادة الأعمال ويجذب المزيد من المستثمرين المحليين والدوليين.

أضاف أننا حريصون على إجراء حوار مفتوح ومتواصل مع شركائنا من الممولين من أجل أن نبنى معًا منظومة ضريبية داعمة للاقتصاد، ونفكر سويًا فى كل التحديات الضريبية، ونناقش المقترحات من أجل أفضل الحلول التطبيقية، على نحو يسهم فى توفير خدمات أكثر جودة وعدالة لمجتمع الأعمال ومساعدته حتى يربح وينمو ويتوسع فى أنشطته.

أكد أن وزير المالية يتحرك فى الملف الضريبى، فى إطار رؤية متكاملة للإصلاح

نفكر سويًا فى كل التحديات الضريبية.. ونناقش المقترحات من أجل أفضل الحلول التطبيقية



شريف الكيلانى

المالى والاقتصادى، وأن مصلحة الضرائب تؤمن تمامًا بأهمية بناء جسور الثقة مع الممولين، إيمانًا بأن الممول شريك أصيل فى التنمية وهو مايدفعنا للعمل المستمر لتغيير الواقع الضريبى للأفضل.

أوضح أننا مستمرون فى عملية تطوير وميكنة المنظومة الجمركية وفقًا لأحدث النظم العالمية بالتنسيق مع كل الجهات المعنية، والاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعى فى تحليل ومعالجة البيانات، على نحو يسهم تسهيل الإجراءات، وخفض متوسط زمن الإفراج الجمركى، وتيسير حركة التجارة والاستثمار.

رشا عبدالعال رئيس مصلحة الضرائب:

نحن على أعتاب مرحلة جديدة من «التسهيلات» للمجتمع الضريبى

نعمل على تقديم خدمات أكثر جودة.. تُشكِّل نظامًا ضريبيًا مُحفِّزًا للاستثمار



منصات دائمة للحوار مع مجتمع الأعمال.. لترسيخ جسور الثقة

كل الأفكار مطروحة من أجل معالجات ضريبية واقعية للتحديات

نجدد عهدنا مع المجتمع الضريبى: «سنظل شركاء.. والكل سيكون رابحًا»

أكدت رشا عبدالعال، رئيس مصلحة الضرائب المصرية، أننا على أعتاب مرحلة جديدة من «التسهيلات» للمجتمع الضريبى، حيث سيتم الإعلان عن الحزمة الثانية من التيسيرات الضريبية خلال المرحلة المقبلة فى إطار من «الشراكة والثقة والمساندة واليقين لمجتمع الأعمال».

أوضحت أننا نعمل على تقديم خدمات أكثر جودة تُشكِّل نظامًا ضريبيًا مُحفِّزًا للاستثمار.. من خلال رؤية متكاملة أكثر شمولاً واستقراءً للواقع الضريبى ومرونة فى التعامل مع التحديات، على نحو يسهم فى تحسين الأمور للأفضل.

قالت: «نجدد عهدنا مع المجتمع الضريبى بأننا سنظل شركاء.. والكل سيكون رابحًا؛ فالممولون يحققون المزيد من المكاسب، والدولة تجنى العوائد الاقتصادية الجيدة».

أضافت: «زملائى لديهم قناعة كبيرة بالمسار الجديد للإصلاح الضريبى ويعملون على التطوير المستمر، ونفكر مع شركائنا فى التحديات.. وكل الأفكار مطروحة فى النقاشات؛ من أجل معالجات ضريبية واقعية ومبتكرة».

أكدت حرصها على إجراء جولات ميدانية مستمرة وتبنى منصات دائمة للحوار الفعال مع مجتمع الأعمال؛ لتذليل أى عقبات أمام العاملين أو الممولين، ترسيخ جسور الثقة واليقين والوضوح الضريبى.

زملائى لديهم قناعة كبيرة بالمسار الجديد للإصلاح الضريبى



الجولات الميدانية مستمرة.. لتذليل أى عقبات أمام العاملين أو الممولين



رشا عبدالعال



الضرائب أساس الإدارة الاقتصادية.. ولكن ماذا نعلم عنها؟

د. زياد بهاء الدين
نائب رئيس الوزراء الأسبق

كل ما نتحدث عنه فى شئون الاقتصاد له أساس ضريبى: تحفيز الاستثمار، العدالة الاجتماعية، العدالة الجغرافية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، الصحة، التعليم، الفن والثقافة، كل هذه القضايا الكبرى تجد تعبيرها العملى فى السياسة الضريبية للبلد، وما تعبر عنه من اختيارات وانحيازات، واعية أو ضمنية.

وسأضرب مثالين على ذلك: الأول فى الاستثمار؛ فمهما كان حماس الدولة، ورغبتها فى زيادة الاستثمار، فإن الواقع الضريبى، وما إذا كان مشجعًا للإنتاج والتشغيل والمخاطرة، أم معاقبًا لها، هو الذى يجعل المناخ مُرحبًا بالمستثمرين أو طاردًا لهم، والمثال الثانى يتعلق بقضية أشد صعوبة، وهى العدالة الاجتماعية؛ حيث لا يكفى الاعتماد على زيادة الإنفاق الاجتماعى لتضييق الفجوة الكبيرة فى المجتمع؛ لأن الدعم والمنح والمعونات تستهدف الحد من آثار الفقر، ولكنها لا تمنح فرصة الخروج منه، بل يجب أن تصاحبها سياسة ضريبية وسياسة إنفاق عام، تسعيان إلى تحقيق الحراك الاجتماعى المطلوب.

لهذا فإن السياسة الضريبية- وما يرتبط بها من إنفاق عام- هى المدخل السليم لمناقشة الإدارة الاقتصادية، وما إذا كانت تسعى لتحقيق الأهداف، التى يتوافق عليها المجتمع، أم أنها تقدم للناس رؤى وشعارات نظرية، ثم تنتهى بنتائج مختلفة تمامًا.

يشجعنى على الخوض فى هذا الموضوع ما أتابعه من مبادرات ضريبية مهمة، أطلقتها وزارة المالية خلال الأسابيع الأخيرة، وعلى رأسها تيسير المعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة، والتصالح مع الأوضاع غير المقننة، وتسهيل تقديم الإقرارات، وإطلاق حملة إعلامية لتحفيز الناس على التعامل مع مصلحة الضرائب بشفافية أكبر. كما أتابع اهتمام السيد وزير المالية والمجموعة المحيطة به؛ للتأكيد أن الهدف ليس مجرد زيادة الحصيلة الضريبية (وهو هدف مشروع تمامًا)، وإنما أيضًا إعادة الثقة بين الممولين والدولة.

ولمعرفتى الجيدة بشخصية وكفاءة الوزير والمجموعة المحيطة به، عبر سنوات طويلة من العمل الحكومى، فإن عندى يقينًا فى صدقه وحماسه ورغبته فى بناء هذه الثقة.

ولكن الحقيقة أن الموضوع «كبير جدًا»، وأكبر بكثير من تيسير الإجراءات، وتسهيل الإقرارات، بل وراءه تراث هائل وعقود، وربما قرون، من التوجس والملاحقة من جهة، ومن التهرب والتستر من جهة أخرى، إلى حد أننى لا أظن أن تعبير «إعادة الثقة» فى محله؛ لأنها ثقة لا أتصور أنها كانت موجودة ثم ضاعت، وهذا ما يجعل مهمة بناء الثقة، التى يستهدفها السيد الوزير أكثر صعوبة وتعقيدًا، وما يجعلها جديرة بالاحترام والتشجيع.

اسمحوا لى إذًا أن أستغل هذه المساحة الصحفية المحدودة؛ لفتح باب للحوار حول موضوع السياسة الضريبية والإنفاق العام. وغرضى ليس القفز إلى نتائج مسبقة وآراء جاهزة، بل البدء بتوفير المعلومات الأساسية حول هذا الموضوع، الذى قد يبدو لغير المتخصصين «مغارة سرية» مغلقة على مَن يملكون مفاتيحها ويعلمون طلاسمها، ولكنه فى الحقيقة بسيط؛ لأنه يتعلق بما ندفعه نحن المواطنين للدولة، وما نحصل عليه من مقابل.

فلنبدأ إذًا هذه الرحلة معًا.. وسأتناول الأسبوع المقبل وصفًا لموارد الدولة الضريبية.

● **نقلًا عن «المصرى اليوم» بتاريخ 3 أبريل 2025**

رؤية شجاعة وحالمة توسِّع دائرة المجتمع الضريبى



حسن المستكاوى
كاتب صحفى وناقد رياضى

عندما عدت من الخارج عام 1980، بعد قرابة خمس سنوات عملاً فى قطر، لأتسلم مهام مدير «ديسك» الرياضة فى مكتب جريدة «الشرق الأوسط» السعودية بالقاهرة، قبل الانتقال إلى «الأهرام»، سارعت بالتوجه إلى مأمورية الضرائب، لفتح ملف إيراد عام. وقال لى أصدقاء: «إنت رايح برجليك للضرائب.. رايح تبلغ عن نفسك؟»، فأجبت: «طوال فترة عملى لم ينظر رئيسى إلى الساعة وقت حضوري؛ لأننى لم أتأخر يومًا عن موعد بدء العمل. ومنذ عام 1980 حتى اليوم أتعامل مع الضرائب بالمنطق نفسه، فلا أقبل أن يسألنى إنسان لماذا لم تؤدِ واجبك؟».

فى أيام الدراسة لم أتخلف عن أداء الواجب المدرسى، وفى ممارسة العمل المهنى لم أتخلف عن أداء واجباتى تجاه المؤسسة أو الوطن؛ حتى لا أتعرض للسؤال: «لماذا تأخرت عن واجبك؟». هل ذلك هو احترام النفس واحترام الواجب والقانون؟ هل هو الخوف من القانون؟ هل تطور الأمر إلى حب القانون؟

ربما تلك مسألة خاصة بعلاقتى بوطنى، وهى علاقة بدأت منذ الطفولة، تأثرت بتكوينى السياسى والثقافى، وأختصرها فى تعريف بسيط، وهو أننى أحب مصر «كما كانت وكما هى وكما ستكون». وبقدر ما تربيت على قيمة الوطن، وواجباتى السياسية والاجتماعية نحوه، بقدر ما امتدت تلك العلاقة إلى صورة راسخة لاحترام القانون؛ حتى لا يسألنى أحد: «لماذا تخالف أو لماذا لم تؤدِ واجبك؟».

الشعب المصرى العظيم له مواقفه الوطنية الصادقة، وتتجلى تلك المواقف فى الأزمات والحروب؛ فنحن من أبناء جيل صمد فى حرب 1967، وبكينا للهزيمة، كما بكينا فرحًا بنصر أكتوبر 1973، ولم تختلف أبدًا علاقتى بالضرائب كواجب وطنى وقانونى منذ ممارستى للعمل، فى امتداد طوعى لدورى كمواطن، يعززه الشعور بنعمة الرزق الطيب لمساندة من هو فى حاجة إلى المساعدة.

مع بداية طرح رؤية وزارة المالية لتحفيز الاستثمار وتطوير العلاقة بين الضرائب والمواطن، أساسها الثقة والشراكة، اتصل بى صديقى المحاسب المسئول عن مراجعة إقرارى السنوى، مهنئًا ومبشرًا ببداية جديدة بين المواطن والضرائب عامرة بالتسهيلات، وتخفيف الأعباء والإجراءات والمعاملات، وتقوم على الثقة، المتبادلة، وعلى تشجيع غير المسجلين ضريبيًا على التسجيل، فى إطار توسيع القاعدة الضريبية بتحفيز الالتزام الطوعى، وذلك عبر 20 إجراءً تتعامل مع مسدد الضريبة كشريك حقيقى فى التنمية؛ فمصر فى أشد الحاجة إلى الصناعة والزراعة والاستثمار؛ كى تتحول إلى نمر أفريقى، وهو أمر مستحيل دون بنية تحتية متكاملة، يساهم فيها مجتمع الضرائب، من أجل التعليم الجيد، والعلاج الطبى الجيد، والخدمات الحياتية الجيدة من طرق ومواصلات وتوظيف، ليتحول البلد من عقود الاستهلاك إلى عقود الإنتاج، وهكذا قفزت اليابان وكوريا الجنوبية وأوروبا وأمريكا والهند والصين إلى النهضة بكامل أطرافها.

رسالة وزارة المالية من التيسير وبناء الثقة بين مسددى الضرائب والدولة، تقوم من خلال تلك الرؤية الجريئة والحالمة أيضًا، بمشاركة من هم خارج إطار دائرة الضرائب، بميثاق يضمن الحماية والتشجيع والتيسير على المستثمرين وأصحاب الأعمال، بجانب الطبقة المتوسطة، التى كانت فى زمن مضى طبقة واحدة، وهى فئة الموظفين، وقد أصبحت اليوم طبقة عريضة تضم 15 طبقة مهنية متنوعة.

حان وقت أداء الواجب نحو الوطن، ونحو أسرتك وأبنائك، ونحو أجيال قادمة سوف تذكر وتُسجل دور هذا الجيل فى تحقيق حلم نهضة الأمة المصرية.



عماد الدين حسين
رئيس تحرير جريدة «الشروق»

التسهيلات الضريبية والتطبيق على أرض الواقع

اطلعت على فلسفة وتفاصيل حزمة التسهيلات الضريبية، التى أعدتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، ووجدت معظم النقاط جيدة وإيجابية.

لكن السؤال، الذى ظل يشغلنى دائمًا هو: كيف يمكن أن نترجم كل ذلك على أرض الواقع؟

إن فلسفة حزمة التسهيلات تنطلق من قناعة واضحة بضرورة مد جسور الثقة والشراكة بين مصلحة الضرائب ومجتمع رجال الأعمال والممولين بصفة عامة.

وقد أحصيت 20 إجراءً لتوسيع القاعدة الضريبية، وتحفيز الالتزام الطوعى، منها نظام ضريبى متكامل لأى مشروعات أو أنشطة لا تتجاوز إيراداتها 20 مليون جنيه سنويًا، ووضع حد أقصى مقابل التأخير لا يتجاوز أصل الضريبة، وتشجيع غير المسجلين على التسجيل، وفتح صفحة جديدة معهم، وآليات مُيسِّرة لتسوية المنازعات الضريبية، واستحداث آليات للتصالح، ورد ضريبة القيمة المضافة ومنظومة متطورة للمقاصة المركزية، والتوسع فى نظام الفحص بالعينة، وتشكيل مجلس استشارى لتوحيد الفتاوى الضريبية، وتعزيز دور وحدة دعم المستثمرين لتلقى الشكاوى والمستندات إلكترونيًا، وإلغاء الإقرارات غير المؤيدة مستنديًا بصورة مرحلية، وتشكيل جهات محايدة؛ لقياس مدى رضا الممولين عن الخدمات الضريبية، لضمان التطوير المستدام.

وما سبق يعد أبرز الإجراءات لتوسيع القاعدة الضريبية، ومن الواضح أنها جميعًا جيدة، بل لا أبالغ إذا قلت إنها مثالية، لكن مرة أخرى فإن السؤال الجوهرى هو: كيف نطبق ذلك على أرض الواقع، وكيف تصل هذه الرسالة إلى الجميع، ولماذا لا تصل هذه الإجراءات المثالية إلى عموم الممولين، وهل لاتزال الثقة مفقودة بين المصلحة والممول؟

للموضوعية، ومن خلال أرقام التحصيل، التى تتزايد سنويًا وتسهم بمعدلات ضخمة فى تمويل الميزانية، فإن مصلحة الضرائب ووزارة المالية حققت قفزات ونجاحات نوعية فى السنوات الماضية، ورغم ذلك مازالت هناك ثغرات ينبغى العمل على سدها، عبر المزيد من الجهود لإعادة الثقة الكاملة مع كل الممولين الصغار والكبار، والنزول إلى أرض الواقع؛ لإقناع صغار الموظفين فى مصلحة الضرائب بالمرونة والواقعية فى التعامل مع مجتمع الأعمال.

والأهم من كل ذلك أن تقوم بقية الوزارات والمؤسسات بدورها فى الاقتصاد القومى، بدلًا من أن تكون مصلحة الضرائب هى المصدر الأساسى فقط لإيرادات الموازنة العامة للدولة.

ثقة وشراكة



عبدالصادق الشوربجى
رئيس الهيئة الوطنية للصحافة

تحفيز وتشجيع الصُنَّاع والمستثمرين، وبناء جسور الثقة، والشراكة مع مجتمع الأعمال ككل، أحد أهم الأولويات للدولة، بتوجيهات مستمرة من الرئيس عبدالفتاح السيسى، وبجهود كبيرة ومُقدرة من وزارة المالية، فى إطار مسار إصلاح اقتصادى مبشر، رغم التحديات والأزمات العالمية المتوالية.

مبادرات وتسهيلات أطلقتها الدولة، ممثلة فى وزارة المالية وجهاتها التابعة؛ داعمة للصُنَّاع والمستثمرين، ومشجعة لريادة الأعمال والقطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات، وتساهم جميعها فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

نشهد مرحلة جديدة من التعاون البناء، ومد جسور الثقة والشراكة، والمساندة بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال، بإجراءات للتيسير على الممولين، وإغلاق الملفات القديمة بآليات مرنة، وتوسيع القاعدة الضريبية بتحفيز الالتزام الطوعى.

المرحلة الجديدة مبشرة للغاية بإجراءاتها وآلياتها المُيسِّرة، سواءً فى تسوية المنازعات الضريبية أو التصالح فى المخالفات، فضلًا عن المنظومة المتطورة للمقاصة المركزية، والتى تسمح للممولين بالتسويات الإلكترونية بين مستحقاتهم ومديونياتهم للحكومة، وهذا الأمر تحديدًا- المقاصة- طالب به ممثلو مجتمع الأعمال فى كثير من الفعَّاليات الاقتصادية.

الاستدامة والاستمرارية فى التطوير والمتابعة، أعتبرها من بين أهم ما يميز المرحلة الجديدة فى التعامل مع مجتمع الأعمال؛ خاصة مع تعزيز دور وحدة دعم المستثمرين، والجهات المحايدة لقياس مدى رضاء الممولين عن الخدمات الضريبية وبوابة تلقى الشكاوى، إضافة إلى الأدلة الإرشادية لحقوق وواجبات المستثمرين والحوافز والتسهيلات.

سياسات مستقرة وفرص متكافئة



باتريك فيتزباتريك
المؤسس المشارك ورئيس تحرير موقع «إنتربرايز»

تتواءم الإصلاحات الضريبية، التى قامت بها وزارة المالية مؤخرًا، بشكل كبير مع ما يبحث عنه مجتمع الأعمال، وما كان يطالب به طوال الـ 25 عامًا تقريبًا، التى قضيتها فى تغطية الشأن الاقتصادى فى هذا البلد الرائع؛ حيث تحتاج الشركات إلى أمرين أكثر من أى شيء آخر لكى تزدهر، وهما: استقرار السياسات وتكافؤ الفرص.

إن توجه وزارة المالية إلى توسيع القاعدة الضريبية، من خلال تسهيل دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى النظام الرسمى، وبإجراءات مُيسَّرة، هو تغيير كنا نتطلع إليه منذ عقود. الشركات الصغيرة والمتوسطة اليوم ستكون هى الشركات الوطنية المتوسطة والعملاقة فى المستقبل، وتحويل مالكيها إلى دافعى ضرائب منتظمين الآن ليس مفيدًا لخزينة الدولة فحسب، بل يضمن لنا جميعًا التنافس على الأساس نفسه، وهو أمر جيد للأفراد أيضًا.

إن نهج الوزارة الشامل والناضج لحل النزاعات الضريبية هو موضع ترحيب شديد، مثلما كان الأمر مع نظام الفاتورة الإلكترونية، الذى يضمن أن الجميع يخضعون للقواعد نفسها؛ فأنا أدفع الضرائب، وأريد أن أطمئن أن من أشترى منهم يدفعون ضرائبهم أيضًا.

لقد حققت الوزارة الاستقرار بشكل فعال فى معظم معدلات الضرائب، وكان التغيير الأبرز هو التوجه الذكى نحو احتساب المساهمة التكافلية على صافى الربح، بدلًا من الإيرادات؛ فتخفيضات الضرائب هى دائمًا موضع ترحيب.

ماذا يمكننا أن نطلب أكثر من ذلك؟ ستكون العودة إلى عمليات التفتيش الضريبى على عينات عشوائية موضع ترحيب أيضًا، وكذلك الأمر بالنسبة للتدريب الإضافى والاحترافى لمفتشى الضرائب، وبينما تعد الحوافز الخاصة بكل قطاع للصناعات ذات الأولوية، مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم والسياحة، أمرًا رائعًا، ونأمل، مع مرور الوقت، أن يتسع الأمر ليشمل «قطاعات المستقبل»، مثل الشركات، التى تدير مراكز القدرات العالمية؛ حيث إن مراكز القدرات العالمية تمثل فرصة لزيادة الصادرات المقوَّمة بالعملات الأجنبية بشكل أسرع بكثير من التصنيع.

نود أيضًا أن تفكر الوزارة فى كيفية التعامل العادل مع المشترين المصريين للخدمات التكنولوجية من عمالقة التكنولوجيا العالميين، والذين يخضع الكثير منهم لضريبة مقطوعة بنسبة 20%، والتى تؤثر بشكل غير متناسب على الشركات الصغيرة.



«كجوك».. وزير من نادى التفاؤل

حمدى رزق عضو الهيئة الوطنية للصحافة

الوزير المتفائل رزق.. وأحمد كجوك، وزير المالية، يحمل عضوية نادى التفاؤل، وهو نادٍ حصرى على المتفائلين، وعضويته تستوجب التمسك بأهداب الأمل، وإذا لم يجد المتفائل ما يشرح قلبه بحث عنه فى صيدليات الأمل، وفروعها منتشرة فى بر مصر، فلولا المتفائلون لخسرنا معركة الحياة.

خلال عرض البيان المالى لموازنة العام المالى الجارى «2025 – 2026» أمام مجلس النواب، زف وزير المالية، أحمد كجوك، خبرًا أظنه متفائلا، وهو أن الحصيلة الضريبية المتوقعة فى 2025 – 2026 تصل إلى 2.6 تريليون جنيه، مقابل ٢,٠٢ تريليون جنيه متوقعة فى العام المالى الحالى، بنسبة 13 % من الناتج المحلى، وهى أعلى نسبة خلال 10 سنوات.. (عدديًا المليون مليار تساوى تريليون).

زد وبارك.. كل مليون جنيه ضرائب زيادة تُترجم مليون جنيه خدمات، حصيلة الضرائب لا تذهب سُدى؛ فالضرائب تعود على المواطن خدمات صحية وتعليمية وبنية أساسية، وتلبى جميع الاحتياجات حتى المرتبات، فالضرائب عمود خيمة الاقتصاد الوطنى.

الوصفة الحياتية الناجحة، عنوانها «عيش بالأمل»، وصفة مجربة، والأمل لولاه عليا، من أغانى كوكب الشرق، ووصية الرسول، صلى الله عليه وسلم: «تفاءلوا بالخير تجدوه»، وثبت عن الحبيب، صلى الله عليه وسلم، أنه كان يعجبه الفأل، والفأل هو الكلمة الطيبة، فعن أنس- رضى الله عنه- عن النبى، صلى الله عليه وسلم، قال: «لا عدوى ولا طيرة، ويعجبنى الفأل الصالح، الكلمة الحسنة» (متفق عليه)، والطيرة هى التشاؤم.

اقتصاديًا أرقام الوزير كجوك تحض على التفاؤل، مستهدف 3.9 تريليون جنيه فى العام المالى «2027 – 2028» و4.7 تريليون جنيه فى «2028 – 2029»، مدفوعة بتحسن النشاط الاقتصادى والميكنة وتوسيع القاعدة الضريبية.

فوق القاعدة الضريبة نتوقف هنيهة، نأخذ نفسًا عميقًا، شهيقًا، ما تبذله السيدة رشا عبد العال، رئيس مصلحة الضرائب، والذين معها، فى توسيع القاعدة الضريبية جهد مشكور، وتوفرها على إقناع المجتمع الضريبى بأداء ما عليه من التزامات وطنية بطرقٍ احترافية، مقنعة، محترمة، تقدر المول وتنزله منزلا كريمًا، نرفع لها القبعة، التى لم نرتدها بعد.

الحملات الترويجية الضريبية، وعنوانها «إحنا ولا النهارده» تترجم بالضرورة وتلقائيًا، توسيعًا فى القاعدة الضريبية، التى تعول عليها وزارة المالية فى تحقيق مستهدفاتها المتفائلة.

صحيح، أن الوقت لايزال مبكرًا لإعلان حصاد العام الضرائبى، فموسم الحصاد لتوه بدأ مع نهاية مارس الماضى، لكن التفاؤل مطلوب، وكما يقولون: «الغرس الوفير حصاده وفير»، وحملات المصلحة خلال عام مضى كانت مشجعة، وعليه تنبنى توقعات الحصاد المتفائلة التى تحدث بها الوزير المتفائل فى مجلس النواب.

بمناسبة الوزير المتفائل، لا يعجبنى الوزير «المتشائل»، و«المتشائل» من عنوان رواية من تأليف الروائى الفلسطينى، إميل حبيبى، صدرت فى عام 1974.

«التشاؤل» صفة بين بين، تبتعد بمسافة عن التشاؤم، وتقترب بالقدر نفسه من التفاؤل، وفى الأخير يقولون: «إشاعَة الأمل صنعة»، وفى زمن العسرة، يستوجب إشاعة الأمل، فلتأخذ حكومة د. مدبولى بناصية الأمل.

يستوجب ظهور متوال وكثيف من وزراء نادى التفاؤل، كل فى مجاله، ومطلوبٌ ظهور لرئيس الحكومة متسلحًا بالأمل، وما يمكننا من عبور الأزمة الاقتصادية التسلح بالأمل، وما يترجم إلى اطمئنان، إذا سرت روح التفاؤل بين الناس، تترجم عودة الروح، وروح المصريين عالية دومًا.

الحكومة تحتاج إلى نقلة معنوية فى خطابها الجماهيرى، نقلة من مرحلة الحذر والتحوط وتخفيف الأحمال، إلى مرحلة إشاعة الأمل.. وهذا هو المراد من وزارة الأعمال الشاقة فى بنية الاقتصاد الوطنى.



التيسيرات الضريبية تعيد «الثقة» بين «الضرائب» والممولين

أحمد هاشم رئيس تحرير مجلة «آخر ساعة»

كان صدور القانون 91 لسنة 2005 الخاص بضريبة الدخل نقلة كبيرة ونوعية وإيجابية فى العلاقة بين مصلحة الضرائب والممولين، فبسببه تحولت من النفور والخوف الى علاقة ثقة بين الطرفين، بفضل التيسيرات التى قدمها القانون آنذاك وفى مقدمتها خفض سعر الضريبة الى النصف، واعتماد مبدأ الثقة فيما يقدمه الممولون من بيانات وإقرارات، وأن يكون إثبات خطأ هذه البيانات والإقرارات على عاتق المصلحة، بالإضافة إلى تطبيق نظام الفحص بالعينة، وألا تتجاوز هذه العينة الـ 20 % كل سنة، ورغم كل التيسيرات والتخفيضات الضريبية التى تضمنها قانون 91 لسنة 2005 تضاعفت الحصيلة الضريبية فى أول سنة لتطبيقه، وواصلت الصعود محققة طفرات كبيرة خلال السنوات التالية، ولكن بسبب التعديلات الكثيرة على القانون خلال الفترة التى تلت عام 2011 بالإضافة إلى صدور العديد من الكتب الدورية والقرارات الضريبية تراجع مبدأ الثقة بين مصلحة الضرائب والممولين، وعاد النفور مرة أخرى ليكون عنوان العلاقة بين الطرفين.

محاولات إعادة الثقة بين الطرفين بدأت خلال السنوات الأخيرة، لكن النقطة الفارقة والحاسمة كانت إعلان أحمد كجوك وزير المالية مؤخرًا عن حزمة التيسيرات الضريبية، التى رفعت شعار نقطة ومن أول السطر، لتكتب بداية جديدة لعودة الثقة بين المصلحة والممولين، وهى الحزمة التى لاقت استحسانًا وتجاوبًا كبيرًا من مجتمع الأعمال وكبار المحاسبين، خاصة انها تتضمن نظامًا متكاملا للتيسير على الممولين، وبناء الثقة بينهم وبين المصلحة، كما تسعى لمساندة مجتمع الأعمال، والتيسير على صغار الممولين، وتحقيق العدالة الضريبية، وحل المشكلات التى تواجه المجتمع الضريبى، وفتح صفحة جديدة بين المصلحة والممولين من خلال التوقف عن التقديرات الجزافية، بعد أن تم وضع أدلة إرشادية للفحص وستكون ملزمة للمأمور.

كما تسعى هذه التيسرات لتحقيق العدالة الضريبية، حيث تشترط أن تكون الاستفادة منها الالتزام بالمنظومات الضريبية الإلكترونية، التى تضم الفاتورة والإيصال الإلكترونيين، وكذلك الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية فى موعدها، التى ستكون 4 مرات سنويًا بدلا من 12مرة فى السنة، حيث كان يتم تقديمها شهريا قبل صدور التيسيرات، وهو ما يعد تسهيلا على الممولين، بالإضافة الى أنه يوفر السيولة المالية لديهم، خاصة أن مصلحة الضرائب أعلنت التزامها بتقديم الدعم الفنى الكامل مجانًا للانضمام لهذه المنظومات، وكذلك توفير أجهزة نقاط البيع اللازمة للانضمام لمنظومة الإيصال الإلكترونى، وكل ما يحتاجه الممول حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته الضريبية على أكمل وجه.

حزمة التيسيرات الضريبية تضمنت أيضًا مزايا عديدة ومهمة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مثل التعامل بضريبة مبسطة بضريبة نسبية تبدأ من 0.4 % للمشروعات التى يقل حجم أعمالها عن 500 ألف جنيه، و0.5 % للمشروعات من 500 ألف إلى مليونى جنيه و0.75 % للمشروعات من 2 إلى 3 ملايين جنيه و1 % للمشروعات من 3 إلى 10 ملايين جنيه و1.5 % للمشروعات حتى 20 مليون جنيه، بالإضافة إلى الإعفاء من ضرائب الدمغة والأرباح الرأسمالية وتوزيعات الأرباح ورسوم تنمية موارد الدولة ورسوم التوثيق والشهر العقارى، بالإضافة إلى أن أول خمس سنوات ستكون بلا فحص ضريبي؛ مع التجاوز عن 100 % من مقابل التأخير عن ضريبة التصرفات العقارية التى تمت فى الفترة من 12 فبراير 2020 حتى 12 فبراير 2025، وكذلك مقابل التأخير عن الضريبة على أرباح بيع الأوراق المالية غير المقيدة البورصة فى حال سدادها، وكل هذه التيسيرات تساعد فى دمج الاقتصاد غير الرسمى فى المنظمة الرسمية، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الانضمام إليها

فى حب مصر

«نقطة ومن أول السطر» حملة عبقرية من «المالية».. لفتح صفحة جديدة بين «الضرائب» والممولين



أحمد سليمان
رئيس تحرير جريدة المساء وبوابة الجمهورية أون لاين وكتاب الجمهورية

فاجأتنا وزارة المالية ووزيرها النشط جدًا، السيد أحمد كجوك، بحملة توعية كبرى، أقل ما يُقال عنها إنها حملة عبقرية فى الهدف والتوقيت والشعار وأسلوب الخطاب الموجه إلى ممولى مصلحة الضرائب.

الحملة العبقرية كانت بعنوان «نقطة ومن أول السطر»، وهو مصطلح متعارف عليه لمن يريد أن يبدأ صفحة جديدة، ويطوى صفحة قديمة، خاصة إذا كانت هذه الصفحة القديمة تحمل من السمات والصفات والدلالات صورة ذهنية سلبية، وعدم ثقة بين الممول ومصلحة الضرائب بأنها مصلحة جباية، ولا تراعى أحوال الممول وظروف السوق، وتفرض رسومًا ضريبية بتقديرات جزافية، مما كان يجبر الممولين على التهرب الضريبى، الذى وصل مبلغه فى فترة من الفترات إلى مليارات الجنيهات كانت تذهب بعيدًا عن خزانة الدولة؛ بسبب عدم الثقة بين الطرفين والمعاملة غير المنصفة من موظف الضرائب والممول.

الآن الصورة اختلفت تمامًا، واستكملت الحملة العبقرية شعارها بعبارة «معًا.. نبدأ صفحة جديدة.. ثقة.. شراكة.. ومساندة»، وهاتان العبارتان وحدهما كفيلتان ببث روح الطمأنينة لدى أنفس الممولين والمتهربين السابقين من دفع ما عليهم من ضرائب لصالح الدولة.

تفاصيل مبادرة وحملة وزارة المالية كشفت بوضوح عن النية الصادقة والإصرار من وزارة المالية على احتضان الممول بأحواله وظروفه والوقوف معه ومساعدته فيما يشبه الشراكة، حتى يستفيد الطرفان: الممول يحقق أرباحه، والدولة، ممثلةً فى مصلحة الضرائب، تحصل على حقها فيما حققه من أرباح، «وربنا يبارك للاثنين» فيما رزقهما به.

جملة الحوافز والتسهيلات الضريبية، التى أطلقتها وزارة المالية اكتسبت قوة دفع كبيرة جدًا؛ لأنها صدرت بدعم ومساندة من السيد الرئيس عبدالفتاح السيسى، وأكدت وزارة المالية أنه سيكون هناك تطبيق دقيق لما أعلنته، مع متابعة مستمرة لاستعادة ثقة الممولين، مع انطلاق المأموريات والمراكز والمناطق الضريبية فى تنفيذ قوانين «التيسيرات الضريبية» بحوافز استثنائية من خلال إجراءات وقواعد تنفيذية واضحة ومحددة لإنجاح مسار تبسيط المنظومة الضريبية.

الصيغة التى تحدث بها الوزير النشط، أحمد كجوك، تؤكد عزمه فعلًا على تطبيق ما أعلنه، وأن الأمر ليس مجرد تصريحات صحفية لا نجد لها صدى عند التطبيق، ولكن التطبيق بالفعل دخل حيز التنفيذ، وجعل هناك حالة من التفاؤل فى أوساط رجال الأعمال والمستثمرين والممولين، أيًا كانت أنشطتهم.

الوزير قال: «سأكون بين زملائى وشركائنا من الممولين فى المأموريات والمراكز؛ لتذليل أى عقبات أولًا بأول، وتوسيع القاعدة الضريبية بتخفيف العبء والتكلفة والتحفيز على التسجيل، مع وجود كوادر بشرية مؤهلة للدعم الفنى ميدانيًا وإلكترونيًا لتقديم خدمات ضريبية عادلة ومحفزة للجميع.

وقالت وزارة المالية: درسنا سويًا التحديات الضريبية، وحددنا الأولويات، وحزمة التيسيرات دخلت حيز التنفيذ، ونطبق الآن حلولًا غير تقليدية لإنهاء المنازعات الضريبية وغلق «الملفات القديمة»، وإن «الفحص بالعينة» سيطبق لكل المراكز الضريبية من الموسم الحالى، ومقابل التأخير لن يتجاوز أصل الضريبة.

الوزارة وجهت نصائح للممولين قائلة: «خططوا لمشروعاتكم، واعرفوا الالتزامات الضريبية المستقبلية»، وأكدت أن الحوافز والإعفاءات والتيسيرات غير مسبوقة، وأن هناك عددًا كبيرًا من الجهات المحايدة يتولى تقييم التسهيلات الضريبية على أرض الواقع من منظور الممولين، مع تناغم المجموعة الوزارية الاقتصادية الذى يدعم توجه الدولة نحو تهيئة بيئة استثمارية جاذبة.

أضاف الوزير: «أقول لزملائى من العاملين بالضرائب: نثق فى قدرتكم على بناء حالة إيجابية جديدة مع الممولين، فخورون بحماسكم مع بدء هذا المسار المحفز للإصلاح الضريبى».

تحية واجبة أتوجه بها إلى السيد أحمد كجوك، وزير المالية، على هذه الحملة الواعية، التى سوف تؤتى ثمارها سريعًا، بما يعود بالنفع على المجتمع الضريبى والحصيلة الضريبية، التى تمثل الجزء الأعظم من الدخل القومى للدولة، ومنه يتم الإنفاق على كل احتياجات الدولة وما أكثرها، خلال الفترة المقبلة.

كل الدعوات بالنجاح والتوفيق للوزير أحمد كجوك وكل العاملين فى وزارته، وبصفة خاصة مصلحة الضرائب.

بوابة الجمهورية 8 مايو 2025

هواء جديد فى بيئة الاستثمار



أحمد رضوان رئيس تحرير جريدة حابى

ما نلمسه من مجتمع الأعمال أن هناك هواء جديدًا يسرى إلى بيئة الاستثمار، بدعم من تحسين عدد من التشريعات والإجراءات، وطرح مجموعة من التسهيلات والحوافز، كان من بينها قانونى تسوية أوضاع بعض الممولين، وحوافز المشروعات التى لا يتجاوز حجم أعمالها 20 مليون جنيه سنويًا، وهناك جهد مواز – نكتفى بالإشارة إليه- يرتبط بتحسين المنظومة الجمركية.

يصعب عبر هذه الكلمات المعدودة والوقت المحدود، تقديم تصورًا مرضيًا عن التطورات التى شهدتها المنظومة الضريبية من تشريعات وإجراءات تنفيذية وجهود ميدانية، ولكن من المهم التركيز بإيجاز على عدد من النقاط التى نراها مؤثرة فى تحقيق أكبر استفادة من السياسة الحالية التى نرى أنها تستهدف إخراج المنظومة الضريبية من حقبة استنزاف الممولين، إلى حقبة الأهداف والمصالح المشتركة والمتكافئة.

1 – مهما كان التطور الرقمى، سيظل العنصر البشرى هو الأهم فى تحقيق أهداف الحوافز والتسهيلات الجديدة.

2 - حد الاستفادة من الحوافز والبالغ 20 مليون جنيه، جاذب "الآن" للاقتصاد الرسمى بصورة أكبر من غير الرسمى، ونرى ضرورة أن يرتفع هذا الحد سنويًا بنسبة تمتص آثار التضخم خاصة فى أوقات التضخم المفرط.

3 - يجب التأكيد بوضوح أن الإعفاءات غير قابلة للمساس، إلا بالزيادة وليس بالنقص، وأنها بمعزل عن آية أعباء جديدة قد تظهر مستقبلًا.

4 - التوعية والزيارات المباشرة لا تقل أهمية عن الحملات غير المباشرة.

5 - تطور عدد الممولين – وليس الحصيلة فقط – هو أهم مؤشر لقياس فاعلية الحوافز الجديدة.

اعتقد أن هذه بداية أمام المزيد والمزيد من المقترحات والرصد العملى لنقاط القوى والضعف فى الحوافز الجديدة، فخالص الشكر على هذه الفرصة التى سنسعى فى جريدة حابى للبناء عليها عبر مناقشات أكثر عمقًا مع مجتمع الأعمال، خاصة بعد الجهد الذى اتسم به الملحق الخاص الذى طرحت فيه وزارة المالية مجموعة واسعة من المحاور والتوضيحات المرتبطة بمواد وإجراءات العمل بالحوافز الجديدة، وما شهده من تنوع على مستوى الفنون الصحفية والمتحدثين وكتاب الرأى والرسوم التوضيحية.

ونرى أن الخطوة المقبلة هى إجراء تقييم محايد لسهولة وسرعة استفادة الممولين وتحديدًا أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة، من مزايا التعديلات الجديدة، ووضع آلية رقمية مبسطة لتلقى والرد على أى استفسارات مرتبطة بالحوافز بصورتها الحالية، أو بأى تحسينات مطلوبة عليها.

تواصل مصر خُطاها الثابتة نحو منظومة جمركية رقمية متكاملة تواكب أحدث الممارسات العالمية، وتضمن أمن وسلامة السلع المتداولة داخل حدودها، وذلك عن طريق تعميم تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات الجوية، الذى يعد أكثر من مجرد تطوير تقنى، بل أصبح نقلة نوعية فى فكر وإدارة منظومة التجارة، بما يضع مصر فى مصاف الدول التى تطبق أعلى معايير الشفافية والحوكمة فى إدارة عملياتها التجارية.



إعداد:
راندا التونى

منظومة «ACI» نجحت فى الموانئ البحرية.. وتنطلق جوًا فى الأول من يناير المقبل

إصدار 2.5 مليون شهادة إفراج جمركى.. عبر «المنافذ البحرية»

الفترة التجريبية بدأت جوًا عام 2022 وتمتد حتى نهاية ديسمبر المقبل حتى يتسنى لشركائنا من المستثمرين توفيق أوضاعهم





أحمد أموى

التطبيق التجريبى لنظام التسجيل المسبق للشحنات الجوية يحظى بردود أفعال إيجابية بين «شركاء النجاح»

تسهيل وميكنة الإجراءات وتقليص زمن وتكاليف الإفراج الجمركى لخفض تكاليف الاستيراد والتصدير

قال أحمد أموى رئيس مصلحة الجمارك المصرية إنه من المقرر أن يتم تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات «ACI» بالموانئ الجوية فى الأول من يناير المقبل؛ حيث بدأت الفترة التجريبية عام ٢٠٢٢ وتمتد حتى نهاية ديسمبر المقبل؛ حتى يتسنى للمستثمرين والمستوردين توفيق أوضاعهم، استعدادًا للتطبيق الإلزامى.

وقد أسهم التعاون المستمر والتنسيق الكامل بين الجهات المعنية فى تيسير حركة التجارة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى، وخفض زمن الإفراج الجمركى، وتقليل الأعباء عن المستثمرين، ويُعد التطبيق التجريبى للنظام الجوى خطوة جديدة لتعزيز مسار الشراكة مع القطاع الخاص، والعمل على تسهيل وميكنة الإجراءات، وتقليص زمن وتكاليف الإفراج الجمركى لخفض تكاليف الاستيراد والتصدير.

وفى الوقت ذاته، حققت المنظومة نجاحًا كبيرًا فى الموانئ البحرية؛ حيث أصدرت مصلحة الجمارك أكثر من ٢.٥ مليون شهادة إفراج جمركى، ما يعكس نجاح التطبيق وثقة مجتمع الأعمال فى النظام الجديد.

إن نظام «ACI» يسهم فى خفض تكاليف توثيق المستندات بالخارج، وتخفيف الأعباء عن مجتمع الأعمال، فضلًا على تجنب رفض الشحنات بعد وصولها لعدم مطابقتها للمواصفات، كما يستهدف النظام تحفيز المتعاملين مع الجمارك على إنهاء إجراءات جميع شحناتهم قبل وصولها، وتعظيم الاستفادة من آليات التخليص المسبق وتسريع تقديم الإقرارات الجمركية.

ومع التوسع فى تطبيق النظام على الشحنات الجوية، أصبحت منصة «نافذة» تغطى كل مسارات حركة التجارة فى مصر، بما يحقق الربط الإلكترونى الكامل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

وتسهم المنظومة الجديدة فى تعزيز الحوكمة والشفافية وتحسين تخطيط احتياجات العملة الأجنبية، ومنع دخول البضائع مجهولة المصدر لضمان تحسين جودة المنتجات الواردة للأسواق المصرية. كما أن تحقيق التكامل بين منصة «نافذة» ومنظومة الفاتورة الإلكترونية يعزز

نظام «ACI» يسهم فى خفض تكاليف توثيق المستندات بالخارج.. وتخفيف الأعباء عن مجتمع الأعمال

تجنب رفض الشحنات بعد وصولها لعدم مطابقتها للمواصفات.. مع منظومة التسجيل المسبق «ACI»

نستهدف تحفيز المتعاملين مع الجمارك على إنهاء إجراءات جميع شحناتهم الواردة قبل وصولها



المنظومة الجديدة تسهم فى تعزيز الحوكمة والشفافية.. وتحسين تخطيط احتياجات العملة الأجنبية

تعظيم الاستفادة من آليات التخليص المسبق.. وتسريع وتبسيط تقديم الإقرارات الجمركية

منصة «نافذة» الإلكترونية تغطى كل مسارات حركة التجارة مع تطبيق نظام «ACI» على الشحنات الجوية

حوكمة الاقتصاد المصرى بصورة أكثر شمولاً.

ويعتبر نظام التسجيل المسبق للشحنات الجوية «ACI» أحد أهم خطوات التحول الرقمى فى تطوير وتسهيل حركة الاستيراد والتصدير، اتساقًا مع توجهات الدولة نحو التحول الرقمى الشامل.

وقد أثبتت التجربة البحرية نجاحًا كبيرًا منذ تطبيقها تجريبيًا، وحظيت بإشادات واسعة من مجتمع الأعمال لما حققته من تقليل زمن الإفراج الجمركى وتيسير الإجراءات فى حركة التجارة.

إن التعاون بين وزارتى المالية والاستثمار فى تنفيذ مشروع «ACI» يُمثل نموذجًا ناجحًا للتكامل المؤسسى، الذى يستهدف تيسير التجارة الخارجية وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى، فقد أسهمت المنظومة فى خفض تكاليف الاستيراد والتصدير، وتحسين بيئة الأعمال، وهو ما جعل مصر من أولى الدول التى تطبق منظومة التسجيل المسبق للشحنات بصورة شاملة.

ويُعد التحول الرقمى أحد أهم أعمدة تحسين بيئة الاستثمار فى مصر، ويعتبر مشروع التسجيل المسبق للشحنات أبرز مشروعات وزارة المالية فى ميكنة وتبسيط الإجراءات الجمركية.

وقد ساعد النظام فى تقليص عدد الإجراءات الجمركية من نحو 20 خطوة إلى 4 فقط؛ مما انعكس إيجابًا على مناخ الاستثمار، وساهم فى رفع ترتيب مصر بمؤشرات التجارة الدولية.

ويتيح النظام بناء قاعدة بيانات دقيقة عن الموردين والمصدرين المعتمدين عالميًا، مما يسهم فى تعزيز الشفافية وتجنب التعامل مع كيانات غير قانونية أو وهمية.

ويضمن نظام «ACI» تكاملاً إلكترونيًا بين الجمارك والضرائب والجهات الرقابية، بما يتيح معرفة دقيقة بالمواصفات القياسية للبضائع المستوردة ومطابقتها للمعايير المصرية، كما يقضى على ظاهرة المستثمر المجهول أو ما يُعرف بـ «الكاحول»، ويمنع أى تلاعب أو تحايل محتمل فى البيانات.

وبفضل هذه المنظومة الحديثة، تحقق مصر تقدمًا ملحوظًا نحو تحويل منظومتها الجمركية إلى نموذج رقمى متكامل، يجمع بين السرعة والشفافية، ويضمن التوازن بين تسهيل حركة التجارة وحماية الأسواق المحلية.

إن نجاح تطبيق «ACI» فى الموانئ البحرية ثم الجوية يُمثل تحولاً استراتيجيًا فى إدارة التجارة الخارجية، ويدعم رؤية الدولة فى تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد وتحسين جودة السلع، فضلاً على خفض التكلفة وتقليل الوقت على مجتمع الأعمال والمستوردين.

تُعد النافذة الواحدة القومية للتجارة عبر الحدود «نافذة» منصة رقمية متكاملة، تُشكِّل نقطة دخول وحيدة لجميع الأطراف المشاركة فى الأنشطة التجارية فيما يخص تقديم المعلومات والوثائق الخاصة بمعاملات الاستيراد والتصدير وعبور البضائع، وكذلك استلام مُخرجات المعاملات مرة واحدة بصورة موَحدة بشكل إلكترونى، قامت بتطويرها الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الإلكترونية «MTS».

«نافذة».. كانت البداية

منصة رقمية متكاملة ساعدت فى تحسين كفاءة عملية الاستيراد والتصدير

تسهيل إجراءات الإفراج عن البضائع.. وخفض تكاليف التجارة

تهدف النافذة الواحدة القومية للتجارة عبر الحدود إلى تحسين كفاءة العمليات التجارية المصرية الدولية، وتقليل الحواجز غير الجمركية عن طريق تخفيف العبء الإدارى عن كاهل المتعاملين، وتسهيل إجراءات الإفراج عن البضائع، وترسيخ مبادئ الحوكمة، والقضاء على البيروقراطية، وخفض تكاليف التجارة، وتحقيق الشفافية، من خلال الاعتماد على التحول الرقمى لتطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية.

ترتبط «المنصة» إلكترونيًا بهيئات الموانئ، والجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، ومصلحة الضرائب «الفاتورة الضريبية الإلكترونية»، والهيئة العامة للاستثمار، والبنك المركزى المصرى، وجميع البنوك العاملة، تحت مظلته من خلال البوابة الإلكترونية للمدفوعات الحكومية «e-Finance» والبوابة الإلكترونية لشركة بنوك مصر «EBC»، وكذلك مصلحة الضرائب «السجلات والأرقام الضريبية»، وجهاز تنمية التجارة الداخلية «السجل التجارى»، والهيئة العامة للتنمية الصناعية ومصلحة الرقابة الصناعية من خلال المُحول الرقمى القومى «G2G».

ترتبط منصة «نافذة» إلكترونيًا بالمجتمع التجارى الخارجى ذى العلاقة بالتجارة المصرية (الشركات الأجنبية المُصَدرة لمصر وشركات الشحن) من خلال منصة بلوكتشين «blockchain».

تعمل منصة «نافذة» بتكنولوجيا الحوسبة السحابية الخاصة «PrivateCloud» من خلال مركز معلومات رئيسى «Main Data Center»، وآخر احتياطى «Disaster/Recovery Data Center» يعملان بنظام تبادلى «Active/Active» لتحقيق بيئة عمل مستمرة (7/ 24) بدون توقف، وفى هذا الشأن، تتولى الجهات الأمنية المعنية تأمين الشبكة وقنوات الاتصال وخطوط الربط وجميع مكونات المنصة باستخدام أحدث نظم التأمين والحماية وتشفير البيانات، بالإضافة إلى الاعتماد على نظام التوقيع الإلكترونى لتأمين العمليات التى يجريها جميع مستخدمى منصة «نافذة»، بمن فيهم موظفو الدولة والمجتمع التجارى المصرى والأجنبى.

يتوافق تصميم الهيكل البنائى المعلوماتى لمنظومة «نافذة» مع توصيات منظمة الجمارك العالمية (WCO) فيما يخص الخصائص الواجب توافرها فى نظم الشباك الواحد «Single Window» ودورات إجراءاتها، وكذلك الضوابط والاشتراطات، التى حددتها منظمة التجارة العالمية (WTO)، خاصةً اتفاقية تسهيل التجارة التى وقّعت عليها مصر عام 2017، ودخلت حيز النفاذ عام 2019.

2019 «الانطلاقة الأولى».. والآن تغطى 132 موقعًا جمركيًا وتتداول 5 آلاف شهادة يوميًا

«تطبيق التبنيد والتقييم الآلي» والإفراج الجمركى «QR- CODE»

بدأ تشغيل منصة «نافذة» اعتبارًا من نهاية الربع الأول لعام 2019؛ حيث تم توفير الخدمات المعلوماتية الخاصة بالشحنات الواردة إلى كيانات المجتمع التجارى من خلال مراكز الخدمات اللوجيستية، التى أقامتها الشركة (MTS).

تعمل منصة «نافذة» بنظام «7/ 24»، وتتداول خلالها حاليًا 3200 شهادة وارد و2000 شهادة صادر يوميًا، ويبلغ عدد المستخدمين أكثر من 6000 موظف حكومى من 32 جهة حكومية (يأتى على رأسها مصلحة الجمارك والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والهيئة القومية لسلامة الغذاء)، وفريق عمل متكامل من الشركة قوامه 1100 موظف.

تغطى منصة نافذة حاليًا 132 موقعًا جمركيًا على مستوى الجمهورية، بما ذلك الموانئ البحرية، والمطارات الجوية، والموانئ البرية، المناطق الحرة والإيداعات تتم جميع المعاملات على منصة نافذة بصورة رقمية مؤَمَنة باستخدام التوقيع الإلكترونى.

وقد تم تسجيل أكثر من 57912 شركة استيراد وتصدير مصرية، 445و خط وكيل ملاحى، و3845 مكتب تخليص جمركى، بالإضافة إلى أكثر من 97 ألف مُصَدر أجنبى على مستوى العالم تم التحقق من بياناتهم (KYC).

بدأ تطبيق نظام التسجيل المُسبَق للشحنات (ACI) البحرية فى أكتوبر 2021، والذى يسمح باستقبال جميع البيانات الخاصة بالشحنات الواردة إلى مصر من الخارج آلياً على هيئة صور رقمية للمستندات (Digital Representation of Documents)، وحزَم البيانات الإلكترونية الخاصة بها (Electronic Data Sets / Structured Data) من المُصَدر الأجنبى بالخارج مباشرة باستخدام تكنولوجيا بلوكتشين (Blockchain) وتكنولوجيا Robotic Process Automation (RPA).

وتم تركيب وإعداد نظام إدارة المخاطر Universal Risk Management (URM)، الذى يستخدم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى Artificial Intelligence (AI) وتعلم الآلة (Machine Learning (ML.

بدأ تطبيق كل من نظام التبنيد الآلى ونظام التقييم «التسعير» الآلى لحوكمة الإجراءات وتقليل تدخل العنصر البشرى، وكذلك تطبيق الإفراج الجمركى الإلكترونى «QR Code».

تهدف الشركة، بالاشتراك مع مصلحة الجمارك المصرية، إلى التطبيق الإلزامى لنظام التسجيل المُسبَق للشحنات الجوية ونظام إجراءات الصادر المُطوَر فى أول يناير 2026.

من ناحية أخرى، يجرى حاليًا العمل على تطوير نظام بوليصة الشحن الإلكترونية (eBL) ليبدأ خلال عام 2026، لتحقيق أهداف الدولة بشأن خفض زمن وتكلفة الإفراج عن الشحنات.

التسهيلات الجمركية.. تدخل حيز التنفيذ خلال المرحلة المقبلة

«كجوك» و«الخطيب»: نعمل معًا.. لتيسير حركة التجارة الخارجية

تبنى سياسات اقتصادية مُحفِّزة للاستثمار والإنتاج والتصدير

استعرض أحمد كجوك، وزير المالية، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، الإجراءات والخطوات، التى تستهدف إتاحة المزيد من التيسيرات والتسهيلات الجمركية الخاصة بإجراءات الإفراج عن السلع المستوردة، وتطوير منظومة الجمارك، وتعزيز إجراءات الرقابة على الصادرات والواردات.



كجوك

الخطيب

قال الوزيران إننا نعمل معًا بتناغم وتنسيق كامل لإقرار «حزمة تسهيلات»؛ لتبسيط وتيسير حركة التجارة الخارجية، وخفض زمن وتكلفة حركة التجارة لتحسين تنافسية الاقتصاد المصرى.

أوضحا أن الحزمة الأولى للتسهيلات الجمركية ومنظومة التجارة الخارجية تؤكد حرصنا على تبنى سياسات اقتصادية مُحفِزة للاستثمار والإنتاج والتصدير، ومن المقرر أن تدخل الحزمة الأولى للتسهيلات الجمركية حيز التنفيذ، خلال المرحلة المقبلة.

أكد وزيرا المالية والاستثمار والتجارة الخارجية أننا نستهدف تسهيل الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج والتكاليف، وتشجيع المتعاملين على إنهاء إجراءات جميع شحناتهم الواردة قبل وصولها، وتسهيل نظام التخليص المسبق، وتأجيل تحصيل الضريبة الجمركية، وغيرها من الضرائب والرسوم لحين وصول البضاعة.

أشارا إلى أن الحزمة الأولى للتسهيلات الجمركية ومنظومة التجارة الخارجية تتضمن تقسيط الضريبة الجمركية المستحقة على مستلزمات الإنتاج لمدة تصل إلى 6 أشهر، مع الإعفاء من سداد الضريبة الإضافية خلال أول 3 أشهر، فضلاً على الاعتداد بالضمانات الواردة باللائحة التنفيذية، وإضافة بعض الضمانات الأخرى المقبولة جمركيًا، مثل وثيقة التأمين.

أضافا أنه لأول مرة، وتلبيةً لطلبات المتعاملين، سيتم تحديد نسبة «للتسامح فى الهالك الخاص بالإنتاج» للمشروعات الإنتاجية، مشيرين إلى إضافة نسبة سماح لا تتجاوز 3 ٪ «هالك خاص بالتصنيع» تتوافق مع معدلات «الهالك والتالف» المحددة من مصلحة الرقابة الصناعية لمستلزمات الإنتاج لجميع المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.

لفت وزيرا المالية والاستثمار إلى تيسير شروط الانضمام لبرنامج «المشغل الاقتصادى المعتمد» والعمل على مضاعفة عدد المستفيدين إلى 500 شركة على الأقل، وتخفيض مدة النشاط اللازمة للانضمام للبرنامج، وتيسير ضم المشروعات المتوسطة والصغيرة، إضافة إلى التوسع فى ضم كل سلاسل الإمداد إلى «المشغل الاقتصادى المعتمد»؛ لتشمل «مشغلى الموانئ والمطارات والمستودعات ووكيل البريد السريع ووكلاء

تسهيل الإجراءات وتقليص زمن الإفراج والتكاليف

تشجيع المتعاملين على إنهاء إجراءات جميع شحناتهم الواردة قبل وصولها

النقل»، والتوسع أيضًا فى اتفاقيات الاعتراف المتبادل متعدد الأطراف مع الشركاء التجاريين بصفة المشغل الاقتصادى المعتمد لضمان سرعة نفاذ الصادرات المصرية.

أردفا أن هذه الحزمة تتضمن منح ميزة التخليص الجمركى بمقر العميل للشركات المدرجة بالقائمة البيضاء المنضمة لبرنامج المشغل الاقتصادى المعتمد، والعمل على توحيد منظومة المخاطر المتبعة من الجمارك، وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات؛ لضمان تبسيط وسهولة الإجراءات وتسريع زمن الإفراج، وتصحيح مفاهيم مسارات الإفراج، بما فيها المسار الأخضر، وفقًا لأفضل الممارسات الدولية، وتشكيل لجنة عليا لمنظومة المخاطر المشتركة، تحت إشراف مجلس الوزراء؛ للتنسيق بين جهات العرض.

ألمح الوزيران إلى أنه سيتم التوسع فى المستودعات الجمركية العامة بالموانئ الجافة مع تخصيص مستودعات للمهمل لتخفيف الأعباء والتكدس بالمنافذ الجمركية، مشيرين إلى مراجعة فئات التعريفة الجمركية بالتوافق مع الالتزامات الدولية خاصة للسلع والقطاعات الصناعية المستهدفة لتعظيم القدرات الإنتاجية ومساندة الصناعات الوطنية.

تابعا أنه لأول مرة، سيتم إقرار منظومة لضمان سرعة وتبسيط عمل لجان إنهاء كل المنازعات الجمركية، وتوسيع نطاقها؛ لتشمل جميع الأمور، بما فيها مخالفات السماح المؤقت، وأن المسئولية الجنائية ستقتصر على ممثلى الأشخاص الاعتبارية عن الجرائم المترتبة على إداراتهم الفعلية، وأكدا السماح للشركات بإنشاء مراكز خدمات لوجستية لتداول وتوزيع البضائع، حتى تصبح مصر مركزًا عالميًا لتجارة الترانزيت.

شدد وزيرا المالية والاستثمار على أنه سيتم الإفراج خلال يوم من تجهيز البضائع للمعاينة وحتى الاعتماد لشهادة «البند الواحد»، وأى أصناف لا تحتاج للعرض والرسائل الواردة برسم الموانئ الجافة، والكشف الفورى للبضائع ذات الطبيعة الخاصة كالسلع الغذائية من المعنيين دون انتظار «٢٤ ساعة»، مشيرين إلى ربط الحوافز المخصصة للعاملين بالمراكز اللوجستية، ولجان الفحص المشترك بمعدلات وتوقيتات زمن الإفراج الجمركى.

أكدا أنه سيتم السماح للشركات المنتجة المصدرة لمصر بالتسجيل فى «القائمة البيضاء» طالما لم يتم رفض رسائلها بالفحص المعملى خلال سنة، والسماح أيضًا للمصانع بنقل وتخزين البضائع تحت التحفظ لرسائل مستلزمات الإنتاج بعد «المطابقة الظاهرية»، وسيكون هناك دور أكبر للجان الفحص المشترك لضمان الحوكمة وسرعة التخليص الجمركى وخفض التكاليف.

أضاف الوزيران، أنه سيتم تحديث الموقع الإلكترونى لمصلحة الجمارك، وإصدار دليل بالإجراءات والتعليمات والضوابط الجمركية للواردات والصادرات بما فيها كافة الرسوم المقررة، مع إيجاد آليات فعالة للتواصل مع المتعاملين مع منظومة التجارة الخارجية، وتحديد «نقاط اتصال» مع الجهات المعنية، مشيرين إلى السماح بقبول المدفوعات إلكترونيًا لجميع الأنشطة؛ للتيسير على المتعاملين مع المنافذ الجمركية، ومضاعفة ساعات العمل بمنظومة الإفراج الجمركي؛ لتقليل التكدس فى الموانئ والمنافذ وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، وإنشاء قاعدة بيانات للأسعار الاسترشادية وتحديثها دوريًا وإتاحتها على منظومة «نافذة»، وإتاحة خدمة الاستعلام المسبق للمتعاملين مع منظومة التجارة الخارجية بكل الوسائل.



وزير المالية.. فى جولة ميدانية بميناءى الدخيلة والإسكندرية:

نعمل على خفض زمن وتكلفة الإفراج الجمركى لتقليل أعباء الإنتاج وتحفيز الاستثمار والتصدير

مستمرون فى تبسيط وميكنة الإجراءات الجمركية.. فى إطار أكثر شمولاً وتكاملاً مع «جهات العرض»





أكد أحمد كجوك، وزير المالية، العمل على خفض زمن وتكلفة الإفراج الجمركي؛ لتقليل أعباء الإنتاج وتحفيز الاستثمار والتصدير، موضحًا أننا مستمرون فى تبسيط وميكنة الإجراءات الجمركية فى إطار أكثر شمولاً وتكاملاً مع «جهات العرض».

أضاف كجوك، فى جولة ميدانية بميناءى الدخيلة والإسكندرية، رافقه خلالها شريف الكيلانى، نائب الوزير للسياسات الضريبية، وأحمد أموى، رئيس مصلحة الجمارك، أننا نتحرك بقوة مع مختلف الوزارات والجهات المعنية؛ للتيسير على المستثمرين وتخفيف الأعباء الإدارية، لافتًا إلى أن هناك «حالة حوار» متواصلة مع زملائنا بالجمارك لمواجهة التحديات على أرض الواقع.

أشار إلى أننا نعمل على تسريع وتيرة العمل المشترك؛ لاستكمال منظومة الربط الإلكترونى بين «الجمارك» و«جهات العرض»، موضحًا أنه سيكون هناك دور أكبر للجان الفحص المشترك؛ لضمان الحوكمة وسرعة التخليص الجمركى وخفض التكاليف.

أوضح أن حزمة «التسهيلات الجمركية» ستكون محطة مهمة ومؤثرة فى مسار الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال، مشيرًا إلى حرصه على إيجاد معالجات عملية وأكثر مرونة لأى تحديات جمركية لدفع حركة التجارة الخارجية؛ على نحو يسهم فى توفير خدمات جمركية متكاملة ومُحفِّزة من أجل خلق بيئة أعمال تنافسية، تعزز النمو الاقتصادى.

شدد كجوك على أننا سنركز بشكل كبير على رفع كفاءة العنصر البشرى؛ للارتقاء بمستوى الخدمات الجمركية، على نحو يحظى برضاء مجتمع الأعمال.

نتحرك بقوة مع مختلف الوزارات والجهات المعنية.. للتيسير على المستثمرين وتخفيف الأعباء الإدارية

شملت جولة الوزير: المراكز اللوجستية، ومحطة «تحيا مصر»، ولجان الفحص المشترك للمواد الخطرة بشركتى «الإسكندرية للحاويات وتداول البضائع»، و«سيسكو ترانس».

كان كجوك قد وجَّه عدة رسائل مهمة للعاملين بمصلحة الجمارك، قائلاً: «دوركم مؤثر جدًا فى تحفيز الاستثمار والإنتاج والتصدير، ومعًا.. سنطوِّر المنظومة الجمركية بتبسيط الإجراءات للتيسير على مجتمع الأعمال».. مؤكدًا أننا سنعمل سويًا بكل جهد؛ لخفض زمن وتكلفة الإفراج الجمركى وتحسين وتبسيط الإجراءات، موضحًا أننا سنعمل بتنسيق وتعاون كامل مع زملائنا فى وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية؛ لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى.



«حالة حوار» متواصلة مع زملائنا بالجمارك.. لمواجهة التحديات على أرض الواقع

تسريع وتيرة العمل المشترك لاستكمال منظومة الربط الإلكترونى بين «الجمارك» و«جهات العرض»

رئيس مصلحة الجمارك.. فى الجمعية المصرية - اللبنانية لرجال الأعمال:

مجتمع الأعمال شريك أصيل فى إنجاح المسار الجديد لتحسين الأداء الجمركى





أحمد أموى

«التسهيلات الجمركية» خطوة جديدة لوزير المالية نحو استعادة ثقة المستثمرين المحليين والدوليين

أكد أحمد أموى، رئيس مصلحة الجمارك، أن مجتمع الأعمال شريك أصيل فى إنجاح المسار الجديد لتحسين الأداء الجمركى.. موضحًا أن «التسهيلات الجمركية» تُعد خطوة جديدة لوزير المالية نحو استعادة ثقة المستثمرين المحليين والدوليين، على نحو يسهم فى تسهيل حركة التجارة، وخلق بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للاستثمارات.

قال أموى، فى مؤتمر للجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، إننا نعمل على تبسيط وتسريع الإجراءات الجمركية وخفض متوسط زمن الإفراج.. مشيرًا إلى أنه تم تطبيق نظام التخليص المسبق بكل المراكز اللوجستية، وبدء تنفيذ نظام شامل لإدارة المخاطر تجريبيًا؛ لسرعة التخليص الجمركى للشحنات منخفضة المخاطر، والعمل بأنظمة «التبنيد» والتقييم الآلى، لضمان سرعة تحديد بنود السلع ودقة التقييم الجمركى، وتقليل النزاعات بالحد من التدخل البشرى.

أضاف أموى أن وزير المالية مهتم ببناء «علاقة شراكة» مع مجتمع الأعمال لتحفيز الاستثمار.. لافتًا إلى أننا سنواصل

نعمل على تبسيط وتسريع الإجراءات الجمركية.. وتقليل النزاعات.. وخفض متوسط زمن الإفراج

لقاءاتنا المباشرة بالمتعاملين مع «الجمارك»؛ حتى نتجاوز معًا أى تحديات فى إجراءات التخليص الجمركى بحلول عملية، وتطبيق أى مقترحات من المجتمع الجمركى تسهم فى سرعة الإفراج عن البضائع.

أوضح أموى أننا الآن لدينا فرص كبيرة للتعاون الإيجابى والمثمر بين مصلحة الجمارك والقطاع الخاص، مؤكدًا أننا نسعى جميعًا إلى تحقيق هدف واحد.. وهو تعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى.



أحمد العسقلانى
نائب رئيس
مصلحة الجمارك
المصرية

.. وتسهيلات فى الضرائب العقارية.. للتخفيف عن المستثمرين والمواطنين

مقابل التأخير لا يتجاوز أصل الضريبة.. والتجاوز عنه عند السداد خلال مهلة محددة

تبسيط وميكنة الإجراءات.. إقرار واحد لكل شخص عن جميع عقاراته فى مختلف الأماكن

السماح بالطعن الإلكترونى على نتيجة الحصر الضريبى.. وتقدير القيمة المستحقة

إلغاء سلطة مديريات الضرائب العقارية فى الطعن على نتائج الحصر والتقدير



إعداد:
محمود الحرانى

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن تعديلات بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية تأتى فى إطار الحزمة الأولى من مبادرة التسهيلات الضريبية، وما يتضمنه ذلك من إصلاحات تشريعية تتعلق بضريبة العقارات المبنية، وذلك وفق رؤية تستهدف تخفيف الأعباء الضريبية مراعاة للبعدين الاجتماعى والاقتصادى للمكلفين بأداء الضريبة على العقارات المبنية، سواء لدى تقديم الإقرارات الضريبية أو لدى سداد الضريبة المستحقة ومقابل التأخير، والعمل على تبسيط الإجراءات الضريبية وميكنتها، وهو ما يأتى فى ضوء جهود التحول الرقمى الذى تشهده الدولة وحوكمة مختلف الإجراءات، هذا إلى جانب التعامل مع ما كشف عنه التطبيق العملى لأحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية من سلبيات.





أحمد الصادق.. رئيس مصلحة الضرائب العقارية:

بدأنا تطويرًا شاملًا.. يرتكز على التحول الرقمى

إسقاط دَين الضريبة على العقارات المبنية ومقابل التأخير فى هذه الحالات

حالات جديدة لرفع الضريبة.. أسوة بحق الانتفاع

تضمنت ملامح التسهيلات العديد من النقاط، منها ما يتعلق بتبسيط الإقرار الضريبى، وإصلاح وتطوير منظومة الطعن الضريبى، وتخفيف العبء عن كاهل المكلفين المتنازعين على وعاء الضريبة، وزيادة حد الإعفاء الضريبى للسكن الخاص، ورفع الضريبة عن المكلف فى الأزمات، وتبسيط إجراءات رفع الضريبة عن المكلفين، وإسقاط دَين الضريبة ومقابل التأخير فى حالات محددة، والحجية لإيصالات السداد الإلكترونى للضريبة، وأيضًا وضع حد أقصى لمقابل التأخير، وإعفاء كامل منه عند سداد أصل الدَّين خلال مهلة محددة.

قال أحمد الصادق، رئيس مصلحة الضرائب العقارية، إن التعديلات نصت على استبدال عدد من فقرات ومواد القانون؛ حيث أكدت التعديلات ضرورة العمل بالتقدير التالى للقيمة الإيجارية السنوية للعقارات المبنية فور انتهاء فترة التقدير السابق مع النص على الإلزام بالشروع فى إجراءات إعادة التقدير قبل نهاية كل فترة بمدة سنة على الأقل وثلاث سنوات على الأكثر، بما يتيح لمصلحة الضرائب العقارية التقدير قبل بدء المدة التالية بوقت كاف.

كما نصت التعديلات على أنه تيسيرًا على المكلف فلا يكون ملزمًا بتقديم إقرار إلى كل مأمورية ضرائب عقارية، حال تعدد العقارات المبنية، التى له الحق فى ملكيتها أو الانتفاع بها أو استغلالها، وإنما يُكتفى بإقرار واحد يتضمن بيانات جميع هذه العقارات، والسماح بالتحول فى تقديم الإقرارات من النظام الورقى إلى النظام الإلكترونى تدريجيًا، وفقًا للنظام الذى تضعه مصلحة الضرائب العقارية، كما تضمن التعديل تحديد البيانات الجوهرية، التى يجب أن يتضمنها الإقرار، الذى يتعين على المكلف تقديمه مع استحداث نص يلزم إدارات القرى والمنتجعات السياحية والمجمعات السكنية بتقديم بيان لمأمورية الضرائب العقارية المختصة بمناسبة إجراء الحصر الخمسى، والحصر السنوى للمستجدات، يتضمن أسماء أصحاب حقوق الملكية أو الانتفاع أو الاستغلال داخل القرية أو المنتجع أو المجمع السكنى، وبياناتهم على النحو الوارد بالنص بما ييسر أعمال الحصر والتقدير، وتضمن التعديل أيضًا إلزام شركات الكهرباء والمياه والصرف الصحى، والغاز الطبيعى، ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات الحكومية والهيئات العامة، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بموافاة المصلحة بالبيانات، التى ترى لزومها لأعمال الحصر، وتقدير القيمة الإيجارية التى تتخذ أساسًا لحساب الضريبة على العقارات المبنية، بما يدعم المصلحة لدى قيامها بتطبيق أحكام القانون.



خالد عبد الغنى

رئيس شركة «إي. تاكس»:
إعادة هندسة وميكنة كل الإجراءات والخدمات.. وإتاحة الدفع الإلكترونى

أجازت التعديلات للمكلف الطعن على نتيجة الحصر، الذى تضعه اللجان المعنية، إلى جانب حقه فى الطعن على التقدير، الذى يتيحه النص الحالى، وإضافة وسيلة إيداع الطعن الضريبى إلكترونيًا للتسهيل على المكلفين، حال رغبتهم فى الطعن على قرار الحصر والتقدير، فيما يتضمنه من حصر للعقارات المبنية، وتقدير قيمتها الإيجارية المتخذة أساسًا لحساب الضريبة، وإلغاء سلطة مديريات الضرائب العقارية فى الطعن على نتائج الحصر والتقدير.

ونصت التعديلات على أن تكون الضريبة على العقارات المبنية واجبة الأداء من واقع قرار لجنة الطعن، تخفيفًا للعبء عن كاهل المكلفين المتنازعين على وعاء الضريبة.

أضاف أننا بدأنا فعليًا فى تنفيذ خطة تطوير شاملة بمنظومة الضرائب العقارية، ورقمنة جميع الخدمات المقدمة للمواطنين، ويجرى التجهيز لتشكيل وحدة خاصة بالتحول الرقمى؛ لمتابعة إجراءات الميكنة، مع العمل على تحسين وتحديث المقرات، ورفع كفاءة القدرات البشرية، موضحًا أنه سيتم تفعيل خدمة العملاء عبر «الكول سنتر»، لاستقبال شكاوى واستفسارات المواطنين، إلى جانب الإعداد لتجهيز مركز لخدمة كبار العملاء فى العاصمة الجديدة، لتسهيل سداد المستحقات والتعامل بشكل أكثر مرونة.

قال إنه تم الانتهاء من مقترح الهيكل الإدارى المحدث ليتناسب مع خطة التطوير، لافتًا إلى أنه جارى التخطيط لربط إلكترونى شامل مع الجهات الحكومية المعنية لتبادل البيانات والاستفادة من المعلومات المتاحة بصورة دقيقة.

أوضح خالد عبد الغنى، الرئيس التنفيذى لشركة تكنولوجيا تشغيل الحلول الضريبية «إي. تاكس»، أننا نعمل على تنفيذ عملية إعادة هندسة وميكنة منظومة الضرائب العقارية بالكامل، لتوفير خدمات إلكترونية متكاملة تتيح للمواطنين الحصول على جميع إجراءات الضرائب العقارية عبر الموقع الإلكترونى للمصلحة، الذى يتضمن القوانين والإجراءات الخاصة بالضرائب العقارية، وذلك فى إطار دعم جهود الدولة لتحقيق الشمول المالى والتحول إلى الاقتصاد الرقمى.

قال إننا قمنا بتطوير وإتاحة خدمات الدفع الإلكترونى داخل المأموريات، بما يسمح للمواطن بالاستعلام عن المستحقات الضريبية، وسدادها إلكترونيًا، ومراجعة الحساب واستخراج كشف حساب إلكترونى معتمد، موضحًا أنه تم تطوير خدمات الإقرار الإلكترونى الموحد لكل أنواع العقارات المبنية من وحدات سكنية، وغير سكنية: إدارية وتجارية ومحلات ومكاتب ومنشآت تعليمية وخدمية ومنشآت صناعية بترولية وفنادق وغيرها، والحصول على الإعفاءات الضريبية وتقديم الطعون إلكترونيًا.

كجوك.. ينفتح على العالم بفكـــر متجـدد

نشاط موسَّع ومؤثر للوزير فى اجتماعات «دافوس» ومجموعة العشرين و«البريكس» وصندوق النقد والبنك الدوليين

لقاءات ثنائية مع وزراء المالية والسفراء الأجانب وممثلى كبرى المؤسسات المالية والاستثمارية

الوزير يطرح رؤية مصر وأفريقيا فى قضايا الديون والتمويل والبيئة والنظام المالى الجديد

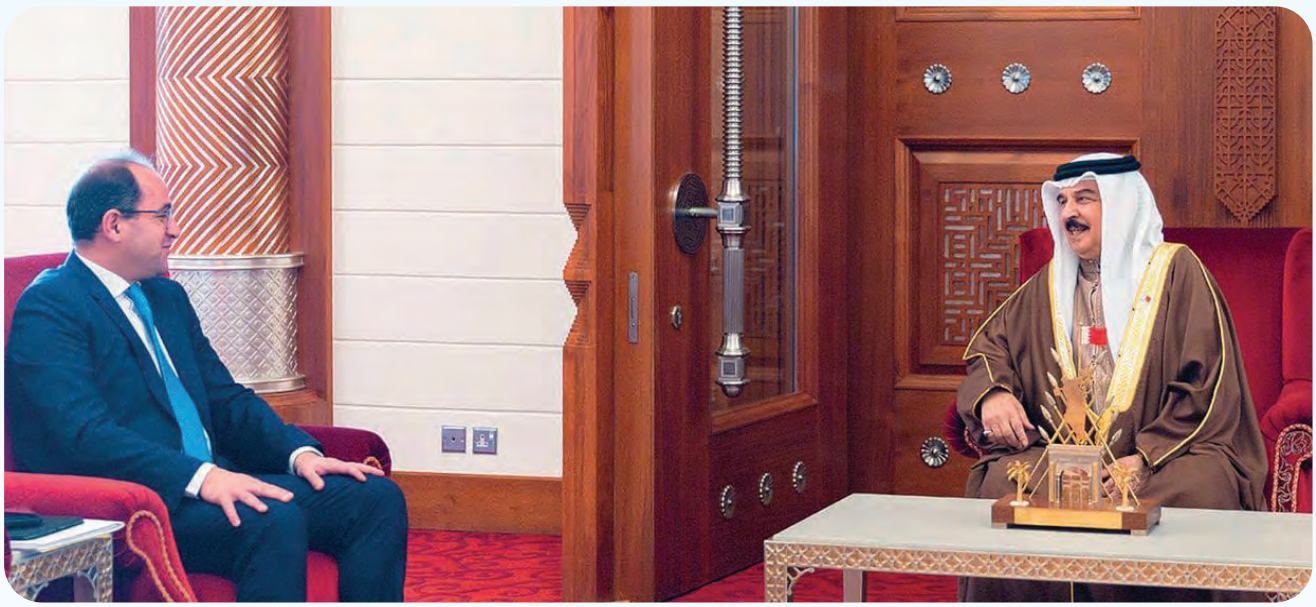
أبدى أحمد كجوك، وزير المالية، اهتمامًا ملحوظًا بالانفتاح على العالم بفكر متجدد، وذلك خلال مشاركته فى المحافل الإقليمية والدولية؛ حيث أجرى نشاطًا موسعًا ومؤثرًا فى اجتماعات: «دافوس»، ومجموعة العشرين، و«البريكس»، واجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين، وغيرها من المؤتمرات واللقاءات المهمة.

حرص الوزير على طرح رؤية مصر وأفريقيا فى قضايا الديون والتمويل والتنمية والنظام المالى الجديد.. وعقد لقاءات ثنائية مع نظرائه بمختلف الدول وكذلك السفراء الأجانب وممثلى كبرى المؤسسات المالية والاستثمارية.. معلنًا تبنيه حوارًا مفتوحًا يمهد لشراكة حقيقية أكثر دعمًا للاقتصادات الناشئة.

إعداد:
فتحى مصطفى - أحمد فراج



«كجوك» يتبنى حوارًا مفتوحًا.. يمهد لشراكة أكثر دعمًا للاقتصادات الناشئة



عقب اجتماعات اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادى والتجارى

ملك البحرين يستقبل وفدًا مصريًا برئاســـة وزيـــر المالية

استقبل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، وفدًا مصريًا رفيع المستوى، برئاسة أحمد كجوك وزير المالية، وذلك عقب اجتماع اللجنة المصرية- البحرينية المشتركة للتعاون التجارى والاقتصادى والعلمى والتكنولوجى.

كان اللقاء فرصة مهمة للتأكيد على الاهتمام المشترك على مستوى القيادة بالبلدين بتوسيع آفاق التعاون الاقتصادى لما فيه صالح الشعبين.

نقل الوفد المصرى تحيات وتقدير الرئيس عبدالفتاح السيسى إلى جلالة ملك البحرين، وأخلص تمنياته للمملكة وشعبها بالمزيد من الرخاء والازدهار.

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن لقاء جلالة الملك وكلماته الداعمة، التى تستهدف توطيد هذه الشراكة، يمثل دافعًا قويًا لأعضاء اللجنة- من الجانبين- لمواصلة العمل على استكشاف مجالات جديدة ومتنوعة تحقق المصالح المشتركة لشعبينا.

أوضح أن العلاقات المتميزة بين مصر والبحرين تعكس الروابط الأخوية الراسخة بين البلدين، مشيرًا إلى أن أعضاء اللجنة المشتركة اتفقوا على العمل بكل جهد وإخلاص، بهدف توسيع ودعم أوجه التعاون الاقتصادى والاستثمارى والتكنولوجى، انطلاقًا من تلك العلاقات المتميزة، التى تجمع البلدين.

قال إن نتائج اللجنة المشتركة المصرية البحرينية تعكس أيضًا نجاح الجهود المبذولة لدفع التعاون نحو آفاق أرحب، وهو ما نسعى إلى تعزيزه خلال المرحلة المقبلة.

أضاف أننا ملتزمون بمواصلة العمل المشترك لتعزيز التعاون الثنائى فى مختلف القطاعات، بما يسهم فى تحقيق التنمية المستدامة ويعزز التكامل الاقتصادى بين البلدين الشقيقين.



كجوك: استكشاف مجالات جديدة ومتنوعة تحقق مصلحة الشعبين

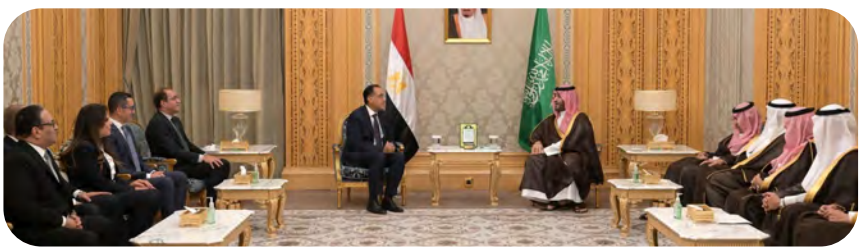
شراكة استثمارية بين مصر والسعودية

ولى العهد السعودى يستقبل مدبولى وكجوك والخطيب لبحث ملفات التعاون المشترك

استقبل صاحب السمو الملكى، الأمير محمد بن سلمان، ولى العهد، رئيس مجلس وزراء المملكة العربية السعودية، بالعاصمة السعودية الرياض، د. مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، لبحث عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك، وذلك بحضور أحمد كجوك، وزير المالية، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والسفير أحمد فاروق، سفير مصر لدى الرياض.

نقل رئيس الوزراء تحيات الرئيس عبدالفتاح السيسى، لخادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز، ولولى العهد، صاحب السمو الملكى الأمير محمد بن سلمان، مُشيدًا بمتانة العلاقات التى تجمع بين القاهرة والرياض وأواصر الأخوة التى تربط الشعبين الشقيقين.

أكد أن زيارته الحالية للمملكة والوفد الوزارى المرافق له تستهدف دعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين بلدينا الشقيقين، مُشيدًا بالتعاون الوثيق بين الجانبين فى شتى المجالات.



ولى العهد السعودى خلال استقباله د. مدبولى ووزيرى المالية والاستثمار

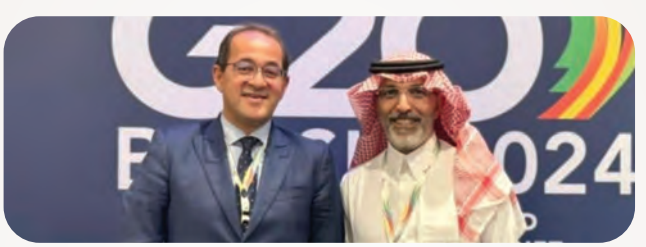
كان د. مدبولى، قد التقى المهندس خالد الفالح، وزير الاستثمار السعودي؛ لبحث عدد من ملفات الاستثمار ذات الاهتمام المشترك، بحضور أحمد كجوك، وزير المالية، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية.

أكد رئيس الوزراء أن مصر والسعودية تجمعهما شراكة استثمارية قوية تُسهم فى تحقيق ربحية قوية للبلدين.

أكد وزير الاستثمار السعودى قوة ومتانة العلاقات بين القاهرة والرياض، وأهمية العمل على زيادة مستويات الاستثمارات المشتركة.

وزير المالية.. لنظيره السعودى:

تعزيز العلاقات الاقتصادية وتطوير قطاع الطاقة



التقى أحمد كجوك وزير المالية، نظيره السعودى، الوزير محمد الجدعان، خلال اجتماعات مجموعة العشرين، بالبرازيل.

أكد الوزيران عمق العلاقات التاريخية بين البلدين، وأهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية، بما فى ذلك تطوير قطاع الطاقة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة فى القطاعات الأخرى.



..وتكريم كجوك..

لجهوده فى تحفيز الاستثمار والتيسير على المستثمرين

فى ختام اللقاء الموسع مع كبار المستثمرين السعوديين، وممثلى مؤسسات القطاع الخاص السعودى، الذى نظمه اتحاد الغرف السعودية، بحضور د. مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، تم تكريم عدد من الشخصيات السعودية والمصرية البارزة.

وشمل التكريم المهندسة راندة المنشاوى، مساعد أول رئيس مجلس الوزراء، المشرفة على وحدة حل مشكلات المستثمرين بمجلس الوزراء، حيث تم التنويه إلى أن هذا التكريم يأتى بفضل الجهود التى بذلتها المهندسة راندة المنشاوى لمواجهة التحديات التى واجهت المستثمرين السعوديين فى مصر، من خلال هذه الوحدة، وحل الجانب الأكبر من مشكلاتهم.

وتم تكريم الوزير أحمد قطان، الذى تم وصفه بالوزير الغائب الحاضر الذى عمل فى آخر فترة للمجلس السعودى المصرى، حيث تسلم شهادة التكريم عنه بندر أحمد قطان.

وتم تكريم أحمد كجوك، وزير المالية، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، لجهودهما فى تحفيز الاستثمار، وتقديم التسهيلات والتيسيرات أمام المستثمرين فى مختلف المجالات.



القطاع الخاص.. الرهان العملى الأنجح
فى سد الفجوة التمويلية بين قدراتنا وأحلامنا



كجوك.. فى منتدى «تمويل المناخ»:

فرص متنوعة للاستثمارات الخاصة فى «الاقتصاد الأخضر»

.. وفى اجتماع وزراء مالية «البريكس»:

دفع جهود ضمان استدامة خفض الديون بالدول النامية



.. وفى يوم التمويل بمؤتمر المناخ «COP29» بأذربيجان:

مبادلة الديون.. بالاستثمارات الخضراء

استخدام الضمانات لخفض تكلفة التمويل يجذب القطاع الخاص



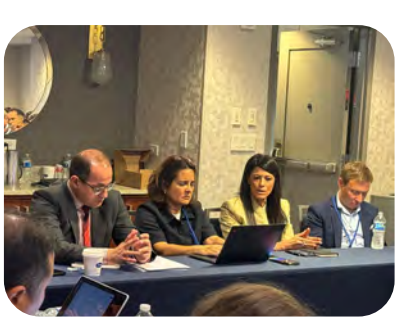
.. ويتحاور مع مجلس الأعمال المصرى - الكندى



كل التقدير لجهود «METAC» .. فى تقديم الخدمات الاقتصادية والمالية



كجوك والمشاط.. فى حوار ممتد مع المستثمرين الدوليين



كجوك.. «صديق المستثمرين الذى يتحدث بلغتهم»





10 رسائل مُحفِّزة لمجتمع الأعمال الدولى.. تعكس مسارنا الاقتصادى







أبوابنا مفتوحة للجميع.. بفرص واعدة ومتنوعة فى القطاعات الاقتصادية والإنتاجية

مرحلة جديدة من الإصلاح الاقتصادى ترتكز على الشراكة مع القطاع الخاص





الموازنة تدعِّم النمو والصناعة والتصدير بمخصصات استثنائية.. وتساند رواد الأعمال

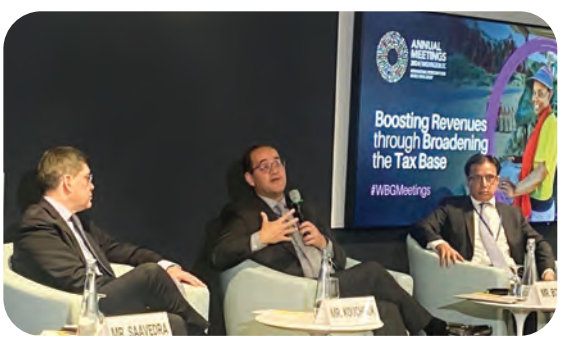
هدفنا واضح.. اقتصاد أكثر تنافسية وجذبًا للاستثمار العالمى



إصلاحات ضريبية وجمركية لتبسيط الإجراءات وتقليل الأعباء وبناء الثقة

نتائج «أول حزمة تسهيلات» خطوة إيجابية نحو توسيع القاعدة الضريبية

الأداء المالى يتحسن.. والتوقعات المستقبلية إيجابية وطموحة









تحقيق أعلى فائض أولى 3.6 % مع زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والقطاعات الحيوية

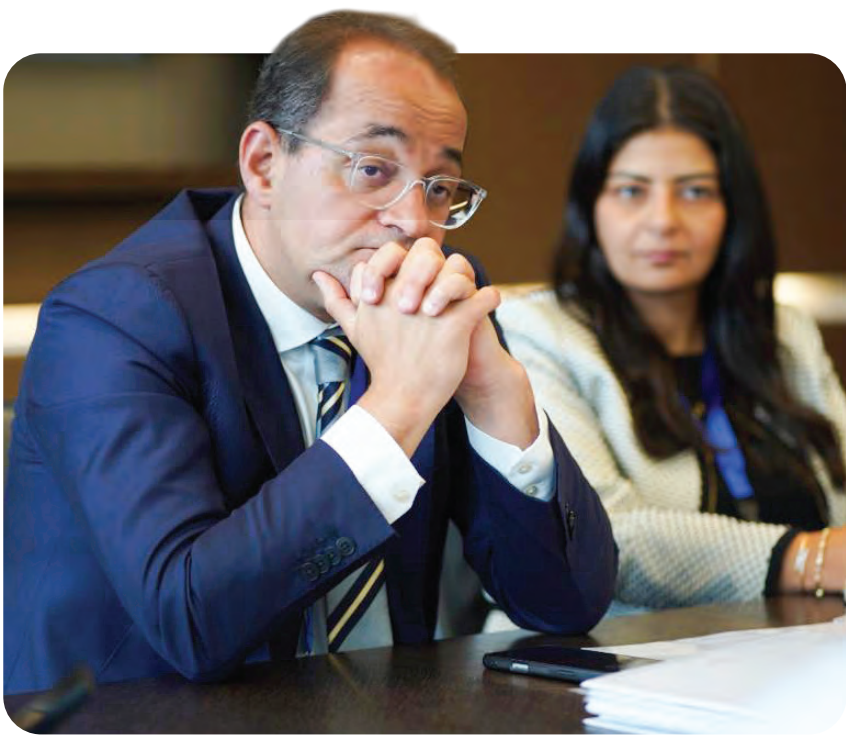








نمو الصناعة يزيد على 15% بعد عامين من التباطؤ..
والسياحة 17%.. والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 15.1%







وزير المالية مع أعضاء مؤسسة T20





73% زيادة فى الاستثمارات الخاصة.. ونمو الصادرات غير البترولية بنسبة 29%

هونج كونج

دعوة الشركات لتوسيع استثماراتها فى مصر



عقد أحمد كجوك، وزير المالية، لقاءً ثنائيًا مع بول تشان، وزير مالية هونج كونج، على هامش مشاركتهما فى منتدى الاقتصاد العالمى «دافوس 2025».

قال كجوك: «إننا لدينا فرص استثمارية تنافسية فى مجالات الصناعة والطاقة الجديدة والمشروعات الخضراء والسياحة وتكنولوجيا المعلومات»، موضحًا أن أولوياتنا دعم توطين الصناعة ونقل التكنولوجيا؛ لتعزيز الإنتاجية وتوفير المزيد من فرص العمل.

دعا كجوك الشركات فى هونج كونج إلى التوسع فى استثماراتها، والاستفادة من الموقع الاستراتيجى لمصر،

بولندا

مصر.. بوابة للشركات البولندية إلى أفريقيا والشرق الأوسط

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا حريصون على تعظيم فرص التبادل التجارى والاستثمارى بين مصر وبولندا، فى الصناعات الثقيلة والطاقة المتجددة والزراعة والأدوية وتكنولوجيا المعلومات، موضحًا أن موقع مصر الاستراتيجى بوابة قوية لوصول الشركات البولندية إلى أفريقيا والشرق الأوسط.

أشار كجوك، خلال لقائه أندريه دومانسكى، وزير المالية البولندى، على هامش مشاركتهما فى اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين بواشنطن، إلى أهمية بحث كيفية الاستفادة من عضوية بولندا بالاتحاد الأوروبى، وشراكات مصر الإقليمية؛ لتسهيل التدفقات التجارية، وتكامل سلاسل الإمداد والتوريد.

ألمانيا

تعاون أكبر فى الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر

عقد أحمد كجوك، وزير المالية، لقاءً ثنائيًا مع يورج كوكيس، وزير المالية الألمانى، على هامش مشاركتهما فى اجتماعات المنتدى الاقتصادى العالمى «دافوس 2025».

قال كجوك: «إن معدلات التبادل التجارى مع ألمانيا تبلغ نحو 6 مليارات يورو، ونتطلع إلى مزيد من الشراكات الاستراتيجية، خلال الفترة المقبلة، ونستهدف تعاونًا أكبر فى مجالات الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والصناعات الموجهة للتصدير».

سنغافورة

بيئة الأعمال المصرية.. أكثر جذبًا للمستثمرين



أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا حريصون على تطوير بيئة الأعمال المصرية؛ لتصبح أكثر جذبًا للمستثمرين فى شتى القطاعات الاقتصادية، لافتًا إلى أننا سنكون أكثر انفتاحًا مع مجتمع الأعمال، خلال الفترة المقبلة، لتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية للقطاع الخاص، وسنعمل على تحفيز الإنتاج والتصدير، لتحقيق الاستغلال الأمثل لما لدينا من فرص اقتصادية محفِّزة للاستثمار فى مصر، أخذًا فى الاعتبار «الرخصة الذهبية»، التى تتوج جهود الدولة فى مجال تبسيط الإجراءات المحفِّزة للاستثمار.

أضاف الوزير، فى لقائه تشى هونج تات، الوزير الثانى للمالية بسنغافورة، على هامش اجتماعات مجموعة العشرين بالبرازيل، أن سنغافورة تعد رابع أكبر مستثمر آسيوى فى مصر، ونتطلع لجذب المزيد من الشركات لدفع النشاط الاقتصادى.

البحرين



آفاق رحبة للاستثمارات المتبادلة والشراكات القوية

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا نتطلع إلى طفرة كبيرة فى التعاون المالى والاستثمارى والاقتصادى بين مصر والبحرين؛ من أجل دعم قدرات البلدين الشقيقين فى التعامل الإيجابى المرن مع التحديات الاقتصادية العالمية، وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة؛ وذلك اتساقًا مع العلاقات التاريخية الراسخة بين البلدين الشقيقين، على نحو يسهم فى تحقيق المصالح المشتركة، لافتًا إلى أننا سنعمل معًا على خلق آفاق رحبة للاستثمارات المتبادلة والشراكات القوية بين القطاع الخاص بالبلدين الشقيقين؛ بما يعزز جهود مساندة الأنشطة الاقتصادية.

قال الوزير، فى لقائه الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وزير المالية والاقتصاد الوطنى بمملكة البحرين، بحضور سفيرة البحرين بالقاهرة، فوزية بنت عبدالله زينل، والشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة، الرئيس التنفيذى لشركة ممتلكات البحرين القابضة، والوفد المرافق لهم، إننا لدينا فى مصر فرص اقتصادية متنوعة وجاذبة للقطاع الخاص فى قطاعات تنافسية وذات أولوية.

الكويت

العلاقات الاقتصادية الثنائية واعدة.. وترتكز على أسس قوية

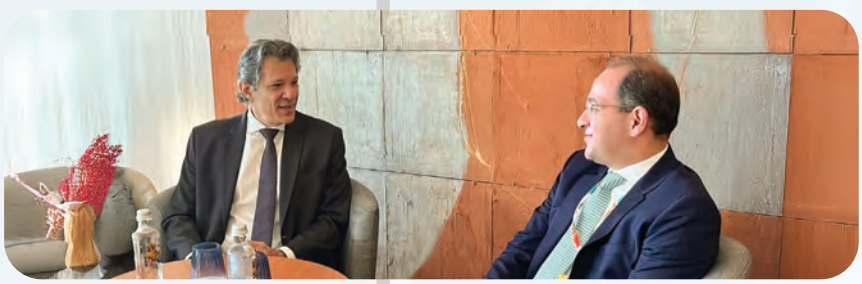
أكد أحمد كجوك وزير المالية، أن مصر والكويت لديهما سجل حافل من العلاقات الاقتصادية المشتركة ويمتلكان آفاقًا واعدة ترتكز على أسس قوية؛ بما يدفعنا إلى تشجيع العمل على تعزيز الاستثمارات المشتركة فى مختلف القطاعات وتوسيع نطاق التبادل التجارى بين البلدين؛ بما يحقق صالح الشعبين.

قال الوزير، خلال لقائه نظيرته الكويتية نورة الفصام، على هامش مشاركتهما فى المنتدى الاقتصادى العربى – التركى، إن التكامل العربى فى مجال السياسات المالية يمكن أن يخلق إطارًا مستدامًا لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية بما تمثله من ضغوط شديدة، داعيًا المستثمرين للاستفادة مما يوفره الاقتصاد المصرى من فرص جديدة ومتنوعة استغلالاً لما بات لدينا من بنية تحتية متطورة، وبرامج تحفيزية. أضاف أننا حريصون على خلق بيئة أكثر جذبًا للاستثمارات، وقد أعلنا بالفعل خلال الفترة الأخيرة فى تيسيرات ضريبية لتحفيز مجتمع الأعمال المحلى والأجنبى على الاستثمار فى مصر.



البرازيل

تعزيز التعاون الاقتصادى والاستثمارى الثنائى مع دول «البريكس»



أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا حريصون على تعزيز التعاون الاقتصادى والاستثمارى الثنائى مع البرازيل ودول مجموعة «البريكس»، فى المشروعات الإنتاجية والصديقة للبيئة وتسهيل حركة التجارة.

قال كجوك، فى لقائه فرناندو حداد، وزير المالية البرازيلى، على هامش مشاركتهما فى اجتماعات مجموعة «البريكس» بالبرازيل، إننا نتطلع للاستفادة من الخبرات البرازيلية فى تطوير المنظومة الضريبية، وتوسيع مظلة الشمول المالى.. لافتًا إلى ضرورة تعميق التعاون بين دول مجموعة «البريكس» وأفريقيا، فى قضايا تمويل التنمية والمناخ ومبادلة الديون والأمن الغذائى.

تركيا

تعزيز العلاقات الاقتصادية.. لتحقيق المصالح المتبادلة



أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن الحكومة المصرية تحرص على تعزيز العلاقات الثنائية الاقتصادية مع تركيا، بما يُسهم فى تحقيق المصالح المتبادلة، من خلال دفع جهود التكامل الاقتصادى الإقليمى فى منطقتى البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، لافتًا إلى أهمية التعاون الثنائى فى معالجة التحديات المشتركة المتعلقة بتغير المناخ والاستدامة، من خلال اقتراح مبادرات مشتركة أيضًا تسهم فى تعزيز جهود حماية البيئة والتنمية المستدامة. قال الوزير، فى لقائه محمد شيمشك، وزير المالية التركى، على هامش اجتماعات «مجموعة العشرين» بالبرازيل، إننا حريصون على العمل المشترك لترسيخ أواصر التعاون الثنائى، أخذا فى الاعتبار الاستغلال الأمثل للفرص الاقتصادية الواعدة فى توسيع نطاق التجارة والاستثمار بين مصر وتركيا.

أوكرانيا

زيادة دور ومساهمات القطاع الخاص فى الأنشطة الإنتاجية والتصديرية

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا لدينا فرص واعدة لدفع مسار التعاون الاقتصادى والاستثمارى والتجارى مع أوكرانيا، بما تمتلكه مصر من بنية تحتية متطورة وحوافز داعمة لمناخ الأعمال.. مشيرًا إلى أهمية تبادل الخبرات الضريبية والجمركية بين البلدين على نحو يسهم فى دفع حركة النشاط الاقتصادى.

قال الوزير، خلال لقائه فيتالى كوفالى، وزير السياسات الزراعية والأغذية الأوكرانى والوفد المرافق له، إننا مستعدون للعمل المشترك على توسيع دور ومساهمات القطاع الخاص فى الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، من خلال تقديم المبادرات المساندة للحراك الاقتصادى، والحوافز والتسهيلات اللازمة، التى تمكنه من القيام بدوره فى قيادة مسار النمو والتنمية.. داعيًا الشركات الأوكرانية إلى الاستفادة من الفرص المصرية الواعدة للاستثمار بشكل أكبر فى قطاعات الزراعة والطاقة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والنقل واللوجستيات والصناعات الطبية.

جنوب أفريقيا

أفريقيا تحتاج للمزيد من الإيرادات المحلية وتوسيع القاعدة الضريبية

قدَّم أحمد كجوك، وزير المالية، التهنئة لدولة جنوب أفريقيا، بتسلم رئاسة مجموعة العشرين لعام ٢٠٢٥، موضحًا أنه لا بد من تضافر الجهود لمواجهة التحديات الدولية، وأهمها تزايد حجم المديونيات، وارتفاع أسعار الفائدة وتكلفة التمويل.

قال، فى لقائه وزير المالية بجنوب أفريقيا، إينوك جودونجوانا، على هامش مشاركتهما فى اجتماعات المنتدى الاقتصاد العالمى «دافوس 2025»، إن مصر تلعب دورًا مهمًا؛ لتعكس رؤية الأسواق الناشئة والبلدان النامية بالمنصات الدولية المختلفة.

أكد الوزير أن تحليل وكالات التصنيف الائتمانى يجب أن يأخذ فى الاعتبار جهود الحكومات الأفريقية لتحسين الأوضاع الاقتصادية، موضحًا أن البلدان الأفريقية تحتاج لتعبئة المزيد من الإيرادات المحلية وتوسيع القاعدة الضريبية، أخذًا فى الاعتبار أن تحسين الإدارة والسياسات الضريبية، وخلق مساحة مالية أكبر، يساعد الحكومات الأفريقية فى الإنفاق على تنمية رأس المال البشرى.

رواندا

دفع الاستثمارات المتبادلة للقطاع الخاص

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا نتطلع لدفع الاستثمارات المتبادلة للقطاع الخاص: المصرى والرواندى، فى شتى المجالات الاقتصادية والتنموية، بما يلبى طموحات البلدين، ويحقق المصالح المشتركة، ويعزز من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة، موضحًا أننا حريصون على تبادل الخبرات فى بناء سياسات مالية متوازنة تحفز النشاط الاقتصادى، وتضمن الاستقرار والانضباط المالى.

قال الوزير، فى لقائه يوسف مورانجوا، وزير المالية والتخطيط الاقتصادى الرواندى، على هامش مشاركتهما فى اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين بواشنطن، إن الوضع الاقتصادى الراهن يفرض تسريع وتيرة التكامل الأفريقى لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، بما يساعد فى تحفيز النمو الاقتصادى، وزيادة حجم التجارة، وخلق فرص استثمارية جديدة.

وزير المالية لمدير عام صندوق النقد الدولى.. فى البرازيل:

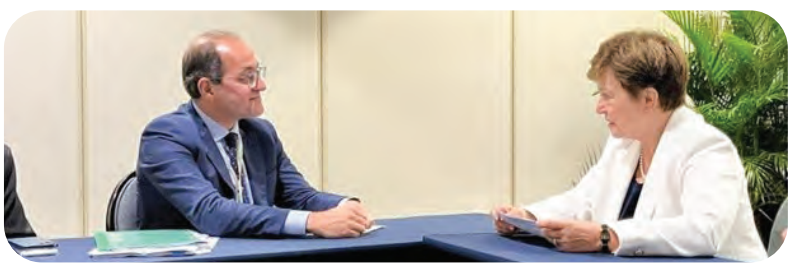
ملتزمون بالانضباط المالى لوضع الدين فى مسار نزولى

خلق مساحة مالية كافية تتيح زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا نتعامل فى مصر بتوازن شديد مع تداعيات جيوسياسية مركبة، فى إطار برنامج شامل لتحسين الأداء الاقتصادى.

أضاف كجوك، فى لقائه كريستالينا جورجيفا، مدير عام صندوق النقد الدولى، على هامش اجتماعات مجموعة العشرين بالبرازيل، أننا ملتزمون بتحقيق الانضباط المالى، من أجل وضع دَين أجهزة الموازنة للناتج المحلى فى مسار نزولى، ونستهدف خلق مساحة مالية كافية تتيح زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، ونعمل أيضًا على خفض معدلات التضخم، لضمان استقرار الأسعار لتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، ومساندة تنافسية الشركات.

أشار الوزير إلى أن أولوية الحكومة، خلال الفترة المقبلة، زيادة حجم استثمارات القطاع الخاص، ودفع الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، وكذلك تطوير بيئة الأعمال لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى، وجذب الاستثمار الأجنبى المباشر.. لافتًا إلى أننا نعمل على تبسيط الإجراءات الخاصة بمنظومتى الضرائب والجمارك؛ لإعادة بناء الثقة بين مجتمع الأعمال



الأولوية لزيادة استثمارات القطاع الخاص ودفع الأنشطة الإنتاجية والتصديرية

والإدارة الضريبية وتحسين الخدمات للممولين.

أوضح كجوك أننا حريصون على دفع الإصلاحات الهيكلية، ودفع الاستثمارات الخاصة فى مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا وتحلية المياه والبنية التحتية.. مشيرًا إلى أننا نعمل على اتساق السياسات الاقتصادية، من خلال وضع سقف لإجمالى الاستثمارات العامة والضمانات الحكومية، ونسبة دَين الحكومة العامة للناتج المحلى.

.. ولوكيل الأمين العام للسياسات بالأمم المتحدة:

ارتفاع تكلفة التمويل يمثل ضغوطًا كبيرة على الاقتصادات الناشئة

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن إصلاح الهيكل المالى العالمى يضمن مستقبلًا عادلًا للأجيال القادمة.. موضحًا أن ارتفاع تكلفة التمويل يمثل ضغوطًا كبيرة على الاقتصادات الناشئة والدول النامية.

قال الوزير، فى لقائه جاى رايدر، وكيل الأمين العام للسياسات بالأمم المتحدة، على هامش اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى الرابع لتمويل التنمية بنيويورك، إن تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للدول الناشئة يؤثر على مسيرة الدول النامية نحو التنمية المستهدفة.

.. ويؤكد لنائب مدير صندوق النقد الدولى:

الاقتصاد المصرى يتطور للأفضل بمؤشرات جيدة وطموحة



أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن الاقتصاد المصرى يتطور للأفضل بمؤشرات جيدة وطموحة، وأن النتائج القوية للأداء المالى، خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالى الماضى، تدفعنا لاستكمال مسار الإصلاح الاقتصادى فى إطار برنامج وطنى شامل ومتكامل.

قال كجوك، خلال لقائه نايجل كلارك، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولى، أثناء زيارته الأولى لمصر، إننا حققنا أعلى فائض أولى بنسبة 3.6% من الناتج المحلى الإجمالى.. لافتًا إلى أننا نتبنى مسارًا متطورًا فى إدارة السياسات المالية لدفع النشاط الاقتصادى بمبادرات أكثر تحفيزًا وفاعلية.



.. وفى لقائه وكيل الأمين العام للأمم المتحدة.. بإسبانيا:

تعزيز التعاون الأفريقى والدولى لضمان تمويل تنموى مستدام

عقد أحمد كجوك، وزير المالية، لقاءً ثنائيًا مع كلافير جاتيتى، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا، على هامش مشاركتهما فى المؤتمر الدولى الرابع للتمويل من أجل التنمية بإسبانيا.

أكد كجوك أننا نتطلع إلى تعزيز التعاون الأفريقى والدولى، لضمان تمويل تنموى مستدام وشامل يُسهم فى دعم مسارات التنمية بالدول الأفريقية.

أوضح أن مواءمة السياسات التنموية مع الإصلاحات الوطنية أمر ضرورى؛ لتعظيم الأثر الإيجابى لجهود التنمية.. لافتًا إلى أهمية توافق البرامج التنموية مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، وأن مصر تحرص دائمًا على بناء شراكات مع الأمم المتحدة، لتعزيز الاستقرار المالى والنمو العادل فى أفريقيا، ودعم التنمية الشاملة والمستدامة فى القارة.

كجوك.. لرئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة بنيويورك:

نتطلع إلى معالجة أكثر شمولًا ومرونة لقضايا الديون وحوكمة الضرائب الدولية

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا نتطلع إلى دور أكبر فى إصلاح الهيكل المالى العالمى، ومعالجة أكثر شمولًا ومرونة لقضايا الديون وحوكمة الضرائب الدولية.. موضحًا أن الاقتصادات الناشئة والأفريقية «مثقلة» بمعدلات مرتفعة من الديون؛ بما يخنق قدرتها على الاستثمار فى الصحة والتعليم والبنية الأساسية.

أضاف الوزير، فى لقائه بوب راى، رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة «ECOSOC»، على هامش مشاركتهما فى اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى الرابع من أجل التنمية بنيويورك، أنه يجب مضاعفة الجهود الدولية للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ لمساندة البلدان النامية فى مواجهة التحديات العالمية.



كجوك مع بوب راى



.. وللمستشار الخاص للأمين العام للشئون الأفريقية:

حل أزمة الديون بأفريقيا يمهد الطريق لإصلاح حقيقى بالهيكل المالى العالمى

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن حل أزمة الديون بأفريقيا يُمهد الطريق لإصلاح حقيقى بالهيكل المالى العالمى، ويسمح بتحسن كبير فى مؤشرات التنمية القارية.. موضحًا أننا نتطلع إلى خطوات قوية ومؤثرة من المؤسسات الدولية لضمان حصول أفريقيا على تمويلات إنمائية مُيسَّرة دون ضغوط إضافية على أوضاع المديونية.

قال الوزير، فى لقائه كريستينا دوارتى، المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للشئون الأفريقية، على هامش مشاركتهما فى اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى الرابع للتمويل من أجل التنمية بنيويورك، إن «خدمة الديون» بالبلدان الأفريقية تتزايد، والفجوات التمويلية تتسع، والمسار التنموى يتعثر؛ مما يتطلب تضافر الجهود للتعامل مع هذا التحدى المؤثر فى حياة الشعوب الأفريقية.. داعيًا الدول والمؤسسات المالية والقطاع الخاص للانضمام إلى «مبادرة تحالف الديون من أجل التنمية المستدامة».

..ولنائب رئيس المفوض الروسى للعلاقات الاقتصادية مع «البريكس»:

الاستفادة من الصناديق السيادية وموارد بنوك التنمية فى دعم النمو

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أهمية العمل على ربط مجموعة «البريكس» بالدول المجاورة من خلال المشروعات العابرة للحدود المدعومة من بنك التنمية الجديد.. لافتًا إلى أن بنك التنمية الجديد يمكن أن يلعب دورًا رائدًا فى سد فجوات تمويل التنمية للدول الأعضاء بـ «البريكس». قال كجوك، فى لقائه مكسيم أوريشكين، نائب رئيس المفوض الروسى للعلاقات الاقتصادية مع دول «البريكس»، على هامش مشاركتهما فى اجتماعات «البريكس» بالبرازيل، إنه تم التباحث خلال هذا اللقاء حول زيادة التمويل المشترك لمشروعات البنية التحتية والطاقة وتنسيق السياسات الإنمائية متعددة الأطراف.

أشار إلى أهمية تعظيم الاستفادة من الصناديق السيادية وموارد بنوك التنمية فى دعم النمو الاقتصادى والاجتماعى بالبلدان الناشئة.. موضحًا أن منصة الاستثمار الجديدة لـ «البريكس» فرصة مميزة لربط خطط التنمية الوطنية للدول الأعضاء بمبادرات التعاون الإقليمى.

.. وللأمين التنفيذى لـ «الإسكوا»:

دمج «التمويل المستدام» فى إدارة الدين والسياسات المالية يجذب المزيد من الاستثمارات



عقد أحمد كجوك، وزير المالية، لقاءً ثنائيًا مع رولا دشتى، الأمين التنفيذى للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا»، على هامش مشاركتهما فى اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى الرابع للتمويل من أجل التنمية بنيويورك، فى إطار حرص الجانبين على تبادل الخبرات فى مجال ضبط السياسات المالية وتحسين ملفات الدَّين.

أكد الوزير أننا نتطلع إلى المزيد من التعاون مع «الإسكوا» فى مجال السياسات والحلول التمويلية على نحو يسهم فى تعزيز النمو الشامل.. موضحًا أن دمج التمويل المستدام فى إدارة الدَّين والسياسات المالية يجذب المزيد من الاستثمارات بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية.

كجوك للرئيس التنفيذى للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة:

نتطلع إلى تعاون أكبر يفتح آفاقًا أوسع للقطاع الخاص فى عملية التنمية



أكد أحمد كجوك وزير المالية، أننا نتطلع إلى تعاون أكبر يفتح آفاقًا أوسع للقطاع الخاص فى عملية التنمية، لافتًا إلى أننا نسعى لتعزيز الشراكة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، فى مجالات الصحة والتعليم والطاقة والصناعة والزراعة والبنية التحتية.

قال الوزير، فى لقائه المهندس أديب الأعمى، الرئيس التنفيذى للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، إننا نعمل مع الشركاء الدوليين على تحقيق أهداف التنمية الشاملة برؤية أكثر استدامة، موضحًا أن سياساتنا المالية تدفع النشاط الاقتصادى بمبادرات أكثر تحفيزًا للإنتاج والتصدير، وأن التسهيلات الضريبية والجمركية تعد أداة مؤثرة فى مسار الإصلاح الاقتصادى الجاذب للاستثمار.

أكد المهندس أديب الأعمى، الرئيس التنفيذى للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، أننا حريصون على دعم الجهود الهادفة لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى، ونتطلع للبناء على ما تحقق من نجاحات مشتركة، تمثل نموذجًا متميزًا للتعاون التنموى.

.. وللرئيس التنفيذى لـ «كوكاكولا»:

منفتحون على كل المبادرات الهادفة لتحويل مصر إلى مركز إقليمى للإنتاج والتصدير



أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن سياساتنا المالية والضريبية ستلعب دورًا موثرًا فى تحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية، أخذًا فى الاعتبار أن توسيع استثمارات القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى يتصدر أولوياتنا فى مسار الإصلاحات الهيكلية.

قال الوزير، فى لقائه زوران بوجدانوفيتش، الرئيس التنفيذى لشركة «كوكاكولا هلينيك»، على هامش مشاركتهما بمنتدى الاقتصاد العالمى «دافوس 2025»، إننا نعمل مع كل الوزارات والجهات المعنية على تهيئة بيئة صديقة للمستثمرين لضمان تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار الخاص.

أضاف الوزير أننا منفتحون على كل المبادرات الهادفة لتحويل مصر إلى مركز إقليمى للإنتاج والتصدير، فى إطار رؤية اقتصادية شاملة ومتكاملة ومتسقة لزيادة معدلات الإنتاجية؛ استهدافًا لتعظيم الصادرات السلعية والخدمية.. مشيرًا إلى أن المجموعة الوزارية الاقتصادية تعمل بتناغم شديد لتحقيق أهداف برنامج عمل الحكومة، ودفع جهود تعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى.

.. ولنائب الرئيس التنفيذى لـ «MIGA» بواشنطن:

استكشاف أدوات تمويل مبتكرة تساعد فى خفض المديونية



أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا منفتحون على كل الخبرات والتجارب الدولية لاستكشاف أدوات تمويل مبتكرة تساعد فى خفض المديونية وتكلفة خدمتها.. لافتًا إلى أن الاقتصادات الناشئة تحتاج إلى أدوات تمويلية جديدة لجذب الاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات الخاصة.

قال كجوك، فى لقائه هيروشى ماتانو، نائب الرئيس التنفيذى للوكالة الدولية لضمان الاستثمار «MIGA»، على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين بواشنطن، إننا نتطلع إلى دور أكبر لـ «الضمانات الاستثمارية» فى تعزيز قدرة الدول النامية على توفير التمويل المطلوب لتحقيق التنمية.

أشار إلى أهمية تعزيز التعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار «MIGA» فى ترسيخ ثقة القطاع الخاص المحلى والأجنبى لزيادة استثماراته بالسوق المصرية.

.. وللمدير الأوروبى لـ «بلومبرج إل. بى»:

فرص كبيرة لتعميق الشراكة مع مجتمع الأعمال الأجنبى

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن مصر تمتلك استراتيجية واعدة لتنويع أدوات وأسواق التمويل، وتوسيع قاعدة المستثمرين، واستقطاب شرائح جديدة وخفض أعباء الدَّين.

قال الوزير، فى لقائه قسطنطين كوتزياس، المدير الأوروبى لـ «بلومبرج إل.بى»، على هامش مشاركتهما فى اجتماعات المنتدى الاقتصادى العالمى «دافوس س2025»، إننا لدينا فرص اقتصادية كبيرة وواعدة لتعميق الشراكة مع مجتمع الأعمال الأجنبى، لما يتمتع به الاقتصاد المصرى من بنية تحتية مرنة ومتطورة، وإمكانات قادرة على جذب القطاع الخاص المحلى والأجنبى.. موضحًا أننا نتطلع إلى تعزيز التعاون مع «بلومبرج إل. بى»؛ لتعزيز برامج التوعية للمستثمرين فى لندن ونيويورك؛ لتعظيم الاستثمارات خاصة مع جهود الحكومة الهادفة لتهيئة بيئة صديقة لمجتمع الأعمال.

وزير المالية.. فى أول لقاءاته مع السفيرة الأمريكية بالقاهرة:

تحفيز نمو القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى بفرص تنافسية

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن السياسات المالية تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادى والإنتاج والتصدير، وتشجيع نمو القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى بقطاعات تنافسية، كالطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والأنشطة التصديرية؛ بما يُعزز حركة النمو والتنمية الشاملة والمستدامة، فى إطار تنفيذ أهداف برنامج عمل الحكومة، التى تصب جميعها فى تحسين معيشة المواطنين.. لافتًا إلى أن المنظومة الضريبية ستشهد تطويرًا شاملًا، سيشعر مجتمع الأعمال بثماره على أرض الواقع، من خلال حزم متتالية من الإصلاحات والتيسيرات الضريبية؛ للإسهام فى تحفيز الاستثمار، وهناك رؤية متكاملة ومرنة أيضًا للتعامل مع التحديات الضريبية للاقتصاد غير الرسمى، بما يساعد فى دمجه ومساندته.

أضاف الوزير، فى أول لقاء مع السفيرة الأمريكية بالقاهرة، هيرو مصطفى غارغ، بمقر وزارة المالية بالعاصمة الجديدة، أننا نعمل على تعزيز العلاقات مع المستثمرين المحليين والأجانب ببرنامج متكامل من الإجراءات الإصلاحية؛ لاستعادة الثقة مع مجتمع الأعمال.

قال الوزير إننا نعمل على إيجاد مساحات مالية لتوجيهها إلى قطاعات التنمية البشرية والحماية الاجتماعية؛ تنفيذا لأولويات الدولة فى مسار التعامل مع التحديات الاقتصادية المرتبطة بالأزمات العالمية والإقليمية.. موضحًا أننا نعمل على تنويع مصادر وأدوات وأسواق التمويل لخفض أعباء ومعدل الدين للناتج المحلى.



أشار الوزير إلى أننا لدينا فرص اقتصادية تفتح آفاقًا جديدة؛ لتعزيز الشراكة القوية بين مجتمع الأعمال المصرى والأمريكى، أخذًا فى الاعتبار ما يتمتع به الاقتصاد المصرى من إمكانات وقدرات تجذب القطاع الخاص المحلى والأجنبي؛ لدفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، فى ظل ما تحظى به مصر من مقومات تفضيلية، بما فى ذلك البنية التحتية المتطورة، التى أصبحت أكثر قدرة على استيعاب الأنشطة والتوسعات الاستثمارية.

أكدت هيرو مصطفى غارغ، السفيرة الأمريكية بالقاهرة، أننا نعمل على دعم الاستقرار الاقتصادى لمصر، وحريصون على تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين.. لافتة إلى أن مجتمع الأعمال متفائل بوزير المالية الجديد، ويترقب تحسنًا ملموسًا فى الأوضاع الاقتصادية وبيئة الاستثمار.

..ولسفيرة الإمارات:

تهيئة بيئة أعمال أكثر جذبًا لاستثمارات القطاع الخاص

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا نعمل على تهيئة بيئة أعمال أكثر جذبًا لاستثمارات القطاع الخاص؛ بما يسهم فى تحقيق أهداف برنامج الحكومة، وإرساء دعائم الاستقرار الاقتصادى، ودفع مسار النمو المستدام، من أجل تعظيم جهود تحسين معيشة المواطنين، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إليهم، وتوفير المزيد من فرص العمل.. لافتًا إلى أننا نستهدف تعزيز استقرار وشفافية السياسات الضريبية، وتحسين العلاقة مع مجتمع الأعمال، من أجل ضمان استمرار التدفقات الاستثمارية.

قال الوزير، فى لقائه مريم خليفة الكعبى، سفيرة دولة الإمارات العربية المتحدة بالقاهرة، إننا حريصون على تعزيز علاقات التعاون الثنائى بين البلدين الشقيقين، وتبادل الخبرات فى السياسات الاقتصادية والمالية؛ على نحو يحقق صالح الشعبين.. موضحًا أننا منفتحون مع الجانب الإماراتى فى أى مجالات للتعاون تفتح آفاقًا واعدة للاستثمار فى



مصر؛ حيث نتطلع لتنمية الاستثمارات الإماراتية فى مجالات متنوعة بمصر، أخذًا فى الاعتبار أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد الشريك الاستثمارى الأكبر لمصر، خلال السنوات الماضية، وأن هناك شراكة ممتدة بين البلدين الشقيقين على المستوى الرسمى والحكومى والقطاع الخاص ومجتمع الأعمال أيضًا.

.. وفى لقائه سفير الاتحاد الأوروبى:

مساندة القطاع الخاص لتعزيز قدرته على المنافسة فى كل دوائر الاستثمار والأعمال



أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن الاتحاد الأوروبى شريك اقتصادى مهم لمصر، وهناك فرص كبيرة لتعميق التعاون بين الجانبين؛ تحقيقًا للمصالح المشتركة.. لافتًا إلى أننا نتطلع، خلال المرحلة المقبلة، إلى زيادة استثمارات دول الاتحاد الأوروبى فى السوق المصرية؛ للاستفادة مما تتيحه الدولة المصرية من محفزات ترتبط بنتائج ومستهدفات على أرض الواقع، فى إطار جهود كبيرة تبذلها الحكومة لخلق بيئة استثمارية أكثر تنافسية واستدامة. أضاف الوزير، فى لقائه كريستيان برجر، سفير الاتحاد الأوروبى لدى مصر، أن السياسات المالية ستكون أكثر تأثيرًا فى إدارة المخاطر والفرص لتعزيز تنافسية اقتصادنا، وأن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تعكس إصرارنا وجديتنا فى مد جسور الشراكة والثقة مع مجتمع الأعمال المحلى والأجنبى، وحرصنا على تيسير وتوحيد الإجراءات والمعاملات الضريبية، وزيادة معدلات اليقين الضريبى، وتحفيز الشركات الناشئة، من خلال تلبية الاحتياجات الضريبية لشركائنا، على نحو يتسق مع ما تتخذه الحكومة من تدابير وإجراءات ومبادرات أخرى مُحفِّزة للاستثمار ودافعة للإنتاج المحلى والتصدير.. لافتًا إلى أننا نؤمن بضرورة مساندة شركائنا من القطاع الخاص، حتى يكون أكثر قدرة على المنافسة فى كل دوائر الاستثمار والأعمال، وأنه لا بديل عن خلق بيئة مواتية وصديقة للمستثمرين.

.. وللمدير المالى لبرنامج الأغذية العالمى بإسبانيا:

شراكات دولية.. للأمن الغذائى والتنمية

عقد أحمد كجوك، وزير المالية، لقاءً ثنائيًا مع روبرت فان دير زى، المدير المالى لبرنامج الأغذية العالمى، على هامش مشاركتهما فى المؤتمر الدولى الرابع للتمويل من أجل التنمية بإسبانيا.

أكد كجوك أننا ملتزمون بتعزيز الشراكات الدولية لتحقيق الأمن الغذائى والتنمية المستدامة.. لافتًا إلى



أهمية تنويع مصادر التمويل المُيسَّر، وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين لمواجهة التحديات المشتركة.

أضاف أننا نتطلع إلى دور أكبر فى دعم التنمية البشرية وتعزيز التمويل المبتكر بالبلدان النامية؛ على نحو يسهم فى مساندة الجهود الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وزير المالية لسفراء 15 دولة آسيوية:

مساندة قطاعات الإنتاج والصناعة والتصدير والسياحة.. ببرامج ومبادرات أكثر استهدافًا



أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن الوضع الاقتصادى فى مصر يتطور للأفضل، وأننا عملنا «تسهيلات وحوافز»، وحققنا أعلى معدل نمو سنوى للإيرادات الضريبية بنسبة 35 %، من خلال بدء مسار بناء الثقة مع مجتمع الأعمال، وتوسيع القاعدة الضريبية. وقال الوزير، فى لقائه سفراء 15 دولة آسيوية بمقر إقامة السفير التركى بالقاهرة، إن مصلحة الضرائب المصرية، تمد «يد الثقة والشراكة والمساندة» لمجتمع الأعمال فى إطار رؤية متكاملة لتمكين القطاع الخاص، مؤكدًا أن موازنة العام المالى الحالى «2025-2026» تعد موازنة «نمو واستقرار وشراكة مع مجتمع الأعمال»؛ حيث تركز بشكل كبير على مساندة قطاعات الإنتاج والصناعة والتصدير والسياحة ببرامج ومبادرات أكثر استهدافًا.

نعمل معًا على تذليل أى تحديات.. وتقديم المزيد من الحوافز الاستثمارية التنافسية

أشار كجوك إلى أننا مستعدون للعمل المشترك على تذليل أى تحديات وتقديم المزيد من الحوافز الاستثمارية التنافسية.. مشيرًا إلى أننا نستهدف مساندة المستثمرين، بسياسات تحافظ على تنافسية الاقتصاد المصرى واستقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية.

.. وللسفير اليابانى:

سنعمل معًا.. لدفع حركة التنمية الاقتصادية

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن الشراكة مع الجانب اليابانى قوية وممتدة ومتنوعة فى شتى المجالات، وسنعمل معًا لدفع حركة التنمية الاقتصادية وتحسين معيشة المواطنين.. موضحًا أننا نتطلع إلى تعميق الشراكات التنموية مع الجانب اليابانى فى قطاعات التنمية البشرية والاستثمار الأخضر، أخذًا فى الاعتبار أن سياساتنا المالية ستدعم الاستثمار فى الصحة والتعليم، وتعزيز القدرات الإنتاجية والتصديرية، بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة.

قال الوزير، فى أول لقاء له مع السفير اليابانى بالقاهرة، أوكا هيروشى، إن المدارس والجامعة اليابانية، ومترو الأنفاق، والتأمين الصحى الشامل، ومشروعات توليد الطاقة النظيفة، سواءً الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، نماذج ناجحة للتعاون المصرى-اليابانى، فضلًا على طرح مصر أول إصدار سندات خضراء فى السوق اليابانية على نحو أسهم فى جذب شرائح جديدة من المستثمرين المهتمين بالاكتتاب فى السندات ذات البعد البيئى.



.. ويؤكد للسفير البريطانى:

نتحرك فى أكثر من اتجاه لضمان تنافسية الاقتصاد

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن الوضع الاقتصادى فى مصر أصبح يشهد استقرارًا، وسنعمل على جذب الاستثمارات الخاصة.

قال الوزير، فى أول لقاء مع السفير البريطانى بالقاهرة، جاريث بايلى، بمقر وزارة المالية بالعاصمة الجديدة، إن الحكومة المصرية تتحرك فى أكثر من اتجاه، وفق رؤية متكاملة ومتسقة لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى، ودفع التصدير والاستثمار، فى ظل التحديات العالمية والإقليمية الراهنة.. موضحًا أننا نعمل على أن تكون سياساتنا المالية أكثر تحفيزًا لزيادة دور ومساهمات القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى، بما يُسهم فى الاستغلال الأمثل لما لدينا من مزايا تفضيلية وبنية تحتية متطورة وحوافز استثمارية؛ على نحو يُساعد فى تعميق الإنتاج والتصنيع المحلى.



أضاف الوزير أنه يحرص على عقد لقاءات مستمرة مع المستثمرين الدوليين من لندن بخطاب واقعى ومتوازن يُوضح التحديات والإصلاحات الاقتصادية، التى تتخذها الدولة على المديين القصير والمتوسط، فى إطار حرص الحكومة المصرية على توفير بيانات اقتصادية محدثة، تُرسخ جسور الثقة والمصداقية مع كل شرائح المستثمرين.

رئيس البنك الآسيوى يُكرِّم «كجوك» عميد المديرين التنفيذيين

قام جين لى تشون، رئيس البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية، بتكريم أحمد كجوك، وزير المالية؛ بوصفه عميد المديرين التنفيذيين بمجلس الإدارة، وأعرب عن تمنياته له بالتوفيق فى «مجلس المحافظين»؛ باعتباره محافظًا لمصر لدى البنك الآسيوى.. وقال: «لقد لعب كجوك دورًا مؤثرًا فى تنفيذ استراتيجيتنا، وتمهيد الطريق لشراكة تنموية أفروآسيوية»، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية للبنك بأوزبكستان.

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا فخورون بما حققناه جميعًا، حتى أصبح «البنك الآسيوى» أسرع نموًا، ورائدًا فى تطوير البنية الأساسية والمناخية والتنموية.. معربًا عن تقديره لدعم البنك للمسار التنموى فى مصر بمشروعات واعدة، خلال السنوات الماضية، وتطلعه للمزيد من الاستثمارات فى المرحلة المقبلة.. كما أعرب عن تقديره لرئيس البنك الآسيوى ومجلس الإدارة لحرصهم على تحويل الأهداف إلى برامج قابلة للتنفيذ، ومشروعات على أرض الواقع.



قال كجوك: سنواصل معًا، العمل الجماعى لتحقيق مبادئ البنك الآسيوى نحو التواصل والتعاون الدولى لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.. وسأعمل من موقعى الجديد محافظًا لمصر بالبنك الآسيوى على الوفاء بوعدنا: «مستقبل مستدام للجميع فى عالم أكثر إنصافًا».

أضاف أن عوائد الاستثمار بالبنك الآسيوى تتجاوز حدود التمويل إلى مفهوم أوسع للتنمية القارية، ينعكس فى التقدم البشرى.. موضحًا أن البنك الآسيوى أصبح عضوًا نشطا ومؤثرًا فى المجتمع الدولى، ونثق فى قدرته على الإسهام الفعَّال فى تجاوز التحديات الاقتصادية العالمية.

جائزتان دوليتان للوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص

كرمت الرابطة العالمية لوحدات الشراكة مع القطاع الخاص«WAPP World ASSOCIATION FOR P.P.P» التابعة للأمم المتحدة، والمؤتمر الدولى التاسع «أسبوع المشاركة بين القطاعين العام والخاص- PPP week» الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص بوزارة المالية، لفوزها بجائزتين دوليتين من الجهتين عن توقيع اتفاقية «Egypt Projects Preparation Facility EPPF» بين وزارة المالية والبنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية «EBRD»؛ لتعزيز نمو القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى فى مشروعات «P.P.P».

أكد عاطر حنورة، رئيس الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص بوزارة المالية، أن المبادرة التى أبرمتها مصر «مبادرة وزارة المالية- الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص» مع البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية «EBRD» مؤخرًا، تُعد الأولى من نوعها فى العالم؛ حيث إنه ابتكار مصرى جديد من الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص، التى تقدم حلولا مبتكرة لأفضل الممارسات والتحديات، التى تواجه المشاركة بين القطاعين العام والخاص، الذى حاز على تقدير المنظمات الدولية المختصة بمشروعات المشاركة مع القطاع الخاص، التى أكدت ضرورة الاستفادة من التجربة المصرية الناجحة وتعميم هذه المبادرة بدول أخرى.

أضاف أن الاتفاقية تهدف إلى إنشاء صندوق مشترك بمبلغ 10 ملايين يورو تساهم مصر فيه بمبلغ مليون يورو فقط، وتسدد بالجنيه المصرى ويساهم البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية «EBRD» وبعض البنوك التنموية الدولية وجهات مانحة بتسعة ملايين يورو، ويديره البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية «EBRD» لتوفير كل سبل الدعم لتعظيم مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية التحتية، من خلال خفض مدة الحصول على تمويل لدراسات الجدوى وتعيين المستشارين الفنيين والماليين والقانونيين لمشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص من شركاء التنمية من سنة إلى شهرين فقط، وقد أبدى بعض بنوك التنمية الدولية رغبته فى الانضمام والمساهمة فى تمويل «صندوق مصر لإعداد دراسات مشروعات المشاركة- EPPF».

أشار إلى أن فعاليات مؤتمر «أسبوع للشراكة بين القطاعين العام والخاص التاسع» المنعقد بإسطنبول، تعد فرصة جيدة لنحو 50 دولة مشاركة حول العالم، لمناقشة الوضع الحالى والمستقبلى لنموذج المشاركة بين القطاعين العام والخاص فى إطار أهداف التنمية الاجتماعية للأمم المتحدة، والاستدامة، وطرق التمويل المبتكرة للمشروعات، والمرونة المناخية، وإدارة مخاطر الكوارث، والمدن المقاومة للمستقبل وأمثلة التنفيذ المقبولة عالميًا.



الأمانة والعلم



محمد عبد الفتاح
مستشار الوزير لهيكلة الأجور

عزيزى القارئ أهدى إليك هذه الوصايا، من واقع خبرتى المهنية فى وزارة المالية لمدة تصل إلى 42 عامًا، تدرجت فى وظائفها، واكتسبت من خبراتها، بدءًا من باحث بالدرجة الثالثة حتى مساعد وزير لشئون الموازنة، ولقد حفلت هذه السنوات بالكثير من المواقف وتنوعت فيها الخبرات.

ورغبة منى فى تبادل هذه الخبرات، ونشر هذه المكتسبات بين زملائنا من العاملين بالوزارة.. فسوف نتناول هذه الوصايا والخبرات عبر هذه النافذة «صفحة جديدة».

الوصية الأولى: اجعل شعارك قول سيدنا يوسف الصديق، عليه السلام: «اجعلنى على خزائن الأرض إنى حفيظ عليم».. فأهم ما يجب ان يتحلى به موظفو وزارة المالية بكل قطاعاتها ومصالحها هى صفتا الأمانة والعلم.

الأمانة فى التعامل مع المال العام بحُسن إدارته والحفاظ عليه، سواءً بقطاعات الوزارة المختلفة أو العاملين بالمصالح الإيرادية، وذلك ببذل أقصى جهد لتحصيل إيرادات الدولة دون تهاون أو محاباة.

كما يجب أن يداوم العاملون بوزارة المالية على التعلم وتنمية المهارات، ومواكبة أفضل الممارسات فى مجال العمل، وذلك استلهامًا لمقولة أمير الشعراء: «بالعلم والمال يبنى الناس ملكهم .. لم يبنَ ملك على جهل وإقلال».

وكُنْ مثل عمر بن الخطاب، رضى الله عنه، عندما أرسل إليه أحد ولاته يطلب إمداده بالزيت؛ ليضىء له الطريق عند الذهاب لصلاة الفجر، رفض إمداده بالزيت، وأرسل إليه يقول: «لقد عهدناك وأنت فى بيت أبيك تخرج فى الليلة الظلماء الممطرة حافى القدمين فاتقوا الله فى أموال المسلمين».. أو كُنْ مثل عمر بن عبدالعزيز، رضى الله عنه، الذى كان يجلس فى ضوء السراج، فإذا جاءه من يتحدث معه فى أمر خاص كان يطفئ السراج؛ حفاظًا على حُرمة المال العام. وللحديث بقية...



وزير المالية يقرع جرس افتتاح جلسة التداول ببورصة لندن

كجوك يفتتح «يوم مصر» ويوضح: «الأسواق لا تنام.. ووزراء المالية أيضًا»

إطلاق مسار «الثقة والشراكة واليقين» مع المستثمرين المحليين والدوليين



قام أحمد كجوك، وزير المالية، ممثلاً للحكومة المصرية، بقرع جرس افتتاح جلسة التداول ببورصة لندن؛ إيذانًا ببدء فعاليات «يوم مصر» مبكرًا، قائلا: «الأسواق لا تنام.. ووزراء المالية أيضًا»!

أضاف الوزير، أن مصر تؤكد، عبر بورصة لندن العريقة، إطلاق مسار «الثقة والشراكة واليقين» مع المستثمرين المحليين والدوليين، والتزامها بالتواصل المباشر والحوار المثمر مع مجتمع الأعمال؛ لاستكشاف فرص استثمارية جديدة بالسوق المصرية.

أكد كجوك أن بيئة الاستثمار فى مصر تتحسن، وأن القطاع الخاص بدأ يقود النشاط الاقتصادى، موضحًا أن الاقتصاد المصرى حقق نتائج متميزة العام الماضى، انعكس فى تسجيل فائض أولى كبير، وارتفاع معدلات النمو والتصدير.

تابع كجوك، موجهًا حديثه للمستثمرين الدوليين: «معًا.. نبدأ يومنا بآفاق واعدة لبناء شراكات دولية أكثر تحفيزًا للاقتصاد المصرى».



المتحف الكبير هدية مصر للعالم

السيسى يروى قصة وطن.. مازال يفيض بالعطاء فى خدمة الإنسانية

«صروح الحضارة» تُبنى فى أوقات السلام وتنتشر بروح التعاون بين الشعوب



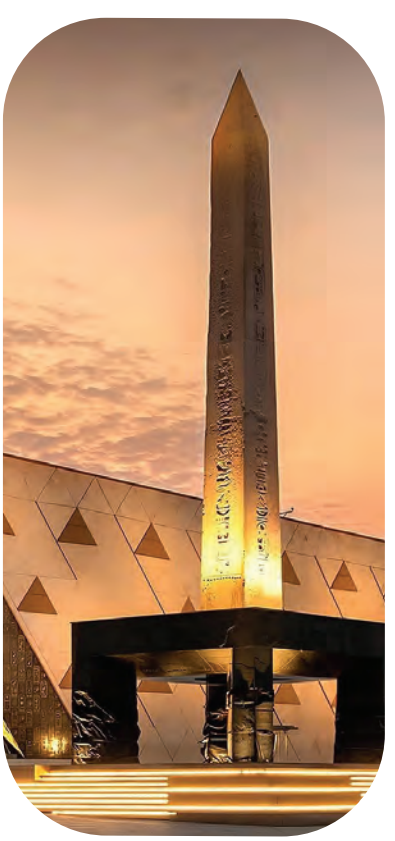
الرئيس السيسى يلقى كلمته



نموذج استثنائى للترويج السياحى والاستثمارى والاقتصادى

تجربة مهمة للشراكة مع القطاع الخاص تؤكد تبنى مشروعات متعددة بعوائد مستدامة

فرص وموارد من تراثنا الحضارى العظيم.. تدعم الاقتصاد المصرى





جمال حسين رئيس مصلحة الخزانة العامة وسك العملة:

عملات تذكارية من خام الذهب والفضة لتوثيق تاريخنا المشرق





شريف حازم مستشار وزير المالية للشئون الهندسية:

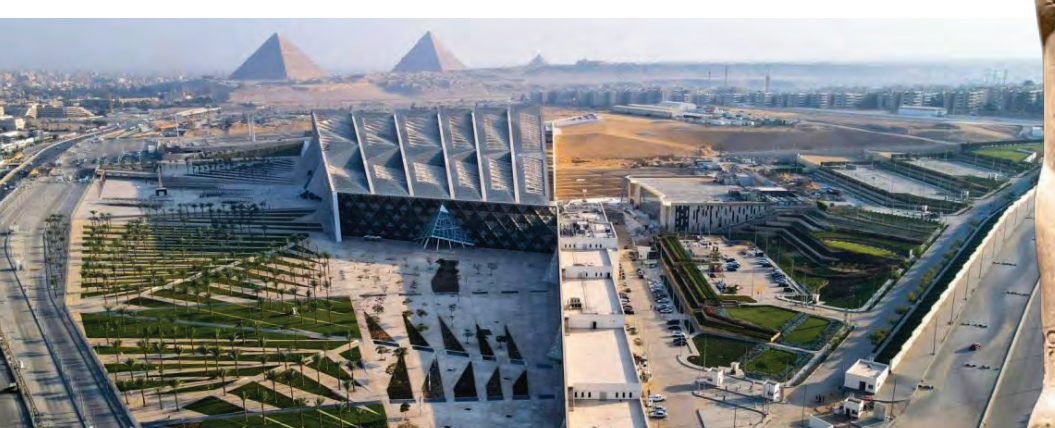
التنسيق مع وزارة السياحة والآثار لإنتاج إصدارات تذكارية جديدة

وزير المالية يكتب

المتحف المصرى الكبير.. استثمار فى المستقبل



بمزيد من الفخر والاعتزاز، شهدنا افتتاح المتحف المصرى الكبير؛ ذلك المشروع الاستثنائى الضخم الذى يتخذ من عبقرية المصريين القدماء، صُنَّاع أعظم حضارة، أداة أكثر قوة وتأثيرًا واستدامة للاستثمار فى المستقبل، وجذب أنظار العالم مجددًا إلى مصر: الحضارة والتاريخ، فى مشهد متفرد يتسم بأصالة تراثية راسخة بلمسات إبداعية معاصرة، ويعكس رؤية الدولة فى تحويل هذا الإرث الحضارى إلى قوة دافعة للتنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال نموذج للشراكة المثمرة مع القطاع الخاص.





وتتصدر مصر المشهد العالمى مرة أخرى، بافتتاح هذا المتحف الذى يعد الأكبر فى العالم المخصص لحضارة واحدة، والحاضن التاريخى المتطور للكنوز الفريدة من الآثار المصرية الخالدة مثل المجموعة الكاملة لـ «توت عنخ آمون»، بما يجعله وجهة جاذبة لملايين السياح سنويًا.

يعكس المتحف المصرى الكبير، الاهتمام المتزايد الذى تُوليه الدولة للقطاع السياحى والفندقى وما يرتبط به من صناعات مغذية، وخدمات النقل، والمطاعم، والمحلات التجارية، والصناعات الصغيرة والحرفية؛ بوصفه أحد ركائز النشاط الاقتصادى والنمو المستدام الأكثر استيعابًا للعمالة، وأحد المصادر الرئيسية لموارد النقد الأجنبى أيضًا؛ أخذًا فى الاعتبار هذا الإرث الحضارى الضخم الذى تنعم به مصر، ويجعلها مقصدًا رائدًا على خريطة السياحة العالمية.

ويتكامل هذا الصرح الحضارى الشامخ مع ما تبذله الحكومة من جهود لتعظيم الاستفادة من الأصول المملوكة للدولة وتحويلها إلى فرص وموارد تدعم الاقتصاد المصرى، جنبًا إلى جنب مع جهود استعادة ثقة المستثمرين والسياح وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يوفر فرصًا استثمارية بعوائد اقتصادية مستدامة.

إن مثل هذه المشروعات الضخمة تمثل نموذجًا استثنائيًا للترويج لمصر؛ باعتبارها وجهة استثمارية جاذبة فى اقتصاد ينطلق على طريق التنافسية بمقومات تفضيلية وموقع استراتيجى للنفاذ للأسواق الأفريقية والأوروبية، ويرتكز على تنوع كبير بين مختلف القطاعات المهمة والمؤثرة فى هيكل النمو، ومعدلات الاستدامة، وخلق فرص العمل، ودفع مسار التنمية الشاملة.

ويتزامن مع هذا الإنجاز التاريخى استقرار وتحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية وتزايد حجم الاستثمارات الخاصة ونمو قوى فى الصادرات المصرية السلعية والخدمية، وهو ما تبنى عليه المجموعة الوزارية الاقتصادية فى تناغم شديد؛ لإطلاق الطاقات الكامنة واستكشاف فرص النماء والتقدم فى الاقتصاد المصرى.

وعملت وزارة المالية مع وزارة السياحة والآثار، ووزارة الاستثمار على إطلاق العديد من المبادرات المحفزة للقطاع السياحى خلال الفترة الماضية، وسنستمر فى هذا النهج فى الفترة المقبلة.

معًا نعمل من أجل بلدنا.. وبإذن الله القادم أفضل.

وزير المالية.. للمستثمرين المحليين والدوليين بعد توقيع الصفقة المصرية- القطرية:

مصر تستثمر فى المستقبل بإرادة سياسية قوية ومُحفِّزة للتصنيع والتصدير

الدولة تطرح فرصًا كبيرة واستثنائية للاستثمارات التنموية لبناء مجتمعات عمرانية متكاملة وتوفير فرص عمل للشباب

«الساحل الشمالى» منطقة جاذبة للاستثمار السياحى والعقارى والخدمى





استثمارات «رأس الحكمة» و«علم الروم» تؤكد.. الاقتصاد المصرى أكثر تنافسية

المشروع المصرى - القطرى.. نموذج للشراكة الاستثمارية طويلة الأجل ويحقق المنفعة المتبادلة للدولة والمستثمرين

3.5 مليار دولار «عائد مباشر» يُسدد نقدًا قبل نهاية ديسمبر المقبل وحصة عينية قيمتها 1.8 مليار دولار و15% من صافى الأرباح للمجتمعات العمرانية

«حركة الاقتصاد والتنمية وفرص العمل».. أكبر عائد استثمارى يمكن أن تحققه الدولة إضافة للعوائد المباشرة

مصر تمهِّد طريق الشراكة الاقتصادية الإقليمية والعربية بجذب استثمارات تنموية ضخمة ومباشرة تحقق عوائد قوية ومستدامة

القطاع الخاص أبدى ثقة كبيرة فى القدرات الكامنة للاقتصاد المصرى ومناخ الاستثمار مما سمح بعقد صفقات كبرى

29.7 مليار دولار تقديرات أولية لحجم الاستثمارات القطرية لتنفيذ المشروع.. تعزز تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر

النشاط الاقتصادى القوى يتيح مساحة مالية إضافية لخفض المديونية والإنفاق الإضافى لتوفير خدمات أفضل للمواطنين

توجيه جزء كبير من الحصيلة الاستثنائية للصفقات الاستثمارية.. لخفض دين الحكومة

وزير المالية..
«الأفضل» فى أفريقيا لعام 2025

كجوك يتسلم الجائزة وسط احتفاء دولى بلندن .. ويؤكد:

كل الشكر والتقدير لمن أسهم فى تنفيذ إصلاحات تدعم النشـــاط الاقتصـــادى

المؤشرات القوية للاقتصاد الكلى.. تجدد ثقة المستثمرين

لا يمكن لأى دولة أفريقية أن تتقدم بمفردها .. سننجح معًا



مسار طموح لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى.. بتمكين القطاع الخاص

شهدت قمة أفريقيا 2025 بالعاصمة البريطانية لندن، احتفاءً دوليًا بوزير المالية أحمد كجوك، حيث تم تكريمه بوصفه أفضل وزير مالية بأفريقيا لهذا العام، وأحد أبرز الشخصيات الاقتصادية بالقارة السمراء، وذلك بحضور عدد من وزراء المالية الأفارقة، وكبار الشخصيات السياسية والاقتصادية.

أكدت مجلة «African Leadership»، أنه تم اختيار «كجوك» أفضل وزير مالية بالقارة الأفريقية لعام 2025، بناءً على استطلاع رأى عالمى، وتقديرًا لجهوده فى دعم الاستقرار المالى والإصلاح الاقتصادى بمصر وأفريقيا.

قال كجوك، خلال حفل التكريم وتسلم جائزة أفضل وزير مالية بأفريقيا لعام 2025،: «أشكر كل زملائى بوزارة المالية ومصالحها؛ لعملهم الجاد وتعاونهم لتنفيذ إصلاحات أسهمت فى دفع النشاط الاقتصادى».

أكد الوزير أن التناغم الكامل بين أعضاء المجموعة الاقتصادية والعمل بروح الفريق الواحد أسهم فى تنفيذ عدد من الإصلاحات المشتركة والمؤثرة، أخذًا فى الاعتبار أننا نتبنى مسارًا طموحًا لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى بتمكين القطاع الخاص ودفع الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، لافتًا إلى أننا لدينا مؤشرات قوية لاستقرار وتحسن الاقتصاد الكلى، تجدد ثقة المستثمرين المحليين والدوليين.

أشار كجوك، إلى أن أفريقيا تواجه تحديات معقدة، تتطلب إصلاحات حقيقية وتعاونًا إقليميًا لبناء اقتصادات أكثر شمولاً وقدرة على المنافسة، موضحًا أنه لايمكن لأى دولة أفريقية أن تتقدم بمفردها، وسننجح معًا، إذ إن مستقبل أفريقيا يكمن فى تعميق الشراكات الاقتصادية والاستثمارية بين دول القارة الأفريقية على المستوى الحكومى والقطاع الخاص.

تعاون إقليمى لبناء اقتصادات أكثر شمولاً وقدرة على المنافسة

مستقبلنا فى الشراكات القارية على المستوى الحكومى والقطاع الخاص

وزير المالية.. لقمة أفريقيا بلندن:

مصر بقيادتها وقدراتها واقتصادها «منفذ أفريقى» لأوروبا وآسيا

نتحدث بصوت واحد فى المحافل العالمية .. لتلبية احتياجاتنا القارية

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن مصر بقيادتها وقدراتها واقتصادها «ستظل مدخلاً ومنفذًا مهمًا لدول أفريقيا للسوق الأوروبية والآسيوية»، موضحًا أنه يجب أن نتحدث دائمًا بصوت واحد داعم لأفريقيا فى كل المحافل العالمية من أجل تلبية احتياجاتها التنموية؛ أخذًا فى الاعتبار أن مصيرنا واحد، وأننا سنكتب معًا مستقبل أفريقيا برؤية أكثر استجابة لتحدياتنا وطموحاتنا المشتركة.



مصيرنا واحد .. وسنكتب معًا مستقبل أفريقيا .. برؤية أكثر استجابة لتحدياتنا وطموحاتنا

تحويل قدرتنا الأفريقية الهائلة إلى فرص واعدة للنمو والتنمية

إعادة ترتيب الأولويات القارية .. فى ظل متغيرات الاقتصاد العالمى



قال كجوك، لقمة أفريقيا 2025 بلندن، بحضور عدد كبير من القيادات الأفريقية فى المجالات الاقتصادية والسياسية، وذلك بعد فوزه بجائزة أفضل وزير مالية بالقارة السمراء، إننا نتطلع لتحويل قدراتنا الأفريقية الهائلة إلى فرص استثمارية واعدة، تدفع جهود النمو والتنمية، لافتًا إلى أن الاقتصاد العالمى يشهد تحولات جوهرية، تفرض علينا إعادة ترتيب الأولويات القارية.

أوضح أن القطاع الخاص الأفريقى لا بد أن يلعب دورًا مؤثرًا فى تحقيق التكامل الاقتصادى والتنموى، وأن يقود النشاط الاقتصادى، مشددًا على أننا سنعمل مع شركائنا الأفارقة على بناء اقتصادات أكثر تنافسية وقدرة على النمو المستدام، إذ ينبغى أن نتشارك معًا فى إرساء دعائم بيئة جاذبة للاستثمار فى أفريقيا.



القطاع الخاص الأفريقى لا بد أن يلعب دورًا مؤثرًا فى تحقيق التكامل الاقتصادى

سنعمل مع شركائنا الأفارقة على بناء اقتصادات أكثر تنافسية

ينبغى أن نتشارك فى إرساء دعائم بيئة جاذبة للاستثمار فى أفريقيا

مصر.. مركز لتصنيع الهيدروجين الأخضر وتأمين الطاقة والمنتجات الصناعية.. وركيزة إقليمية للأمن الغذائى بأفريقيا

الاستثمارات الأجنبية بدأت تتدفق إلى مصر.. خاصة فى الطاقة المتجددة والخدمات اللوجيستية والصناعة

تشاركنا مع مجتمع الأعمال فى صياغة وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من شركائنا الدوليين



القطاع الخاص يتصدر أولويات ومستهدفات الإصلاحات الهيكلية فى مصر

..ويستحوذ على أكثر من 60 % من إجمالى الاستثمارات خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالى 2024 - 2025

أشار إلى أن مصر تعد مركزًا لتصنيع الهيدروجين الأخضر وتأمين الطاقة والمنتجات الصناعية، وركيزة إقليمية للأمن الغذائى بأفريقيا، موضحًا أن الاستثمارات الأجنبية بدأت تتدفق إلى مصر خاصة فى الطاقة المتجددة والخدمات اللوجيستية والصناعة.

أكد كجوك أننا تشاركنا مع مجتمع الأعمال فى صياغة وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية فى مصر المدعومة من شركائنا الدوليين، لافتًا إلى أن القطاع الخاص يتصدر أولويات ومستهدفات الإصلاحات الهيكلية فى مصر، وقد استحوذ بالفعل على أكثر من 60 % من إجمالى الاستثمارات خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالى الماضى.

قال الوزير إننا جادون فى تهيئة بيئة استثمارية محفزة للتوسع النشط فى الإنتاج والتصنيع والتصدير، وقد نجحنا فى تحسين المؤشرات المالية، وقمنا بتنفيذ 20 إصلاحًا ضريبيًا محفزًا لبناء الثقة مع مجتمع الأعمال، موضحًا أن الأولوية لتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة الالتزام الضريبى الطوعى وبناء الثقة ووجود حالة من اليقين والتشاور المستمر مع مجتمع الأعمال.

أضاف أن سياساتنا ترتكز على التوازن بين دعم النشاط الاقتصادى وتحقيق الانضباط المالى؛ على نحو يسهم فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة يقودها القطاع الخاص.

وزير المالية لبرنامج «واحد من الناس»:

«أنا باشتغل عند الناس.. ودايمًا فى خدمتهم»

لا بد أن نطوِّر من أنفسنا.. ونعمل من أجل غدٍ أفضل

علاقتى بالأرقام.. المعنى والدلالة وأثرها على الاقتصاد والمواطن

النشاط الاقتصادى «أكتر حاجة تؤثر على الموازنة»

«أنا باشتغل عن الناس.. ودايمًا فى خدمتهم.. ولازم نطوِّر من أنفسنا ونعمل من أجل غد أفضل».. هكذا أكد أحمد كجوك، وزير المالية، فى حوار من القلب، مع برنامج «واحد من الناس»، الذى يقدمه الإعلامى عمرو الليثى، اهتمامه البالغ بالتأثير الإيجابى فى حياة الناس، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إليهم.

قال كجوك: الأرقام لازم يكون لها معنى ودلالة وأثر على الاقتصاد والمواطن، والنشاط الاقتصادى «أكتر حاجة تؤثر على الموازنة»، فكلما كان هناك استثمار ونمو للقطاع الخاص زادت الإيرادات والعوائد للدولة، مؤكدًا أن خفض الدَّين أولوية قصوى «نحن نسدد أكثر مما نقترض»، وعندما يزيد الإنتاج وتكون لدينا «وفرة» ستقل الأسعار.

أضاف كجوك: «بأحب الموسيقى والكوميديا وبأتابع كل جديد خاصة أعمال هنيدى وأكرم حسني.. وأسعى للتوازن بين عملى وأسرتى».

وإلى نص الحوار:

● عمرو الليثى: اللى حواليك بيقولوا إنك عميق وهادئ ما بتنفعلش ومهتم بالجانب الإنسانى فى العمل ومخطط استراتيجى وتأخذ قرارات خطيرة.. إلى أى مدى هذه الأوصاف تنطبق عليك؟

– الوزير: بصراحة، أنا مؤمن بأن شغل وزارة المالية كله ضغوط، لو أنا حمّلت الفريق الضغوط دى، مش هيعرفوا يشتغلوا؛ عشان كده بديهم مساحة يغلطوا ويتعلموا، أهم حاجة عندى إننا نشتغل بتناغم ونفتكر إننا فى الأول والآخر «نخدم الناس»، ولازم نطور من أنفسنا ونعمل من أجل غد أفضل.

● عمرو الليثى: متى يغضب وزير المالية؟

– الوزير: كتير، لكن مش بالضرورة يتحول الغضب لانفعال أو قرار متسرع، لأنك فى العمل العام، ولازم يكون لصالح الدولة والمؤسسة والناس، وبأغضب لما يكون فى حاجة متوقعها ولم تحدث، أو حدث عالمى سيؤثر بالسلب علينا، وهذه أمور تجعلنى غير سعيد، لكن قدرات الاقتصاد المصرى قادرة تتعامل مع الكثير من الأمور.

● عمرو الليثى: إيه علاقتك بالأرقام كوزير مالية؟

– أنا ما بحبش أحفظ أرقام لمجرد الحفظ، الأرقام لازم يكون لها معنى، ودلالة وأثر على الاقتصاد والمواطن، مثلاً مش مهم أقول أكبر موازنة فى تاريخ مصر، لأن كل سنة طبيعى تبقى أكبر.. المهم أقول الرقم ده معناه إيه للمواطن؟ هل هو تحسن؟ تراجع؟ مقارنة بدول تانية عامل إزاى.. هى دى القيمة الحقيقية للرقم.

● عمرو الليثى: كنت عايز تطلع إيه فى البداية؟

– الوزير: أنا دخلت الجامعة الأمريكية، وكنت بلعب كورة فى كذا نادى، فى البداية درست إدارة أعمال، لكن أول ما أخدت مادة اقتصاد حسِّيت بشدَّة غريبة ليها، فحوَّلت المجال من إدارة الأعمال لمجال الاقتصاد، وربنا أكرمنى بها القرار، وسبت الكورة، وبدأت حياتى مهاجم انتهاءً بنصف الملعب، وبحب فى خط الوسط أكتر من لاعب، أهمهم زيزو وبن شرقى، وبحب ديانج، وعلى معلول أسطورة، ومن الناس المميزة جدًا أفشة، وبحب إبراهيم عادل وهو شاب صغير عنده مستقبل كبير.

● عمرو الليثى: لسه بتلعب رياضة؟

– الوزير: بنصح بالرياضة؛ فهى جزء أساسى من حياتى، بأروح الجيم 4 أو 5 مرات فى الأسبوع، ولسه بألعب كورة مع أصدقاء، ابنى كمان بيلعب «باك رايت»، وابن أخويا حارس مرمى، أنا متبنيهم فى الرياضة وبأشجعهم جدًا، اللعب قل لكن بأتفرج على معظم الماتشات كلما أمكن، ورحت أمريكا حضرت ماتش أو ماتشين لكاس العالم للأندية، وعندى شغف كبير بالكورة والرياضة.

● عمرو الليثى: الناس بتظلم وزير المالية شوية؟

– الوزير: أنا بأحلم أننا نغير هذه النظرة، ودائمًا بعض الوزارات مطالبة تأخذ قرارات قد تكون أكثر صعوبة وتقبلاً، لكن الحقيقة أنا بأشوف أن فى مساحة كبيرة أن الصورة ده تتغير، ليه؟

لأن وزير المالية ووزارة المالية، والأدوات اللى تحت أيديها، لازم تدرك أنها مؤثرة جدًا فى الاقتصاد المصرى وحياة الناس، وبالتالى اختصار دور وزارة المالية فقط فى المؤشرات المالية فقط، شيء لا بد من التعامل معه وتغييره، المؤشرات المالية جزء من الكل، مش هاكون سعيد كوزير مالية لو المؤشرات المالية متميزة والاقتصاد مؤشراته مش كويسة.



كلما كان هناك استثمار ونمو للقطاع الخاص.. زادت الإيرادات والعوائد للدولة

عندما يزيد الإنتاج وتكون لدينا «وفرة».. ستقل الأسعار

أحب الموسيقى والكوميديا.. وأسعى للتوازن بين عملى وأسرتي

● عمرو الليثى: أكتر حاجة تؤثر على ميزانية الدولة إيه؟

– الوزير: أكتر حاجة تؤثر على الدولة هى النشاط الاقتصادى، وشركاؤنا الممول والفرد والمستثمر المحلى والأجنبى، أن يكون أوضاعه فى تراجع أو تنمو بمعدلات جيدة، لما النشاط الاقتصادى يكون قوى والاستثمار يكون قوى وأداء جيد وربحيات تتحقق للفرد والشركات، ودخل أعلى، وهذا أفضل شيء لميزانية الدولة.. كلما كان هناك استثمار ونمو للقطاع الخاص زادت الإيرادات والعوائد للدولة.

● عمرو الليثى: إيه خطتك لتقليل الدين العام.. والتوجيه للصحة والتعليم والدعم الاجتماعى؟

– الوزير: لما بأشوف الناس تتكلم عن الدَّين وتخفيضه وتحسين مؤشراته، ونرى كلام الناس، ورغبتهم وتخوفهم طلب فى محله، وسعداء بهذا الإحساس، والدَّين عشان نخفضه محتاجين أوضاع مالية جيدة، ونشاط اقتصادى قوى، وأى إيرادات استثنائية توجه لخفض الدَّين، وعملنا أداء جيد جدًا العام الماضى، واللى جه أكتر من اللى راح، وترك عندنا مساحة إن إحنا نأخذ جزء من اللى جاى نخفض المديونية، والاقتصاد تحرك بعد ما كنا بنمو بـ 2 و3% عدينا الـ 4.5% و4.6% والربع الثالث 4.7%، وهناك تسارع وتحسن.

نجحنا ننزل نسبة الدَّين للناتج المحلى 10 % بسبب وضع اقتصادى ومالى أفضل، واستخدام الإيرادات الاستثنائية بشكل يعكس هذه الأولوية، وسعيد إنى أقول إن المديونية الخارجية قلت بمليار دولار واللى قبلها بـ 2 مليار دولار، وده معناه أننا سددنا ديون خارجية أكتر من اللى افترضناه، وده مهم جدًا عشان الناس تعرف إننا مش بس بنقترض، لكن كمان بنسدّد، والمديونية بالنسبة لنا فى تراجع، ولسه عندنا مشوار، لكن ده أولوية قصوى عندنا.

● عمرو الليثى: ما الخطوات العملية التى قد تعزز ثقة المستثمر الأجنبى وتزيل العقبات البيروقراطية والتشريعية؟

– الوزير: المستثمر عاوز ثقة ويقين، ورؤية واضحة، واستقرار والمكان والقرب الجغرافى والتنوع والقدرات والعمالة بأعداد كبيرة، وإمكانات كبيرة جدًا، أهم حاجة يسمع من المستثمر الحالى إن الوضع بيتحسن، وحجم صافى الاستثمار الأجنبى المباشر اللى جه مصر يقود القارة الأفريقية، وهناك تحسن كبير، والسنة اللى فاتت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصلت 10 مليارات دولار فى 9 شهور، ومتوقع نوصل –12 13 مليار على آخر السنة، بس لسه عندنا فرصة نعمل أكتر.

● عمرو الليثى: التضخم وارتفاع الأسعار.. كيف نخفف الأعباء عن محدودى ومتوسطى الدخل؟

– الوزير: للحفاظ على تراجع معدلات التضخم هناك أمران:

1 – نزود الإنتاج عشان يبقى فى وفرة وأسعار أقل، ومساندة فى قطاع الصناعة والتصدير، واستقرار وقدر أكبر من الدفع للاستثمار الجديد الذى يزود الإنتاجية ككفاءة.

2 – ندعم برامج الحماية الاجتماعية زى «تكافل وكرامة»، اللى وصل لـ 5 ملايين مستفيد، وزودنا القيمة المستحقة لكل عائلة لـ 25%، وبنحاول نعمل شوية تدخلات نوعية من خلال الإعلان عن حزمة حماية اجتماعية لتحسين الأجور دون خلق ضغط على الأسعار، وتم إعطاء مبلغ نقدى لـ 10 ملايين مستفيد من البطاقات التموينية، والدعم النقدى من أفضل أنواع المساندة، ويخلق المزيد من القدرة، وجينا قولنا من أول مارس لحد يوليو كل الحالات الحرجة فى المستشفيات توفير التمويل لها، وعالجنا 50 ألف حالة حرجة، ونرى هذا إنفاق مناسب جدًا، خلى بالك كام أسرة بتتأثر بعبء المرض، وهذا يشعر الناس باهتمام الدولة، وهنعلن حاجات كويسة مع وزير التربية والتعليم، وناويين نعلن شوية حاجات سوف نعلنها خلال المؤتمر المقبل إن شاء الله.

● عمرو الليثى: امتى نقدر نقول إن الاقتصاد المصرى واقف على رجليه من غير دعم خارجى؟

– الوزير: اقتصادنا متنوع، وهذا يعطى صلابة، وهو منفتح على العالم ويتأثر إقليميًا ودوليًا، السنة المالية 2024– 2025، الاستثمارات الخاصة زادت بأكثر من 60%، وهو لم نره من سنوات، وبقت تمثل 65% من إجمالى الاستثمارات، التنوع ده لازم نحافظ عليه ونطوره، عشان يحقق قيمة مضافة أعلى، يعنى دخل أكبر للدولة وللمواطن.

● عمرو الليثى: مساحة الرومانسية.. أخبارها إيه؟

– الوزير: أنا بأحب الموسيقى جدًا، ما عنديش حاجة ثابتة، بصراحة، زى معظم حياتى، ، ممكن أغنية تعجبنى أسمعها كتير، لكن مش مرتبط بفنان واحد طول الوقت، لما عشت بره فترة، بقيت أحن للأغانى القديمة، لكن وأنا هنا فى مصر بأحب أتابع الجديد برضه.

● عمرو الليثى: بتحب تروح سينما أو مسرح؟

– الوزير: آه طبعًا، أنا من عشاق الكوميديا والأعمال الأسرية، بأحب جدًا أعمال محمد هنيدى، وأكرم حسنى بيضحكنى جدًا جدًا.

● عمرو الليثى: إلى أى مدى المنصب جار على حياتك الشخصية؟

– الوزير: بصراحة ما بفكرش كده.. شغلى واجب وشرف لخدمة الناس والبلد، بس لما تيجى فرصة للاستمتاع بأستمتع، ممكن أخد يوم فى الأسبوع وأروح الساحل مثلاً مع الأسرة، أنا مؤمن بأن الاستمتاع بالحياة جزء مهم من التوازن.

● عمرو الليثى: عندك أولاد؟

– الوزير: عندى سلمى عندها 20 سنة، وعمر هيتم 18، وهو لاعب كرة متحمس وأنا شجعته جدًا، لدرجة إنه بقى مشجع ممتاز للأهلى زَيّى، نفسى أشوفه إنسان قادر يكوِّن أسرة ويتحمل المسئولية، ويأخد باله من باباه وماماته وأسرته وعيلته الكبيرة أهم من أى شيء تاني.

● عمرو الليثى: هل لهم علاقة بالاقتصاد؟

– الوزير: يمكن عمر أقرب لإدارة الأعمال، وسلمى أقرب للتسويق والماركيتنج، لكن ما فيش حد فيهم عنده ميول اقتصادية قوية.

● عمرو الليثى: أكتر حد أثّر فى حياتك؟

– الوزير: زوجتى، إحنا شراكة مع بعض من أيام المدرسة وصداقة ممتدة، ولكن على الجانب المهنى عملت مع وزراء كثيرين، مثل محمود محى الدين، وبطرس غالى، واحتكيت بعدد من الوزراء وأتعلمت منهم، ود. زياد بهاء الدين، تعاملنا مع بعض عن قرب.



صفحة جديدة بودكاست

كجـــــوك:

أنا بطبيعتى.. إنسان متفائل



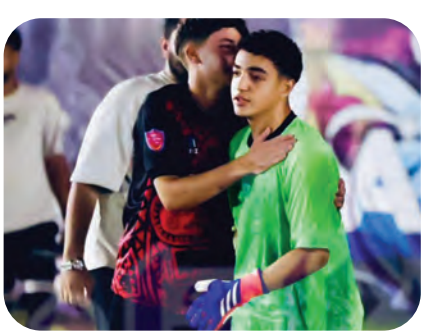


أدير شئون حياتى وعملى.. ببساطة ومرونة كبيرة

أحب كرة القدم والتنس وأمارس الرياضة.. رغم كل الضغوط

أحضر مع ابنى فى الملعب.. وأشجعه بقوة







تصريحات كثيرة يدلى بها وزير المالية، أحمد كجوك، بحكم مسئوليته، تدور جميعها حول اختصاصاته الوظيفية، ومنصبه التنفيذى، ومن ثمَّ تكاد لا تخلو من الأرقام والحسابات والموازنات.. على نحو يثير فضول الكثير منَ المواطنين للتساؤل حول الجانب الاجتماعى والإنسانى فى شخصية وزير المالية؛ باعتباره واحدًا من الناس.

إعداد:
محمد وجيه





أحب العمل الجماعى.. «لازم نفكر معًا.. حتى نتميَّز»

فى «بودكاست صفحة جديدة» نسلط الضوء على الجانب الآخر فى شخصية الوزير.

اختار الوزير أن يشارك الناس مزيجًا من تجاربه الاجتماعية والإنسانية، وأن يتحدث بصوت هادئ بعيدًا عن لغة الأرقام، ليكشف أمورا كثيرة فى الحياة العملية والخاصة.

كيف تدير وقتك وسط هذه المسئوليات؟

– أنا بطبيعتى.. إنسان متفائل أميل إلى البساطة والسهولة والمرونة، سواء فى إدارة العمل أو فى حياتى الشخصية، أنظم وقتى بُناءً على الأولويات، وأحاول الموازنة بين الالتزامات والراحة، والرياضة هى وسيلتى الأساسية للتغلب على الضغوط؛ فأنا أحب كرة القدم والتنس وأمارس الرياضة.. رغم كل الضغوط.

هل لديك من الأبناء من يهوى الرياضة ؟

– ابنى يهوى الرياضة ويمارس كرة القدم وأنا أشجعه بقوة وأحرص قدر الإمكان برغم الضغوط على الحضور معه فى الملعب وحضور بعض المباريات وتشجيعه بقوة على التفوق الرياضى وأجد سعادتى فى مساندة أبنائى وتشجيعهم فى كل خطوة ولدَّى قناعة بأن العائلة هى مصدر القوة والدعم الحقيقي.

فى ظل هذه الضغوط.. كيف تتعامل مع التحديات الكبيرة؟

– أنا شخص واقعى جدًا.. دائمًا أبدأ بالحلول داخل الصندوق، «قبل ما أخرج برّه»، ودايمًا أبحث عن حلول واقعية ومتوازنة، و«من غير ما أشتغل لوحدى.. لازم أصحاب الشأن يكونوا معايا فى الصورة».

هل ترى أن العمل الجماعى ضرورى فى الإدارة؟

– جدًا.. كل منا لديه مهارات وملكات.. و«لازم نشتغل مع بعض عشان نتميّز»، أنا مؤمن بالعمل الجماعى، وليس بالفردى فقط، وأعتنى دائمًا بالسياسات العامة والمتابعة الدقيقة، لكن أعطى لفريقى كامل الفرصة للإبداع.

ما رأيك فى دور المرأة بالعمل العام؟

– دور المرأة مؤثر جدًا، سواء فى البيت أو فى مؤسسات الدولة، أنا أساند زوجتى بكل قوة، وفخور بزميلاتى فى الوزارة.. «كلهم بيشتغلوا بكفاءة وإخلاص».

وماذا عن التعليم والتدريب؟



أتعامل مع التحديات بواقعية.. وأبحث عن حلول متوازنة مع «أصحاب الشأن»

– أؤمن بأن الانفتاح على العالم فى التعليم والتدريب هو سر التقدم والنجاح، «إحنا محتاجين نطلع بره التجارب المحلية ونتعلم من كل الدنيا».

كيف تنظر إلى القطاع الخاص؟

– القطاع الخاص هو قاطرة النمو الاقتصادى، وأعتز جدًا بأن بعض المستثمرين «بيشوفونى صديقًا للمستثمرين»، وعملى معهم يرتكز على الثقة والشفافية والدعم الحقيقى.

ننتقل لجزء شخصى.. ماذا عن ذكرياتك مع الدراسة والحياة؟

– عندى ذكريات جميلة جدًا فى جامعة «هارفارد»، وأفتخر بكل لحظة تعلمت فيها هناك، وكذلك عروس البحر المتوسط «الإسكندرية» لها مكانة خاصة فى قلبى.

ما رسالتك لشباب مصر؟

– أقول لهم: «احلموا.. واجتهدوا.. والأمانى تتحقق تدريجيًا»، والنجاح ليس وليد يوم وليلة، لكنه نتيجة تعب واستمرار ومثابرة، الفرص موجودة.. «بس محتاجة طموح وإصرار».



دور المرأة مؤثر جدًا.. وأساند زوجتى وزميلاتى بقوة

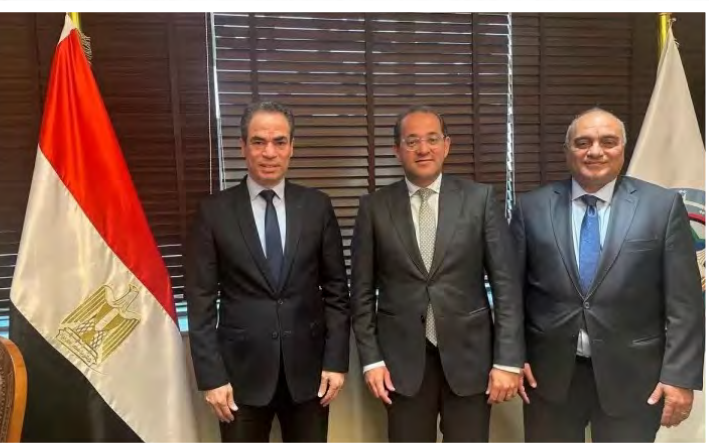
الانفتاح على العالم فى التعليم والتدريب.. سر التقدم والنجاح

..وشكرًا
لشركائنا فى التواصل الإعلامى الموسَّع والمتنوع

توجه أحمد كجوك، وزير المالية، بأسمى آيات الشكر والتقدير لشركائنا فى التواصل الإعلامى الموسع والمتنوع: مؤسسات وقيادات وإعلاميين وصحفيين.
أكد الوزير، أن الإعلام يلعب دورًا محوريًا مؤثرًا فى دفع مسار الإصلاح الاقتصادى والمالى.



وزير المالية ورئيس الهيئة الوطنية للصحافة



وزير المالية ونائب الوزير ورئيس الهيئة الوطنية للإعلام

الإعلام يلعب دورًا محوريًا ومؤثرًا فى دفع مسار الإصلاح الاقتصادى والمالى

تعاون كبير مع «الوطنية للصحافة» و«الوطنية للإعلام»

دور فعال مع اتحاد إذاعات وتليفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامى



وزير المالية فى لقائه رئيس اتحاد إذاعات وتليفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامى

إعداد:

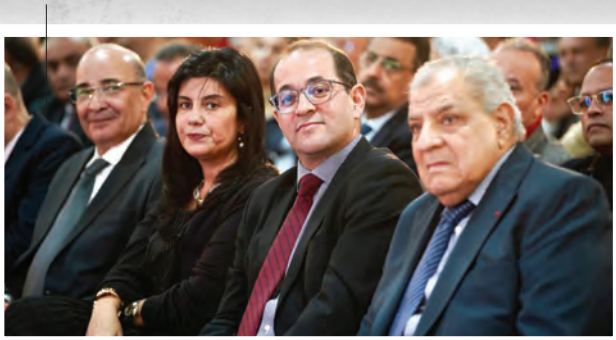
د. نسرين على

د. وليد إمام

خطاب إعلامى أكثر تطورًا

وزير المالية يكتب ويتحدث.. يوضح ويشرح لنشر المعرفة والوعى بين الجميع


اليوم السابع
ملف خاص
03
أحمد كجوك
وزير المالية يكتب لـ«اليوم السابع»:
التسهيلات الضريبية والسياسة المالية.. التوجهات والمستهدفات
صياغة وتنفيذ سياسة ضريبية داعمة للنشاط الاقتصادى.. استهداف استراتيجية وطنية طموحة ومتكاملة لخفض وتحسين مؤشرات استدامة المديونية الحكومية.. وسياسات داعمة للجانب الاجتماعى من خلال رفع كفاءة الإنفاق


وزير المالية والمهندس إبراهيم محلب ونيفين كامل رئيس تحرير «الأهرام إبدو»

معًا.. نحتفل بالذكرى الثلاثين Al-Ahram


وزير المالية خلال مؤتمر «أخبار اليوم» الاقتصادى

.. ومشاركة قوية فى مؤتمر أخبار اليوم


وزير المالية

مداخلة مهمة فى منتدى المصري اليوم الاقتصادى الأول


وزير المالية ووزيرة التخطيط والتعاون الدولى

.. وكلمة افتتاحية فى مؤتمر حابي HAPI

7 مؤتمرات صحفية

الوزير يشرح.. ويرد على كل مايدور فى الأذهان



إعلان التســـــهيلات الضـــــريبية



إطلاق حزمة الحماية الاجتماعية



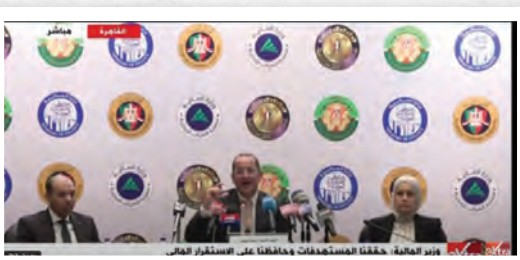
أولويات ومستهدفات السياسات المالية



إطلاق حزمة التسهيلات الجمركية



إعلان البرنامج الجديد لدعم الصادرات



..واستعراض نتائج الأداء المالى للعام 2024-2025



النتائج الأولية لإجراءات الإصلاح الاقتصادي

«المالية» تتصدر مانشيتات الصحف


تضاعف معدل النمو خلال ٩ أشهر
خبراء: يعكس صلابة الاقتصاد.. وقدرته على مواجهة الصدمات الإقليمية والعالمية
الاعتماد على القطاعات الرابحة يضمن الاستقرار ويقلص فجوة الميزان التجارى


الأهرام
مصر تطالب بتحرك دولى لبناء هيكل طموح للتمويل المناخى
وزير المالية فى COP 29: الاستثمارات الخضراء.. أولوية فى الطاقة والمياه والأمن الغذائى


الأخبار
«يوم مصر» ببورصة لندن
كجوك: ثقة وشراكة ويقين مع المستثمرين
قلعة شمة العرب هماء.. ذكريات وبطولات


اليوم السابع
وزير المالية: مبادلة الديون بالاستثمارات تمثل أحد أهم الحلول المبتكرة لأزمة الديون


30 يونيو الثورة التى أنقذت الوطن
الجمهورية
صرف مرتبات العاملين بالدولة 18 يونيو
وزير المالية: الزيادة الجديدة فى الأجور الشهر المقبل


الوطن
وزير المالية: انخفاض الديون وارتفاع إيرادات مصر وتحسن مؤشر الموازنة العامة رغم تراجع عائدات قناة السويس


الشروق
وزيرة التخطيط: خفض 3 مليارات دولار بالموازنة


المصري اليوم
تحصين 101 ألف رأس
«المالية»: الأولوية لإرضاء الممولين بخدمات عادلة


الدستور
03
مدارنة العمو والاستكبار
18% زيادة فى مخصصات الأجور.. و16.8% للحماية الاجتماعية
54 مليار جنيه لـ«تكافل وكرامة».. و617 مليارا لصحة المواطنين


الوفد
طرح الإصدار الثانى من الصكوك السيادية بمليار دولار
كتب - عبدالقادر إسماعيل


العالم اليوم
تطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية العقارية خلال 3 أشهر


البوابة
03
وزير المالية: ملتزمون بتوسيع التواصل مع القطاع الخاص فى دفع وتيرة الإصلاح والنشاط الاقتصادى

«المالية» تتصدر المنصات الإعلامية بـ«السوشيال ميديا»





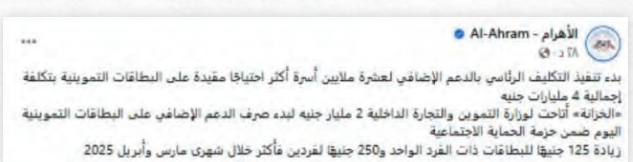


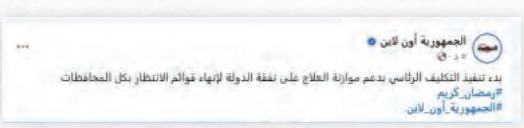
















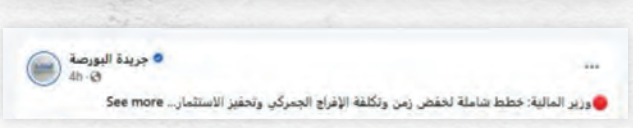


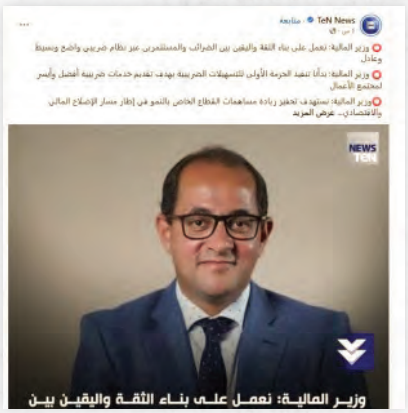











TeN News
وزير المالية: نعمل على بناء الثقة واليقين بين الضرائب والمستثمرين عبر نظام ضريبي واضح وبسيط وعادل.
وزير المالية: بدأنا تنفيذ الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية بهدف تقديم خدمات ضريبية أفضل وأيسر لمجتمع الأعمال
وزير المالية: نستهدف تحفيز زيادة مساهمات القطاع الخاص بالنمو في إطار مسار الإصلاح المالي والاقتصادي.. عرض المزيد
NEWS
وزيـر الماليـة: نعمـل علـى بنـاء الثقـة واليقيـن بيـن


CBC Egypt
وزير المالية في مجلس النواب بعد «100 يوم عمل»
حزمة التسهيلات الضريبية.. بداية قوية لمسار


التيار الإخباري
وزير المالية: نعمل لتنشيط الرياضة
3+


Alhayah TV
وزير المالية في مجلس النواب بعد «١٠٠ يوم عمل»
سجلنا أعلى فائض أولى خلال «الربع الأول» بقيمة ٩٠ مليار جنيه بما يتجاوز ٤ أضعاف ما
الحياة


Sada Elbalad - Follow
حجم الدين الخارجي لأجهزة الموازنة انخفض بقيمة مليار دولار خلال الثمانية أشهر الماضية، وبدء عودة ثقة المستثمرين الأجانب ساعد في إطالة عمر الدين إلى ١,٨ سنة في ديسمبر ٢٠٢٤
أحمد كجوك
وزير المالية أمام مجلس النواب


القناة الأولى المصرية
وزير المالية: نعمل على التوسع في مشروعات


dmc TV
وزير المالية.. في مجلس النواب بعد «100 يوم عمل»:


ON
وزير المالية.. في مجلس النواب بعد "100 يوم عمل"
سجلنا أعلى فائض أولي خلال «الربع الأول» بقيمة 90 مليار جنيه بما يتجاوز 4 أضعاف ما حققناه العام الماضي رغم تراجع إيرادات قناة السويس 60%
الإيرادات العامة شهدت نموًا سنويًا بنحو 40% خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر الماضيين
حققنا أعلى معدل نمو سنوي للإيرادات الضريبية خلال أكثر من 20 عامًا بنسبة 45% بما يعادل 4,7% من الناتج المحلي دون أي أعباء إضافية.. رغم التحديات الاقتصادية
العجز الكلي للموازنة تراجع إلى 2,1% خلال الربع الأول من هذا العام مقارنة بـ 3,2% في العام الماضي
معدل الدين العام للناتج المحلي انخفض من 96% في يونيه 2023 إلى 89,6% في يونيه 2024 ونستهدف 85% بنهاية العام المالي الحالي
الدين الخارجي لأجهزة الموازنة تراجع بأكثر من 3 مليارات دولار في العام المالي الماضي ونستهدف خفضه بنحو 2 مليار دولار بنهاية هذا العام
استراتيجية متكاملة لخفض قيمة ونسبة وأعباء الدين والحد من المكون الخارجي في المدى المتوسط وحتى 2030


CNBC Arabia
وزير المالية المصري: أحمد كجوك:
الموازنة حققت فائضا أوليا 90 مليار جنيه بالربع الأول رغم تراجع إيرادات قناة السويس 60%
الإيرادات الكلية نمت 40% خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر
تراجع العجز الكلي للموازنة إلى 2.1% في الربع الأول
وزير المالية المصري:
تراجع العجز الكلي للموازنة
إلى 2.1% في الربع الأول


الأسواق العربية - Al Arabiya Business
قال وزير المالية المصري أحمد كجوك إن مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2025/2026 يأتي بعنوان "الأمن والاستقرار والشراكة مع مجتمع الأعمال"، حيث يشهد العام المالي المقبل تخصيص 78 مليار جنيه كأكبر مخصص لدعم الأنشطة الصناعية والتصديرية في تاريخ الموازنات العامة
أوضح كجوك، خلال إلقاء البيان المالي أمام مجلس النواب، أن الحكومة تستهدف تعزيز دور القطاع الخاص من خلال سياسات مالية ومبادرات أكثر تحفيزاً للنمو الاقتصادي، مع التركيز على توطين الصناعة وزيادة الطاقة الإنتاجية
أشار إلى تخصيص 29.6 مليار جنيه لدعم الإنتاج الصناعي، بنسبة نمو 69% مقارنة بالموازنة الحالية، بالإضافة إلى 5 مليارات جنيه لدعم الصناعات ذات الأولوية، ومنها تمويل المبادرات الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
كما شملت الموازنة دعمًا بقيمة 3 مليارات جنيه لصناعة السيارات ومكوناتها، و3 مليارات أخرى لمبادرات التحول إلى مصادر طاقة أكثر كفاءة وأقل تكلفة
#العربية_Business


CNBC Arabia
See more ...
حجم الدين الخارجي لأجهزة الموازنة انخفض
بقيمة مليار دولار خلال الأشهر الـ8 الماضية
أحمد كجوك
وزير المالية المصري


اقتصاد الشرق - مصر - Follow
حجم الدين الخارجي لأجهزة الموازنة في #مصر ينخفض بقيمة مليار دولار خلال 8 أشهر من العام المالي الجاري، بحسب بيان لوزارة المالية المصرية.. See more
الدين الخارجي لأجهزة الموازنة
في مصر ينخفض مليار دولار
في 8 أشهر

LinkedIn نافذة قوية

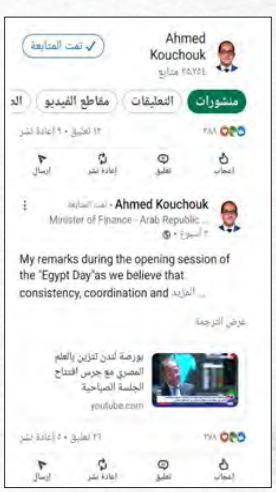




















..ونشر موسّع فى المواقع الإلكترونية الإخبارية





























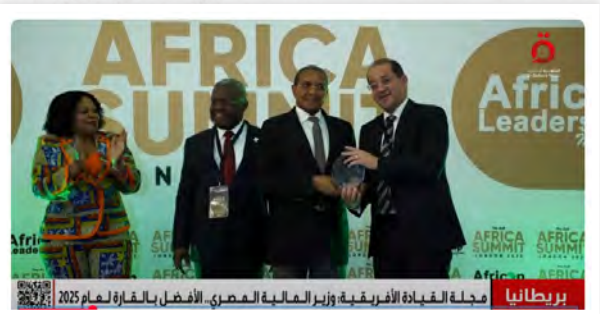








بث مباشر للعديد من الأنشطة والفعاليات..
لمد جسور الثقة مع شركائنا من مجتمع الأعمال

















مقابلة تليفزيونية خاصة مع «الشرق»



لقاء تليفزيونى مع «Atlantic Council» الأمريكية



حوار صريح جدًا.. مع لميس الحديدى



مداخلة هاتفية مع شريف عامر



.. ومداخلة أخرى مع أسامة كمال



تصريحات مهمة لـ «اكسترا نيوز»



لقاء خاص مع وكالة «شينخوا» الصينية



القاهرة ١٢ فبراير ٢٠٢٥ (شينخوا) أكد وزير المالية المصري أحمد كجوك، أن بلاده قطعت شوطا كبيرا في الإصلاحات الاقتصادية، ونجحت في تخفيض التيون إلى ٨٩٪ وتستهدف الوصول بها إلى أقل من ٨٠٪ خلال السنوات المقبلة.

وقال كجوك في مقابلة خاصة مع وكالة أنباء ((شينخوا)) إن الأولوية القرة القادمة ستكون للإصلاحات الهيكلية لخلق تنافسية أكبر للاقتصاد المصري، والاستمرار في تحقيق معدلات نمو أعلى، وانتهاج استراتيجية للتصنيع والتصدير، من خلال جذب وتشجيع الاستثمار.

.. ومقابلة أخرى مع «نيكاى» اليابانية



エジプトのクーチュク財務相は16日、カイロで日本経済新聞記者と会見し、イスラエルとパレスチナ自治区ガザのイスラム組織ハマスの停戦合意を後押しするため人道支援を強化する必要があるとの認識を示した。

1年1カ月におよぶ衝突を収束させるための停戦合意は、米国、カタールとともにエジプトが仲介役を果たした。クーチュク氏は「復興作業に移る前に食料や医薬品など基本的なニーズを確保することが重要だ。エジプトから支援事務と物資の流れを再開する必要がある」と述べた。

「停戦の仲介はエジプトにとって最大の優先事項のひとつだった。合意はすべての人々にとって朗報すべき素晴らしいニュースだ」と強調した。停戦協行には双方の合意順守のほか、深刻なガザの人道危機を一刻も早く解消する必要がある。

رؤساء المصالح والأجهزة



رشا عبدالعال
رئيس مصلحة الضرائب



أحمد الصادق
رئيس مصلحة الضرائب العقارية



أحمد أموى
رئيس مصلحة الجمارك



محمد عادل
رئيس الهيئة العامة للخدمات الحكومية



جمال حسين
رئيس مصلحة الخزانة العامة وسك العملة



محمد سليمان قورة
رئيس جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها

رؤساء القطاعات



وليد عبدالعزيز
رئيس قطاع الموازنة العامة



أحمد سيد
رئيس قطاع موازنات التنمية البشرية



أحمد سمير
رئيس قطاع موازنات البنية التحتية والشئون الاقتصادية



أحمد فؤاد
رئيس قطاع موازنات الأمن والعدالة والخدمات العامة والحماية الاجتماعية



مجدى محفوظ
رئيس قطاع التمويل وإدارة الدين قطاع التمويل



كامل كمال
رئيس قطاع الحسابات الختامية



أحمد هريدى
رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية



لواء أشرف فكرى
رئيس قطاع نظم المعلومات إدارة المالية العامة



شريف خيرى
رئيس قطاع الوحدة المركزية للمشاركة

رؤساء الإدارات المركزية



نجلاء أبو العز
رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير

عبد العظيم أحمد
رئيس الإدارة المركزية لموازنة الخزانة العامة

عمرو عبد الفتاح
رئيس الإدارة المركزية للصحة والسكان

حنان حمدي
رئيس الإدارة المركزية للطرق والنقل والمواصلات والطيران والاتصالات

عيد هريدي
رئيس الإدارة المركزية للدفاع والأمن والعدالة

هالة فرج
رئيس الإدارة المركزية لإدارة الدين العام

محمد عبد الرحيم
رئيس الإدارة المركزية لختامي الدولة

سعيد عبدالمحسن
رئيس الإدارة المركزية للتفتيش المالي

رضا الهلالي
رئيس الإدارة المركزية للقطاعات الفنية الوظيفية

أنور شحاتة
رئيس الإدارة المركزية للتعليم والبحث العلمي

أبو المجد أحمد
رئيس الإدارة المركزية للزراعة والطب البيطري والموارد المائية والري

محمد السيد عبد الغني
رئيس الإدارة المركزية للأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون الخارجية

عبد المقتدر رشدي
رئيس الإدارة المركزية للتمويل

أسامة متولي
رئيس الإدارة المركزية لختامي المحليات

لواء ياسر الغزاوي
رئيس الإدارة المركزية للأمن

يحيى إبراهيم
رئيس الإدارة المركزية المالية

محمد عبد الشكور
رئيس الإدارة المركزية لشئون اللجنة المالية

إيهاب رمضان
رئيس الإدارة المركزية للشئون الدينية والشباب والرياضة

أسامة سيد مصطفى
رئيس الإدارة المركزية للإسكان والمرافق وحماية البيئة

ألماظة موسى
رئيس الإدارة المركزية للشئون المالية والرقابة والخدمات العامة والحماية الاجتماعية

سمر فوزي
رئيس الإدارة المركزية لختامي الهيئات الخدمية

عبد العزيز محمد
رئيس الإدارة المركزية لختامي الهيئات الاقتصادية

علي عواد
رئيس الإدارة المركزية للشئون الاقتصادية والاستثمار والتجارة والصناعة

محمد حسين
رئيس الإدارة المركزية للموارد البشرية

أشرف جابر
رئيس الإدارة المركزية للقوى العاملة والهجرة والثقافة

وائل حسين
رئيس الإدارة المركزية للموازنات القطاعية

عاصم عمارة
رئيس الإدارة المركزية لمكتب شكاوي التعاقدات العمومية

تامر وجيه
رئيس الإدارة المركزية لطروح مشروعات المشاركة

وائل عبد المعطي
رئيس الإدارة المركزية للشئون القانونية

أميمة فوزى
رئيس الإدارة المركزية للبنية الأساسية وتأمين معلومات المالية العامة

قيـــــادات وزارة الماليـــــة



وزيـر الماليـة
أحمـد كجـوك

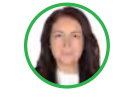


ياسر صبحى
نائب الوزير للسياسات المالية



شريف الكيلانى
نائب الوزير للسياسات الضريبية

مساعدو الوزير



شيرين الشرقاوى
مساعد أول الوزير
للشئون الاقتصادية



خالد نوفل
مساعد أول الوزير
للتطوير الادارى
والفنى



منى ناصر
مساعد الوزير لمتابعة
تنفيذ المشروعات
والبرامج



رامى يوسف
مساعد الوزير
للسياسات والتطوير
الضريبى



على السيسى
مساعد الوزير
لشئون الموازنة
العامة



لواء م. ياسر محمد إيهاب
مساعد الوزير
لتكنولوجيا
المعلومات



السفير. أشرف سلطان
مساعد الوزير
للعلاقات الدولية

معاونا الوزير



محمد ابراهيم
معاون الوزير للسياسات
والشئون الاقتصادية

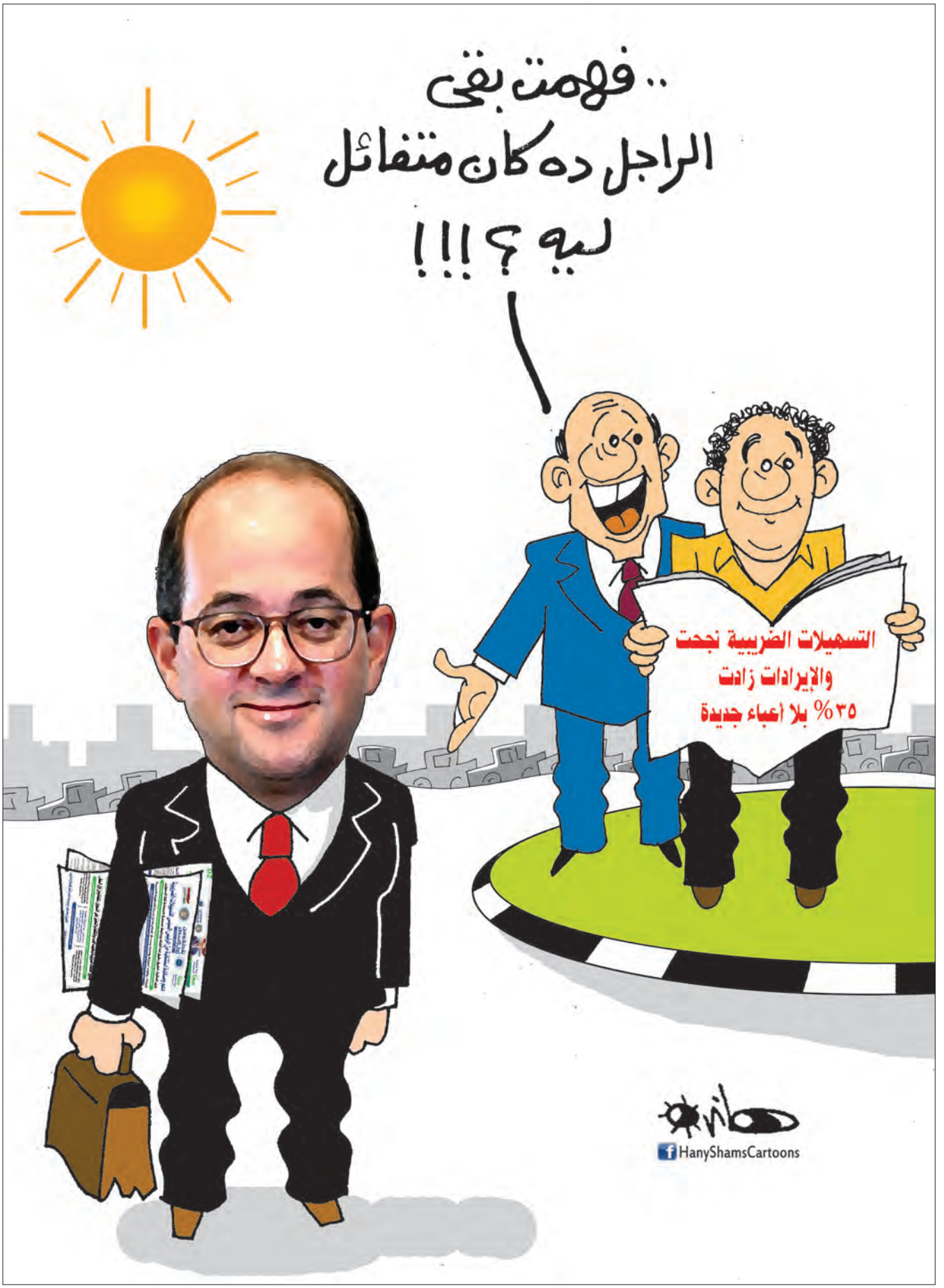


ندى محمود نبيل
معاون الوزير لشئون التمويل
والهيئات والوحدات الاقتصادية

الوكيل الدائم



أحمد عبدالرازق


.. فهمت بقى
الراجل ده كان متفائل
ليه ؟!!!
التسهيلات الضريبية نجحت
والإيرادات زادت
٣٥% بلا أعباء جديدة
HanyShamsCartoons

الهيكل الجديد لوزارة المالية
أكثر قدرة على الاستغلال الأمثل لموارد الدولة



أحمد عبدالرازق
الوكيل الدائم

- مسار وظيفى متطور.. لتحقيق المستهدفات الاقتصادية والتنموية
- إدارة المالية العامة للدولة بآليات مركزية أكثر شمولاً ومرونة وتأثيرًا على حياة الناس
- التقسيم الوظيفى للموازنة يسهم بفاعلية فى تنفيذ استراتيجية بناء الإنسان المصرى
- ربط الأداء المالى بالفنى ينعكس فى جودة خدمات الصحة والتعليم ويُحقق وفورات مالية
- الإدارات المستحدثة تساعد فى تحديد الاحتياجات الفعلية للقطاعات الخدمية وقياس الأداء
- إدارة أكثر تحوطًا للسياسات المالية.. من أجل التعامل المرن مع التحديات الاقتصادية العالمية
- قطاع متكامل لتعظيم مشروعات «المشاركة مع القطاع الخاص».. لتعزيز النمو الاقتصادى
- الإدارة الإلكترونية للمالية العامة للدولة.. تضمن التقدير اللحظى للإيرادات والمصروفات
- موازنة البرامج والأداء تضمن تخصيص الموارد للأنشطة والمشروعات بدلًا من المؤسسات الحكومية





تقوم **شركة إى تاكس** بتقديم **خدمات إدارة وتشغيل وتطوير المنظومات الإلكترونية الضريبية**، بالإضافة إلى **خدمات الدعم، والاستشارات، والحلول التكنولوجية** لكل من **مصلحة الضرائب المصرية** و **مصلحة الضرائب العقارية**

منظومة الفاتورة الإلكترونية	منظومة الإيصال الإلكترونى	منظومة توحيد اسس ومعايير إحتساب الضريبة على الأجور والمرتبات
بوابة الموظف لإستخراج قسيمة الراتب المميكنة	مشروع التحول الرقمى لمصلحة الضرائب العقارية	مشروع منصة لإدارة الحالات للفاتورة والإيصال الإلكترونى
مركز الدعم الفنى الرقمى وخدمات الممولين	المنظومة الإلكترونية للمرحلة الأولى من خدمة التسهيلات الضريبية	منظومة ميكنة الأعمال الضريبية الأساسية

شركة تكنولوجيا تشغيل
الحلول الضريبية - إى تاكس

www.etax.com.eg

eTax